



104

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

العالم الثالث وتحديات البقاء

تأليف: جاك لوب
ترجمة: أحمد فؤاد بلبع



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في شعبان 1998 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

104

العالم الثالث وتحديات البقاء

تأليف: جاك لوب

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع



المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

مقدمه

في بداية الثمانينات تبرز تنمية العالم الثالث مرة ثانية بوصفها موضوعا مستجدا. ففي الأعوام الأولى من العقد استرعت موجة من التجمعات الدولية أنظار العالم إلى محنة بلدان العالم الثالث. وفي عام 1980، كان لدينا تقرير أعدته اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية، التي يرأسها فيلي براندت، مستشار ألمانيا الاتحادية السابق، وفي مرحلة لاحقة من العام نفسه استهلت دورة خاصة للأمم المتحدة العقد الإنمائي الثالث. وشهد العام التالي مؤتمرين دوليين يرتبطان بالتنمية-أحدهما عن الطاقات الجديدة والمتجددة، والثاني عن المشكلات النوعية التي تواجه «أقل البلدان نموا» البالغ عددها واحدا وثلاثين بلدا-كما شهد أول تجمع عالمي اجتمع فيه اثنان وعشرون من الوزراء، ورؤساء الدول لمناقشة القضايا الرئيسة للفقر والتنمية. ونتيجة لهذه القمة فإن عام 1983، يمكن أن يشهد بداية «مفاوضات عالمية»، أي دورة تتعلق بصفقة شاملة على نطاق كوكبنا، تغطي جميع جوانب العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

غير أنه قد يكون من المأمون ألا تساورنا أية أوهام حول مدة هذا التفجر المفاجئ الجديد للاهتمام، وحول جدواه. فربما لم تكن الإثارة الراهنة إلا المشهد الأخير في ظاهرة دورية تتكرر كل عشرة أعوام أو نحو ذلك، وترغم المجتمع الدولي

على إبداء قلق مفاجئ بشأن الأوضاع في العالم الثالث-قبل أن يستدير سريعا إلى أمور أكثر أهمية-مثال ذلك أن تقرير بيرسون، الذي نشر في نهاية الستينات، سرعان ما طواه النسيان، وأن الاستراتيجية الإنمائية التي اعتمدت للعقد السابق قد أغفلت بعد بضعة أعوام أما المؤتمرات الدولية، ومؤتمرات القمة المتعلقة بالحوار بين الشمال والجنوب فلم تسفر حتى الآن إلا عن نتائج ملموسة محدودة للغاية يمكن أن تكون مبررا لشكوكنا في أن يدوم طويلا الاهتمام الذي تلقاه.

بيد أن الظروف قد تغيرت كثيرا منذ عام 1970، ففي المجال الاقتصادي شهدت الأعوام العشرة الأخيرة انتفاضات غير متوقعة، وأصبح كثير من طرق الفكر التقليدية موضعا للتساؤل. فالصدمات التي حدثت بين عامي 1972 و1975 دفعت بالاقتصاديين إلى أن تكون لهم نظرة أخرى إلى مستقبل النمو، وفي الوقت نفسه وضع مضمون هذا النمو موضع التحدي ونوعيته في العالم الثالث. ويبدو أنه يسود الآن بين كثير من الاقتصاديين، والقادة السياسيين إحساس بالخيبة والقلق: وكثيرا ما يقال إن ثلاثة عقود من النمو لم تسفر إلا عن نتائج مخيبة لآمال البلدان النامية، بل إنه يسود اعتقاد عام بان الأعوام القادمة ستكون أكثر صعوبة.

وبدرجة ما قد تبدو تلك الحالة متناقضة. فبالنسبة للبلدان النامية شهدت الأعوام الثلاثين الأخيرة نموا اقتصاديا لم يكن له من قبل نظير. ومنذ الحرب العالمية الثانية وصل متوسط دخل الفرد في هذه البلدان إلى أكثر من الضعف، وتضاعف إنتاجها من الأغذية مرتين ونصف مرة، ومن البرازيل إلى كوريا الجنوبية نجد الصناعات الجديدة تتحدى الآن منشآت العالم المتقدم. وفضلا عن ذلك لم يقتصر التقدم الذي أحرزته على القطاع الاقتصادي: ففي مجالات الصحة والتعليم والإسكان تحققت أيضا نتائج استثنائية.

كذلك فإن خيبة الأمل هذه لا يمكن تفسيرها بتباطؤ في النمو. والحقيقة أن هذا النمو كان ذا سرعة استثنائية خلال العقد الإنمائي الثاني-عقد السبعينات-بقدر ما كان خلال العقد السابق. ومع ذلك فبينما يعتبر العقد الأول بوجه عام نجاحا، فإن العقد الثاني كثيرا ما كان يعتبر فشلا.

وأغلب الظن أن المشاعر الحالية الحافلة بالإحباط ونفاد الصبر لا

ترجع إلى معدل النمو بقدر ما ترجع إلى المشاكل التي لم يتمكن هذا النمو من حلها. وفي هذا الصدد يزودنا العقد الماضي بأدلة متزايدة على كثير من حالات الفشل. فعند بداية الثمانينات ظل هناك أكثر من 400 مليون شخص يعانون سوء التغذية، أما من يعانون الفقر «المطلق»، أي الذين يعيش الفرد منهم بدخل يقل عن خمسة وسبعين دولارا، فربما كانوا أكثر من ضعف هذا العدد. ويوجد اليوم في العالم الثالث حوالي 600 مليون من الأميين البالغين، وخلال هذا العام نفسه يحتمل أن يواجه الموت جوعا قرابة 15 مليون من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة. وفضلا عن ذلك كانت درجات النمو الاقتصادي في البلدان النامية تفتقر بدرجة كبيرة جدا إلى المساواة، فبالنسبة لبليون شخص يعيشون في أفقر هذه البلدان حققت الأعوام الثلاثون الماضية زيادة في الدخل الحقيقي لا تتجاوز دولارين أو ثلاثة دولارات) بقيمة عام 1980 ! (في السنة. ومما لا شك فيه أننا منذ عشرة أعوام لم نكن غافلين بالمرة عن هذه المشاكل، ولكن كان لا يزال باستطاعتنا أن نعتقد أن النمو الاقتصادي الجاري سيمكننا من إيجاد حل لها. ومما لا شك فيه أن الانهيار الشديد الذي طرأ على هذه الثقة في أيامنا هذه هو علامة قوية على التغيرات التي حدثت خلال العقد الماضي.

وبينما تتضح الآن حالات فشل معينة في النمو، فإن إمكانية استمرار هذا النمو تبدو هي ذاتها مشكوكا فيها اليوم. فصدمات العقد الماضي هزت التفاؤل الذي ساد في أواخر الستينات، كما أن آفاق العام 2000 أصبحت شديدة القتامة. ومن المرجح أن تكون فترة التوسع الاقتصادي السريع الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية قد ولت الآن، وفضلا عن ذلك ثمة ما يدعو إلى الخوف من أن تتفاقم المشكلات «التي كنا عاجزين عن حلها، أو غير راغبين في حلها خلال العقود السابقة-مثل مشكلات الطاقة والبطالة والجوع-» في الأعوام القادمة.

إن هذه الشكوك والمشاغل جعلت من الأعوام الأخيرة الماضية حقبة للتساؤل وإعادة النظر. فأنماط النمو التي اتبعتها البلدان النامية في الخمسينات والستينات أصبحت موضعا للارتياب، كما أن معتقدات كثيرة قد طرحت جانبا. ويحاول المستشار براندت أن يجمل روح هذا الصراع عندما يقول: «لم يتحقق الأمل في أن يكون الإسراع بالنمو الاقتصادي في

البلدان النامية مؤديا، في حد ذاته، أن يعود إلى تحقيق الفائدة للجماهير العريضة من الفقراء»، ويمكن أن يتفق معه كثيرون على «أن استراتيجيات التنمية التي وضعت بهدف زيادة الإنتاج ككل سيتعين تعديلها وإكمالها بغية تحقيق توزيع أكثر عدلا للدخول كي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأساسية لأفقر الفئات، وضرورة توفير فرص العمل لها».[1]

وبينما تبدو الحاجة واضحة اليوم إلى إجراء تغيير في استراتيجيات التنمية، فإن البدائل الممكنة قد صيغت حتى الآن بقدر أقل من الدقة. ولم تكن المشكلة هي الافتقار إلى الأفكار والمقترحات، وإنما كانت تكمن في أن هذه الأفكار والمقترحات نادرا ما كانت تتجاوز مستوى الأهداف العامة، أو حتى الشعارات، كالمطالبة بتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد الجماعي على الذات وغيرها من الصيحات القتالية الكثيرة التي ظلت حتى الآن مناشدات سياسية أو عاطفية أكثر منها مهمة تنفيذية ملموسة.

وهذا الكتاب لا يدعي أنه يقترح بديلا من هذا القبيل، بقدر ما لا يدعي أنه يقدم مخططا للعمل. فما أسعى إليه أشد تواضعا من ذلك بكثير، وغاية مرماي هي إلقاء بعض الضوء على المناقشة الجارية.

وهكذا ففي الجزء الأول سأحاول أن أقدم وصفا موجزا لثمار عقود ثلاثة من النمو في العالم الثالث. ذلك لأن التفكير في الاستراتيجيات الإنمائية البديلة لا يمكن أن يبدأ إلا بتقييم موضوعي لتجارب الاستراتيجيات الماضية، فنحن لا نستطيع أن نصرف النظر عن التوجهات التي اتبعت في العقود الأخيرة دون أن يكون لدينا فهم أكثر وضوحا ليس فقط لما تعرضت له من فشل، ولكن أيضا لما حققته من نجاح. والأرجح في هذا الصدد ألا يكون من العسير أن «نثبت»، عن طريق التركيز على جوانب معينة من هذه التجارب، أن الأعوام الثلاثين الماضية كانت تشكل نجاحا غير مسبوق، وأنه من خلال إبراز مشكلات معينة يمكن أن يكون يسيرا بالمثل أن نوضح أن هذه الأعوام قد شهدت في الحقيقة بعض حالات الإخفاق الشديد. فالموضوعية المطلقة في هذا المجال هي على الأرجح مجرد أوهام، ومع ذلك فإنه لن يكون باستطاعتنا من الناحية الفعلية صياغة استراتيجيات بديلة إلا من خلال تقييم، للخبرات والتجارب الماضية، يجري بأكبر قدر ممكن من النزاهة والتجرد.

ومن اليسير نسبيا إجراء تقدير لهذه النتائج فيما يتعلق بالتغييرات في بيانات اقتصادية معينة) الناتج المحلي الإجمالي، دخل الفرد، القيمة المضافة للقطاعات المختلفة، الخ). غير أن تقديرها يكون أكثر صعوبة إذا أردنا قياس مدى تأثير العقود الثلاثة الماضية على الأحوال المعيشية. وفي هذا المجال تسمح ندرة الإحصاءات، وصعوبة الاعتماد عليها بأشد التفسيرات ذاتية. ولتلافي هذا التحيز قدر الإمكان لجأت المرة بعد الأخرى إلى تقديرات وتقويمات المنظمات الدولية-بما قد ينطوي عليه ذلك من ضجر وإرهاق للقارئ.

وفي الجزء الثاني من الكتاب سأحاول أن أعرض بعض المشكلات الرئيسة التي ستواجه البلدان النامية في العقود القادمة. وربما كان المبرر الوحيد لأن أتناول هنا مسائل على درجة كبيرة من التنوع، مثل السكان والأغذية والفقر، هو أني لست خبيرا في أي من هذه المجالات. ولكنها من الضروري بكل تأكيد تقويم ما هو أكثر أهمية بين هذه المشكلات بغية تحديد استراتيجيات التنمية التي ستمكننا من التصدي لها. ويفيد تحليل هذه القضايا أيضا في الكشف عن عناصر مشتركة معينة: ففي المجالات الثلاثة المشار إليها أعلاه، على سبيل المثال، تبدو ضرورة واحدة هي إعادة توجيه إجراءات التنمية نحو أفقر الفئات ونحو القطاع الريفي.

وكما سبق أن أوضحت فإني لا أعتزم أن أقدم هنا أي «استراتيجية بديلة». فقد أصبح عدم تجانس العالم الثالث أشد وضوحا الآن من أي وقت مضى، وسيكون من قبيل الوهم والخيال البحث عن استراتيجية واحدة يمكن أن تجيب على المشكلات المتنوعة لبنغلادش، وساحل العاج، والمكسيك. وإذا كانت الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية قد اتسعت في العقود الثلاثة الأخيرة، فإن الفجوات داخل العالم الثالث نفسه قد زادت بدورها. والحقيقة أن الإحساس بالفشل الذي ينتشر الآن بعد هذه الأعوام الثلاثين من النمو الاستثنائي في البلدان النامية إنما يعزي بدرجة كبيرة إلى الركود في البلدان النامية الأشد فقرا.

فهذه البلدان-«حزام الفقر» في أفريقيا جنوبي الصحراء وشبه القارة الهندية-تمثل اليوم نصف سكان العالم الثالث. ومع اقتراب القرن من نهايته سيصبح مستقبل هذا البليون من البشر هو التحدي الحقيقي الذي يواجه التنمية.

أما ما أقترحه في الجزء الثالث من الكتاب من عناصر قليلة لاستراتيجية (للتنمية) فيتعلق أساسا بهذه البلدان المنخفضة الدخل. ومهما بلغت درجة الاختلاف بين هذه الأمم-الأشد فقرا بين الفقراء-فإنه تجمعها بالفعل سمات مشتركة معينة، ربما كانت السمة الرئيسة بينها هي الأهمية القصوى-الطاغية لقطاع الزراعة في الإنتاج والعمالة. ولكن على الرغم من أن التوجهات التي أقترحها تستهدف بتحديد أكثر الظروف الخاصة لهذه البلدان، فإن بعضا منها ربما يكون قابلا للتطبيق أيضا في حالة كثير من البلدان الأكثر تطورا.

كما أني في هذا الجزء الأخير من الكتاب أركز بصورة جوهرية على التدابير أو السياسات التي ترمي إلى زيادة إنتاجية، ودخول الأشد فقرا بين الفقراء، وذلك في مقابل التدابير ذات الطابع «الاجتماعي») إذا شئنا أن نستخدم تمييزا هو اليوم موضع جدال (. ولا يرجع هذا بطبيعة الحال إلى أني اعتبر التدابير الأخيرة عديمة الجدوى أو ضارة، بل) إنني أعتقد، على عكس ذلك)، أن الجانب الأكثر إيجابية في نهج «الاحتياجات الأساسية» هو دعوته إلى إعادة توجيه الجهود نحو الأشد فقرا، في مجالات التعليم أو الصحة، أو توفير سلع معينة مثل مياه الشرب والكهرباء. ولكن إعادة التوجيه الضرورية هذه لا ينبغي أن تحملنا على إغفال ضرورة النمو: ولدينا مثالان هما تنزانيا وسري لانكا يثبتان أن (السعي إلى العدالة يؤدي إلى إخطار لو تجاهل الالتزام بزيادة الإنتاج).

وفي اعتقادي أن هذه المشكلة نفسها توجد الآن في محور المناقشة الدائرة حول تنمية العالم الثالث. وقد علمتنا تجارب الخمسينات والستينات أن التنمية والنمو ليستا تعبيرين مترادفين، فنحن نعرف اليوم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لن يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفقر الفقراء. والقليلون فقط هم الذين ينكرون الآن أن النمو ينبغي أن يعاد تحديده كي يأخذ في الاعتبار احتياجات أكثر الفئات عوزا. بيد أن اقتسام الفقر ليس حلا، ولا بد من أن يتطلب تحسين أوضاع أفقر الفقراء، بمضي الوقت، زيادة في الإنتاج. وقد يصبح التوفيق بين حتمية العدالة وضرورة النمو في الأعوام القادمة أعظم تحد للفقر في العالم.

الباب الأول
ثلاثة عقود من التنمية

١ النمو الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية

كانت الفترة التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية فترة استثنائية في ميدان الاقتصادي، مثلما كانت في ميادين أخرى كثيرة مرتبطة به. فعندما يتذكر أحد الأوروبيين أو اليابانيين حالة الشلل التي كان عليها بلده بعد الحرب مباشرة، يتحتم عليه أن يعترف بأن تغييرات كثيرة قد حدثت منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أننا ندرك أن النمو في البلدان المتقدمة كان يتميز بسرعة بالغة، فإننا نادرا ما نتصور المدى الكامل للتحول الذي حدث خلال الفترة نفسها في بلدان العالم الثالث. نحن نعرف الكثير عن التقلبات السياسية فيها، بدءا من حصولها على الاستقلال، ولكننا نادرا ما ندرك أنه بالنسبة لبلدان العالم الثالث بدورها، إن لم يكن بالنسبة لها في المقام الأول، كانت الأعوام الثلاثون الماضية تتميز بتغيرات شديدة الأهمية في الميادين الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

الانفجار السكاني:

خلال العقود الثلاثة الماضية تضاعف تقريبا

سكان البلدان النامية (فيما عدا الصين)، إذ ارتفع عددهم من بليون نسمة في عام 1950 إلى أكثر نين في عام 1980. ومعدل النمو السكاني هذا (قرابة 2,4 في المائة سنويا) معدل لم يسبق له نظير، ليس فقط في تاريخ بهذه البلدان، وإنما في تاريخ العالم المتقدم أيضا. وهكذا تفيد التقديرات بأنه قبل الحرب العالمية الأولى كان سكان البلدان التي هي الآن البلدان النامية، يزدادون بمعدل يقل كثيرا عن 1 في المائة، وظل معدل النمو السكاني فيها أدنى من 2 في المائة حتى عام 1940[1]. أما بالنسبة للبلدان التي هي متقدمة الآن، فإن سكانها كانوا يزدادون، عند بداية التصنيع، بمعدل أدق كثيرا، حوالي 1 في المائة[2]

هذا الانفجار السكاني كان مباغتة للخبراء. فحتى في عام 1951 كانت دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة للفترة بين عامي 1950 و 1980 لا تزال تتوقع زيادات سنوية تتراوح بين 0,7 و 1,3 في المائة بالنسبة لأفريقيا وآسيا. ولم يعلم الخبراء والجمهور بوجود «انفجار» إلا خلال الستينات، بعد أن نشرت التعدادات التي كانت قد أجريت عند بداية ذلك العقد، وبعد أن كان هذا «الانفجار» قد أصبح أمرا واقعا بالفعل طوال ما يربو على عشرة أعوام.

وقد كان هذا النمو السكاني المعجل يرجع أساسا إلى الانخفاض السريع وغير المتوقع في معدل الوفيات في هذه البلدان جميعا. ففي بلدان العالم الثالث انخفضت الوفيات بسرعة تزيد قرابة خمس مرات على السرعة التي كانت تنخفض بها في البلدان المتقدمة عندما كانت هذه البلدان الأخيرة عند مرحلة مماثلة من التطور. وعلى سبيل المثال، ففي ثمانية أعوام، من عام 1945 حتى عام 1953، كان الهبوط في معدل الوفيات في سري لانكا يعادل تقريبا الانخفاض في هذا المعدل في السويد في قرن بأكمله، من عام 1771 حتى عام 1871. وفي غالبية هذه البلدان كان الانخفاض في الوفيات من ثمار الحملات التي شنت في أعقاب الحرب لمكافحة الأمراض المعدية الرئيسة: الملاريا والجدري والكوليرا. وبفضل هذه الحملات وما أعقبها من تحسن في القطاع الصحي تمكن العالم الثالث من أن يصل إلى معدلات للوفيات تتراوح بين 10 و 20 لكل 1000 من السكان-وهي معدلات لم تكن البلدان المتقدمة قد بلغتها حتى عام 1900، وفي بعض الحالات حتى

عام 1925.

الجدول 1 – 1

المؤشرات الديموغرافية الرئيسية 1950 – 1980

المنطقة	السكان (بالمليون)		معدل المواليد الخام (لكل ألف)		معدل الوفيات الخام (لكل ألف)		معدل الزيادة الطبيعية (لكل ألف)	
	1950	1980	1960 1965	1975 1980	1960 1965	1975 1980	1960 1965	1975 1980
العالم	2513	4415	34.5	28.9	14.4	11.3	19.6	17.6
المناطق الأكثر تقدماً	832	1131	20.3	15.6	9.0	9.4	11.3	6.2
المناطق الأقل تقدماً	1681	3284	40.0	33.6	16.8	12.0	23.2	20.4
أفريقيا	219	469	47.6	46.0	22.4	17.1	25.2	28.9
أمريكا اللاتينية	164	368	39.9	35.4	11.5	8.4	28.4	27.0
أمريكا الشمالية	166	246	22.8	15.3	9.2	9.0	13.6	6.3
شرقي آسيا	673	1136	32.2	21.7	12.8	8.6	19.4	13.1
جنوبي آسيا	706	1422	44.1	38.9	19.8	14.1	24.3	24.8
أوروبا	392	484	18.7	14.5	10.2	10.6	8.3	3.9
أوقيانيا	13	23	26.7	21.6	10.5	9.0	17.3	12.6
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	180	267	22.3	18.3	7.2	8.9	14.4	9.4

وخلال الفترة نفسها تناقص المعدل الشامل للمواليد بدوره في العالم الثالث، من متوسط مقداره حوالي 43 لكل 1000 من السكان في عام 1955، إلى 34 لكل 1000 من السكان في عام 1978. ولكن هذا الانخفاض، الذي كان في البداية أقل سرعة من الهبوط في معدل الوفيات، تزايد فيما بعد: فبين الفترتين 1960- 1965 و1975- 1980، انخفض معدل المواليد في العالم الثالث من 40 لكل ألف من السكان إلى 34 لكل ألف، على حين انخفض معدل الوفيات من 17 لكل ألف إلى 12 لكل ألف (أنظر الجدول 1- 1).

وقد كان من أكثر ما ترتب على الزيادة السكانية في العالم الثالث من نتائج لافتة للنظر، الانفجار الأشد حدة في معدل التوسع الحضري. فمنذ ثلاثين عاما كان سكان الحضر في هذه البلدان حوالي 250 مليونا، أما اليوم فقد وصلوا إلى قرابة 800 مليون. وبسبب حركة نزوح من الريف ليس لها سابقة في التاريخ كان هذا النمو في سكان الحضر أسرع بكثير من النمو في مجموع السكان نفسه: ونتيجة لذلك زاد سكان الحضر كثيرا بالنسبة لمجموع السكان. ففي عام 1950 كان شخص من كل خمسة أشخاص في العالم الثالث يعيش في المدن: أما اليوم فإن النسبة هي واحد إلى

ثلاثة. وتلك السرعة غير العادية للتوسع العمراني تتجلى بأوضح صورة في انتشار المناطق السكنية الضخمة. فمنذ ثلاثين عاما كانت هناك ست مدن فقط في العالم بأسره-لم يكن من بينها إلا مدينة واحدة في العالم الثالث هي بوينس أيريس-يتجاوز عدد سكان كل منها خمسة ملايين نسمة، أما في عام 1975 فقد بلغت هذه المدن إحدى وعشرين مدينة، من بينها عشر مدن في البلدان النامية.

وفي العقود الأخيرة كان نمو الحضر يمضي في البلدان النامية بضعف سرعته في البلدان المتقدمة خلال الفترة نفسها. وفضلا عن ذلك كان المعدل أسرع مما كان في البلدان الأخيرة خلال مرحلة مماثلة من تطورها. فبين عامي 1950 و 1980 كانت الزيادة السنوية في سكان الحضر في العالم الثالث تتجاوز 4 في المائة، وهو معدل لم تكن البلدان المتقدمة تبلغه إلا في حالات قليلة وفي مرحلة لاحقة كثيرا من تطورها. وفي هذا الميدان بدوره نرى أن خبرات البلدان النامية فيما بعد الحرب لا يمكن أن تقارن بخبرات البلدان المتقدمة خلال الأعوام المبكرة من تصنيعها.

نمو الناتج المحلي الإجمالي

بينما كان النمو السكاني في بلدان العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية يتميز بالسرعة، فإن نموها الاقتصادي بدوره كان استثنائيا، بقدر ما كان غير متوقع.

وتحول ندرة الإحصاءات بالنسبة للفترة التي تسبق عام 1950 دون إجراء أي تقويم دقيق للنمو الاقتصادي لهذه البلدان قبل منتصف القرن. ومع ذلك فإن تقديرات بول بايروخ-بالنسبة للفترة ما بين عام 1900 حتى الأعوام 1952- 1954- تفيد بأن متوسط المعدل السنوي للنمو كان قرابة 1 ,2 في المائة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان (فيما عدا الصين) وقرابة 8 ,0 في المائة لناتجها المحلي الإجمالي للفرد. وثمة تغير متميز في السرعة بعد الحرب العالمية الثانية، فبين عامي 1950 و 1980 كان الناتج المحلي الإجمالي يزداد بمعدل سنوي يقرب من 3 ,5 في المائة، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بحوالي 0 ,3 في المائة.

وتتجلى الطبيعة الاستثنائية لهذا النمو بوضوح أكثر إذا ما قورن بالمنجزات

المحدودة للبلدان التي تعتبر متقدمة الآن في أوروبا والولايات المتحدة عند بداية التصنيع فيها، أي خلال القرن التاسع عشر. ففي خلال هذه الفترة كان متوسط المعدلات السنوية لنمو نواتجها المحلية الإجمالية تتراوح بين 2,0 و2,5 في المائة، ولنواتجها المحلية الإجمالية للفرد بين 1,2 و 1,7 في المائة[3]. وهذا المتوسط لا يتجاوز نصف ما حققته البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية.

وحتى اليابان، التي كان نموها ذا سرعة استثنائية كان معدل نموها على مدى طويل يقل عن المعدل الذي احتفظت به البلدان النامية طوال العقود الثلاثة. وفضلا عن ذلك فانه ما بين عامي 1950 و 1980 كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية (فيما عدا الصين) ينمو بنفس السرعة تقريبا التي كان ينمو بها في البلدان المتقدمة (3,0 في المائة مقابل 3,2 في المائة).

ومن ثم لا يكون هناك ما يثير الدهشة في أن هذا النمو السريع كان في بداية الخمسينات يتجاوز توقعات تلك القلة من الاقتصاديين المعنية بالتطور الاقتصادي المقبل (للمناطق المتخلفة). بل إن التنبؤات التي أجريت في الستينات-في أعقاب عقد من النمو بمعدل عال بدرجة ملحوظة مقداره 4,4 في المائة-قد ثبت أنها منخفضة بصورة خادعة، على الأقل بالنسبة لغالبية البلدان النامية.

وبالنسبة للاقتصاديين الذين يحاولون في الوقت الحالي التنبؤ بالنمو المقبل للبلدان النامية، قد يكون من الممارسات المفيدة مقارنة تنبؤات معينة أجريت في الستينات بالنتائج الاقتصادية الفعلية. مثال ذلك أن روزنشتين-رودان تنبأ في عام 1961 بأنه، إذا استبعدنا البلدان الأوروبية فسيحقق بلد واحد فقط معدلا سنويا متوسطا لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقداره 3 في المائة خلال الفترة 1961- 1976[4]. ومع ذلك فإن الحقيقة هي أن 18 بلدا من البلدان الستة والستين التي تناولها روزنشتين-رودان قد وصلت إلى هذا الرقم أو تجاوزته. ولم يكن هذا الكاتب أسعد حظا في تحديده للفائزين في سباق النمو هذا. فقد توقع أن الهند هي التي ستحقق أعلى معدلات النمو: فهذا البلد كان بالفعل عند مرحلة الانطلاق. غير أن الحقيقة هي أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد في الهند لم يتجاوز

قرابة 3 , 1 في المائة خلال هذه الفترة. أما البلدان التي تأتي في مؤخرة السباق، فقد اختار روزنشتين-رودان منها كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلند، متنبأ بأن معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها ستكون أدنى من 5 , 1 في المائة. ولكن الحقيقة أن هذه البلدان حققت معدلات أعلى من هذا الرقم بأربع أو خمس مرات. وبوجه عام لم تكن التنبؤات التي أجريت خلال الستينات متفائلة بالقدر الكافي.

وفي عام 1961 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة 1961- 1970 عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول) هكذا يسمى في وثائق الأمم المتحدة-المترجم). وطلب إلى كل بلد عضو تحديد هدفه الخاص، «بغرض الوصول في نهاية العقد إلى معدل سنوي أدق لنمو الدخل القومي مقداره 5 في المائة». [5] وقد اعتبر هذا الهدف في ذلك الحين طموحا أكثر مما ينبغي، إن لم يكن غير واقعي. ومع ذلك فإن المعدل الفعلي كان أعلى من ذلك-4 , 5 في المائة، فضلا عن ازدياد معدل النمو خلال ذلك العقد، إذ ارتفع من 1 , 5 في المائة خلال النصف الأول منه إلى 8 , 5 في المائة خلال نصفه الثاني. وبفضل هذه النتائج المشجعة دشنت الجمعية العامة للأمم المتحدة «العقد الإنمائي الثاني» بعد ذلك بتسعة أعوام، مع اقتراح بأن «يكون متوسط معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي للبلدان النامية خلال.. .. .. العقد 600000 في المائة على الأقل».[6] غير أنه في هذه المرة لم يتحقق الهدف. إذ على الرغم من أنه تم الوصول إلى معدل مقداره 9 , 5 في المائة خلال النصف الأول من السبعينات، فإن النمو الإجمالي لهذه البلدان تباطأ بعد كساد 1974- 1975. وتفيد التقديرات التي أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن متوسط معدل النمو السنوي للعقد بأكمله كان 5 , 5 في المائة.

الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

إن الوضع الذي تناولناه بالدراسة يبدو حتى الآن مرضيا تماما. فعلى الرغم من الزيادات السكانية التي لم يسبق لها مثيل، حققت البلدان النامية جميعا معدلات عالية للنمو الاقتصادي. والحقيقة أن هذه المعدلات أعلى من تلك التي حققتها البلدان المتقدمة في مرحلة مماثلة من التطور. غير أننا إذا درسنا هذه النتائج بدقة أكثر استطعنا أن نرى أن الوضع ليس في

الحقيقة مشجعا بالقدر الذي يبدو لأول وهلة.

ونظرا لأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية كان يزداد خلال العقود الأخيرة بسرعة تقل عن تلك التي كان يزداد بها في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي، فإن الفجوة بين هاتين المجموعتين من البلدان قد اتسعت قليلا نتيجة لذلك)انظر الجدول 1- 2 (. وقد كانت هذه الفجوة إلى 12,6 في عام 1950، ووصلت من 1 إلى 13,2 في عام 1975(7(. ومهما يكن من ضخامة هذه الزيادة فإنها كانت استمرارا لاتجاه باستطاعتنا أن نرجعه إلى بداية التصنيع في البلدان المتقدمة، وأصبح أكثر جلاء خلال النصف الأول من العقد الماضي: فبين عامي 1900 و 1950 تضاعفت هذه الفجوة.

والفجوة بين البلدان يمكن قياسها من زاوية فجوة نسبية (نسبة النواتج المحلية الإجمالية المتوسطة للفرد) أو فجوة مطلقة (الفرق بين النواتج المحلية الإجمالية المتوسطة للفرد مقاسة بالأسعار الثابتة-أي بتنحية التغيرات التي مرجعها التضخم-وتمكننا أوليات علم الجبر من أن نرى أن الفجوة النسبية لبلد ما (أو مجموعة من البلدان)، إزاء بلد آخر أكثر تقدما، ستقل إذا كان معدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي للفرد أعلى من سلفه. غير أن ذلك قد لا يكفل انخفاضا قصير الأجل في الفجوة المطلقة. وبطبيعة الحال إذا استطاعت البلدان الأقل تقدما الاحتفاظ بمعدل نمو عال لناتجها المحلي الإجمالي للفرد على امتداد فترة طويلة بالقدر الكافي، فإنها ستتمكن في نهاية الأمر من تقليص هذه الفجوة المطلقة واللحاق بالبلدان المتقدمة التي تنمو بسرعة أقل. ولكن هذه العملية قد تستغرق وقتا طويلا، وفي هذه الأثناء من المرجح أن تتسع الفجوة المطلقة قبل أن تضيق [8].

ولذلك فمن المفهوم أن زيادة طفيفة في الفجوة النسبية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة كانت تمضي جنبا إلى جنب مع اتساع هام في الفجوة المطلقة. ففي الفترة بين عامي 1950 و1975، ازدادت هذه الفجوة الأخيرة بأكثر من الضعف مقاسة بالدولار) بالأسعار الثابتة لعام 1974 (، إذ ارتفعت من 2200 دولار إلى 4800 دولار. وفضلا عن ذلك فإنه لم يكن باستطاعة أي بلد نام) باستثناء ليبيا (تقليص فجوته المطلقة مع البلدان المتقدمة خلال هذه الفترة: فقد تضاعفت هذه الفجوة فيما بين هذين

التاريخين حتى بالنسبة لبلدين مثل كوريا الجنوبية وتايوان.

وهذه النتائج المخيبة للآمال بعض الشيء تشير بوضوح إلى أن تقليص الفجوة ليس هدفا مناسبا للتنمية. والحقيقة أن تقليص الفجوة المطلقة لا يبدو عمليا بالنسبة للعقود القليلة المقبلة. وحتى إذا استطاعت البلدان المتقدمة أن تحافظ

الجدول 1 – 2

السكان ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 1961 – 1975

مجموعة البلدان	السكان (1970)		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالنسبة المئوية)		
	العدد بالمليون	نسبة مئوية من المجموع العالمي	1961	1966	1971	1961	1966	1971
البلدان النامية	1638	60.1	5.1	5.8	5.9	2.5	3.1	3.2
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	739	27.1	5.2	4.5	2.8	3.9	3.4	1.8
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	348	12.8	6.1	7.4	6.3	4.8	6.4	5.5

المصدر: Development Trends since 1960 and Their Implications for a New International Development Strategy وردت في مجلة – United Nations Journal of Development Planning (نيويورك)، العدد 13 (1979).

لفترة طويلة على معدل نمو سنوي لناتجها المحلي الإجمالي للفرد يساوي المعدل الذي حققته في الفترة بين عامي 1950 و 1980 (2 ر3 في المائة)، وإذا ما حققت البلدان النامية معدلا متوسطا يبلغ ضعف ذلك المعدل فإن الفجوة المطلقة بين هاتين المجموعتين من البلدان ستواصل الاتساع نحو ستين عاما. وفي هذا الصدد قد يكون تقليص الفجوة النسبية هدفا عمليا أكثر، غير أن المرء يمكن أن يتساءل عن دلالة هدف كهذا فيما يتعلق برفاهة السكان: ففي المقام الأول ينبغي افتراضا أن تكون هذه الرفاهة هي الهدف النهائي للتنمية. وعلى أي حال فإن تاريخ العقود الثلاثة الماضية يشير إلى

أنه حتى هذا الهدف قد لا يكون بلوغه بالأمر اليسير.

وهكذا إذا، ما رفض تقليص الفجوة (المطلقة أو النسبية)بوصفه هدفا لاستراتيجيات التنمية، فهل توجد أي أهداف كمية أخرى يمكن أن تتخذ هدفا للمجتمع الدولي ؟ من البديهي أن فكرة تحديد هدف لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل النمو أو الحد الأدنى المرغوب فيه) تبدو أكثر مدعاة للرضا. ولكن «متوسطا» كهذا، كما سنرى في الفصل الثاني، يثير بدوره كثيرا من المشاكل.

الفجوة فيما بين البلدان النامية:

بينما كان المعدل الإجمالي لنمو البلدان النامية عاليا بصورة ملحوظة خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن هذا الأداء المتوسط يخفي اختلافات هامة فيما بين البلدان أو مجموعات البلدان. ويبين الجدول 1- 3 معدلات النمو لفئات مختلفة من البلدان مصنفة طبقا لدخل الفرد فيها. وكما يمكن أن نرى من هذا الجدول، فإن معدلات نمو هذه البلدان ترتبط ارتباطا مباشرا بدخل الفرد فيها: ففي الفترة بين عامي 1950 و 1980 كانت البلدان من فئة الدخل المتوسط تنمو بمعدل أسرع من مثيله لدى البلدان من فئة الدخل المنخفض. ومع ذلك فإن علاقة من هذا القبيل مفهومة تماما، فعند نهاية فترة طويلة بالقدر الكافي، ستكون البلدان الأكثر ثراء هي البلدان التي تنمو بأسرع معدل بصرف النظر عن المرتبة التي بدأت منها.

وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نلتزم بالدقة تماما إذا ما خلصنا إلى أن البلدان التي كانت أشد ثراء في عام 1950 قد حققت أعلى معدل للنمو. مثال ذلك، فيما يتعلق بالمناطق، أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أمريكا اللاتينية في عام 1950 كان أعلى من مثيله في الشرق الأوسط، ولكنه كان يزداد فيما بعد بنصف المعدل الذي احتفظ به الشرق الأوسط. وفي منتصف القرن كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في شرقي آسيا أدنى من مثيله في أفريقيا، ولكنه كان يزداد منذ ذلك الحين بمعدل يتجاوز الضعف. ومع ذلك فإن تصنيف البلدان النامية طبقا للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها لم يطرأ عليه تغير يذكر بين عامي 1950 و 1980[9]. وفيما عدا استثناءات قليلة كانت البلدان الأولى في السباق في عام 1980 هي تلك التي كانت توجد

الجدول 1 – 3

الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، 1950 – 1980

مجموعة البلدان	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بدولارات عام 1980)			متوسط معدل السنوي (بالنسبة المئوية)	
	1950	1960	1980	1960-50	1980-60
البلدان المنخفضة الدخل	170	180	250	0.6	1.7
البلدان المتوسطة الدخل	640	820	1580	2.5	3.3
البلدان الصناعية	4130	5580	10660	3.1	3.3

المصدر : البنك الدولي ، World Development Report

(واشنطن العاصمة ، 1981)

ملحوظة : البيانات تستبعد البلدان التي لا تقوم على اقتصاد سوقي .

بالفعل في المقدمة في عام 1950، غير أنه بينما تعرض هذا التصنيف لتغيير طفيف، كانت المسافات تزداد كثير:h فالفجوة المطلقة بين البلد الأول والبلد الأخير) بالدولارات الثابتة (ازدادت بأكثر من ثلاثة أمثال منذ عام 1950[10].

ومنذ عام 1950 كان نمو العالم النامي يتميز بإطار من «التنمية المتباعدة».[11] وليس ذلك بالأمر الجديد تماما: فالفجوات كانت توجد بين البلدان النامية في القرن التاسع عشر، ومنذ عام 1900 حتى عام 1950 كانت تزداد اتساعا بالفعل. ومع ذلك فإن السرعة المعجلة لهذه العملية في العقود الأخيرة تكتشف عن مجموعات متعددة من بلدان العالم الثالث تختلف فيما بينها اختلافا أساسيا من حيث مشاكلها وأدائها الاقتصادي. وإذا أخذنا المجموعة الموجودة عند أحد الطرفين، وتلك الموجودة عند الطرف الآخر- حتى وإن يكن ذلك مبالغة في التبسيط-فإننا بذلك نستطيع أن نقابل بين مجموعة صغيرة من البلدان سريعة النمو، التي توجد أساسا في أمريكا

اللاتينية، وشرقي آسيا، والغالبية من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء وفي جنوبي آسيا، والتي تتميز بالدخل المنخفض والنمو البطيء. ويصبح واضحا الآن بصورة صارخة التباين بين البلدان المصنعة حديثا، التي تعد بالفعل منافسا هائلا في التجارة الدولية، والبلدان الأشد فقرا الحبيسة دائما في حلقة الفقر المفرغة.

الجدول 1 – 4

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية بعد إجراء تعديلات بالنسبة للتغيرات النسبية في الأسعار

(بالنسبة المئوية)

مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد		
	1961 1965	1966 1970	1971 1975	1961 1965	1966 1970	1971 1975
جميع البلدان النامية	4.9	5.8	9.4	2.3	3.1	6.5
البلدان النامية المصدرة للنفط	4.6	7.0	24.6	1.9	4.1	21.2
البلدان النامية الأخرى	4.9	5.6	5.0	2.3	2.9	2.3

المصدر : أنظر ، الجدول 1 – 2

ملاحظة : الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لعام 1970 ، مكيفة بحيث تعكس التغيرات في معدلات التبادل التجاري .

وإذا تركنا جانبا في الوقت الحالي حالة البلدان القليلة المنتجة للنفط وذات الفوائض الرأسمالية، فإننا نستطيع ترتيب البلدان النامية الأخرى

بين البلدان الموجودة عند الطرفين المشار إليهما أعلاه، دون تمييز أية فجوة، أية قفزة كمية، يمكن أن تؤدي إلى فصل مجموعة من البلدان عن مجموعة أخرى. والحقيقة أننا إذا رتبنا هذه البلدان وفقا للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها، يمكننا أن نحصل على تدرج منتظم من بنغلادش إلى أسبانيا دون أي انقطاع ظاهر. وبينما يكون من العسير تصور أين توجد الحدود بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (فسنغافورة، على سبيل المثال، لديها نفس الناتج المحلي الإجمالي للفرد الموجود لدى ايرلندا). فإنه يكون من العسير بالمثل الاعتراف بأية بدايات يمكن أن تساعدنا على أن نميز صراحة أفقر البلدان أو البلدان المتوسطة الدخل، إذ على الرغم من أنها لا تشكل كلا متجانسا، فإنه لا يمكن بالمثل تقسيم البلدان النامية إلى فئات متعددة متميزة بوضوح ويسهل تحديدها.

ولا يشمل التحليل السابق جانبا هاما وهو عدم المساواة فيما بين البلدان المختلفة. فالإجماليات المأخوذة من الحسابات القومية التي تستخدم في قياس النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد) يجري حسابها بصورة مناسبة بالأسعار الثابتة، بغية فصل النمو«الحقيقي» عن مجرد ارتفاع في الأسعار. وهذا الأسلوب يكون له ما يبرره عندما لا يكون التغير في معدلات التبادل التجاري عنيفا للغاية، أي عندما تظل نسب أسعار المنتجات المختلفة المسجلة في الحسابات القومية مستقرة نسبيا على الأقل على مر الأعوام. غير أنه يكون مرضيا بدرجة أقل كثيرا عندما تتعرض معدلات التبادل التجاري لتعديلات سريعة. وثمة مثال واضح لذلك هو ارتفاع أسعار النفط إلى أربعة أمثالها في الفترة 1973- 1974: فإذا كان علينا، لدى حساب الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) بالأسعار الثابتة لعام 1970، أن نأخذ 80, 1 دولار بوصفه السعر لبرميل النفط (السعر الذي كان سائدا في عام 1970)، فإن المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي التي يتم حسابها على هذا النحو بالنسبة لهذه البلدان لن تكون معبرة كما ينبغي عن التغير الأساسي الذي حدث. ولذلك ينبغي أن نغير حساباتنا لكي تؤخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في معدلات التبادل التجاري على حين نواصل «تنحية» أثر التضخم المرتبط بالارتفاع العام في الأسعار. ويبين

الجدول ا- 4 أثر الزيادة في أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في البلدان المنتجة للنفط.

وفي خلال الستينات كان الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد في البلدان المصدرة للنفط يزداد بمعدل سنوي مقداره 3 في المائة، وبين عامي 1971 و1975 كان المعدل المقابل قرابة 21 في المائة. غير أنه بالنسبة للبلدان النامية الأخرى انخفض المعدل السنوي انخفاضا طفيفا خلال الفترة 1971- 1975 بالمقارنة بالعقد السابق. أما بالنسبة للبلدان الأشد فقرا بين هذه البلدان فقد كان هذا الانخفاض كبيرا: إذ هبط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد فيها من 1,7 في المائة خلال الستينات إلى 0,2 في المائة في الفترة بين عامي 1971 و1975 [12]. ومما لا ريب فيه أن الارتفاع في أسعار النفط قد أدخل بعدا جديدا على نمو البلدان المصدرة للنفط. وعلى الرغم من انه من المرجح أن تستطيع معدلاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل مضاهاة بتلك التي تحققت في بداية السبعينات [13]، فإن مواردها النفطية تضعها بوضوح في فئة خاصة اليوم.

وهكذا فإن الاختلافات التي كانت واضحة بالفعل في الستينات داخل العالم النامي) البلدان الصناعية الجديدة في مقابل البلدان الأشد فقرا(قد استكملت في السبعينات بالتباين بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستوردة للنفط. واليوم ينبغي لنا، أكثر من أي وقت مضى، أن نعترف بأنه لا يوجد عالم نام واحد، بل عوالم نامية متعددة، لكل منها مشكلاته الخاصة وإمكاناته.

تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة

باستطاعتنا أن نعزز تحليلنا للنمو في العقود الأخيرة بتتبع تطور القطاعات الاقتصادية الرئيسة: الزراعة والصناعة والتجارة. وينبغي هنا أن نميز بين الفئات المختلفة من البلدان لأن النتائج الاقتصادية، كما رأينا، كانت تختلف اختلافا كبيرا من مجموعة لأخرى.

الزراعة:

خلال العقد الإنمائي الأول (1961- 1970(كان الإنتاج الزراعي للعالم

الثالث) فيما عدا الصين (يزداد بمعدل سنوي مقداره 2,9 في المائة. وبالنسبة للعقد الإنمائي الثاني حددت الأمم المتحدة هدفا لنمو الإنتاج الزراعي مقداره 4 في المائة سنويا، حتى على الرغم من أنها كانت قد حددت للعقد الأول هدفا مماثلا. غير أن المعدل الذي تحقق كان حوالي 2,8 في المائة فقط. وبما أن السكان كانوا يزدادون خلال هذين العقدين بمعدل سنوي مقداره 2,4 في المائة، يكون الإنتاج الزراعي للفرد قد ظل راكدا من الناحية الفعلية على امتداد عشرين عاما.

بل إن النتائج تبعث على مزيد من الإحباط عندما نحلل هذا التطور حسب فئة البلد، وكما يبين الجدول ا- 5 فإن البلدان الأشد فقرا هي في الحقيقة البلدان التي تتقدم بأقل سرعة. وفي هذه الفئة التي تتضمن في المقام الأول، كما رأينا، البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء، وبلدان جنوب آسيا، كان الإنتاج الزراعي خلال الستينات يزداد بنفس السرعة تقريبا التي يزداد بها السكان، مما ترتب عليه ركود الإنتاج للفرد. وفضلا عن ذلك تناقص الإنتاج للفرد خلال النصف الأول من العقد التالي. وسنتناول في الفصل السابع ما ترتب على هذه النتائج المخيبة للآمال من آثار بالنسبة للتغذية.

وفي داخل البلدان المتوسطة والعالية الدخل لم يكن التقدم الزراعي متماثلا فيما بين عامي 1960 و 1975. وبوجه عام كانت البلدان التي يزداد فيها الإنتاج الزراعي بأسرع من غيرها هي البلدان التي كان فيها إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أقل أهمية نسبيا. ومن الناحية الأخرى كانت البلدان التي مازال يوجد فيها دور هام للقطاع الزراعي، وبخاصة قطاع إنتاج الأغذية التقليدية، هي البلدان التي حققت أدنى معدلات النمو. وفي كثير من الحالات أسفر ذلك عن إفقار نسبي لسكان الريف، وبالتالي عن تصاعد سريع في النزوح إلى المدن.

وهكذا نشهد في القطاع الزراعي تطورا مألوفا بالفعل: تقدما مشجعا لدى أكثر البلدان تقدما، وركودا متصلا لدى أفقر البلدان. وبالنسبة لهذه البلدان الأخيرة يعد التقاعس المستمر للقطاع الزراعي أمرا مثيرا للفزع بوجه خاص، إذ أنه قد أسفر عن تدهور مطلق في وضعها العام.

الجدول 1 –5

نمو الإنتاج الزراعي في البلدان النامية ، 1966 – 1975

مجموعة البلدان	معدل النمو السنوي (في المائة) 1966 1970	1971 1975	نسبة الإنتاج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 1975 (في المائة)
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 أقل من 200 دولار	2.4	1.4	38.6
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 يتراوح بين 200 و 400 دولار	2.8	3.4	22.5
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 أعلى من 400 دولار	2.9	4.1	10.8
جميع البلدان النامية	2.6	2.6	20.9

المصدر : أنظر ، الجدول 1 – 2

الصناعة:

كانت استراتيجيات التنمية في العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات تركز بدرجة كبيرة على الصناعة، التي كانت تعتبر القطاع «البارز»

في الاقتصاد. وفضلا عن ذلك فإن المخاوف التي أعربت عنها بوضوح البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالمنافسة الصناعية من جانب العالم الثالث يمكن أن تحملنا على الاعتقاد بأنه، في هذا المجال على الأقل، كانت جهود البلدان النامية يحالفها التوفيق. فماذا كانت على وجه التحديد نتائج عقود متعددة من المساعي الصناعية ؟

قد كانت القيمة المضافة في القطاع الصناعي في العالم الثالث تزداد خلال العقدين الماضيين بأسرع مما تزداد في القطاع الزراعي. والحقيقة، كما يشير الجدول ١- 6، أنه منذ عام 1965 كانت القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية تزداد بأسرع كثيرا مما تزداد به القيمة المضافة الصناعية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي. ونتيجة لهذا الأداء ارتفعت خلال الأعوام العشرين الماضية حصة البلدان النامية في القيمة المضافة الصناعية في العالم. غير أن هذه الزيادة إنما هي زيادة نسبية: فقد قدمت هذه البلدان في عام 1960 حوالي 8,2 في المائة من القيمة المضافة الصناعية في العالم، ومازالت حصتها في عام 1980 لا تتجاوز 10,9 في المائة (الرسم البياني ١- ١).

الجدول 1 –6

معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة الصناعية في الأعوام ، 1960 – 1975

الأعوام	البلدان النامية	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
1960 - 1965	6.7	6.7	9.1
1965 - 1970	6.0	5.3	9.4
1970 - 1975	8.7	3.2	9.0

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ،

World Industry since 1960 : progress and prospects (New york 1979)

ونحن مازلنا نبعد كثيرا عن الهدف الذي حدده المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مدينة ليما (بيرو) في عام

1975، وهو زيادة هذه النسبة المئوية إلى 25 في المائة بحلول العام 2000.

الرسم البياني 1 – 1

الحصة في القيمة المضافة الصناعية في العالم ، حسب التصنيف

الاقتصادي 1960 – 1980 من نشرة منظمة الامم المتحدة للتنمية

الصناعية (اليونيدو)

World Industry in 1980 (New York, 1981) ، الصفحة 29

البلدان النامية	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي
8.2	14	77.8
8.4	14.7	76.9
8.2	15.1	76.7
8.1	15.4	76.5
8.3	15	76.7
8.2	15.6	76.2
8.2	15.8	76
8.2	16.9	74.9
8.3	17.2	74.5
8.4	17.8	73.8
8.8	18.6	72.6
9.1	19.4	71.5
9.3	19.6	71.1
9.4	19.6	71
9.8	21.2	69
10.3	23	66.7
10.3	22.8	66.9
10.4	23	66.6
10.5	23.5	66
10.7	23.4	65.9
10.9	23.8	65.3

5 10 15 20 25 30 35 40 45 50 55 60 65 70 75 80 85 90 95

المصدر : قاعدة بيانات اليونيدو ، معلومات مقدمة من مكتب تحليل بحوث التنمية وسياساتها ومكتب الأمم المتحدة للاحصاءات ، Monthly Bulletin of Statistics ، عدد تشرين الثاني / نوفمبر 1980 ، وتقديرات أمانة اليونيدو .

ملاحظة : البيانات الخاصة بعام 1980 تقديرات أولية .

وعلى الرغم من أن التصنيع في العالم الثالث هو حقيقة واقعة، فإننا ينبغي ألا نبالغ في سرعته، التي ظلت، على سبيل المثال، أبطأ من سرعة

النمو الصناعي في البلدان الاشتراكية. وينبغي أن نلاحظ أيضا أن هذا التصنيع قد حدث حتى الآن بين عدد صغير نسبيا، وأن يكن متزايدا، من البلدان النامية. فبين عامي 1966 و1975 أسهمت أربعة بلدان، تمثل 11 في المائة من سكان العالم النامي بأكثر من نصف الزيادة في القيمة المضافة الصناعية للبلدان النامية، كما أن ثمانية بلدان، يقطنها 17 في المائة من مجموع هؤلاء السكان، أنتجت قرابة ثلثي هذه القيمة (انظر الجدول 1- 7)

الجدول 1 – 7

اسهام بلدان نامية مختارة في الزيادة في القيمة المضافة الصناعية في العالم الثالث ، 1966 – 1975

البلد	الاسهام (بالنسبة المئوية)
البرازيل	23.9
المكسيك	10.7
الأرجنتين	9.4
جمهورية كوريا	8.2
الهند	5.9
تركيا	5
إيران	2.9
اندونيسيا	2.5
هونغ كونغ	2.4
تايلند	2.3
جميع البلدان السابقة	73.2

المصدر : انظر ، الجدول 1 – 6

ملاحظة : محسوبة بأسعار عام 1970

وأخيرا فإننا إذا أجرينا تحليلا لمعدلات نمو القيمة المضافة الصناعية، يكون باستطاعتنا أن نرى أنه في هذه الحالة بدورها كان تقدم البلدان الأشد فقرا هو الأكثر تواضعا (انظر الجدول 1- 8). وفي البلدان الأفريقية

كان نمو إنتاج الصناعة التحويلية منخفضا بوجه خاص، واليوم نجد هذه البلدان متخلفة كثيرا عن البلدان النامية الأخرى. ففي عام 1975 كان إنتاج الصناعة التحويلية يمثل حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية الأفريقية، مقابل 16 في المائة للبلدان الآسيوية و25 في المائة لبلدان أمريكا اللاتينية وجزر الهند الغربية[14].

الجدول 1 –8

نمو الإنتاج الصناعي في البلدان النامية ، 1966 – 1975 (بالنسب المئوية)

مجموعة البلدان	معدل النمو السنوي 1966 1970	1971 1975	نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي 1975
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 يقل عن 200 دولار	5.0	4.7	12.7
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 يتراوح بين 200 و 400 دولار	10.1	10.5	16.7
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 أعلى من 400 دولار	7.8	8.1	23.1
جميع البلدان النامية	7.4	7.7	19.0

المصدر : أنظر ، الجدول 1 – 2 .

وفي جميع فئات البلدان النامية، بصرف النظر عن مستوى الدخل، كان نمو الإنتاج الصناعي يتميز بالتوسع في الصناعات الثقيلة: المواد الكيميائية، والحديد والصلب، والآلات والمعدات. وكان معدل هذا التوسع أسرع من معدل نمو صناعة الأغذية أو صناعات المنسوجات والملابس والأحذية. وتلك نقطة ينبغي إبرازها، لأن الأوروبي، أو الأمريكي اللذين يدركان الزيادة

الأخيرة في واردات الملابس، والأحذية القادمة من بلدان العالم الثالث قد يكون هناك ما يحملهما على الاعتقاد بأن الصناعات الخفيفة هي التي كانت تنمو بسرعة شديدة في هذه البلدان.

والحقيقة أنه خلال العقدين الماضيين تعرضت برامج التصنيع في كثير من بلدان العالم الثالث لتغير هام في الاتجاه. فبعد الحرب العالمية الثانية كان التصنيع في غالبية هذه البلدان مركزا على إنشاء صناعات لإحلال الواردات. غير أنه منذ بداية الستينات أخذت إمكانات الإحلال في الأفول، وبالتالي فقد حدثت إعادة توجه رئيسة في بلدان معينة، ولا سيما في شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية.

وكانت مساعي هذه البلدان موجهة نحو تنمية صادراتها من السلع المصنعة، وبخاصة إلى البلدان المتقدمة. وبتلك الوسيلة كانت صناعات التصدير في بلدان نامية عديدة تسهم إسهاما جوهريا في عملية التصنيع فيها خلال الأعوام الأخيرة.

التجارة:

أثار الأداء التجاري للبلدان النامية اهتماما كبيرا في الفترة الأخيرة. فالبلدان المتقدمة، التي كانت منذ عام 1973 تعي في أسى اعتمادها على الواردات من البلدان الأعضاء في الأوبيك، واجهت أيضا «موجة عدوانية» جديدة بين البلدان النامية فيما يتعلق بالصادرات الصناعية. وسعت جميع البلدان الغنية، في مواجهة هذا التحدي المزدوج من جانب العالم الثالث، إلى توسيع صادراتها بغية تخفيض العجز في موازينها التجارية. وذلك يفسر الاهتمام المتزايد الذي أولى لصادرات البلدان النامية بقدر ما أولى لوارداتها.

فكيف تطورت العلاقات التجارية للعالم الثالث في العقود الأخيرة؟ كما سبق أن رأينا فقد كانت الفترة منذ الحرب العالمية الثانية تتميز بنمو اقتصادي سريع في جميع البلدان المتقدمة (رأسمالية كانت أم «اشتراكية») والبلدان النامية. وكان هذا النمو مقترنا ومدعوما بتحرير مستمر للتجارة الدولية، بما في ذلك بوجه خاص تخفيض عام في التعريفات الجمركية التي تحمي البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وأدى هذان العاملان، النمو الاقتصادي السريع وتحرير التجارة، إلى توسع استثنائي في التجارة الدولية، ففي الفترة بين عامي 1960 و1975 كان حجم الصادرات العالمية يتزايد بمعدل سنوي مقداره ا ر7 في المائة. وكانت صادرات البلدان المتقدمة تزداد بمعدل لم يسبق له مثيل (5 ر7 في المائة سنويا خلال الفترة المشار إليها)، ولكن صادرات البلدان النامية بدورها كانت تزداد بسرعة (9 ر5 في المائة سنويا).

وعانت صادرات البلدان النامية، شأن صادرات البلدان الصناعية، آثار الكساد الذي ساد الفترة 1974- 1975. إذ بينما كان حجم هذه الصادرات يرتفع بمعدل سنوي يتجاوز 6 في المائة خلال الستينات، فقد انخفض المعدل إلى 7ر4 في المائة خلال السبعينات، وهو هدف يقل كثيرا عن الهدف الأدق الذي حددته الاستراتيجية الإنمائية الدولية للأمم المتحدة. ويبين الجدول ا- 9

الجدول 1 – 9

معدلات النمو السنوي للتجارة الدولية للبلدان النامية

1961 – 1975 (بالنسب المئوية)

مجموعة البلدان	الصادرات			الواردات		
	1961 1965	1966 1970	1971 1975	1961 1965	1966 1970	1971 1975
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 يقل عن 200 دولار	4.7	4.8	4.0	3.9	4.5	7.3
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 يتراوح بين 200 و 400 دولار	4.7	6.0	6.3	2.3	8.2	10.6
البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1970 أعلى من 400 دولار	7.9	7.8	4.4	4.5	9.8	15.1
جميع البلدان النامية	6.3	6.7	4.8	3.8	7.9	12.2
البلدان النامية المصدرة للنفط	9.8	8.6	3.5	3.5	8.8	26.3
البلدان النامية غير المصدرة للنفط	5.1	5.9	5.3	3.8	7.7	6.7

المصدر : أنظر ، الجدول 1 – 2

أن البلدان الأشد فقرا كانت تتخلف بسرعة متزايدة في المجال التجاري، مثلما كانت تتخلف في القطاعات الأخرى التي تناولناها أعلاه، وهذا التدهور يمس الصادرات بقدر ما يمس الواردات.

وقد كان من السمات الملحوظة لصادرات البلدان النامية خلال الأعوام الأخيرة النوع المتزايد فيها. فحصة المنتجات الأولية) بما في ذلك الوقود (تقلصت في الفترة ما بين عامي 1960 و 1980، على حين ارتفعت حصة المنتجات الصناعية في الفترة نفسها من 11 في المائة إلى 37 في المائة، ويمكن لهذه الحصة الأخيرة، استنادا إلى البنك الدولي، أن تتجاوز 50 في المائة قبل نهاية العقد الحالي.

الجدول 1 – 10

تطور صادرات البلدان النامية ، 1960 – 1975

بالأسعار الثابتة لعام 1975

(بالنسب المئوية)

نوع الصادرات	الصادرات 1960	الصادرات 1975	الزيادة في الصادرات 1961 1975	متوسط معدل النمو السنوي: البلدان النامية	متوسط معدل النمو السنوي: العالم
الوقود والطاقة	39	40	42	6.2	6.3
المنتجات الزراعية	43	27	16	2.6	4.2
المعادن خلاف الوقود	7	7	6	4.8	3.9
المصنوعات	11	26	36	12.3	8.9
جميع الصادرات ذات الطابع التجاري	100	100	100	5.9	7.1

المصدر : البنك الدولي ، The Changing composition, of Developing Countries Exoirts

ورقة عمل أعدها موظفو البنك ، كانون الأول / يناير 1979 .

ويبين الجدول 1- 10 السمات المميزة لتجارة الصادرات. وعلى الرغم من أن العالم الثالث لم يبدأ في تصدير السلع الصناعية إلا مؤخرا، فإن

صادراته كانت تزداد بمعدل ملحوظ. فقد ارتفعت-بالدولارات الجارية-من 6 ر4 بليون دولار في عام 1965 إلى حوالي 101 بليون دولار في عام 1980، وهي زيادة تبالغ أكثر من عشرين مرة. وفي عام 1965 كانت هناك ثلاثة بلدان نامية فقط تتجاوز صادراتها من المنتجات الصناعية بليون دولار، مقاسة بالدولارات الثابتة لعام 1975، وفي عام 1978 زاد عدد هذه البلدان إلى أربعة عشر بلدا.

ومع ذلك يجدر بنا ألا نبالغ في الأهمية الراهنة التي يمثلها للعالم النامي هذا الاتجاه المزدوج، اتجاه التصنيع والتوسع في الصادرات الصناعية. وقد رأينا بالفعل أن البلدان النامية مازالت تنتج مجرد حصة صغيرة (9 ر10 في المائة) من القيمة الصناعية المضافة للعالم، وأن النمو الأخير في هذه الحصة أساسا إلى إسهام حفنة من البلدان. والوضع مماثل فيما يتعلق بالصادرات المصنعة. ففي عام 1980 لم تسهم البلدان النامية إلا بـ9 في المائة من صادرات العالم من هذه السلع، وفي الوقت نفسه كانت حصة البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي 83 في المائة[15]. وفضلا عن ذلك فإن الجانب الأكبر من صادرات العالم الثالث المصنعة مازالت تقدمها قلة من البلدان التي يمضي فيها التصنيع بمعدل سريع، حتى وان يكن عدد هذه البلدان-كما رأينا-في تزايد مستمر. من ذلك أن عشرة بلدان تمثل 45 في المائة من سكان العالم الثالث قدمت في عام 1978 أكثر من 75 في المائة من صادراته المصنعة، وأنه من بين هذه البلدان العشرة قدمت ثلاثة بلدان، يقل عدد سكانها عن 3 في المائة من مجموع السكان، أكثر من 40 في المائة. وعند الطرف الآخر كانت البلدان النامية الأشد فقرا) التي يقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عن 360 دولارا (، والتي تمثل 56 في المائة من سكان العالم الثالث، مسؤولة عن أقل من 8 في المائة من هذه الصادرات.

وإذا انتقلنا الآن إلى واردات البلدان النامية فإننا نلاحظ النمو السريع هنا كذلك (الجدول 1- 9). وقد كان هذا النمو عاليا بوجه خاص منذ الفترة 1973- 1974 بسبب الزيادة الكبيرة في حصيلة البلدان الأعضاء في الأوبيك من العملات الأجنبية. ونتيجة لذلك تم تجاوز المعدل الأقصى للنمو الذي حددته الاستراتيجية الإنمائية الدولية للسبعينات، وهو 7 في المائة.

وتزود البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي البلدان النامية بثلثي

وارداتها. وتشكل هذه المبيعات من «الشمال» إلى «الجنوب» ما بين 22 و 24 في المائة تقريبا من مجموع صادرات هذه البلدان المتقدمة. وهذه النسبة أعلى فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة (26 في المائة)، والحقيقة أن البلدان النامية أصبحت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أحد المنافذ الأكثر أهمية بالنسبة لصادرات البلدان الصناعية من المصنوعات. بل إن هذا الاتجاه تجلى بدرجة أكبر في الفترة الأخيرة بسبب الارتفاع في القوة الشرائية للبلدان المنتجة للنفط: ففي الفترة ما بين عامي 1970 و 1976 ضاعفت البلدان النامية حجم وارداتها من المصنوعات، التي ارتفعت من 39 بليون دولار إلى 78 بليونا (بالأسعار الثابتة لعام 1970).

فما النتائج التي نستطيع أن نخلص إليها في نهاية هذا المسح السريع لعقود ثلاثة من التنمية الاقتصادية-على الأقل من تنمية كتلك التي يمكن إدراكها عن طريق المؤشرات الاقتصادية الأساسية على المستوى الكلي ؟ أقل ما يقال إن الانطباع الأول هو أن النتائج غير متساوية. فجنبا إلى جنب مع الإنجازات التي تجاوزت أشد التوقعات تفاؤلا توجد جوانب ضعف أو قصور تثير الفزع.

فالعالم الثالث مر بقرابة ثلث قرن من النمو الاستثنائي. وفي المتوسط زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيما بين عامي 1950 و 1980 بأكثر من الضعف. كما أن هذه الزيادة السريعة في متوسط الدخل تكون ملحوظة للغاية إذا أخذنا في الاعتبار أن مجموع سكان هذه البلدان كان يرتفع في الوقت نفسه بمعدل لم يسبق له مثيل. وكان قطاع الصناعة التحويلية يزداد سريعا بوجه خاص-بأسرع في الحقيقة من الناتج المحلي الإجمالي نفسه، وفي الوقت الراهن تسهم المصنوعات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم الثالث بقدر ما تسهم به الزراعة[16].

ومع ذلك فإن هذه النتائج الإجمالية تخفي وضعا قريبا من الركود في البلدان الأشد فقرا. فقرابة أربعين بلدا، يقطنها أكثر من بليون نسمة، لم تشهد إلا نموا محدودا للغاية للناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها (حوالي 1,3 في المائة سنويا)، وفي ثلاثين عاما ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد فيها من 170 دولارا إلى 250 دولارا (بدولارات عام 1980). وتشكل منطقتان في العالم، هما البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء وشبه القارة الهندية،

هذه النواة الرئيسة الصعبة للفقر، وكانتا تتميزان، على نقيض بقية العالم الثالث، بتنمية بطيئة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي: الزراعة والصناعة والتجارة.

وفضلا عن ذلك فإنه بينما أحرزت البلدان النامية تقدما في جميع المجالات، فإن النتائج كانت مخيبة للآمال بالنسبة للقطاع الزراعي. فالإنتاج الزراعي للفرد في العالم الثالث ككل أحرز تقدما ضئيلا للغاية، بل من المفترض أنه تناقص في البلدان الأشد فقرا. وهذا الوضع يبعث على الفزع بوجه خاص لأن غالبية شعوب العالم الثالث تعتمد على الزراعة بوصفها الوسيلة الرئيسة للبقاء.

وثمت نتيجة هامة لتلك التنمية المتباعدة في بلدان العالم الثالث هي عدم التجانس المتزايد فيما بينها. فالفجوة النسبية، مقاسة بدخل الفرد، هي الآن أكبر ثلاث مرات بين بنغلادش وسنغافورة (دعك من بلدان مثل العربية السعودية والكويت) منها بين العالم النامي والعالم المتقدم (17). وفي الخمسينات كان باستطاعة اقتصاديي التنمية الأوائل أن يشرعوا في البحث عن نموذج واحد، استراتيجية واحدة، للعالم الثالث. ومن الواضح اليوم أنه لا يوجد نموذج واحد، فمشكلات مالي، على سبيل المثال، تتطلب تدابير تختلف عن تلك التي تكون مناسبة لكوريا الجنوبية أو العراق.

غير أن المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي، مهما تكن جدواها، لا ترشدنا إلى كل شئ، ونحن ندرك جيدا أن النمو والتنمية ليسا مترادفين دائما. والآن ينبغي أن ندع هذه المؤشرات جانبا، وأن نترك نطاق الحسابات القومية الضيق لنرى كيف أثرت التغيرات الاقتصادية في الأحوال المعيشية لشعوب العالم الثالث.

2 التغيرات في الأحوال المعيشية

في أية محاولة لوصف التغيرات التي حدثت في البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية كنت ألجأ أساسا حتى الآن إلى المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي: الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة القطاعية، الناتج المحلي الإجمالي للفرد. غير أن القوة التوضيحية لهذه المؤشرات محدودة. ولقد كان من بين الشعارات الكثيرة التي ظهرت على جدران جامعة السوربون في عام 1968 : «ليس هناك من يقع في غرام معدل للنمو». وكان ذلك تجسيدا لروح الاحتجاج التي أوقعت الذعر في البلدان المتقدمة طوال الستينات. فبعد عقدين من نمو اقتصادي لم يسبق له مثيل، كانت هذه البلدان تساورها الشكوك في الهدف النهائي للتقدم، وتخلص إلى أن الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن دائما مرادفة للتحسن في نوعية الحياة.

غير أن هذه الشكوك لم تظل داخل أسوار العالم المتقدم. ففي داخل العالم الثالث نفسه كانت استراتيجيات التنمية المتبعة منذ نهاية الحرب موضع تحد متزايد منذ نهاية الستينات حتى الآن.

وكان النقاد يجادلون بأن عشرين عاما من النمو الاقتصادي لم تسفر عن تحسن يذكر في قدر غالبية الناس وحظهم من الحياة، ويقابلون بين فكرة النمو الاقتصادي كتطور مجرد لمؤشرات إحصائية، وفكرة نطور البشرية جمعاء، وسأتناول هذا الجدل بمزيد من التفصيل في الفصلين الثامن والتاسع، وفي هذه الأثناء سأحاول أن ألقي عليه بعض الضوء عن طريق دراسة التغيرات التي حدثت في الأحوال المعيشية لسكان العالم الثالث خلال العقود الأخيرة. وثمة سؤالان نوعيان لهما أهميتهما في هذا المجال. أولهما، إلى أي مدى تم إشباع احتياجات الناس الأساسية (التغذية، والإلمام بالقراءة والكتابة، والصحة، وما إلى ذلك)؟ وثانيهما كيف كانت ثمار النمو تقتسم، وكيف كانت الدخول الإضافية توزع ؟

غير أني، بادئ ذي بدء، ينبغي أن أعزف لحنا من ألحان النذير. ففي الغالبية الساحقة من البلدان النامية ليس باستطاعتنا قط أن نعول تماما على الإحصاءات المتعلقة بالدخل، وبوجه عام على جميع المؤشرات «الاجتماعية»-وبطبيعة الحال لا يعني هذا بالضرورة أن بيانات الحسابات القومية من النوع الذي استخدم في الفصل السابق هي مع ذلك فوق الشبهات تماما. وهكذا يبدو من الحكمة تناول هذه الإحصاءات بحذر، والإحجام عن الإيمان الأعمى. ويترتب على ذلك أن الردود على السؤالين اللذين وجهناهما ستكون أقرب إلى الحدس منها إلى إجابات حازمة وقاطعة.

إشباع الاحتياجات الأساسية:

حتى على الرغم من أنه لا توجد قائمة قاطعة بالاحتياجات الأساسية، فإن هذه الاحتياجات يفترض أن تشمل الطعام والمأوى والصحة والتعليم. وسيكون مسعاي في أول الأمر هو تقييم المدى الذي تم به إشباع هذه الاحتياجات الأساسية في العالم الثالث خلال العقود الأخيرة، وذلك قبل أن ندرس ما إذا كانت هناك أية صلة مباشرة بين إشباع هذه الاحتياجات ومتوسط دخل الفرد في بلد معين.

الطعام والتغذية:

في حالة التغذية فإن المشكلات التي أثيرت في بداية هذا الفصل

تفاقمها مشكلة أخرى: هي الافتقار إلى تعريف مقبول عالميا للاحتياجات الغذائية الدنيا. ومازال علماء التغذية يتجادلون حول مدى خطورة النقص في كل من البروتينات والسعرات الحرارية) دعك من حالات النقص النوعي في الفيتامينات أو في المعادن (. وهكذا كان هناك زعم في الستينات بان النقص في البروتين ذو أهمية خاصة. واليوم يعتقد معظم علماء التغذية أن كل فرد يختار تلقائيا نظاما غذائيا تمثل البروتينات فيه ما بين 10 و 12 في المائة من مجموع الطاقة الغذائية، ومن ثم فإنه إذا كان استهلاك الطاقة الغذائية يقل عن الاحتياجات، فإن الفرد يكون معرضا في وقت واحد لنقص في البروتين. ولذا فإن هذين النوعين من النقص يكونان متصلين اتصالا وثيقا، ونتيجة لذلك يلقى النقص في السعرات الحالية مزيدا من الاهتمام الآن من جانب المتخصصين. غير أن ذلك لا يوفر حلا للمشكلة التي نحن بصددها، إذ أن هؤلاء المتخصصين أنفسهم لا يتفقون دائما حول عدد السعرات التي تشكل الاحتياجات الدنيا من الطاقة.

وفي ظروف كهذه ألا يكون من الخير لنا أن نسلم بأمانة بأننا لا نعرف كم يوجد في العالم اليوم من أناس يعانون سوء التغذية. فعلى سبيل المثال تفيد تقديرات الأمم المتحدة م ن عددهم كان 415 مليونا في منتصف السبعينات. ومن الناحية الأخرى تفيد تقديرات تقرير البنك الدولي، الذي يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على توزيع الدخل، أن الرقم الحقيقي يتجاوز البليون، في حين يقول بعض الكتاب إنهم بليونان [1]. وبينما لا يوجد أي اتفاق فيما يتعلق بالعدد الحقيقي للناس الذين يعانون سوء التغذية، فإن جميع الدراسات الاستقصائية تتفق على أن العدد قد ازداد منذ الستينات [2].

بين عامي 1960 و1975 زاد متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية في العالم الثالث، وكانت هذه الزيادة مع ذلك أبطأ في أفقر البلدان [3]، فضلا عن أن التقدم كان يتفاوت من إقليم لآخر. وبينما كان التقدم هاما للغاية في أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والصين، فإن استهلاك الفرد من السعرات الحرارية لم يتغير في البلدان الآسيوية الأخرى، على حين تضاءل في أفريقيا جنوبي الصحراء.

وأيا كان التقدير الذي نستخدمه فيما يتعلق بعدد الناس الذين يعانون

سوء التغذية، فإن نسبتهم إلى مجموع سكان العالم الثالث نسبة كبيرة حقا، فهي تتراوح بين 20 و 50 في المائة. وذلك لا يعني أن العجز الغذائي المقابل هو مع ذلك عال بوجه خاص. وقد حاولت دراسات عديدة تقدير كمية الحبوب الغذائية التي قد تلزم لسد هذا العجز. والأرقام تتفاوت بطبيعة الحال-بقدر ما تتفاوت بالتقديرات المتعلقة بعدد من يعانون سوء التغذية- وهي تتراوح ما بين 25 و 50 مليون طنا. وعلى الرغم من ذلك فإن كميات كهذه توازي فقط ما بين 2 و 4 في المائة من إنتاج العالم من الحبوب، أو أقل من 10 في المائة من إنتاج البلدان النامية، ولذلك فإن الحجم الفعلي الذي يلزم يعد صغيرا نسبيا. ومن سوء الطالع أن ذلك لا يعني أنه سيكون من اليسير تجنيب العالم ويلات الجوع. وكما سأحاول أن أوضح في الفصل السابع، فإن حل مشكلة سوء التغذية يتطلب ما هو أكثر من مجرد زيادة في إنتاج الحبوب الغذائية أو وارداتها.

الصحة:

إذا ما أخذنا في الاعتبار عدم مصداقية البيانات المتاحة، فإنه يفترض أن يكون متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل وفيات الرضع هما أفضل ما تحت أيدينا من مؤشرات تتعلق بالقطاع الصحي. وهما يوضحان أنه طرأ تحسن ملحوظ على الأحوال الصحية على نطاق العالم الثالث (انظر الجدول 2- 1). وفضلا عن ذلك كان معدل التحسن سريعا بصورة استثنائية، ففي عقدين أو ثلاثة عقود بلغت هذه البلدان مستوى لمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد لم تبلغه البلدان المتقدمة إلا بعد قرن كامل. وفي بداية الستينات كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في العالم الثالث 50 عاما، وذلك رقم لم يكن الأوروبيون قد وصلوا إليه حتى بداية القرن العشرين.

والفتوحات التي تحققت في القطاع الصحي هي في الحقيقة خير ما نملكه من علامات على أن التحسن في الأحوال الصحية في العالم الثالث كان واسع الانتشار، ولم يكن مقتصرا على أقلية صغيرة. كما أن هذه الفتوحات تحملنا على الاعتقاد بأنه حتى على الرغم من أن سوء التغذية قد ازداد خلال العقود الأخيرة، فمن الأرجح أن زيادته لم تكن مثيرة للغاية، إذ من المتعذر أن يتطابق ذلك مع التحسن العام في القطاع الصحي.

وهذا التحسن يرجع أساسا إلى التوسع في الخدمات الصحية المتاحة.

الجدول 2 – 1

تطور متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الرضع

مجموعة البلدان	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (عدد الأعوام)			معدل وفيات الرضع (لكل ألف)	
	1950	1960	1979	1960	1975
البلدان النامية المنخفضة الدخل	37.0	42.0	51.0	142	122
البلدان النامية المتوسطة الدخل	48.6	53.0	61.0	72	46
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	66.0	70.0	74.0	25	15
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	62.4	69.0	72.0	–	–

المصدر : البنك الدولي، World Development Report 1978 و 1981

فعدد الأطباء والممرضات وأسرة المستشفيات لكل ألف من السكان زاد على نطاق العالم الثالث، على الرغم من أنه كانت توجد الفجوة الوحيدة المألوفة للغاية فيما يتعلق بأفقر البلدان: ففي البلدان التي كان فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عام 1977 أقل من 360 دولارا كان لا يزال يوجد طبيب واحد لكل 9900 من السكان مقابل 4300 في البلدان النامية الأخرى. وتزودنا النتائج الملحوظة التي أحرزت في الحرب ضد الأمراض الوبائية بالمثال الأكثر إثارة لهذا التحسن في الأحوال الصحية. فأوبئة الأمس قضى عليها من الناحية الفعلية. كما أن الملاريا والكوليرا، على سبيل المثال، تقتلان اليوم أعدادا من البشر أقل بما لا يقاس مما كانتا تقتلان منذ ثلاثين عاما، على حين اختفى الطاعون والجدري من الناحية العملية.

التعليم:

حققت البلدان النامية أيضا فتوحات ملحوظة في ميدان التعليم) انظر

الجدول 2- 2 (. فمنذ عام 1960 زاد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية بمقدار 2,4 مرة، وفي المدارس الثانوية 4,6 مرة، وفي التعليم العالي 6,3 مرة. وبين عامي 1950 و1980 زادت نسبة الكبار الملمين بالقراءة والكتابة من الثلث إلى النصف.

الجدول 2 – 2

نمو التعليم في البلدان النامية ، 1960 – 1975

(بالقيم المتوسطة)

مجموعة البلدان	النسبة المئوية للأطفال المقيدين في المدارس الابتدائية بين من هم في سن الدراسة		النسبة المئوية للأطفال المقيدين في المدارس الثانوية بين من هم في سن الدراسة		النسبة المئوية للكبار الملمين بالقراءة والكتابة	
	1960	1975	1960	1975	1960	1975
البلدان المنخفضة الدخل	30	52	2	8	29	38
البلدان المتوسطة الدخل	79	97	12	35	54	71

المصدر : البنك الدولي ، 1978World Development Report و 1980

غير أن النتائج تتفاوت كثيرا حسب المنطقة. ففي الأعوام العشرة، من 1960 إلى 1970، ازداد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 65 إلى75 في المائة في أمريكا اللاتينية، ومن 45 إلى 53 في المائة في آسيا، ولكنه زاد فقط من 20 إلى 26 في المائة في أفريقيا. كما تظهر فروق مماثلة بين المجموعات المختلفة من البلدان.

ولا ينبغي للتقدم السريع في التعليم أن يجعلنا نغفل المشكلات المتعددة التي يبتلى بها هذا القطاع في العالم الثالث. فبعد أن واجهت هذه البلدان زيادة سريعة في عدد حجرات الدراسة وسعت بدرجة كبيرة أعداد هيئات التدريس فيها. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد التلاميذ لكل معلم ظل عاليا

حتى في الوقت الحاضر (أعلى بأكثر من مرة ونصف من مثيله في البلدان المتقدمة)، كما لم يطرأ عليه في الحقيقة تغير يذكر منذ عام 1960. وتماثل ذلك في الأهمية معدلات التسرب من المدارس، وهي معدلات لم تكن تتحسن إلا ببطء شديد: فحتى عند نهاية الستينات كان حوالي نصف التلاميذ يتركون المدارس قبل أن يصلوا إلى الصف الرابع.

وعلى الرغم من أن تطويع التعليم للاحتياجات لا يمكن التعبير عنه في صورة كمية، فإنه يمثل مشكلة أشد خطورة بكثير. ولقد كانت تسمع لفترة طويلة)لأكثر من قرن في بعض الحالات (أصداء شكوى من أن التعليم يجري تشكيله وصياغته كلية تقريبا وفقا لما هو متبع في البلدان المتقدمة، ومن ثم فانه لا يلائم الاحتياجات المحلية، غير أن هذا النقد قد ازداد كثافة في الفترة الأخيرة[4]. وقد وجهت إلى التعليم الابتدائي تهمة تشجيع النزوح من الريف بدلا من تعليم القرويين المعارف العملية التي قد يحتاجون إليها، وكذلك وجهت إلى التعليم العالي تهمة إفراز خريجين متعطلين ليس لتدريسهم صلة باحتياجات بلدانهم. وهذا النوع من الاتهام لا يقتصر، بطبيعة الحال، على البلدان النامية، فقد سمعناه يتردد في البلدان المتقدمة بدورها. ومع ذلك فإن نقدا كهذا إنما يشير بالفعل إلى أننا لا نستطيع، لدى تقييم تقدم التعليم في العالم الثالث، أن نكتفي بالإشارة إلى الإحصاءات المتعلقة بالانتظام في المدارس والى عدد الخريجين.

الإسكان :

لا يسمح لنا عدم كفاية البيانات عن الإسكان إلا بقدر محدود للغاية من التأمل في هذا الميدان. ويبدو على الرغم من ذلك أنه قد أحرز تقدم معين منذ عام 1960[5]. ففي كثير من البلدان تناقص عدد الأفراد لكل غرفة، على حين ازداد عدد المساكن المزودين بشبكات المياه، أو الصرف الصحي أو الكهرباء. غير أن هذه التحسينات لم تمس بوجه عام إلا المناطق الحضرية وحدها. أما المسكن التقليدي في القطاع الريفي فكان التغير فيه، على وجه الأجمال، طفيفا للغاية.

دخل الفرد ومستوى المعيشة:

كما ذكرت عند بداية هذا الفصل كان نفس هدف النمو الاقتصادي

موضع تساؤل خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية. ففي هذا الجدل كثيرا ما كانت تجرى المقابلة بين التقدم الاقتصادي والرفاهة، وكثيرا ما كانت الزيادات في دخل الفرد توضع في مقابل التحسن في مستوى المعيشة. وثمة صعوبة متأصلة يتميز بها هذا النوع من المناقشة، هي أننا بينما نستطيع تعريف وقياس النمو الاقتصادي أو دخل الفرد، فليس لدينا حتى الآن تعريف مقبول عالميا للرفاهة أو مستوى المعيشة-يزيد بأي حال على ما لدينا من تعريف للسعادة.

ونحن نستطيع، على الرغم من ذلك، محاولة إثارة المشكلة من جديد بالتقصي عما إذا كانت توجد صلة بين دخل الفرد وإشباع احتياجات أساسية معينة. وبعبارة أكثر تحديدا هل توجد في البلدان النامية علاقة مباشرة بين متوسط دخل الفرد، ودرجة إشباع الاحتياجات في مجالات مثل الطعام والتعليم والإسكان ؟

لقد رأينا في الجدولين 2- 1 و 2- 2 أنه توجد بالفعل علاقة مباشرة فيما يتعلق بالصحة والتعليم، على الأقل إذا درسنا الحالة على مستوى مجموعات البلدان: فمؤشرات الصحة والتعليم في البلدان المنخفضة الدخل هي بوجه عام أقل مدعاة للرضا. فهل يمكننا التعميم والقول بأن دخل الفرد في بلد ما يحدد المدى الذي يتم به إشباع احتياجات السكان ؟ هذا السؤال يبدو وثيق الصلة كثيرا، لأنه إذا كانت الإجابة-في المقام الأول-بالإيجاب، فإننا يمكن أن نقول للمنادين بهذا الرأي إنهم يخطئون عندما يضعون النمو الاقتصادي موضع اختبار، ما دام الوصول إلى مستوى عال للناتج المحلي الإجمالي للفرد أتفرد هو الشرط الضروري والكافي لإشباع احتياجات السكان.

وفي محاولة من مورافيتز للإجابة على هذا السؤال أرجع كل مؤشر من المؤشرات الستة عشر لإشباع الاحتياجات الأساسية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وإلى معدل نمو هذا الناتج المحلي الإجمالي للفرد (6(. وبرهن بتلك الوسيلة على أنه توجد بالفعل علاقة هامة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وجميع المؤشرات من الناحية الفعلية، ولكن هذه العلاقة هي على وجه الإجمال علاقة ضعيفة. فضلا عن أنه لا توجد بالنسبة لغالبية هذه المؤشرات أي علاقة هامة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي

للفرد بين عامي 1960 و1970 والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة نفسها. ولنستشهد مرة أخرى باستنتاجات مورافيتز الخاصة، عندئذ يبدو أن الناتج المحلى الإجمالي للفرد) أو نمو هذا الناتج (لا يمكننا من قياس درجة إشباع الاحتياجات الأساسية)أو التحسن في درجة إشباعها (. وبعبارة أخرى فإن معرفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلد ما لا تؤدي في الواقع إلى تنويرنا فيما يتعلق بمدى إشباع احتياجات السكان.

وباستطاعتنا تناول المسألة بطريقة أخرى بأن نتفحص «المؤشر المادي لنوعية الحياة». بالنسبة لبلدان مختلفة [7]. فهذا المؤشر هو في الحقيقة متوسط حساب بسيط لمؤشرات ثلاثة-متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، معدل وفيات الرضع، الإلمام بالقراءة والكتابة-ثم التعبير عنها بمقياس 1 إلى 100. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر يثير صعوبات نظرية معينة، مثل ملاءمة وزن المؤشرات، فإن له مع ذلك مزية التبسيط، وسيمكننا من أن نجيب جزئيا على المسألة التي طرحناها.

وإذا رتبنا البلدان حسب فئات الدخل، وقمنا بحساب الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومتوسط المؤشر المادي لنوعية الحياة لكل فئة، فسنرى (الجدول 2- 3) أن المؤشر المادي لنوعية الحياة يتغير على وتيرة واحدة مع تغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويبدو أن ذلك يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد «يحدد» بالفعل نوعية الحياة. غير أننا إذا قارنا هذين المؤشرين بالنسبة لبلدان مختلفة فإننا ندرك اختلافات جوهرية. فبالنسبة لسري لانكا، على سبيل المثال، نجد أن المؤشر المادي لنوعية الحياة أعلى منه بالنسبة للمكسيك حتى على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد أعلى بمقدار خمس مرات في البلد الأخير. وبالنسبة للجزائر يعد المؤشر المادي لنوعية الحياة منخفضا بقدر انخفاضه بالنسبة للهند، حتى على الرغم من أن الهند أشد فقرا بكثير، وبالنسبة لولاية كيرالا الهندية، التي يقل المؤشر المادي لنوعية الحياة فيها عن مثيله في بقية الهند، نجد أن هذا المؤشر أعلى كثيرا!.

ومجمل القول: إن مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد لبلد ما ليس مؤشرا يعول عليه للمدى الذي يتم به إشباع احتياجات سكانه، وكل ما يستطيعه الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو الإشارة إلى ما لدى البلد من

الجدول 2 –3 المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية لبلدان مختارة

	الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، 1976 (بالدولارات)	المؤشر المادي لنوعية الحياة	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بالاعوام)	معدل الوفيات لكل ألف من المواليد	الالمام بالقراءة والكتابة بالنسبة) المئوية)
بلدان ذات دخل منخفض	166	40	48	135	34
بنغلاديش	110	32	46	153	22
الهند	150	41	49	129	34
كيرالا (الهند)	110	69	60	66	69
مالي	100	14	38	188	5
سري لانكا	200	52	68	47	81
بلدان في المستوى الادنى من شريحة الدخل المتوسط	429	67	62	76	59
انغولا	330	16	38	203	15–10
جمهورية الصين الشعبية	410	71	65	65	70–50
جمهورية كوريا	670	82	65	47	88
زامبيا	440	38	44	159	47
بلدان في المستوى الاعلى من شريحة الدخل المتوسط	1215	68	62	85	66
الجزائر	990	41	53	145	26
كوبا	860	85	70	27	78
إيران	1930	52	57	104	37
المكسيك	1090	75	65	66	74
تايوان	1070	87	70	25	85
بلدان ذات					

إمكانات لإشباع هذه الاحتياجات. ولذلك لا توجد أي علاقة تلقائية بين النمو الاقتصادي، والتحسن في الأحوال المعيشية: والحقيقة أنه عند

مستويات مقارنة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد يكون السبب الرئيس للفوارق في درجات إشباع الاحتياجات هو السياسات التي تتبعها الحكومات.

وليست المناقشة السابقة معالجة شاملة لموضوع العلاقة بين النمو والاحتياجات الأساسية، بل إن الأمر الأكثر أهمية هو أنها لم تتطرق إلى المسألة موضع الجدل والخلاف، وهي ما إذا كان من المتعذر انتهاج سياسة موجهة نحو إشباع الاحتياجات الأساسية إلا على حساب النمو. وسأتناول هذه المسالة في الفصل التاسع.

اقتسام الفطيرة:

كانت استراتيجيات التنمية في بلدان معينة من بلدان العالم الثالث عرضة للنقد والهجوم، وكان مرجع ذلك، استناداً إلى ناقديها، أنها يمكن ألا تؤدي إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان. كما أنها كانت موضع جدل وتشكيك لما يزعم من أنها تغفل فئات اجتماعية معينة، إن لم تكن تؤدي إلى إفقارها. وثمة نقدان متصلان ببعضهما بعضاً اتصالاً واضحاً، وإن لم يكونا منطبقين تمام الانطباق. فالتحسن في متوسط الأحوال المعيشية يمكن في الحقيقة أن يكون مقترناً بتدهور-مطلق أو نسبي-في أوضاع فئات اجتماعية معينة من فئات الأقلية. ومن أجل دراسة هذا النقد الأخير على ضوء الحقائق، ينبغي أن ندرس التغيرات التي طرأت على توزيع الدخل في هذه البلدان خلال العقود الأخيرة.

وقد كانت دراسة درجة إشباع الاحتياجات الأساسية محفوفة بقدر كاف من المخاطرة، ولكن المسعى الحالي قد ينطوي حتى على مخاطر أكثر نظراً لندرة إحصاءات الدخل وصعوبة الاعتماد عليها. فضلاً عن أنه بينما تعد العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل من أقدم موضوعات النظرية الاقتصادية، فإن التحليل الإحصائي لهذه العلاقة أحدث عهداً بكثير. وفي البلدان النامية لم يشرع القادة السياسيون، ورجال الاقتصاد في إبداء عناية جدية بهذا الموضوع إلا خلال السبعينات. كما أن بيانات الدخل، فيما عدا استثناءات قليلة) تعد الهند في هذا المجال ملحوظة أكثر من غيرها(، لم تكن تجمع لفترة طويلة كافية وبعناية كافية تسمح بإجراء تحليل يعول عليه للتغيرات التي طرأت على التوزيع، ولنقل منذ الخمسينات.

وبسبب عدم وجود سلاسل زمنية تتعلق ببلد محدد كان رجال الإحصاء يستخدمون سلاسل تتعلق ببلدان مختلفة عند مستويات مختلفة من التطور) سلاسل مشتركة فيما بين البلدان (في محاولة لاكتشاف ما يحدث في بلد ما فيما يتعلق بتوزيع الدخل كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي، أو متوسط الدخل. وعلى الرغم من أن هذا المنهج الأخير قد يكون مفيداً كمعين للفكر، فإنه ينطوي بلا ريب على عيوب نظرية معينة. ولذا سأرجئ استخدامه إلى الفصل الثامن، وأحاول الآن دراسة التغيرات في الدخل باستخدام السلاسل الزمنية الموجودة. والجدل الدائر حول تطور الدخل يتعلق بوجه عام بقدر أبناء أفقر الفئات وحظهم من الحياة، ومن سوء الطالع أن هذا الجدل كثيراً ما يزداد تعقيداً نتيجة للخلط بين سؤالين متميزين من ناحية المفهوم-هل أصبح الفقراء) ولنقل الفئة التي تشكل ما بين 20 و 40 في المائة من أفقر السكان المصنفين طبقاً للدخل (أغنى أم أفقر من الناحية النسبية بمرور الوقت) هل ازدادت حصتهم من الدخل القومي أم انخفضت(؟-

هل أصبح الفقراء أغنى أم أفقر من الناحية المطلقة)هل ازداد متوسط دخلهم، بالدولارات الثابتة، أم انخفض)؟

توخيا للوضوح-بقدر ما يكون ذلك ممكناً-سأتناول هاتين المشكلتين كل منهما على حده.

إفقار نسبي.... ؟

كيف كان التطور يمضي خلال العقود الأخيرة فيما يتعلق بتلك الحصة من الدخل التي تذهب إلى أفقر الفئات في البلدان النامية ؟ بالنسبة لعدد كبير من هذه البلدان، إن لم يكن بالنسبة لغالبيتها، نحن لا نعرف شيئاً. وبالنسبة لبلدان كثيرة أخرى يبدو أن هذه الحصة قد ازدادت أو على الأقل ظلت ثابتة: ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال، دون أي ترتيب خاص، الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وساحل العاج وإسرائيل وسنغافورة وكوستاريكا والسلفادور، وربما كولومبيا وبورتوريكو(8(. وتشمل هذه القائمة بلداناً كانت معنية صراحة بتوزيع الدخل، وبلداناً أخرى كانت أقل انشغالاً به، وبلدانا يمضي فيها النمو بسرعة، وأخرى يمضي فيها ببطء، وبلداناً ذات تطلع إلى الخارج وأخرى ذات تطلع إلى الداخل.

وتعد كوريا الجنوبية وتايوان من أبرز الأمثلة بين البلدان سريعة النمو. ففي كوريا الجنوبية طرأ تحسن على الدخل منذ بداية الستينات، وربما كان هذا البلد اليوم أقل بلدان العالم الثالث من حيث عدم المساواة [9]. بل إن الوضع في تايوان ملحوظ بدرجة أكبر، فالنمو السريع فيها منذ عام 1950 كان مصحوبا بزيادة مستمرة في تلك الحصة من الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر السكان، وذلك استثناء نادر من «قانون كورنتز» الذي يقول إنه في مجرى تطور ما ينبغي أن تتناقص هذه الحصة في بادئ الأمر قبل أن تأخذ في الازدياد (انظر، الفصل الثامن). وقد اتبعت الصين الشيوعية نموذجاً يختلف اختلافاً شديداً عن النهج الذي اتبع في هذين البلدين، ولكن مع نتائج تكاد أن تكون استثنائية. فالإصلاح الزراعي الذي اكتمل في عام 1952 كان ينطوي بالفعل على قدر هام من إعادة توزيع الثروة، والدخول في المناطق الريفية (التي يقطنها أكثر من أربعة أخماس السكان)، كما أن تطبيق الجماعية في الزراعة، والسياسة المتعمدة لتحقيق المساواة في الدخل بعد الثورة الثقافية، قد أديا إلى مزيد من التحسن في توزيع الدخل. أما اليوم فإن حصة أفقر 20 في المائة من سكان الريف ربما تبلغ على الأقل ضعف ما كانت عليه في الثلاثينات. [10]

وبالنسبة لمجموعة أخرى من البلدان تقلصت تلك الحصة من الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر السكان. وكانت هذه المجموعة تشمل بلدانا من قارات العالم الثالث الثلاث: أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبنما وبيرو)، وآسيا (الهند وماليزيا والفليبين)، وأفريقيا (كينيا وتنزانيا وغانا)(11(. وفي هذه الحالة بدورها يكون من المستحيل أيجاد صلة مباشرة بين التدهور في توزيع الدخل والسياسات الاقتصادية الخارجية أو سرعة النمو.

والمكسيك والبرازيل هما بلا ريب من أكثر الأمثلة التي يستشهد بها بين هذه البلدان، ويفترض أن مرجع ذلك هو أن النمو السريع بوجه خاص فيهما يعمل أساسا وبوضوح على زيادة ثراء الطبقات الغنية. فبين عامي 1960 و 1970 ارتفعت الحصة في مجموع الدخل التي يحصل عليها 5 في المائة من أكثر السكان ثراء من 23 إلى 27 في المائة في البرازيل ومن 29 إلى 36 في المائة في المكسيك.

وقد كانت الهند هي صاحبة النصيب الأوفى من حيث الدراسات الشاملة التي أجريت للتغيرات في توزيع الدخل. بيد أن هذه الدراسات لم تكن دائما حاسمة، بل كانت في بعض الأحيان متناقضة، وكان مرجع ذلك غالبا هو الفروق في السلاسل الزمنية التي تم تحليلها أو في عينات السكان التي استخدمت. وعلى أية حال فإننا نجد بوضوح في هذا البلد أن عملية إفقار) نسبي أو حتى إفقار مطلق (في ولايات معينة) أسام وبنغالي الغربية (تمضي جنبا إلى جنب مع تحسن في توزيع الدخل في ولايات أخرى) أوتار-براديش وتاميل نادو(. وفضلا عن ذلك فإننا إذا أخذنا البلد ككل نجد أن توزيع الدخل قد تدهور على الأرجح خلال العقود الأخيرة[12].

أم فقر مطلق ؟

إن الانخفاض الطفيف في تلك الحصة من الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر الفئات يمكن أن يتطابق مع ركود دخلها المطلق، أو حتى مع نموه، شريطة أن يزداد مجموع الدخل القومي بدرجة كافية. وهكذا فإنه على الرغم من الإفقار النسبي لهذه الفئات فمن الأرجح ألا يكون دخل الفقراء في المكسيك قد انخفض، بل إنه ربما يكون قد ازداد بعض الشيء على امتداد العقود الأخيرة. ولكن هل هناك بلدان عانى فيها الفقراء هبوطا مطلقا في الدخل ؟

فيما يتعلق بالبلدان الكبيرة، فقط بالنسبة للصين والمكسيك، يمكن القول بقدر معقول من اليقين إن أفقر الفئات لم تتعرض لأي هبوط في دخلها المطلق الحقيقي. ولنحاول أن نرى الآن، كل منطقة على حدة، ما يمكن أن نتعلمه من الدراسات التي أجريت في تطور الفقر. وفي هذه الدراسات ينبغي أن نولي اهتماما خاصا لآسيا، ولا سيما لسكان الريف فيها : فاستنادا إلى البنك الدولي يقطن هذه المنطقة ثلاثة أرباع من يعانون «الفقر المطلق» في العالم. ولذلك فإن تقويمنا لنتائج الحرب ضد الفقر في العقود الأخيرة ستتوقف بصورة جوهرية على الاستنتاجات التي نخلص إليها فيما يتعلق بتطور الأحوال المعيشية لفقراء الريف في هذه القارة.

وقد أجرى مكتب العمل الدولي مؤخرا دراسة لتطور الفقر في الريف في ستة بلدان آسيوية (بنغلادش وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والفليبين

الجدول 2 –4

النسبة المئوية لسكان الريف الذين يعيشون في مستوى أدنى من خط

الفقر في بلدان آسيوية مختارة

البلد أو الدولة	الأعـــــــوام	سكان الريف الفقراء
باكستان	1964 - 1963	72.0
	1972 - 1971	74.0
البنجاب ، الهند	1961 -1960	18.4
	1971 - 1970	23.3
أوتاربراديش ، الهند	1961 -1960	41.6
	1971 - 1970	63.6
بيهار ، الهند	1961 -1960	41.0
	1971 - 1970	59.0
تاميل نادو ، الهند	1958 - 1957	74.1
	1961 - 1960	69.8
	1970 - 1969	74
بنغلاديش	1964 - 1963	40.2
	1975	61.8
ماليزيا	1957	30.0
	1970	36.5
الفلبين	1957 - 1956	10.4
	1971 - 1970	12.7

وسري لانكا) وأربع ولايات هندية (أوتار-براديش وبيهار وتاميل نادو والبنجاب)[13]. وكانت الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه الدراسة، والتي لا تعطي أي مبرر للتفاؤل كما يلي: أولا، كانت هناك في جميع الحالات زيادة في تلك النسبة من السكان التي يقل دخل أفرادها عن خط الفقر) الجدول 2- 4)[14]. ثانيا، انخفض الدخل الحقيقي للشريحة الأشد فقرا بين سكان الريف، وهي تتراوح بين 10 و20 في المائة من مجموع السكان. أخيرا، كلما توافرت لدينا معلومات كافية يبدو لنا أن الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين قد أصابها الركود.

ولذلك فإن نتائج هذه الدراسة تشير إلى تدهور عام في الأحوال المعيشية لسكان الريف في البلدان السالفة الذكر. وهذا الاستنتاج يثير قدرا من الرعب والفزع يحملنا على عدم قبوله دون أن نتفحص هذه النتائج بعناية ودقة، كما ينبغي لنا أن نتجنب أي تعميمات متسرعة. مثال ذلك أن النتائج التي تم التوصل إليها من باكستان وسري لانكا تبدو متناقضة مع الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسات الاستقصائية الأخرى، فضلا عن أننا لا نستطيع أن نعمم على مجموع الاتحاد الهندي التطور الذي شوهد في أربع ولايات فقط [15].

ولكن هذه التحفظات المحدودة لا يمكن أن تفسر جميع النتائج السالفة الذكر، ويبدو من العسير تفادي الاستنتاج القائل بأن أوضاع سكان الريف في بلدان متعددة قد تدهورت خلال العقود الأخيرة.

وتؤكد دراسات استقصائية على الطابع التشاؤمي العام الذي اتسمت به دراسة مكتب العمل الدولي. وتخلص دراسة شاملة للغاية أجراها بنك التنمية الإسلامي إلى أنه: «يوجد في الكتابات المختلفة توافق عام في الآراء على أن مشكلة الفقر في الريف قد تفاقمت كثيرا في منطقة (بنك التنمية الإسلامي) في العقد الماضي»[16]. ويؤيد التقرير هذا التأكيد بالإشارة إلى أنه خلال السبعينات زاد عدد المتعطلين بصورة جزئية أو كاملة في القطاع الريفي، وانخفضت الأجور الحقيقية لعمال الزراعة في غالبية بلدان المنطقة. فضلا عن أنه في بلدان متعددة ازداد عدد العمال المعدمين) من لا يملكون أرضا (، مثلما ازدادت نسبتهم إلى مجموع السكان الزراعيين: فقد ارتفعت هذه النسبة، على سبيل المثال، من 22 في المائة في عام 1961

إلى 38 في المائة في عام 1973 في بنغلادش، ومن 25 في المائة في عام 1961 إلى 38 في المائة في عام 1971 في الهند.

وعلى وجه الإجمال فإن الدراسات الاستقصائية الرئيسة التي أجريت في السبعينات تصل إلى نتائج متماثلة، وحتى عندما كان يراعي كل الحذر الواجب كان يتعذر تلافي ما تخلص إليه من استنتاجات عامة. وهذا الحكم يرقى إلى درجة الكارثة. ففي خلال العقود الأخيرة كانت أوضاع جماهير الريف في آسيا غير الشيوعية، في أفضل الأحوال، في ركود كما كانت، في أفضل الأحوال، في تدهور مستمر. ومهما يكن الافتراض الذي نأخذ به، فإنه يوجد تناقض صارخ بين الصورة الراهنة، والانبهار الذي خلقته بدايات الثورة الخضراء منذ خمسة عشر عاما[17].

وعلى شاكلة جنوبي آسيا فإن أفريقيا جنوبي الصحراء تعد إحدى مناطق السالم التي ينتشر فيها الفقر على أوسع نطاق. ففي هذه الحالة يترتب على الافتقار إلى إحصاءات يعتمد عليها أن تزداد بالنسبة لنا صعوبة تكوين رأي فيما يتعلق بتطور الفقر. وقد رأينا أن أوضاع الفقراء قد تحسنت، من الزاوية المطلقة، في ساحل العاج. ومن الناحية الأخرى يبدو أنها قد تدهورت في كينيا وتنزانيا[18]. فضلا عن أنه في بلدان الساحل) جنوبي الصحراء (في أفريقيا، وهي البلدان التي تضررت من الجفاف في السبعينات، عانت أوضاع غالبية السكان بلا ريب تدهورا خطيرا. ولذلك فإنه في حالة هذه المنطقة بينما يكون من الحكمة الإحجام عن أية تعميمات متعجلة بسبب الافتقار إلى الإحصاءات فإن المؤشرات التي نملكها ليس فيها الكثير مما يبعث على التشجيع.

وأخيرا ففي أمريكا اللاتينية بينما يبدو أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر قد تناقصت، فإن أعدادهم المطلقة مازالت هي نفسها بهذا القدر أو ذاك. وتفيد تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (التابعة للأمم المتحدة) أنه في عام 1960 كان نصف سكان المنطقة يعيشون في فقر، وربع هؤلاء السكان يعيشون في فقر مدقع. وفي عام 1970 أصبحت هاتان النسبتان 40 في المائة و 19 في المائة على التوالي، ولكن الأرقام المطلقة (110 ملايين شخص يعيشون في فقر و55 مليونا في فقر مدقع (ظلت كما هي على وجه التقريب [19].

بل إن تقديم صورة لتطور الأحوال المعيشية في العالم الثالث خلال العقود الأخيرة يكون أكثر صعوبة من تقويم نموه الاقتصادي. ففي المؤلفات المكرسة لهذا الموضوع كثيرا ما تكون الإحصاءات غير الكاملة، أو المتناقضة مقترنة بتفسيرات هي على أفضل الأحوال تفسيرات ذاتية وعلى أسوأ الأحوال تفسيرات متحيزة، وإن كنت لا أدعي أن هذا الفصل يمكن استثناؤه من ذلك. والأوضاع هي نحو يتعين معه على القارئ أن يقرر بنفسه ما إذا كانت الكأس مملوءة إلى نصفها أو نصف فارغة.

ومما لا ريب فيه أنه قد حدث شيء من التقدم في إشباع الاحتياجات الأساسية لسكان العالم الثالث. مثال ذلك أن الأحوال الصحية قد تحسنت، وأن التعليم قد مضى قدما من الناحية الفعلية في جميع البلدان، وأنه في هذين القطاعين تقلصت الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية)مقاسة على سبيل المثال بمتوسطات العمر المتوقع عند الميلاد، أو معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (. هذا فضلا عن أن أوضاع الطبقات الأشد فقرا) أوضاعها النسبية أو المطلقة (قد تحسنت في عدد كبير من البلدان النامية.

ومع ذلك ليس باستطاعتنا أن نختتم هذا الفصل بملاحظة متفائلة. فحتى إذا لم نكن نملك دليلا لا يدحض، فإن مؤشرات كثيرة للغاية تقودنا إلى الاعتقاد بأن أوضاع أشد السكان فقرا لم يطرأ عليها تحسن يذكر خلال العقود الأخيرة. ويصدق ذلك حتى على مناطق أو بلدان معينة-مثل البرازيل-حققت تقدما اقتصاديا سريعا.

وهو يصدق في المقام الأول على أفقر البلدان. فالتقدم الذي أحرزته هذه البلدان في قطاعي الصحة والتعليم، على سبيل المثال، كان بطيئا. بيد أنه فيما يتعلق بالأحوال المعيشية لأشد سكانها بؤسا وتعاسة يكون لدينا ما يكفي للانزعاج. فالنسبة لمئات الملايين من البشر الذين يعيشون في أفريقيا جنوبي الصحراء وفي جنوبي آسيا يبدو واضحا أن الحياة لم تتحسن منذ الحرب الماضية. والحقيقة أنه قد يكون حتى من قبيل التفاؤل أن نقول إن أوضاعهم لم تزدد سوءا. كما أن النتائج التي أسفرت عنها جهود المجتمع الدولي طيلة العقود الثلاثة لا تتيح لنا أية فرصة لتقديم التهاني.

3 نقطة التحول في السبعينات

في مجالات كثيرة كانت السبعينات-وبدقة أكثر في الجزء الأول من هذا العقد-تشكل نقطة تحول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب. فبعد عقدين من النمو الاقتصادي السريع، في بلدان «الشمال» بقدر ما هو في بلدان «الجنوب»، وصلت علامات الاضطراب إلى ذروتها في سلسلة من الأزمات بين عامي 1971 و1975. ومنذ ذلك الحين بذلت جهود متواصلة لاستعادة دينامية اقتصادية تلاشت بوضوح، ولإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وفي الوقت نفسه كان يجري في بلدان العالم الثالث شن هجوم عام ضد النماذج الجارية للتنمية.

الاضطراب الاقتصادي

عندما يجري المتخصصون في التاريخ الاقتصادي تشريحاً للأزمات التي حدثت بين عامي 1971 و1975، سيكون باستطاعتهم بلا جدال أن يتصوروا كيف كانت علامات الإنذار والتحذير تتضاعف ابتداء من الستينات فعندما نشرت نتائج الإحصاءات السكانية التي أجريت في بداية الستينات أصبح هناك منذ ذلك الحين تفهم أكثر

وضوحا لأهمية الانفجار السكاني في العالم الثالث. ويبدو أن التوقعات المتفرقة لعدد من الخبراء الذين أعلنوا الخطر المحدق بحدوث مجاعة في العالم الثالث قد تأكدت فجأة عندما اجتاح الهند في الفترتين 1965- 1966 و1966- 1967 إعصاران خطيران وصلا بها إلى شفا المجاعة، ولم ينج ذلك البلد من كارثة محققة إلا بفضل جهود دولية واسعة النطاق. وخلال هذه الفترة زاد اعتماد البلدان المتقدمة على مصادر الطاقة الخارجية، مثال ذلك أن واردات الولايات المتحدة من الطاقة ارتفعت من 7 في المائة من مجموع استهلاكها في عام 1960 إلى 14- في-المائة-في عام 1972. كما أن التضخم الذي بدا أن البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تمكنت من التغلب عليه قد أخذ في الازدياد بسرعة معجلة عند نهاية الستينات، وتلقت قاعدة الصرف بالذهب التي كانت لها السيادة منذ عام 1945 ضربة أولى في عام 1968، مع قيام السوق المزدوجة للذهب. وأخيرا، وعند نهاية الستينات أيضا، ظهرت العلامات الأولى لتباطؤ في نمو الإنتاجية في أمريكا الشمالية.

غير أنه بصرف النظر عن قلة من المتخصصين، لم تكن هذه العلاقات المتضاربة مبعث قلق إلا لأعداد قليلة من الناس. وفيما يتعلق بالعقود التالية كان الاقتصاديون يتنبئون باستمرار النمو السريع الذي عرف في الأعوام السابقة، وذلك في البلدان المتقدمة مثلما هو في البلدان النامية[1].

وقد تقوضت هذه الثقة خلال النصف الأول من السبعينات نتيجة لسلسلة سريعة من الأحداث. ففي الميدان المالي أسهم ازدياد الاحتياطيان الدولية إلى الضعف بين عامي 1969 و 1972 في ازدياد التضخم بسرعة معجلة. وأدت الهجمات ضد الدولار إلى أضعاف قابليته للتحويل والى سلسلة من عمليات تخفيض قيم العملات في عامي 1971 و 1973. ومن ثم فإن تغيير التوازنات الذي أعقبه تعويم عام للعملات كان إعلانا عن التخلي الصريح عن نظام أسعار التعادل الثابتة الذي كان سائدا منذ نهاية الحرب. كما أن التضخم الذي عززه الارتفاع المفاجئ الشديد في أسعار المواد الأولية بين عامي 1972 و 1974 قد وصل إلى معدلات مضاعفة قياسية في عامي 1974 و1975. وعلى الرغم من أن هذا التضخم قد هبط فيما بعد هبوطا محدودا في البلدان الصناعية، قبل أن يرتفع مرة أخرى عند نهاية العقد، فإنه لم

يظهر أي علامة على الانخفاض في البلدان النامية.

ويبدو أن الوضع الغذائي في العالم قد تحسن منذ أزمة 1965- 1967، واقترن الأمل الذي خلقته الثورة الخضراء بإعادة تكوين احتياطات العالم من الحبوب. غير أن القرار الذي اتخذته الحكومة السوفيتية في عام 1972 بالتخلي عن سياسة «الاكتفاء الذاتي»، وتكملة محاصيل الحبوب السيئة بمشتريات الحبوب من الخارج، قد أحدث على الفور ثغرة هامة وغير متوقعة في السوق الدولية للحبوب. وفي الهند ترتب على سلسلة من الأعاصير المشؤومة انخفاض المحاصيل بين عامي 1973 و1975 إلى ما هو أدق من المستويات القياسية التي تحققت في عامي 1971 و 1972. وأدى ما ترتب على ذلك من زيادات في واردات الحبوب إلى مزيد من الانخفاض في احتياطات العالم من الحبوب. وفي عام 1974، عندما افتتح مؤتمر الأغذية العالمي في روما، كانت هذه الاحتياطيان لا تتجاوز كثيرا ما يكفي استهلاك العالم من الحبوب لمدة شهر واحد، على حين كانت عند نهاية الستينات تكفي استهلاك العالم أكثر من ذلك بثلاث مرات. وفي هذه الأثناء ارتفعت أسعار الحبوب، التي كانت قد انخفضت قليلا منذ عام 1950، إلى أكثر من ثلاثة أمثالها من عام 1970 إلى 1974.

وما حدث في ميدان الطاقة هو بلا شك معروف بصورة أفضل. فأسعار النفط التي ظلت من الناحية العملية ثابتة منذ بداية الخمسينات أخذت في الارتفاع عند بداية السبعينات حين شرع المنتجون في تنظيم أنفسهم. وفي أعقاب حرب تشرين الأول /أكتوبر 1973 زادت هذه الأسعار إلى أربعة أمثالها، وبعد ذلك أخذت ترتفع ببطء بين عامي 1975 و 1978 (بل إنها انخفضت بمقدار 9 في المائة بالقيمة الحقيقية) قبل أن تتضاعف مرة ثانية بين عامي 1978 و 1980 (ما يعادل ارتفاعا مقداره 83 في المائة بالأسعار الحقيقية). وعلى الرغم من أن الزيادة في أسعار المنتجات الأولية الأخرى كانت أقل إثارة، فقد كان لها بدورها دلالة هامة. فبين نهاية عام 1972، عندما بدأت أسعار هذه المنتجات في الارتفاع الشديد، وعام 1974، عندما بلغت الذروة، تضاعفت ما بين مرتين وثلاث مرات. ولم يكن هذا الارتفاع في الأسعار مقتصرا على منتجات محددة، إذ أن مؤشرات أسعار جميع الفئات (المعادن والمواد الأولية الزراعية والمنتجات الغذائية والمشروبات) قد

وصلت إلى الضعف على الأقل خلال هذه الفترة.

وسرعان ما تعرضت اقتصاديات البلدان المتقدمة، وكذلك اقتصاديات البلدان النامية، لنتائج هذه السلسلة من الصدمات. ففي عامي 1974، و1975 عانت البلدان المتقدمة أخطر كساد عرفته منذ الحرب الأخيرة، كما أن الانتعاش المتمهل الذي أعقب هذه الأزمة لم يمكنها من استعادة دينامية الخمسينات والستينات. وترتب على ذلك أن متوسط معدل النمو السنوي فيها، الذي كان أكثر من 4 في المائة من عام 1950 حتى عام 1960 وأكثر من 5 في المائة من عام 1960 حتى عام 1973، انخفض إلى 2,0 في المائة في عام 1974 والى 9,0 في المائة في عام 1975، ولم يكد يتجاوز في المتوسط 3 في المائة خلال السبعينات. وفي ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل كان كساد 1974- 1975 مقترنا بتضخم عال استعصى على سبل العلاج الكينزية المعتادة، واحتفظ بكامل قوته منذ ذلك الحين. وكانت الصدمة الثانية لأسعار النفط، عند نهاية العقد، أقل حدة من الصدمة الأولى، إذ كانت تعادل ارتفاعا في الأسعار لم يتجاوز، من حيث النسبة المئوية، نصف الزيادة التي حدثت في الفترة 1973- 1974. غير أنه بحلول عام 1979 كان النفط يمثل حصة أكبر في مجموع الإنفاق، ومن ثم فقد وصلت «تحويلات النفط»، المترتبة على الزيادة في فاتورة النفط، إلى قرابة 2 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة في كلتا الحالتين. وعلى الرغم من ذلك فإن اقتصاديات البلدان الصناعية يبدو أنها تحملت صدمة 1979- 1980 بأفضل مما تحملت الصدمة الأولى. فقد هبط معدل النمو فيها، ولكنه ظل إيجابيا (2,1 في عام 1980 وفي عام 1981)، ولم تنخفض استثماراتها بالقدر نفسه، كما أن العجز في حساباتها الجارية لم يتسع بقدر ما اتسع في الحالة الأولى.

وقد كان الدمار الذي تعرضت له البلدان النامية نتيجة لهذه الصدمات الخارجية وللأزمة الاقتصادية الدولية أقل بعض الشيء مما كان متوقعا في منتصف السبعينات. فقد انخفض متوسط معدل النمو في البلدان النامية المستوردة للنفط ولكنه ظل عاليا نسبيا (5,1 في المائة بين عامي 1970 و 1980: انظر الجدول 3- 1(. وبطبيعة الحال كانت معاناة أكثر هذه البلدان فقرا أشد كثيرا من أفضلها حالا: فقد هبط معدل نموها حوالي الثلث بين الستينات والسبعينات، بل إنه حتى في هذه الحالة زاد دخل

الفرد في المتوسط خلال العقد الماضي، على حين عانت بلدان قليلة فقط تدهورا أشد مما كان متوقعا.

الجدول 3 – 1

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية

(بالنسب المئوية)

	1960 1970	1970 1980
البلدان المستوردة للنفط	5,7	5,1
البلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل	4,2	3,0
أفريقيا جنوبي الصحراء	4,0	2,4
آسيا	4,3	3,2
البلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل	6,2	5,6
أفريقيا جنوبي الصحراء(أ)	4,1	3,5
شرقي آسيا والمحيط الهادىء	7,9	8,2
أمريكا اللاتينية / الكاريبي	5,3	6,0
الشرق الأوسط ، شمال أفريقيا	4,1	4,9
أوروبا الجنوبية	7,0	4,6
البلدان المصدرة للنفط	6,5	5,2
جميع البلدان النامية	5,9	5,1

المصدر : البنك الدولي ، World Development Report, 1981

(أ) باستثناء جنوب أفريقيا

ومع ذلك فان البلدان النامية المستوردة للنفط تضررت ضررا مباشرا نتيجة للأزمات في بداية السبعينات. فالارتفاع في أسعار النفط والحبوب، وكذلك في أسعار الأسمدة والسلع الإنتاجية، أدى إلى زيادة كبيرة في فاتورة الواردات. وفضلا عن ذلك عانت صادراتها نتيجة للأزمة في البلدان المتقدمة (التي يذهب إليها ثلثا صادراتها). وفي البلدان المتقدمة كان التباطؤ في النمو مصحوبا بنقص في الطلب على الواردات، وبزيادة في اتجاهات الحماية الجمركية، وهي زيادة لا تزال تنذر بمزيد من الخطر، وذلك بالإضافة إلى أن النقص في الطلب على المواد الأولية التي يصدرها العالم الثالث أدى إلى انخفاض في أسعار تلك المواد. وبذا حوصرت البلدان النامية المستوردة للنفط بين الزيادة في الواردات، والنقص في الصادرات، وواجهت عجزا استثنائيا في موازين حساباتها الجارية في عامي 1974 و 1975. وبعد تحسن مؤقت في عامي 1976 و 1977 أخذ ذلك العجز يزداد سوءا مرة أخرى في عام 1978. وأدت صدمة أسعار النفط الثانية في الفترة 1979-1980 إلى تفاقم هذا التدهور الجديد. ففي عام 1981 وصل عجز الحسابات الجارية في هذه البلدان إلى 68 بليون دولار (أكثر من خمسة أمثال رقم عام 1977)، ومن الأرجح أن يظل عند المستوى نفسه تقريبا في عامي 1982 و 1983 (انظر الجدول 3- 2).

وإذ واجهت البلدان المعنية هذا التدهور في حساباتها الجارية لم يكن أمامها سوى بديلين فقط. أولهما أن تخفض بدرجة كبيرة وارداتها من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، مضحية بذلك برفاهة سكانها وبإمكانات النمو فيها. وثانيهما أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي على نطاق واسع. والحقيقة أنه بفضل التدفقات الهامة من رأس المال الأجنبي العام أو الخاص كان باستطاعة هذه البلدان تفادي تخفيضات مأسوية في وارداتها. ونتيجة لذلك زادت بطبيعة الحال زيادة كبيرة حصة التمويل الخارجي في إجمالي الاستثمار في هذه البلدان: فقد ارتفعت هذه الحصة من 15 في المائة في عام 1970 إلى 28 في المائة في عام 1975. وكانت هذه الزيادة عالية بوجه خاص بالنسبة للبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، حيث ارتفعت الحصة من 20 إلى 59 في المائة.

وكان نوع التمويل الذي تحصل عليه هذه البلدان يختلف طبقا للفئة

التي تنتمي إليها. فالبلدان المنخفضة الدخل، التي كانت أسواق رأس المال الخاص محظورة عليها من الناحية الفعلية بسبب فقرها المدقع، كان عليها أن تعتمد بصورة جوهرية على المساعدات الإنمائية الرسمية. واليوم مازالت هذه المساعدات تأتى أساسا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ففي عام 1980 وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية من بلدان هذه المنظمة إلى 8 ر26 بليون دولار، على حين بلغت المساعدات من مجموعة البلدان المصدرة للنفط)الأوبيك) 7 بلايين دولار، والمساعدات من البلدان الاشتراكية 8 را بليون دولار.

الجدول 3 – 2

ميزان المدفوعات للبلدان النامية المستوردة للنفط

(بليون دولار)

	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الصادرات ، فوب(1)	88	108	130	149	192	241	248	268	97
الواردات ، فوب	117	123	142	170	225	289	303	325	34
الميزان التجاري	28-	15-	12-	21-	33-	48-	54-	57-	57-
الخدمات والتحويلات الخاصة ،	9-	9-	7-	9-	15-	23-	26-	28-	28-
صافي التحويلات الرسمية ، صافي (المساعدات) الانمائية الرسمية	7	7	7	7	10	11	13	15	16
الميزان الجاري	30-	17-	12-	23-	38-	60-	68-	70-	6-
الميزان الرأسمالي	27,0	27,0	25,0	38,7	48,0	57,5	65,0	66,0	6,0
صافي معاملات السلطات النقدية	2,9-	9,6	12,4	15,2	10,2	2,5-	3-	4-	2-
التمويل الرسمي الآخر	1,8	2,0	0,4-	0,2-	1,4	4,3	5	7	7

وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عسوبة بالدولارات الثابتة، بحوالي 44 في المائة منذ عام 1970 [(2)]، على حين أنه إذا ما حسبت هذه المساعدة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للدول المساهمة نجد أنها قد ركدت من الناحية الفعلية خلال هذا العقد، فقد زادت من 34 ر0 في المائة في عام 1970 إلى 36 ر0 في المائة في عام 1975، إلى 35ر0 في المائة في عام 1981: وتلك نسبة

مئوية تقصر كثيرا عن النسبة المئوية المستهدفة للاستراتيجية الإنمائية الدولية (الأمم المتحدة) للسبعينات، وهي 7 ر0 في المائة. وعلى الرغم من الزيادة الهزيلة في مجموع حجم المعونة فإنه كان هناك، مع ذلك اتجاه، لإعادة توزيع تلك المعونة لصالح أفقر البلدان، كما يتضح من الجدول 3- 3.

الجدول 3 – 3

المساعدات الانمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية إلى البلدان النامية المستوردة للنفط

مجموعة البلدان	التدفق الصافي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		التدفق الصافي للفرد (بالدولارات)	
	1970	1975	1970	1975
البلدان التي يقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عن 200 دولار	2.08	2.98	2.24	4.75
البلدان التي يتراوح الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها بين 200 و 400 دولار	2.35	2	5.84	9.18
البلدان التي يزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها على 400 دولار	0.41	0.49	2.56	5.78
جميع البلدان النامية	1.35	1.54	2.79	5.53

a new

International Development Strategy، وردت في دورية الأمم المتحدة **Un-inted Nations Journal of Development Planning** (نيويورك)، العدد رقم **13** (**1979**).

مثال ذلك أن أقل البلدان نموا-وعددها 31 بلدا-التي حصلت على 0ر8 في المائة من المعونة الرسمية في عام 1970 قد تلقت 3ر19 في المائة من هذه المعونة في عام 1980 . وكما يبين الجدول 3- 3 فإن المعونة الرسمية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1975 كانت تمثل 0ر3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل مقابل 0ر2 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل و5 ر0 في المائة لأغنى هذه البلدان. ومع ذلك فإن المعونة الرسمية بالنسبة للفرد من سكان أفقر البلدان (75ر4 دولار) مازالت أقل من مثيلتها للفئتين الأخريين (18ر9 دولار و 78ر0 دولار على التوالي). وحتى في عام 1980 كانت المساعدة-بالنسبة للفرد-التي تلقتها الدول المنخفضة الدخل من حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط أقل من نصف المساعدة المقابلة التي تلقتها البلدان المتوسطة الدخل. أي أن إعادة توزيع المعونة الرسمية لصالح أشد البلدان احتياجا لم تكن خطوة مثيرة بأي حال.

وكانت البلدان النامية المتوسطة والعالية الدخل، من جانبها، تلجأ بدرجة متزايدة، إلى التمويل غير التيسير وفق شروط السوق، ففي السبعينات كان تدفق هذا النوع من التمويل يزداد بسرعة أكبر بكثير من السرعة التي تزداد بها التحويلات المالية الرسمية وفق شروط تيسيري. وفي الفترة بين عامي 1970 و1980 ازدادت التحويلات بأسعار السوق إلى البلدان النامية إلى خمسة أمثالها)من 11 بليون دولار الى55 بليون دولار(، فارتفعت بذلك من 57 في المائة إلى 62 في المائة من مجموع التمويل الخارجي لهذه البلدان. وكانت الحصة الكبرى من هذه التدفقات غير التيسيرية للائتمان المصرفي الخاص: فقد ارتفع خلال هذه الفترة من 0ر3 بلايين دولار إلى 18 بليون دولار. واليوم تشكل هذه القروض الخاصة حوالي خمس التدفقات المالية التي تتلقاها البلدان النامية، على حين لم تكن حصتها في عام 1965 تتجاوز 2 في المائة. وبالمثل كانت إئتمانات التصدير العامة والخاصة تزداد بسرعة كبيرة للغاية، فقد ارتفعت من 7ر2 بليون دولار في عام 1970 إلى 7ر14 بليون دولار في عام 1980[3].

وكان الجانب الأكبر من التدفقات غير التيسيرية يذهب إلى أفقر البلدان بين بلدان العالم الثالث. ففي عام 1978 تلقت البلدان النامية المستوردة

للنفط، التي يتجاوز دخل الفرد فيها 450 دولارا، 41 في المائة من مجموع المعونة الإنمائية، ولكنها تلقت 87 في المائة من جميع الأشكال الأخرى للتدفقات المالية. وبوجه خاص كانت الائتمانات المصرفية الخاصة تذهب في معظمها إلى البلدان التي تبدو الأوضاع الاقتصادية فيها أكثر ضمانا: ففي عامي 1978 و 1979 تلقت عشرون بلدا) كان منها أحد عشر بلدا من البلدان الأعضاء في الأوبيك ذات الفوائض في ميزان المدفوعات (حوالي 80 في المائة من الائتمانات الجديدة.

غير أن النمو الذي لم يسبق له مثيل خلال الأعوام الأخيرة في التدفقات المالية إلى البلدان النامية قد ترتب عليه بعض القلق بسبب ما نشأ عنه من دين هذه البلدان، إذ كان مستوى مجموع الديون في العالم الثالث يزداد حقا بسرعة كبيرة خلال العقد: فبين عامي 1971 و1981 زاد هذا المستوى بمقدار ست مرات، إذ ارتفع من 87 بليون دولار إلى525 بليون دولار. كما تصاعد تراكم الدين الأسمى بسرعة معجلة ملحوظة خلال الأزمة الأولى لأسعار النفط، وظل عاليا في الفترة 1976- 1978، واقترن بزيادات كبيرة في احتياطات الصرف الأجنبي)انظر، الجدول 3- 2(. وفي أكثر من نصف البلدان النامية المستوردة للنفط ازداد مجموع الدين فيما بين عامي 1973 و 1978 بأسرع مما ازدادت حصيلة الصادرات بمقدار مرتين ونصف مرة. غير أنه في الفترة 1979- 1980 تباطأت سرعة الزيادة بعض الشيء، وكاد التراكم في الاحتياطات أن يتوقف في عامي 1980 و1981. وبصرف النظر عن المخاوف الناشئة عن ارتفاع مستوى دين البلدان النامية، فقد أفصح الكثيرون مؤخرا عن شكوكهم في جدوى زيادة المصارف التجارية لقروضها لهذه البلدان، بسبب اللوائح المتبعة في المصارف،)مثل الحدود المفروضة حاليا على نسبة القروض إلى رأس المال(، وبسبب إفراطها في إقراض بلدان معينة.

ومع ذلك لا ينبغي لنا أن نبالغ في خطورة هذه المشاكل. فخدمة الدين مازالت تمثل جزءا مقبولا من صادرات العالم الثالث (9 ر8 في المائة في عام 1970 و6ر12 في المائة في عام 1979(مما يشير إلى أن قدرة هذه البلدان على السداد لم تتعرض لخطر جدي. فضلا عن أن جانبا هاما من ديون البلدان النامية قد استخدم في تكوين إحتياطيات من الصرف الأجنبي.

وعلى أي حال فإن الدين الخاص يتركز في عدد صغير من البلدان، وهكذا فإن السداد بينما يمكن أن يثير صعوبات جدية في حالات معينة، لا ينبغي أن يؤدي إلى مشاكل واسعة النطاق. وبالمثل يبدو أن القيود التي مرجعها لوائح الائتمان أو الإفراط في الإقراض تقتصر على مصاريف قليلة يمكن الاستعاضة عنها بمؤسسات إقراض أخرى، وقد استعيض عنها بالفعل في بعض الحالات. وعلى الرغم من ذلك فإن قدرة هذه البلدان على السداد-ومن ثم قدرتها على اكتساب ثقة المقرضين المحتملين-ستتوقف في نهاية الأمر على قدرتها على زيادة حصيلة صادراتها بالسرعة اللازمة. وفي هذا الصدد يمكن أن يؤدي انخفاض الصادرات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة إلى حالة حرجة لبعض البلدان السابقة.

وختاما يبدو أنه إذا كانت البلدان النامية قد تأثرت نتيجة لصدمات السبعينات تأثرا يقل حدة عما كان يخشى في بادئ الأمر، فإن ذلك يرجع أساسا إلى زيادة كبيرة في القروض الخاصة التي حصلت عليها البلدان المتوسطة الدخل، إلى إعادة توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية لصالح أفقر البلدان. وهذا الحل، على الرغم من مزاياه المباشرة، محفوف مع ذلك بالمخاطر بالنسبة للأعوام القادمة، مادام استقرار النظام في المستقبل يتوقف على الاحتفاظ بكل من الطاقة التصديرية للبلدان المدينة، وقدرة الوسطاء الماليين على المضي قدما في تحويلات رأس المال الضرورية. وستتفاقم المشكلة نتيجة للزيادة المتوقعة بالنسبة للستينات في عجز الحساب الجاري في بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط-وهو عجز ناشئ، ضمن جملة أمور، عن الزيادة في فواتير واردات الطاقة. وسيكون من الحمق والغفلة أن نتوقع، في الميدان المالي، أن يكون العقد القادم خلوا من المشاكل بقدر ما خلا العقد السابق [4].

البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد:

من زاوية سياسية واقتصادية ربما كان إنهاء الاستعمار في العالم الثالث في أعقاب الحرب العالمية الثانية أكثر الأحداث أهمية في التاريخ الحديث. ومن الزاوية الاقتصادية، وهو الجانب الذي يهمنا في هذه الدراسة، كان من ثمار هذه الانتفاضات السياسية تشتت مراكز صنع القرار في الاقتصاد

الدولي: فالسياسات الاقتصادية المتعلقة بالهند أو السنغال لم تعد تحدد في لندن أو باريس، وإنما تتحدد-من حيث المبدأ-في نيودلهي أو دكار، كما أن المشاكل الدولية المتعلقة بالتجارة أو التمويل يعالجها أكثر من مائة مستقل، ولم تعد تعالجها حفنة من الدول الواقعة شمال خط السرطان.

وفي الوقت الذي كان عدد متزايد من البلدان يحصل فيه على الاستقلال السياسي، كان الترابط الاقتصادي في تزايد مستمر. فقد كانت التنمية الاقتصادية السريعة بعد الحرب مقترنة بتداخل متزايد بين الاقتصاديات الوطنية على نطاق العالم. ومن الأرجح أنه لا يوجد اليوم بلد واحد ليس معتمدا من الناحية الاقتصادية على البلدان الأخرى. وربما نكون قد فهمنا ذلك بالفعل عندما رأينا كيف كانت الأزمة الاقتصادية في بداية السبعينات تؤثر من الناحية الفعلية على الدول جميعا دون استثناء. وفي هذا الصدد قد تكون هذه الفترة من الاضطراب الاقتصادي هي أول فترة جديرة حقا بأن توصف بأنها أزمة عالمية.

ولا ريب في أن هذين العاملين-تضاعف المراكز الوطنية لصنع القرار الاقتصادي والترابط المتزايد بين الاقتصاديات-يفسران تكثيف المفاوضات الاقتصادية الدولية منذ الحرب. فبالنسبة لبلدان العالم الثالث، التي تستحوذ التنمية الاقتصادية فيها على اهتماماتها الرئيسة، يوفر الكثير من هذه المفاوضات في المقام الأول فرصة لمحاولة الحصول من الحكومات الأخرى، ولاسيما من حكومات الدول المتقدمة، على شروط معينة مواتية لنموها. وهذه السلسلة من المفاوضات، التي تعرف على النطاق العام بالحوار بين الشمال والجنوب، تكثفت كثيرا منذ بداية السبعينات.

غير أنه سيكون من الخطأ إرجاع بداية هذا الحوار إلى أزمة النفط. ذلك أن تنظيم العالم الثالث، الذي اضطلع به في بداية الأمر سعيا وراء استقلال الكتلتين، أخذ في الستينات يركز على المطالب الاقتصادية، عندما ترتب على الانفراج وظهور عالم متعدد الأقطاب فقدان عدم الانحياز السياسي دعواه بالأولوية. وأبرزت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)الأونكتاد(في عام 1964، كما أبرز تنظيم مجموعة الـ77 في الأمم المتحدة، الاتجاه نحو وضع يمكن فيه أن يترتب على التوترات بين الشمال والجنوب تفاقم المواجهة بين الشرق والغرب.

ومع ذلك فإنه يتعين علينا أن نعترف بأن الحوار بين الشمال والجنوب كان يتقدم ببطء شديد حتى عام 1973، وقد اتخذت بطبيعة الحال بضع خطوات. ففي عام 1968، في الدورة الثانية للأونكتاد، وافقت البلدان الصناعية على مبدأ إقامة نظام معمم للأفضليات بالنسبة للواردات من البلدان النامية، وارتبطت أوروبا بالفعل مع عدد معين من البلدان الأفريقية من خلال اتفاقات ياوندي. غير أنه على وجه الإجمال لم تكن البلدان المتقدمة تبدو شديدة الاهتمام بالمفاوضات.

ولأسباب مختلفة تغيرت سرعة المفاوضات بعد أحداث الجزء الأخير من عام 1973. وكان من بين هذه الأسباب بلا شك الثقل السياسي الجديد للبلدان النامية الذي كانت تدين به لتحالفها مع بلدان الأوبيك، وثمة سبب آخر هو أن جميع الدول قد أدركت في نهاية الأمر مدى الأزمة وعمقها، وفهمت أن الإجراءات التعاونية وحدها هي التي يمكن أن تسمح بالسيطرة على هذا الوضع الجديد. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة في عام 1975، «إن النظام الدولي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الذي وضع تصميمه منذ ثلاثين عاما هو الآن بوضوح غير موات لاحتياجات المجتمع الدولي ككل. وقد كان الاتهام الموجه إلى النظام في الماضي هو أنه يعمل لصالح الأغنياء وضد الفقراء. بل إنه يمكن القول الآن إنه لا يعمل حتى لصالح الأغنياء».

وفي بداية عام 1974 عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الاستثنائية السادسة)، واتخذت هذه الدورة قرارا بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وفي أيلول / سبتمبر1975 اتخذت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة قرارا بشأن تنمية التعاون الدولي. وفي هذه الأثناء وقعت اتفاقية لومي التي ربطت أوروبا بقرابة خمسين دولة منتسبة، واقترح رئيس فرنسا عقد مؤتمر بشأن الطاقة، واتخذ هذا المؤتمر فيما بعد اسم مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي. وفي عام 1976 وقعت الدورة الرابعة للأونكتاد اتفاقا بإقامة) برنامج متكامل للسلع الأساسية (بغية تثبيت أسعار هذه المنتجات. وانتهى مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في عام 1977 باتفاق بشان إنشاء صندوق مشترك لتمويل هذه الاتفاقات السلعية، واتخاذ «إجراء خاص»، هو اعتماد مبلغ إضافي مقداره بليون دولار لأفقر البلدان

النامية. وفي آذار / مارس 1977 اتفق في دورة للأونكتاد على أنه ينبغي إلغاء ديون أقل البلدان نموا وأشد أفقرا، وفي تشرين / نوفمبر 1979 تم تجديد اتفاقية لومي.

فماذا كانت النتائج الملموسة لهذه الأنشطة المحمومة، وهذه القرارات التي لا حصر لها ؟ إنها أنشطة وقرارات مثيرة بوجه خاص. وعلى الرغم من إنشاء صناديق خاصة جديدة، وسد النقص في الصناديق القديمة، فإن المساعدة الإنمائية من البلدان المتقدمة ظلت اليوم كما كانت في عام 1970، أي عند نصف الرقم المستهدف المتفق عليه) وهو 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المساهمة (. وفيما يتعلق بالتجارة ازداد الوضع سوءا خلال السبعينات بسبب «السياسة الحمائية الجديدة» التي انتشرت في البلدان الصناعية في أعقاب الأزمة. ولم يكن الصندوق المشترك قد بدأ العمل بعد، كما أن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية لم يحرز تقدما يذكر منذ خطواته المحدودة في البداية. فضلا عن أن الحوار بين البلدان المتقدمة، والبلدان النامية أخذ منذ نهاية السبعينات يغوص في مستنقع الروتين. وفي أيار / مايو 1979 لم ينقذ الدورة الخامسة للأونكتاد من الإخفاق الكامل سوى نتائج قليلة محدودة النطاق، غير أنه بعد ذلك بتسعة أشهر لم يكن هناك شئ ينقذ المؤتمر الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) اليونيدو(من كارثة كاملة. وفي آب / أغسطس 1980 عقدت في نيويورك دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. بشأن القضايا الاقتصادية، واعتمدت استراتيجية إنمائية دولية للثمانينات، ولم تستطع هذه الدورة أن توافق إلا على نص لا يعدو أن يكون حلا وسطا غير فعال، كما أنه أخفق في هدفه الثاني، وهو بدء مفاوضات عالمية. فبعد ثلاثة أعوام من بدء التفكير في هذه المفاوضات لم تكن هذه المفاوضات قد استهلت بعد، ويبدو أنها دخلت مرحلة من السبات. وبعد ثمانية أعوام من إعلانها ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد مطمورا تحت ركام من الخطب الوزارية المنمقة وكومة من القرارات الدولية.

وعلى الرغم من أن النتائج الهزيلة للحوار بين الشمال والجنوب يتعذر اعتبارها نتائج مشجعة، فإنها مع ذلك جانب أكثر إيجابية لا ينبغي إغفاله. ذلك أن ظهور العالم الثالث على المسرح الاقتصادي الدولي ليس ظاهرة

عابرة، ولا هو مجرد نتيجة عرضية لأزمة الطاقة، بل هو على النقيض يشكل عنصرا دائما في العلاقات الدولية، لأنه الواجهة الواضحة لترابط على نطاق المعمورة يتجاوز كثيرا مجرد مسألة الطاقة. ومما لا ريب فيه أنه من النتائج المفيدة النادرة لعقد ساده الاضطراب الاقتصادي أننا اليوم نفهم مدى الترابط في كل قطاع بين اقتصاديات الشمال والجنوب على نحو أفضل من فهمنا له منذ عشرة أعوام. ففي عام 1970 كان ما يزال باستطاعة البلدان المتقدمة إغفال العالم الثالث بوصفه شريكا تجاريا أو مصدّرا للمواد الأولية أو الطاقة أو رأس المال، ولكن لم يعد بوسعها أن تفعل ذلك اليوم، وربما يكمن هنا أفضل ضمان لاستمرار الحوار بين الشمال والجنوب.

تلاشي أوهام التقدم:

إن اقتصاديي العالم الثالث وقادته السياسيين الذين اضطلعوا بمسؤولية تنمية دولهم الفتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد تحت أيديهم مجموعة مستقرة من نظريات النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن مشاكل التنمية الاقتصادية كانت هي الشاغل الرئيس للمدرسة الكلاسيكية منذ آدم سميث حتى كارل ماركس، فإنها لم تكن تحظى باهتمام جدي منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقرابة عام 1950 كانت النظريات التي سادت الفكر الاقتصادي في البلدان المتقدمة-التي تم فيها تدريب غالبية القادة الجدد للعالم الثالث-هي أساسا النظرية الكلاسيكية الجديدة، وبصفة خاصة النظرية الكينزية.

وفي هذه الظروف لم يكن مما يثير الدهشة أن تتأثر الفلسفات والممارسات الاقتصادية للبلدان النامية غير الاشتراكية تأثرا ملحوظا بهاتين النظريتين. فالنظرية الكينزية التي استخدمت أساسا في تفسير دورية عدم الاستقرار في الاقتصاديات الرأسمالية تم تكييفها بحيث تأخذ في الاعتبار الشواغل الجديدة المتعلقة بالنمو، على حين سمحت النظرية الحدية الكلاسيكية الجديدة بشيء من التنقيح المتطور بحثا عن تأليفات مثلى بين عوامل الإنتاج. وباستخدام هذه النظرية أو تلك توصل الاقتصاديون إلى نماذج معقدة يمكن فيها لجرعات كافيه من «رأس المال» و «الأيدي العاملة»

أن تؤدي بصورة إعجازية إلى النمو الاقتصادي المرغوب. وبفضل تقنيات المحاسبة القومية-التي هي نتاج ثانوي آخر للمفاهيم الكينزية-كان يمكن تقييم نتائج السياسات المقترحة عن طريق قياس تطور الناتج المحلي الإجمالي والإجماليان الاقتصادية الأساسية على المستوى الكلي.

وفي كل من المدرسة الكلاسيكية الجديدة والمدرسة الكينزية ظلت مشاكل توزيع الدخل والعمالة مع ذلك مشاكل هامشية، بل أنها كانت كذلك في عقول المخططين والقادة الذين كانوا معنيين في المقام الأول بنمو الإنتاج. ففي مطلع الخمسينات وضحت هذه النغمة في كتابات آثر لوير التي أثرت كثيرا في هذا الميدان، إذ قال في كتابه The Theory of Economic Growth «أولا ينبغي أن نلاحظ أن موضوعنا النمو، وليس التوزيع»[5].

وقد كان الاهتمام الخالص والمطلق بمشاكل النمو يسير جنبا إلى جنب مع ولع ملحوظ بالصناعة. وعلى أي حال أليست التنمية مرادفة للتصنيع ؟ لقد كان الدور الرئيس للزراعة هو تزويد الصناعة بالأيدي العاملة ورأس المال والأغذية الرخيصة اللازمة لتنميتها-وتلك وظيفة مماثلة للدور الذي كان مفترضا أن يقوم به هذا القطاع في البلدان المتقدمة عندما كانت تمر بمرحلة مماثلة من التطور. كذلك حظيت محاصيل التصدير ببعض الاهتمام بوصفها مصدرا محتملا للعملات الأجنبية، ولكن قطاع إنتاج الأغذية لم يكن على وجه الإجمال يعتبر جديرا بمثل هذه العناية المفرطة. وبينما لم يكن ذلك دائما واضحا وصريحا. فكثيرا ما كانت الفكرة هي أن نمو إنتاج الأغذية سيصاحب «بصورة طبيعية» أي زيادة في السكان: ففي المعركة من أجل التنمية كانت عربة الأغذية في المؤخرة.

وعلى الرغم من أن الصورة السابقة مفرطة في التبسيط إلى حد ما، لأنه كانت هناك استثناءات في بلدان مختلفة، فإنها تمثل مع ذلك الاتجاه العام الذي كان سائدا حتى السبعينات في غالبية البلدان النامية غير الاشتراكية. فحتى ذلك الوقت كان نقد الأوضاع في الحقيقة نادرا نسبيا. وما كان موجودا من نقد محدود (مثال ذلك راؤول بريبش مع المدرسة الأمريكية اللاتينية dependencia، أو بطريقة مختلفة رينيه دومون) يمكن بوجه عام أن يصرف النظر عنه بوصفه نقدا «غير موضوعي» أو «شديد اليسارية» وبسبب الافتقار إلى الإحصاءات المتعلقة بالدخل والعمالة، كان

من الصعب على أي حال إجراء قياس موضوعي لتطور الأحوال المعيشية للسكان. ولما كان هدف التنمية مع ذلك هو نمو الناتج المحلي الإجمالي، فلم يكن هناك من سبب يدعو إلى نقد نظرية وممارسة مكنتا بلدانا معينة من تحقيق معدلات نمو قياسية. وحتى إذا كانت أزمة الأغذية في عامي 1966 و 1967 لم تهز حقا ثقة قادة العالم الثالث، فقد كانوا يعلمون أنه عند الحاجة ستكون سلة الخبز في الغرب الأوسط بالولايات المتحدة جاهزة لمديد العون للبلدان التي تواجه ظروفا صعبة[6].

ومما يتناقض مع ذلك أن نقد هذه الاستراتيجيات قد زاد في وقت كانت تتأكد فيه النتائج المثيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الإنمائي الأول. ويمكننا أن نقتفي أثر بضع مراحل من هذه الحملة. فعند نهاية الستينات شن غونار ميردال هجوما شاملا ضد السياسات المتبعة في بلدان جنوب آسيا، وذلك في مؤلفه البارز Aslan Drama[7]. وفي عام 1971 نشر الأستاذ دانديكار دراسته الاستقصائية الإحصائية، Poverty in India التي أوضح فيها أن دخل الفرد، لدى شرائح تتراوح بين 40 و 50 في المائة من السكان الهنود، لا يكفي لأن يكفل لأبنائها أغذية مناسبة، وبين أن الأوضاع لم يطرأ عليها تحسن يذكر بعد عقدين من الجهود [8]. وفي البرازيل كانت هناك أدلة متزايدة على أن معدل النمو الاستثنائي في الستينات لم يترتب عليه من الناحية الفعلية أي تحسن في قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة. وبالمثل في باكستان كان النمو الاقتصادي السريع مصحوبا بزيادة في العمالة الجزئية، وفي التفاوت بين شرقي الهند وغربها، وكذلك بتركز متزايد للثروة، وتلك حالة خطرة لم تلق التقدير المناسب إلى أن تفجرت في نهاية الستينات.

وقد هزت أزمة الأغذية العالمية في عامي 1973 و 1974 حكومات العالم الثالث التي تعلمت أنها لا تستطيع الاتكال على أن تكون الحبوب الأمريكية والأسترالية في متناولها دائما كلما احتاجت إليها. وكانت هذه الرسالة واضحة بوجه خاص للهند، التي كانت تعاني في ذلك الوقت تدهورا في محاصيلها ولبلدان منطقة الساحل في أفريقيا التي كانت تشهد فترة من أطول فترات الجفاف في تاريخها. وفي الوقت نفسه أخذ العالم يدرك أبعاد سوء التغذية: ففي عام 1974 أعلنت الأمم المتحدة أن 400 مليون

شخص يعانون سوء التغذية في العالم الثالث، وبعد ذلك بعامين أكد البنك الدولي أن الرقم الحقيقي يقرب من البليون.

واستيقظت الجامعات بدورها وأخذت تطرح الأسئلة. ماذا كان عقدان من التنمية يعنيان بالنسبة لأفقر الناس ؟ وأصبح من المألوف أن نجد في المكتبات دراسات إحصائية ونظرية في توزيع الدخل. وفي عام 1974، خلصت دراسة مقارنة لبلدان مختلفة إلى أن «التنمية تقترن بانخفاض مطلق، وكذلك بانخفاض نسبي، في متوسط دخل الشرائح الشديدة الفقر من السكان.

والحقيقة أن الزيادة المفاجئة الأولية في النمو المزدوج يمكن أن تحدث انخفاضا من هذا القبيل بالنسبة لشرائح تصل إلى 60 في المائة من السكان (9(وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد تعرضت للنقد بسبب منطقها المشكوك فيه، وبياناتها التي يتعذر الاعتماد عليها، فإن نتائجها المثيرة للخلاف أثارت اهتماما كبيرا، ودفعت الباحثين إلى أن يولوا توزيع ثمار النمو مزيدا من العناية والاهتمام. وبعد ذلك أكدت دراسات أخرى أنه نادرا ما كان يطرأ تحسن يذكر على قدر الناس وحظهم من الحياة في بلدان متعددة منذ منتصف القرن (انظر، الفصلين الثاني والثامن).

وكان النقد الموجه إلى الاستراتيجيات الإنمائية المتبعة حتى الآن مقترنا بالبحث عن استراتيجيات تكون قادرة بصورة أفضل على إشباع احتياجات السكان الأساسية. وأجريت دراسات متأنية لتجارب وخبرات بلدان معينة وجهت مساعيها نحو مكافحة الفقر بصورة مباشرة، وأولى اهتمام خاص للصين الشيوعية حيث بدأ الناس خارج حدودها يعرفون الشيء الكثير عن النتائج المثيرة التي حققتها في مجال مكافحة الفقر. وعند اقتراب السبعينات من منتصفها كانت قد تجمعت لدى نقاد الاستراتيجيات الإنمائية الجارية براهين وأدلة مقنعة تؤيد حجتهم. واتسعت صفوف هؤلاء النقاد، وكانت طريقتهم تدور حول سعيهم إلى أن يصبحوا الأرثوذكسية الجديدة. وفي حزيران/ يونيه 1976 اجتمع المؤتمر العالمي للعمالة تحت رعاية منظمة العمل الدولية واعتمد برنامج عمل، وأعلن أن الاستراتيجيات وخطط وسياسات التنمية الوطنية ينبغي أن تتضمن صراحة، كهدف له الأولوية، تشجيع العمالة وإشباع الاحتياجات الأساسية لسكان كل بلد»[10]. وبذلك أصبح لاستراتيجية الاحتياجات الأساسية قداسة رسمية.

غير أن الإجماع الطيب الذي تحقق في هذا المؤتمر لم يدم طويلا. فالحماسة الخرقاء إلى حد ما التي أبدتها البلدان المتقدمة أثارت شكوك بعض القادة في العالم الثالث. فهل يمكن أن يكون الترويج للاحتياجات الأساسية خدعة قصد بها إبقاء البلدان النامية فيما هي عليه من أحوال ريفية متخلفة وحرمانها من الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة؟ وهل كان ذلك وسيلة تنجو بها البلدان المتقدمة من مسؤولياتها المالية (عن طريق الترويج لتنمية من «الدرجة الثانية» في بلدان الجنوب) ومن مسؤولياتها السياسية (بصرف الأنظار عن التغيرات اللازمة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد)؟ وسرعان ما أثارت عبارة «الاحتياجات الأساسية» الارتياب وسوء الظن فيما بين دبلوماسي العالم الثالث، وسرعان ما أصبحت لهذه العبارة قدسيتها في المؤتمرات الدولية.

وبطبيعة الحال بر بكن ذلك ينطوي على مجرد عودة إلى استراتيجيات التنمية السابقة. فالأدلة على عدم كفاية هذه الاستراتيجيات مازالت تتراكم، وعوضا عن المبارزات الدبلوماسية في حوار الشمال والجنوب كان البحث عن نماذج بديلة يمضي قدما. وبينما يوجد اليوم بوجه عام تسليم بأن الاستراتيجيات السابقة قد أخفقت في أغلب الأحوال، فما زال الاتفاق مفتقدا حول ما يمكن أن يحل محلها. وهكذا فإن نفس فكرة استراتيجيات الاحتياجات الأساسية مازالت في انتظار صياغة محددة، وفي المقام الأول صياغة تشغيلية. وسنعود إلى هذا الموضوع في الفصل التاسع.

بالنسبة لبلدان العالم الثالث، والحقيقة بالنسبة لجميع الدول، تميزت السبعينات بانتفاضات لها دلالتها. ففي ميدان التنمية واجهت عادات ومعتقدات راسخة كثيرة تحديات خطيرة. كما م ن التفاؤل الذي ساد الستينات، والذي كان ثمرة عقود متعددة من النمو الاستثنائي، أفسح الطريق للقلق، بل للتشاؤم، فيما يتعلق بالمستقبل، ووجه الطعن إلى الأهداف النهائية للنمو، وإلى النظام الاقتصادي القائم. واليوم لم يعد ممكنا قبول نماذج الماضي، ولكن البحث عن استراتيجيات أخرى للتنمية وعن نظام اقتصادي دولي جديد لم يصل إلى أية نتائج ملموسة.

وقد شهد العالم الثالث طيلة ثلاثين عاما نموا اقتصاديا ليس له سابقة في التاريخ: فناتجه المحلي الإجمالي زاد بمقدار خمس مرات، ومتوسط

دخل الفرد وصل إلى أكثر من الضعف. وأقامت البلدان الجديدة أجهزتها الإدارية وشيدت هياكلها الأساسية ونمت مواردها الطبيعية، وكان هناك تقدم ملحوظ في الصحة والتعليم والإسكان.

غير أنه في ختام هذه الفترة من النمو الاستثنائي أخذت عيوب وشروخ عديدة تبدو واضحة للعيان. فالفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية تزداد اتساعا باستمرار، كما أن الفجوات داخل العالم الثالث نفسه ازدادت بدورها. وبينما قدم عدد كبير من البلدان النامية أدلة وافية على دينامية غير متوقعة، فإن غالبية هذه البلدان لم تفلح في الإفلات من حلقة الفقر المفرغة. وحتى في البلدان التي كانت تنمو بمعدلات سريعة نادرا ما كان يطرأ في بعض الحالات تحسن يذكر على أحوال أفقر الفئات.

وفي العقود القادمة سيظل تطور نواة الفقر هذه يشكل التحدي الحقيقي الذي يواجه العالم الثالث، وستكون غالبية القضايا الحيوية للتنمية متعلقة بأحوال هذا البليون من الرجال والنساء الذين تطحنهم أبشع صور الفقر مهانة. وتؤكد لجنة براندت في تقريرها الأخير الأهمية الأساسية لهذه المسالة، وتعلن أن: «الأولوية ينبغي أن تعطى لأفقر البلدان والمناطق. ونحن ندعو إلى مبادرة رئيسة لصالح أحزمة الفقر في أفريقيا وآسيا»[11]. وقد بات واضحا اليوم أن الاستراتيجيات الحالية للتنمية لن تحل هذه المشكلة، لأن عقودا ثلاثة من التنمية قد أسفرت في أفضل الحالات عن ركود فعلي في أحوال أكثر من نصف سكان العالم الثالث، وفي أسوأ الحالات عن تدهور في هذه الأحوال.

وربما كان من قبيل التناقض أنه في الوقت الذي أصبحت تحكمه ضرورة لا ريب فيها بتغيير محتوى النمو، فإن إمكانية استمرار هذا المحتوى تبدو هي نفسها إمكانية غير مؤكدة. كما أن الثقة التي تميزت بها الخمسينات والستينات لم تصمد أمام هزات السبعينات. واليوم لا يشعر الجنوب ولا الشمال بالتفاؤل فيما يتعلق بالعقد الذي يوشك أن يبدأ. فعدم اليقين يخيم على مستقبل الطاقة بطبيعة الحال، ولكن يمكن القول على نحو أكثر عمومية أن التحديات التي تلوح عند نهاية العقد، وهي تحديات أغفلناها طويلا، سيتعين علينا أن نواجهها منذ الآن.

الباب الثاني
مشكلات نهاية القرن

4 النمو في العالم المتقدم

في مختلف الأحوال والظروف يوجد الآن ارتباط بين اقتصاديات العالم النامي واقتصاديات البلدان المتقدمة، فنمو إحدى المجموعتين مقيد بمصير المجموعة الأخرى. وباستطاعتنا تصوير هذا الترابط إذا أعدنا إلى الأذهان كيف أن القروض التي حصل عليها العالم الثالث في عامي 1974 و1975 من المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة قد مكنته من المحافظة على معدل نمو عال. وترتبت على هذا النمو بدوره زيادات في الواردات من البلدان المتقدمة التي تلقت اقتصادياتها دعما ظفر بترحيب خاص في ظروف صعبة. والحقيقة أن التقديرات قد أفادت بأنه إذا خفضت البلدان النامية غير المصدرة للنفط وارداتها من المصنوعات لموازنة الارتفاع في أسعار النفط في الفترة 1974- 1975، فلا بد من أن تكون هناك بطالة إضافية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقدارها ثلاثة ملايين. وبالمثل، في الأعوام القادمة، سيكون للوضع الاقتصادي في إحدى مجموعتي البلدان تأثيره على التنمية في المجموعة الأخرى، ومن ثم فإننا لا نستطيع أن ننظر في مستقبل اقتصاديات العالم الثالث دون أن نقوم أولا آفاق النمو في البلدان المتقدمة.

أبعاد الترابط:

إن الترابط نفسه، بينما هو في آن واحد سبب ونتيجة للنمو الاقتصادي العالمي السريع خلال العقود القليلة الماضية، يعتبر الآن ظاهرة اقتصادية ذات دلالة عالمية. فالروابط بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة لم تصبح واضحة وجلية إلا خلال أزمة الثلاثينات. وربما كانت تلزمنا أزمة ذات أبعاد مماثلة لكي نفهم تعقيد العلاقات التي تربط اليوم بين اقتصادياتنا واقتصاديات العالم الثالث. غير أنه قد يكون من المفيد أن ندرس هنا بعض جوانب هذا الترابط التي يتعلق أهمها بالطاقة، والمواد الأولية، والتجارة، والتمويل، وهجرة الأيدي العاملة.

إن اعتماد البلدان المتقدمة على العالم الثالث في الحصول على احتياجاتها من الطاقة هو اعتماد واضح اليوم بدرجة كافية لم يعد من الضروري معها أن نطيل فيه البحث هنا.) سأعالج في الفصل السادس الاعتماد المماثل لبلدان نامية معينة(فضلا عن أن البلدان الصناعية جميعا تعتمد بدرجة أو بأخرى على الواردات للحصول على ما تتطلبه اقتصادياتها من المواد الأولية، كما أن كل المنتجات الزراعية الاستوائية تقريبا، وكذلك حصة هامة من المعادن اللازمة للصناعة، يتعين استيرادها. فلا الجماعة الأوروبية ولا اليابان تنتج أكثر من 25 في المائة من أي معدن من المعادن ذات الأهمية الحيوية لاقتصادها، بل إن الولايات المتحدة تنتج أقل من 50 في المائة(ا(. وتعتبر البلدان النامية مصدر الواردات من جميع المنتجات الاستوائية ومصدر نسبة جوهرية من المواد الأولية الأخرى. ويأتي من بلدان العالم الثالث أكثر من ثلث واردات الجماعة الأوروبية من المعادن، في حين تعتمد الولايات المتحدة على هذه البلدان بالنسبة لأكثر من نصف احتياجاتها من القصدير والمطاط والمنغنيز. والحقيقة أن قرابة 60 في المائة من الواردات العالمية من المواد الأولية الرئيسة، خلاف النفط، تأتي من البلدان النامية.

وبالنسبة للبلدان المتقدمة تمثل بلدان العالم الثالث سوقا متزايدة الأهمية: ففي خلال الأعوام الأخيرة زادت بدرجة كبيرة تلك النسبة من صادراتها التي تذهب إلى هذه البلدان. واليوم ترسل اليابان والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية أكثر من نصف صادراتها إلى البلدان النامية. كما أن صادرات

الولايات المتحدة إلى العالم الثالث تفوق صادراتها إلى أوروبا والصين والاتحاد السوفييتي مجتمعة، وبالمثل فإن الجماعة الأوروبية تبيع للعالم الثالث أكثر مما تبيع للولايات المتحدة واليابان والبلدان الاشتراكية.

وعلى نحو مماثل نجد أن اقتصاديات العالم الثالث تعتمد على البلدان المتقدمة في مجالات متعددة. فالتجارة مع البلدان الصناعية تستوعب أكثر من 70 في المائة من صادرات البلدان النامية، وتشكل مصدرها الرئيسي للعملات الأجنبية. وقد كانت سياسات تحرير التجارة التي اتبعتها البلدان المتقدمة في الخمسينات والستينات حافزا هاما لنمو هذه الصادرات: ففي بداية السبعينات، بعد تنفيذ التخفيضات في التعريفات الجمركية التي أسفرت عنها جولة كيندي، كانت النظم التجارية في هذه البلدان أقل تقييدا مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ عام 1914. وقد رأينا على الرغم من ذلك، منذ عام 1947، كيف يستطيع تدهور في الوضع الاقتصادي للبلدان الصناعية أن يؤثر في البلدان النامية من خلال قناة التجارة، كما أدى كساد الفترة 1974- 1975 إلى نقص في الطلب على الواردات من جانب البلدان المتقدمة، ومن ثم إلى تدهور في صادرات العالم الثالث، وانخفاض في أسعار صادرات المواد الأولية. فضلا عن أن القيود الحمائية قد زادت في البلدان الصناعية، وأساسا تحت قناع غير تعريفي: القيود «الطوعية» على الصادرات، الرسوم الموازية، حصص الاستيراد، الإعانات المالية، وهلم جرا. غير أن هذه الاتجاهات «الحمائية الجديدة» كانت تلقى المقاومة من جانب البلدان النامية نفسها، وينبغي للمرحلة الأخيرة من جولة طوكيو أن تدعم جهودها. (ينبغي أن نلاحظ على الرغم من ذلك أن التخفيضات التعريفية التي اتفق عليها خلال هذه الجولة ليست على وجه الإجمال أصغر بالنسبة للمنتجات الشديدة الأهمية للبلدان النامية)(2) وعلى أي حال فإن خبرة الستينات والسبعينات تبين بوضوح أنه بالنسبة لمختلف الظروف والأحوال سيؤثر تطور الاقتصاديات المتقدمة تأثيرا مباشرا في صادرات العالم الثالث خلال الأعوام القادمة.

وحتى إذا قدر لصادرات البلدان النامية المستوردة للنفط أن تزداد بدرجة كبيرة في الأعوام القادمة، فإن الاحتياجات المالية لهذه البلدان سوف تستمر. فمشترياتها من السلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامجها الإنمائية، ووارداتها

من الطاقة لإشباع احتياجات تتزايد بسرعة كبيرة، ومن الأغذية لسد فجوة غذائية تزداد اتساعا، من شانها أن تثقل بشدة على موازينها التجارية. واستنادا إلى البنك الدولي فإن العجز في الحسابات الجارية لهذه البلدان)محسوبا بالأسعار الثابتة(سيظل خلال العقد القادم قريبا من المستوى القياسي الذي وصل إليه في عام 1980[2].

وفي هذه الظروف فإن التحويلات المالية الضخمة وحدها هي التي ستجعل باستطاعة البلدان النامية المستوردة للنفط موازنة حساباتها الجارية دون التضحية ببرامجها الاستيرادية. وسيكون على أفقر البلدان، التي ليست لديها إمكانية للوصول إلى رأس المال الخاص، أن تواصل الاعتماد على المعونة الرسمية بالنسبة للجانب الأكبر من هذه التحويلات. ولما كانت بلدان الأوبيك تكرس بالفعل نسبة كبيرة من ناتجها القومي الإجمالي لهذه المعونة الإنمائية، فإنه يبدو من غير المرجح أن تزداد مساهمتها زيادة كبيرة في المستقبل [4]. وحتى في تلك الحالة المرغوبة، وان تكن بعيدة الاحتمال لسوء الحظ، وهي حالة حدوث زيادة كبيرة في المعونة المقدمة من البلدان الاشتراكية، فإن البلدان النامية ستواصل بلا ريب الاعتماد بصورة أساسية على البلدان الرأسمالية المتقدمة في الحصول على احتياجاتها من التمويل بشروط تيسيرية[5].

وبالنسبة للبلدان النامية المتوسطة الدخل سيواصل التمويل الخاص بلا جدال القيام بالدور الحيوي الذي قام به في السبعينات، على الرغم من أنه لن يكون باستطاعته-ولنكرر هنا نقطة هامة-القيام به بنفس الفعالية السابقة. وعلى أي حال فإن المؤسسات المصرفية في البلدان المتقدمة ستسهم في هذا التمويل عن طريق إعادة تدوير فوائض البلدان النفطية، وتحويل الأصول التي تنشأ في اقتصاديات البلدان المتقدمة.

وسيتأثر التمويل العام، مثلما ستتأثر تحويلات رأس المال الخاص، بالوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة. وكثيرا جدا ما تصبح التوقعات الاقتصادية غير المشجعة ذريعة مريحة لهذه البلدان لكي لا تفي بالتزاماتها في مجال المعونة. وبالمثل فإن تحويلات رأس المال الخاص تتوقف على التعاون-أو في أسوأ الأحوال على عدم وضع العراقيل-من جانب السلطات الحكومية في البلدان الصناعية، كما أن شعورها الودي، بدوره، من الأرجح أن يتوقف

على حالة ميزان المدفوعات في هذه البلدان. ولذلك فإنه في هذا المجال أيضا سيكون للوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة مضاعفات بالنسبة لاقتصاديات العالم الثالث.

وتعد هجرة الأيدي العاملة مثالا أخيرا للطريقة التي تستطيع بها الحالة الصحية للاقتصاديات المتقدمة أن تؤثر في نمو البلدان النامية. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة هي من الناحية الاقتصادية أقل أهمية من التدفقات التجارية أو المالية بين الشمال والجنوب، فإنها بلا ريب ظاهرة منظورة بصورة مباشرة أكثر. واليوم يعمل في أوروبا الغربية حوالي خمسة ملايين عامل مهاجر، كما يعمل ستة ملايين في الولايات المتحدة. وقد زادت الأموال التي يرسلها هؤلاء العمال إلى أوطانهم زيادة كبيرة خلال السبعينات، فبالنسبة لبلدان المنشأ نفسها كثيرا ما كانت هذه العائدات تمثل دعما جوهريا: مثال ذلك أن باكستان تحصل من التحويلات التي يرسلها عمالها المهاجرون على قدر من العملات الأجنبية يساوي ما تحصل عليه من صادراتها. وكما رأينا خلال العقد الماضي فإن الاستقبال الذي يلقاه هؤلاء العمال المهاجرون يتوقف بدرجة كبيرة على الأحوال الاقتصادية في البلد المضيف: مثال ذلك أن أعداد العمال المهاجرين في أوروبا قد انخفضت بمقدار مليون عامل منذ بداية أزمة 1974- 1975. وبالمثل فإن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة في الأعوام القادمة سيؤثر تأثيرا مباشرا على القوة العاملة في البلدان النامية المجاورة.

وقد تأثرت التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة، وسيزداد تأثرها، بنمو البلدان المتقدمة، ونحن نستطيع، بطبيعة الحال، أن نتصور، بدلا من ذلك، الحل البديل وهو القطيعة الجذرية مع البلدان النامية التي تتحصن في «قلعة جنوبية». ومهما تكن وجهة النظر التي تتخذها من المزايا الطويلة الأجل لمخطط من هذا القبيل، فان أعباءه الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل ستكون هائلة، وبالنسبة للبلدان المتقدمة بقدر ما هي بالنسبة للعام الثالث، وذلك بسبب تعقد وصلابة الروابط الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان. وعلى أي حال فان التطور السياسي على امتداد الأعوام القليلة الماضية يبين أنه ليس من المرجح حدوث «فك ارتباط» مفاجئ من هذا القبيل في المستقبل القريب

[6]. وفي هذه الظروف لا يمكن للترابط الراهن بين البلدان والمناطق المختلفة إلا أن يسمر ويتكثف، مع ما يترتب على ذلك من زيادة تأثر التطور الاقتصادي في العالم الثالث بالأوضاع في البلدان المتقدمة.

مستقبل الاقتصاديات المتقدمة

ما هي إذن آفاق النمو في البلدان الصناعية خلال العقود القليلة المقبلة ؟ بينما لا نستطيع أن نغوص هنا كثيرا في مناقشة لهذا الموضوع الذي طال الجدل حوله، فليس بوسعنا حقا أن نغفله إذ ستكون له، كما رأينا، آثار مباشرة على التنمية في بلدان العالم الثالث. فالجمهور بوجه عام نادرا ما كانت تساوره حتى عامي 1973 و 1974 أي شكوك فيما يتعلق بمستقبل النمو. أما عن الاقتصاديين الذين خدرتهم التنمية الاقتصادية السريعة على امتداد خمسة وعشرين عاما، واستكانوا إلى الوهم الذي يقول بان العدة الكينزية ستجعل باستطاعة الحكومات دائما أن تسيطر على النمو والتضخم، فإن الجانب الأكبر منهم قد تصور أيضا إمكانية استمرار النمو العالي على الأقل بالنسبة للعقد القادم أو العقدين القادمين.

فضلا عن أن الاستقبال الذي لقيه التقرير الأول لنادي روما في عام 1972 فانه يعد علامة على أنه تحت هذا الهدوء الظاهر يكمن شئ من القلق (7(. ففي العقد السابق ظهرت بالفعل توترات معينة في سير الاقتصاد العالمي، على حين كانت ثورات الطلبة بمثابة تحد لنفس مضمون النمو. ومع ذلك فعلى الرغم من أن كتاب حدود النمو (The Limits to Growth) كان موضوعا لمناقشة مكثفة، وهدفا لكثير من النقد في مجالات معينة، فإن هذا التقرير لم يكن له تأثير يذكر في أفكار الرجل العادي وتوقعاته.

وفي ذلك الوقت بدت الموجة المدية للأعوام 1972- 1975 وكأنها تأكيد مباشر لتنبؤات هذا التقرير التي ترقى إلى درجة الكارثة. فالارتفاع المفاجئ في أسعار جميع المواد الأولية بدا في الحقيقة وكأنه يشير إلى أن الحدود المادية للنمو سيتم الوصول إليها سريعا جدا. غير أن الكساد في الفترة 1974- 1975 أحدث هبوطا في الطلب، ومن ثم في أسعار المواد الأولية، وكذلك انخفاضا في الأسعار الحقيقية للطاقة، ومع بداية الانتعاش في عام 1976 بدت العودة إلى الحالة السوية ممكنة. ومع ذلك فإن هذا الانتعاش

كان يمضي في بطء وفي غير انتظام، كما كان مقترنا ببطالة مستمرة وبالتضخم، إلى أن تعرض لهزة شاملة عند نهاية العقد بسبب «الصدمة الثانية لأسعار النفط».

وحتى ذلك الحين كان الانتعاش على الرغم من ذلك يغري بالاعتقاد بأن الصدمات الماضية لم تكن تمثل سوى كساد دوري مماثل للدورات التي عانيناها-وتغلبنا عليها إلى حد ما-منذ الحرب العالمية الثانية، وإن يكن أكثر منها ضراوة. وبقدر ما ظلت الحالة الأساسية للاقتصاد العالمي على ما هي عليه، فإنه لم يكن هناك ما يحول دون العودة إلى معدلات عالية للنمو، وإلى عمالة كاملة واستقرار في الأسعار. وعلى أي حال فإنه في عام 1976، مثلما في عام 1932، كان الرخاء يبدو دائما وشيكا للغاية. وحتى في عام 1977، أوضح تقرير أعده خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-يحمل العنوان المميز-Towards Full Em ployment and Price Stability (نحو عمالة كاملة واستقرار في الأسعار)-أن الأسباب المباشرة للمشاكل الحادة للفترة من 1971- 1975 يمكن فهمها بدرجة كبيرة في صورة تحليل اقتصادي تقليدي.. .. وكانت السمة المميزة الأكثر أهمية (للتاريخ الحديث) هي تراكم غير عادي للاضطرابات التعيسة التي لا يحتمل أن تتكرر بالنطاق نفسه، تراكم تتفاقم آثاره نتيجة لبعض الأخطاء التي لا يمكن تفاديها في السياسة الاقتصادية»[8] . وقد أكد التقرير إمكانية العودة إلى فترة من النمو الاقتصادي السريع الذي يصاحبه استئناف للعمالة الكاملة واستقرار الأسعار: فبالنسبة للفترة من 1976- 1980 كان في الإمكان تصور معدل نمو سنوي مقداره 5, 5٪ للناتج القومي الإجمالي الحقيقي. ونحن نعرف ما قد حدث من الناحية الفعلية. ففي خلال هذه الفترة لم يبلغ متوسط معدل النمو السنوي في البلدان الصناعية 4 في المائة، بل إن النمو تباطأ عند نهاية العقد، أما عن العمالة الكاملة واستقرار الأسعار فيبدو أنهما اليوم أبعد من أي وقت مضى.

كما أن إخفاق الأدوات الاقتصادية التقليدية، والاستحالة الظاهرة لتحقيق العودة المرغوبة إلى الأوضاع الطبيعية، كانا يثيران دائما الشكوك فيما إذا كانت قد حدثت تغيرات هيكلية في الاقتصاد الدولي، وفي أن الفترة من 1972- 1975، بدلا من أن تكون أزمة عابرة، كانت بمثابة نقطة تحول في

التاريخ الاقتصادي لما بعد الحرب.

ومنذ عام 1977 أوضحت دراسات مختلفة-مع تأخر في الإدراك-لماذا لم يكن باستطاعة النمو السريع في الفترة من 1948- 1973 أن يستمر، ولماذا ستواجه البلدان النامية في الأعوام القادمة نموا أبطأ وأوضاعا اقتصادية أقل استقرارا. غير أن ذلك ليس تأكيدا للملاحظات الرؤيوية والمتسمة بالغموض التي برزت في كتاب حدود النمو. والحقيقة أن حجج هذا الكتاب تستند في المقام الأول إلى وجود حدود مادية للنمو، وأن الدراسات الأكثر شمولا التي أجريت منذ ذلك الحين) ومن بينها الدراسة التي اضطلع بها نادي روما (قد زعزعت جميعا هذه الفرضية[9]. فلا يبدو أن البشرية تواجه أية حدود لمواردها الطبيعية، وإنما تواجه مشاكل تنظيم وتنفيذ السياسات الملائمة لعالم يتغير بسرعة.

وفي مجال الطاقة على سبيل المثال تصعب المنازعة في أن الطبيعة المحدودة لموارد النفط والغاز تفرض حدودا على إنتاجهما. ومن ثم تكون المشكلة هي ضمان أسلس انتقال ممكن إلى استخدام موارد أقل ندرة)الفحم، الانشطار النووي(، وفي نهاية الأمر إلى استخدام الطاقات المتجددة) الشمس، الاندماج النووي (. وفيما يتعلق بالمواد الأولية فإنه يستبعد كثيرا، على ضوء الاحتياطات الموجودة، حدوث أية ندرة مادية شاملة، ولكن السياسات الاستثمارية اللازمة للحصول عليها ينبغي أن تنفذ في الوقت المناسب. وبالمثل فإن صون البيئة يبدو في حيز الإمكان بتكلفة اقتصادية غير مانعة.

وهكذا فإننا في غالبية الدراسات التي أجريت خلال الأعوام الأربعة، أو الخمسة الماضية نجد الفكرة القائلة بان مشاكل الأعوام الأخيرة، ومشاكل العقود القادمة، لا تدور حول استنفاد الموارد المادية، وإنما حول عدم ملاءمة السياسات المتعلقة باستغلال هذه الموارد، أو حول الافتقار إلى هذه السياسات. ودون الدخول في مناقشة ليست محورية بالنسبة لاهتماماتنا فسأكتفي بان أجمل هنا بعض الحجج الأساسية التي قدمت بهذا المعنى.

يقول روستو، في محاولة لإحياء نظرية الدورات الطويلة الأجل، وهي نظرية الاقتصادي الروسي كوندراتييف التي أغفلت طويلا، إن الاقتصاديات الرأسمالية معرضة لدورات تدوم ما بين أربعين وخمسين عاما عبر مسار من التوازن [10]. وتتسبب هذه الدورات بالتغيرات في الأسعار النسبية

للمواد الأولية (بما في ذلك الطاقة والأغذية) والمنتجات الصناعية. ففي خلال حركة صاعدة في دورة كوندراتييف، على سبيل المثال، تكون أسعار المواد الأولية عالية، ويكون عرضها محدودا بسبب الزمن المسبق الكامن في تنفيذ المشروعات الاستثمارية، غير أن الاستثمارات الإضافية يمكن في نهاية الأمر أن تحقق هبوطا في الأسعار، بما يتطابق مع حركة هابطة في الدورة. واستنادا إلى روستو فإن الاقتصاد العالمي دخل في بداية السبعينات في حركة صاعدة بمفهوم كوندراتييف)الحركة الصاعدة الخامسة منذ عام 1790(. وللتعجيل بالعودة إلى التوازن سيكون من الضروري الآن الاستثمار في إنتاج الطاقة والأغذية، وكذلك في حماية البيئة وإنتاج المواد الأولية.

بل إن هيرمان كان قد لوثته بوضوح شكوك تتعلق بآفاق النمو، على الرغم من أن هذا المستقبلي ظل لفترة طويلة لا ينثني عن تملقها[11].

وبينما يدعم هيرمان كان حجج روستو فإنه يعطي الحدود «الاجتماعية» للنمو أهمية أكبر. واستنادا إلى كان فإن الثقافة المضادة والخوف (الذي لا أساس له) من الحدود المادية للنمو قد أثرا بعمق في القيم الغربية (ويبدو في رأي كان أنهما قد «أفسداها») التي لم تعد تعطي العمل الأخلاقي الأولوية نفسها. وهذا التغير في الروح، ذلك التغير الذي يتجاوز الصعوبات التقنية التي يمكن التغلب عليها، هو الذي سيحول العقود القادمة إلى «مرحلة قلق وانزعاج»[12]. وخلال هذه المرحلة ستتطلع الاقتصاديات «ما بعد الصناعية» في الغرب إلى ريحها الثانية، ولن تتجاوز معدلات نموها ما بين 3 و 4 في المائة سنويا. غير أنه عند نهاية هذه المرحلة ستكون هذه البلدان قد تغلبت على مشاكل الانتقال هذه، وستدخل عصر «الاقتصاديات ما بعد الصناعية»، ستدخل عصرا ذهبيا جديداً لا يصف هيرمان كان مباهجه.

أما الدراسة الأكثر شمولا فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة فقد أجراها فريق المستقبلات المترابطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(13(. وتخلص هذه الدراسة أيضا إلى أن البلدان المتقدمة ستحقق خلال العقود القليلة القادمة نموا أكثر اعتدالا. وبصرف النظر عن الأسباب التي أشير إليها فيما سبق)مشكلة تحول الطاقة، صعوبة الحصول على المواد الأولية،

تغير القيم (فإن عناصر أخرى ستسهم في هذا التدهور. كما أن أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالعوامل الخارجية)ظهور عالم متعدد الأقطاب، عدم استقرار النظام النقدي(، وكذلك الخصائص الداخلية (التصلب المؤسسي، عجز الحكومات عن التمكن من البيانات المعقدة المتعلقة بسياساتها، التدهور في الربحية المتوقعة للاستثمارات، الحساسية للتضخم، ستحول دون العودة إلى النمو العالي الذي تميزت به الخمسينات والستينات. وخلال العقدين القادمين يمكن أن يكون متوسط النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي في حدود 3 أو 4 في المائة. ومن المرجح ألا يكون هذا المعدل كافيا لتحقيق عمالة كاملة خلال الثمانينات، ولكن مع الانخفاض المتوقع في نمو السكان العاملين فإن هذا الوضع يمكن أن يتغير خلال العقد القادم. وبالنسبة للبلدان جميعا، المتقدمة والنامية على السواء، سيكون التحدي الرئيس الذي تطرحه العقود القادمة هو ضمان تحول الطاقة، وستظل أوضاع الاقتصاد العالمي مزعزعة مادام إسهام النفط في إمدادات العالم من الطاقة يظل على حاله دون تخفيض.

وهناك بطبيعة الحال تقارير أخرى عن الآفاق الاقتصادية للبلدان أو المناطق المختلفة (مثل التقرير العالمي للولايات المتحدة للعام 2000 U.S.Global 2000، وتقارير البنك الدوليWorld development Reports) [(14)]. ودون أن أتناول تفصيلا تحليلات هذه التقارير سأكتفي هنا بالإشارة إلى أن توقعاتها، على وجه الأجمال، تتجه إلى التقارب كثيرا. وقد يبرز المحللون المختلفون عوامل مختلفة، ولكن يوجد اتفاق ملحوظ في استنتاجاتهم. والأمر المرجح هو أن البلدان المتقدمة تمضي نحو فترة من النمو البطيء غير المنتظم. وثمة جوانب شتى من عدم اليقين، لا سيما جوانب تحول الطاقة، من المرجح أن تجعل من العقود القادمة فترة من الاضطراب وعدم الاستقرار، على حين سيستمر ما يوجد الآن من تضخم وبطالة، ولو في الأمد المتوسط على الأقل.

إذا كانت تلك هي الاحتمالات المتوقعة بالنسبة لاقتصاديات البلدان المتقدمة، فماذا يمكن أن يكون لتلك الاحتمالات من آثار على البلدان النامية ؟ قال رئيس البنك الدولي، في كلمة له أمام مجلس محافظي البنك في تشرين الأول / أكتوبر 1979، «دون) حدوث انتعاش رئيس لزخم النمو في

البلدان المتقدمة (فإن الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للبلدان النامية نفسها تكون محدودة للغاية. وحقيقة هذا الأمر أن المصائر الاقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية تزداد تشابكا في عالم يزداد ترابطا». ومن سوء الطالع، كما رأينا من قبل، أن ثمة احتمالا ضئيلا في حدوث انتعاش جوهري في البلدان المتقدمة. وفي إطار ظروف كهذه فإن المستقبل بالنسبة للبلدان النامية يبدو كئيبا حقا.

ولذا ينبغي ألا نطلق العنان لأي أوهام: إذا كانت الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للبلدان المتقدمة خلال العقود القادمة تبدو متواضعة للغاية، فإن دلائل المستقبل بالنسبة للبلدان النامية هي بلا ريب دلائل سيئة. فالحلقات بين هاتين المجموعتين من البلدان هي الآن على درجة من التعدد والمتانة يتحتم معها أن تتأثر بلدان العالم الثالث بالصعوبات التي تواجهها اقتصاديات البلدان المتقدمة. وفي هذه الظروف لن يستطيع أن ينقذ البلدان النامية-وبخاصة أشدها فقرا-من تدهور خطير في أوضاعها سوى جهد مستمر من جانب المجتمع الدولي.

ومما يؤسف له أنه يبدو واضحا جليا أن البلدان الصناعية، الغارقة في مشاكلها الخاصة، لم تعد اليوم أكثر ميلا مما كانت عليه في الماضي القريب لاتخاذ خطوات من هذا القبيل.

5 التحول الديموغرافي

لم يكن لمعدل نمو السكان في بلدان العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الماضية سابقة في تاريخ هذه البلدان. ففي خلال هذه الفترة ترتب على الخلل الذي خلقه الانخفاض في الوفيات مضاعفة أعداد السكان فيها، كما أن المؤشرات الديموغرافية الأخرى كانت بدورها تتغير بسرعة كبيرة، دعك من حدوث تباطؤ معين. وفي هذا الصدد تبدو الحرب العالمية الثانية كخط فاصل، إذ أن اتجاهات ما بعد الحرب تختلف اختلافا جذريا عن السوابق التاريخية. وفي هذه الظروف من الانتفاضة المستمرة يبدو من الخطر الشديد أن نغامر باسقاطات طويلة الأجل.

وينبغي للديموغرافيين، حتى قبل أن يحاولوا إجراء أية تنبؤات، أن يسعوا إلى فهم التطور الجاري، مستفيدين على أفضل نحو ممكن من البيانات التي هي عادة بيانات محدودة ولا يعتمد عليها. وفي أوضاع تتغير بسرعة يكون هذا السعي في حد ذاته منطويا على الخطر بوجه خاص. بل إن المخاطر تزداد عندما ننتقل من التفسير إلى الشرح والتوضيح، ونحاول الربط بين الظواهر المشاهدة وأسبابها الكامنة. ومع ذلك فإن محاولة من هذا

القبيل للشرح والتوضيح هي وحدها التي يمكن أن تجعل باستطاعتنا في نهاية الأمر أن نتبين الاتجاهات المقبلة والسياسات اللازمة بمزيد من الوضوح.

ولا بد من أن يقودنا ذلك إلى الإحساس بقدر معين من التعاطف مع الديموغرافيين الذين تعتبر مهمتهم-وهي مهمة لم تكن يسيرة قط-عسيرة بوجه خاص في هذه الأوقات التي تفتقر إلى اليقين، ولكنه ينبغي أن يحيلنا أيضا على أن نتناول الإحصاءات والتفسيرات، وفي المقام الأول التنبؤات، بأكبر قدر من الحكمة والتبصر، وهذه المشورة العامة تنطبق بوجه خاص على الحالة المحددة التي يعالجها هذا الفصل.

الاتجاهات الأخيرة

بسبب الفجوة الزمنية المحتومة بين الظواهر الديموغرافية والتعبير عن هذه الظواهر في شكل إحصاءات فإن الخبراء ربما يدانون، خلال الفترة من التغير السريع، لأنهم يعالجون دائما مشاكل هي بالفعل مشاكل عتيقة جزئيا. من ذلك أنه في الخمسينات كان الديموغرافيون الذين يضطلعون بدراسة أوضاع العالم الثالث يركزون أساسا على مشكلة الوفيات، على الرغم من أن الوفيات كانت تنخفض بالفعل بمعدل لم يسبق له مثيل. وعندما كان هناك فهم أفضل لنمو السكان الذي يرجع إلى هذا الانخفاض السريع، أخذ الخبراء في الستينات يهتمون بمسألة الخصوبة. وكانت الخصوبة بدورها آخذة في الانخفاض في هذا الوقت، ولكن رجال الإحصاء لم يدركوا هذه الظاهرة من الناحية الفعلية إلا خلال العقد التالي.

وبين بداية الستينات وأواخر السبعينات كان معدل الوفيات في البلدان النامية)ما عدا الصين(يواصل الانخفاض، إذ هبط من 17 إلى 12 في الألف. وفي الوقت نفسه هبط معدل المواليد بمعدل أكبر، من 40 إلى 34 في الألف. ونتيجة لذلك فإن معدل نمو السكان انخفض بدوره من 2,3 في المائة إلى 2,2 في المائة. ويوضح الجدول 5- 1 كيف أن معدل المواليد قد انخفض من الناحية الفعلية في جميع مناطق العالم الثالث منذ عام 1960. وهذا الهبوط العام في المواليد هو في حد ذاته علامة مشجعة. بل إن من الحقائق المشجعة بدرجة أكبر أن هذا الانخفاض يبدو أنه قد تسارع في كل

منطقة خلال العقدين الأخيرين. فبالنسبة لمجموع بلدان العالم الثالث انخفض معدل المواليد بمقدار نقطة من عام 1960 إلى عام 1965، وبمقدار 1,7 نقطة من عام 1965 إلى عام 1970، وبمقدار 2,9 نقطة من عام 1970 إلى عام 1974.)غير أننا يجب أن نلاحظ أنه في أفريقيا يكون هذا المعدل أعلى، وينخفض بسرعة أبطأ من السرعة التي ينخفض بها في المناطق الأخرى(وهذا الانخفاض في المواليد يبدو-طبقا للحالة المشتتة للمعلومات الحالية-أنه انخفاض عام، إذ أنه قد حدث في 77 بلدا من البلدان الثمانية والثمانين التي تتوافر بيانات بشأنها.

الجدول 5 – 1

اتجاهات المواليد الخام في البلدان النامية والمتقدمة

المنطقة	عدد البلدان	السكان في عام 1975 (بالمليون)	المواليد الخام (لكل ألف) 1955	1960	1965	1970	1974
أفريقيا	38	366	48.5	48.3	47.9	47.1	46.2
أمريكا اللاتينية	21	289	43	42.2	40.8	39.4	37.6
آسيا (أ)	34	1318	44.6	44.8	43.5	41.9	38.1
جميع البلدان النامية (أ)	93	1973	45.1	45.1	44.1	42.4	39.5
جميع البلدان المتقدمة	35	1124	22.3	21.3	18.9	17.3	16.6

المصدر: روبرت س. ماكنمارا، Address to the Massachusetts Institute of Technology (واشنطن العاصمة، البنك الدولي 1972).

(أ) فيما عدا جمهورية الصين الشعبية.

وقد كان هذا الانخفاض ملحوظا بدرجة أكبر في أصغر البلدان، كما بدأ فيها قبل غيرها من البلدان. ومن بين بلدان العالم الثالث، التي يبلغ مجموعها 66 بلدا، كان الهبوط في المواليد يتجاوز 20 في المائة في 14 بلدا منها يقل عدد سكان كل منها عن 15 مليونا، ولديها إحصاءات يعتمد عليها[1]. كما حدثت انخفاضات هامة أيضا في عدد معين من البلدان المتوسطة الحجم. ففي كوريا الجنوبية وتايلند وتركيا وكولومبيا ومصر هبطت المواليد بمقدار25 في المائة أو أكثر فيما بين عامي 1955 و 1974. غير أنه بالنسبة لأكبر البلدان) وعددها ثمانية بلدان (يعتبر الاتجاه أقل وضوحا، إذ أنه فيما بين هذين العامين لم تتجاوز الانخفاضات 10 في المائة إلا في أربعة بلدان فقط هي إندونيسيا والصين والمكسيك والهند [2]. وعلى الرغم من أنه لا يعرف عن الصين إلا القليل نسبيا، فمن المؤكد أنها حالة استثنائية. فهناك انخفضت الخصوبة بعنف، والأرجح أن يكون المواليد فيها اليوم أدنى من 30 في الألف، بل ربما25 في الألف. وهذا المعدل، الذي يقرب من مثيله في بضعة بلدان أوروبية، تحقق في هيكل اجتماعي-اقتصادي مازال من الناحية الجوهرية هيكلا زراعيا، مما يجعل الصين حالة ليست لها سابقة في التاريخ. وفي الأعوام العشرة، من 1965 إلى 1975، هبط معدل الخصوبة في الصين، وكذلك في كوريا الجنوبية وتايلند، بأكثر من 20 في المائة-وهو هبوط أسرع كثيرا من الهبوط الذي حدث في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وعلى المستوى الإقليمي فإن آسيا هي بلا شك المثال الأكثر بروزا للانخفاض في معدلي المواليد والخصوبة. وفي البلدان التي تسود فيها الثقافة الصينية كان الهبوط على وجه الإجمال سريعا بوجه خاص. وعلى الجانب الآخر، في الهند، أدت المعارضة لسياسات التعقيم الإجباري في منتصف السبعينات إلى افتقاد الثقة في السياسات السكانية، وإلى ارتفاع لاحق في المواليد. وفي أمريكا اللاتينية، حققت كولومبيا نتائج ملحوظة: فقد هبطت الخصوبة بمقدار25 في المائة فيما بين عامي 1965 و1975. كما حدثت في المكسيك والبرازيل مؤخرا انخفاضات بارزة في الخصوبة. وهذه الأمثلة الثلاثة يمكن أن تشير إلى اتجاه عام في قارة أمريكا اللاتينية كان يمكن أن يعتبر اتجاها غير محتمل منذ عشرين عاما بسبب التأثير الذي

تمارسه الكنيسة الكاثوليكية. أما أفريقيا فهي القارة الوحيدة في العالم الثالث التي لم يحدث فيها هبوط ذو بال في معدل الخصوبة خلال السبعينات. ولما كانت الوفيات قد انخفضت خلال الفترة نفسها فإن معدل النمو السكاني قد زاد تبعا لذلك، واليوم يعد معدل النمو هذا أعلى منه في أية منطقة أخرى.

واستمرت الوفيات في الانخفاض في العالم الثالث خلال العقد الأخير، ولكن ليس بنفس السرعة التي كانت تنخفض بها خلال الأعوام العشرين السابقة. والأزمات الغذائية في بداية السبعينات ربما تفسر جزئيا هذا التباطؤ في بنغلادش أو في بلدان منطقة الساحل في أفريقيا. ومن المفترض أن انخفاض الوفيات الذي حققته بالفعل بلدان كثيرة بحلول عام 1960 يفسر أيضا لماذا كان التقدم أبطأ خلال الأعوام التالية.

وفي مجالي الوفيات والخصوبة تعتبر مؤشرات التطورات الجارية مفتتة وهشة. وسيتعين علينا انتظار نتائج التعدادات السكانية المقرر إجراؤها خلال الثمانينات لكي نفهم بصورة أفضل مدى هذه التطورات. وعلى أي حال فإن الأدلة التي تراكمت طوال السبعينات تسمح لنا الآن بان نقرر أن العالم الثالث، باستثناء أفريقيا، قد دخل حقبة من التحول الديموغرافي. فبعد هبوط سريع في الوفيات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تمر بلدان نامية كثيرة الآن بمرحلة انخفاض في الخصوبة لا بد من أن ينتهي في نهاية المطاف إلى حالة جديدة من التوقف السكاني. وبينما يستقر الآن بوضوح واقع هذه المرحلة الانتقالية، فإن سرعتها ودوامها ما زالتا موضعا للتخمين والتأمل.

الاحتمالات المتوقعة الطويلة الأجل

إن عدم اليقين فيما يتعلق بالتطور الديموغرافي الراهن في بلدان العالم الثالث يجعل التنبؤ الطويل الأجل منطويا بوجه خاص على مخاطر شديدة. ففي هذه البلدان كان الهبوط في معدلي المواليد والخصوبة سريعا نسبيا-وهما معدلان أسرع مما استطاع الديموغرافيون التنبؤ به منذ عشرين عاما. ومن العسير التنبؤ، حتى بالنسبة للعقد القادم أو العقدين القادمين، بماهية التطور المقبل لهذه التغيرات ويما سيكون عليه معدل الوفيات.

ولذلك ليس هناك ما يبعث على الدهشة في أن تقديرات سكان العالم عند نهاية القرن تختلف حسب المصادر المستخدمة: 6 بلايين نسمة استنادا إلى البنك الدولي، 2, 6 بليون استنادا إلى الأمم المتحدة، 35, 6 استنادا إلى مكتب التعداد. غير أن هذه الفروق، كما يمكن أن نرى، هي فروق طفيفة. وبالمثل إذا نظرنا إلى التقديرات التي أجرتها الأمم المتحدة فإن الفجوة بين الإسقاط المتوسط والإسقاطين العالي والمنخفض ليست كبيرة للغاية (+7 في المائة). وضآلة هامش الخطأ هذا تعني أنه مهما كانت فعالية السياسات السكانية المنفذة الآن والتي ستنفذ عند نهاية القرن فإن حجم سكان العالم في العام 2000 لن يطرأ عليه تغير يذكر. (انظر، الجدول 5- 2)

الجدول 5 – 2 سكان العالم وسكان المناطق ، 1950 و 1975 والإسقاطات المتوسطة ، 1980 و 2000

المنطقة	السكان (بالمليون)				الزيادة بالنسبة المئوية		التوزيع بالنسبة المئوية	
	1950	1975	1980	2000	1975–1950	2000–1975	1975	2000
العالم	2513	4033	4415	6199	60.5	53.7	100	100
المناطق الأكثر تقدماً	832	1093	1131	1272	31.4	16.4	27.1	20.5
المناطق الأقل تقدماً	1681	2940	3284	4927	74.9	67.6	72.9	79.5
أفريقيا	219	406	469	828	85.3	104	10.1	13.4
أمريكا اللاتينية	164	323	368	608	97.1	88.5	8	9.8
أمريكا الشمالية	166	236	246	290	42.3	22.5	5.9	4.7
شرقي آسيا	673	1063	1136	1406	58	32.2	26.4	22.7
أوروبا	706	1255	1422	2205	77.7	75.7	31.1	35.6
أوقيانوسيا	392	474	484	520	21	9.7	11.8	8.4
اتحاد الجمهوريات	13	21	23	3	67.3	40	0.5	0.5
الاشتراكية السوفيتية	180	254	267	312	41.3	22.6	6.3	5

وعلى نقيض ذلك فإن عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤات الديموغرافية، وكذلك الأثر المحتمل للسياسات السكانية يمكن التسليم بهما بيسر أكبر عندما ندرس الإسقاطات الطويلة الأجل.

وقد دخلت غالبية بلدان العالم الثالث الآن، كما رأينا، مرحلة تحول ديموغرافي، وهكذا يكاد يكون من المؤكد أن العالم ينبغي أن يكمل تحوله، وأن يصل إلى حالة من التوقف السكاني خلال القرن القادم. أما السؤالان الرئيسان فهما بطبيعة الحال متى يتم الوصول إلى هذا المستوى المتوقف،

وماذا سيكون عليه سكان العالم في ذلك الوقت.

وأيضا في هذه الحالة تختلف التقديرات. ولنستشهد ببضعة أمثلة، فتقديرات البنك الدولي تفيد أن حالة التوقف السكاني يمكن الوصول إليها عند سكان يبلغ تعدادهم عشرة بلاصين. وتضع المستقبلات المترابطة هذا المستوى المستقر عند تعداد يتراوح بين 11 و 12 بليونا، على حين تتنبأ الأمم المتحدة بتعداد مقداره 8 ,15 بليون) وهو افتراض عال (. وهكذا يكون هامش الخط هذه المرة أعلى) من-23 في المائة إلى + 28 في المائة(، مما يبين بوضوح عدم اليقين فيما يتعلق بالتغيرات السكانية على امتداد الأجل الطويل. وهذه الحقيقة نفسها تؤكد على ما للسياسات السكانية من أهمية حاسمة بالنسبة للمستوى النهائي لسكان العالم.

فعن طريق تسارع الانخفاض الحالي في الخصوبة في العالم الثالث يكون باستطاعة هذه السياسات السكانية حقا التعجيل بمقدم اللحظة التي سيتم فيها بلوغ معدل تكاثر صاف مقداره [3]. وهذا التعجيل بدوره يمكن أن يسمح بالوصول إلى المستوى النهائي للتوقف السكاني في وقت مبكر عن ذلك، والأمر الأكثر أهمية أنه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في حجم هؤلاء السكان ذوي المستوى المستقر. وكما نرى من الجدول 5- 3 فإن كل عقد من التأخير في بلوغ معدل تكاثر صاف مقداره 1 يؤدي إلى زيادة مقدارها حوالي 15 في المائة في حجم سكان العالم عند مستواهم النهائي (عندما يتم الوصول إلى حالة التوقف السكاني). فإذا ما تم الوصول إلى معدل 1 هذا حوالي العام 2000، فإن الحجم النهائي للسكان سيكون حوالي 2 ,11 بليون نسمة-وهو الافتراض الذي

ملاحظة: يبين العمود الثاني (معدل التكاثر الصافي = 1) الفترات المختلفة التي يفترض الوصول فيها إلى معدل صاف للتكاثر مقداره 1. ويعطينا العمود الثالث الفترة المقابلة عندما يصل سكان العالم إلى الثبات بعد ذلك، أما العمود الرابع فيشير إلى المستوى الثابت للسكان. والعمود الأخير هو رقم قياسي لهذه المستويات السكانية النهائية التي أعدت على أساس الإسقاط للمستوى الثابت للسكان.

وضعته المستقبلات المترابطة. وإذا أمكن التعجيل بهذا التاريخ مدة عقدين، فإن المستوى النهائي يمكن أن يكون أقل بمقدار 8 ,2 بليون. ومن

الجدول 5 – 3

اسقاطات سكان العالم بموجب افتراضات مختلفة فيما يتعلق

بالانخفاض في معدل التكاثر الصافي

الاسقاطات	معدل التكاثر الصافي = 1	فترة الثبات السكاني	الحجم الثابت للسكان (بالمليون)	الرقم القياسي (الاسقاط 1=100)
الاسقاط 1	1975–1970	2100–2095	5690	100
الاسقاط 2	1985–1980	2100–2095	6417	113
الاسقاط 3	2005–2000	2100–2095	8389	147
الاسقاط 4	2025–2020	2125–2120	11172	196
الاسقاط 5	2045–2040	2150–2145	15148	166

المصدر : مأخوذة من ، توماس فريجكا

The Future of population Growth alternative Paths to Equilibruim

مجلس السكان (نيويورك : دار النشر "جون ويلي" 1973)

ملاحظة : يبين العمود الثاني (معدل التكاثر الصافي = 1) الفترات المختلفة التي يفترض الوصول فيها إلى معدل صاف للتكاثر مقداره 1 . ويعطينا العمود الثالث الفترة المقابلة عندما يصل سكان العالم إلى الثبات بعد ذلك ، أما العمود الرابع فيشير إلى المستوى الثابت للسكان . والعمود الأخير هو رقم قياسي لهذه المستويات السكانية النهائية التي أعدت على أساس الاسقاط للمستوى الثابت للسكان .

الناحية الأخرى إذا أرجئ هذا التاريخ عشرين عاما، فإن المستوى يمكن أن يكون أكبر بحوالي أربعة بلايين.

ويزداد كثيرا الآن مدى ما يمثله التعجيل بالتاريخ الذي سيكون معدل التكاثر الصافي عنده يساوي 1 من الأهمية بالنسبة للبلدان التي تواجه الآن نموا سكانيا سريعا. مثال ذلك أنه إذا وصلت الهند إلى هذا المعدل في العام 2000 فإن سكانها سيتوقفون عن النمو بعد ذلك بسبعين عاما، أي عند حوالي 1,4 بليون نسمة. وإذا لم يتم الوصول إلى هذا المعدل حتى عام

2040، فإن الحجم النهائي للسكان سيكون 2,9 بليون، أي ضعف الحجم السابق. وبالنسبة للمكسيك يمكن أن يؤدي تأخير مماثل إلى زيادة مقدارها 140 في المائة (من 175 مليون نسمة إلى 420 مليونا) في الحجم المتوقف للسكان، وبالنسبة لبنغلادش يمكن أن تكون الزيادة 170 في المائة) من 245 مليون نسمة إلى 660 مليونا)[4]. ونحن نعرف أن هذه البلدان، لاسيما البلدان الأخيران، هي في الحقيقة من بين البلدان التي لم يطرأ فيها انخفاض يذكر على معدلات المواليد خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. وبطبيعة الحال فإن احتمال ألا يصل سكان بنغلادش إلى 660 مليون نسمة يبدو للأسف احتمالا غير مرجح إلى حد كبير. وعلى الرغم من ذلك فان الأرقام أعلاه تعطينا بالفعل فكرة مزعجة عما ينطوي عليه تأخير في هبوط معدلات المواليد.

واستنادا إلى «الحالة الأساسية» ماذا يمكن أن تكون عليه خريطة سكان العالم في حالة التوقف السكاني؟ يبين الجدول 5- 4 إسقاطات سكان العالم حتى العام 2100، استنادا إلى الافتراض المتوسط للأمم المتحدة. ونحن لا نعرف بطبيعة الحال أي البلدان ستكون قد «تقدمت» وأي البلدان ستكون «في مرحلة تنمية» في فترة زمنية مدتها 120 عاما. وعلى الرغم من ذلك فنحن نرى أن البلدان المتقدمة اليوم، والتي تمثل الآن ربع سكان العالم، لن تمثل أكثر من الثمن عند نهاية القرن الحادي والعشرين، على حين سيزداد سكان البلدان النامية بمقدار ثلاثة أمثال خلال هذه الفترة. وبالمقارنة بعام 1980 سيزداد سكان شرقي آسيا بأكثر من النصف، وسكان أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا بأكثر من ثلاثة أمثال. غير أن الإسقاطات المروعة حقا تتعلق بأفريقيا التي سيزاد سكانها في غضون قرن واحد بمقدار خمسة أمثال ليصلوا إلى 2,4 بليون نسمة في العام 2100-وهو رقم يقارب عدد سكان العالم الثالث بأكمله (بما في ذلك الصين) عند نهاية الستينات.

وهذه التنبؤات لا يمكن إلا أن تترك لدينا إحساسا بالشك وعدم التصديق. فأي فرد لديه إلمام بشبه القارة الهندية لا يمكن أن يتصور أن سكانها سيتجاوزون الخمسة بلايين في المستقبل. وبالمثل يتعذر الاعتقاد بأنه في غضون قرن واحد سيتجاوز سكان أفريقيا البليونين.

غير أن التغيرات المتوقعة في مدن العالم الثالث تدحض هذا التصور

أكثر من أي وقت مضى. فالنبوءات بالنسبة للعام 2000 تعلن أن سكان كلكتا سيصلون إلى 16 مليونا، وأن سكان شنغهاي سيصلون إلى 23 مليونا، وأن سكان ساوباولو يمكن أن يصلوا إلى 26 مليونا، وأن سكان مكسيكو سيتي سيتجاوزون 31 مليونا. وبالنسبة للمدن الكبيرة في العالم الثالث، بمستوياتها التي لم يسبق لها مثيل من حيث الاكتظاظ والضجيج والتلوث، فإن إسقاطات من هذا القبيل تنطوي على وضع يكاد فهمه يكون مستحيلا. فماذا سيكون عليه الوضع عند نهاية القرن الحادي والعشرين، عندما يصل سكان العالم إلى ضعف عددهم في العام 2000 ؟ إن علينا أن نسلم بأننا حقا لا نعرف إجابة على هذا السؤال، ولكن الآفاق هي على وجه اليقين تنطوي على شر مستطير.

الجدول 5 – 4

الاسقاطات السكانية خلال الفترة 1980 – 2100 استناداً إلى التباين المتوسط للأمم المتحدة

(بالمليون)

	1980	2000	2025	2050	2075	2100
المجموع	4415	6407	9051	11081	12048	12257
جميع البلدان المتقدمة	1131	1368	1510	1563	1572	1570
جميع البلدان النامية	3284	5039	7541	9518	10687	10687
أفريقيا	469	834	1438	2005	2344	2435
أمريكا اللاتينية	368	625	963	1204	1300	1308
أمريكا الشمالية	246	296	332	339	339	339
شرقي آسيا	1136	1373	1650	1761	1775	1776
جنوبي آسيا	1422	2384	3679	4739	5247	5358
أوروبا	484	540	580	592	591	589
جزر البحار الجنوبية	23	33	43	50	52	52
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية	267	321	367	391	398	399

هل ثمة تسارع في التحول الديموغرافي ؟

لما كان العالم الثالث قد بدأ في نهاية الأمر مرحلة تحول لا بد أن تؤدي إلى توقف سكاني خلال القرن القادم، فهل باستطاعتنا أن نكف عن القلق، وأن نهدئ من جهودنا ؟ وهل لا تؤكد لنا هذه الحقيقة أن المخاوف التي

أثارها النمو الديموغرافي كانت بغير أساس أو على الأقل كان مبالغا فيها ؟ قد يجدر بنا في هذا الصدد أن نسترجع إلى الذاكرة بعضا من هذه المخاوف وأن نناقشه في إيجاز.

عندما سمع العالم عن «الانفجار السكاني» في الستينات عاد شبح مالتس إلى الظهور من جديد. ولما كان سكان العالم يتزايدون بسرعة غير عادية، فإنهم لا بد من أن يتجاوزوا عاجلا أو آجلا قدرات كوكبنا على إنتاج احتياجات البشر من الأغذية. وعند بداية السبعينات أثارت فكرة «حدود النمو» المزيد من المخاوف. ومع مواكبة الزيادة في التلوث للزيادة في أعداد السكان، على حين تظل الموارد من الوقود الأحفوري ومن المواد الأولية محددة، فإن النمو السكاني في العالم يبدو مسرعا نحو كارثة.

وبطبيعة الحال لا يعدو ذلك أن يكون من قبيل التبسيط فالعلامات الظاهرة الآن والتي تشير إلى انخفاض في النمو السكاني في العالم الثالث إنما تؤكد تنبؤات الديموغرافيين. وفضلا عن ذلك فإنه من المؤكد اليوم أننا أصبحنا نفهم بصورة أفضل ما يترتب على النمو السكاني من آثار على استهلاك موارد العالم.

كما أن الضغط الذي يمارس على الموارد المحدودة في كوكبنا (لاسيما الوقود الأحفوري والمنتجات المعدنية) هو نتيجة للنمو الاقتصادي أكثر منه نتيجة للنمو السكاني. ولنأخذ عن لجنة براندت بعض عباراتها: «إن الجانب الأكبر من استنفاد الموارد غير المتجددة والضغط على المحيطات والمناخ كان مرجعه النمو الصناعي المذهل في البلدان المتقدمة التي لا يتجاوز سكانها خمس سكان العالم»[5]. وتمثل البلدان النامية (ما عدا الصين) 52 في المائة من سكان العالم، ولكنها تمثل 18 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ومن الناحية الأخرى تشكل البلدان المتقدمة ذات الاقتصاديات السوقية 16 في المائة من سكان العالم، وتسهم بحوالي 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وبقدر ما يكون استخدام الموارد النادرة متناسبا مع الناتج المحلي الإجمالي فإننا يمكن أن نرى أن البلدان المتقدمة تستهلك من هذه الموارد قرابة أربعة أمثال ما تستهلكه البلدان النامية.

وحتى إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معدل نمو السكان هو في البلدان النامية أعلى من مثيله في البلدان المتقدمة بمقدار ثلاثة أمثال، فإن

الضغط الذي يمارس على الموارد نتيجة للزيادة في السكان هو مع ذلك أقل أهمية بالنسبة للبلدان الأولى منها بالنسبة للبلدان الثانية، وذلك بسبب الفوارق في الدخل وفي استهلاك الفرد. ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال أن النمو السكاني في العالم الثالث ليس له سوى تأثير تافه على الطلب على الموارد النادرة. وعلى الرغم من ذلك فإن المناقشة السابقة تمكننا بالفعل من أن نفهم أنه عندما يوجه اللوم إلى البلدان لأنها تسرع باستنفاد موارد العالم من خلال النمو السكاني غير المسؤول فيها فإنه يكون لديها ما يبرر الاحتجاج بأن الخطأ إنما يكمن في الحقيقة فيما تستهلكه البلدان المتقدمة من هذه الموارد.

وعلى أي حال فإن مشكلة الموارد المتجددة لا تبدو ذات أهمية حيوية إلا في ميدان الطاقة لأن استنفاد المنتجات المعدنية على نطاق العالم، كما بينت التقارير الأخيرة، ليس من المرجح أن يحدث في المستقبل المنظور [6]. ونتيجة لذلك فإنه يبدو إما أن المخاوف الأولية التي أثارها النمو السكاني في العالم الثالث لم تكن متينة الأساس (في حالة المواد الأولية) وإما أن الاتهام بالاستهلاك المفرط لم يكن يوجه ضد المجرم الرئيس (في حالة الطاقة، حيث استهلاك البلدان الغنية هو الذي ينبغي في الحقيقة أن يوجه إليه الجانب الأكبر من اللوم).

فهل يعني ذلك أن كل الجدل الذي يدور حول مخاطر النمو السكاني هو في الحقيقة ضجة هائلة حول لا شئ ؟ إنه لا يعني ذلك تماما، فبينما لا يمثل هذا النمو خطرا مباشرا بالنسبة لموارد الكوكب، فانه يشكل على الرغم من ذلك قيدا هاما على التقدم الاقتصادي لكل بلد على حدة. وثمة عوامل مختلفة تسهم في جعل النمو السكاني المفرط عقبة خطيرة في طريق التنمية الاقتصادية، ومن بينها الزيادة في نفقات الأسرة، أو في النفقات الحكومية نتيجة لتزايد أعداد المعالين اقتصاديا، وتفاقم مشاكل البطالة، والتوسع العمراني الزائد، والأغذية.

والزيادة السريعة في أعداد المعالين اقتصاديا هي في الحقيقة إحدى النتائج الملموسة للغاية للنمو السكاني. ففي خلال العقود الأخيرة حققت البلدان النامية جميعا انخفاضا سريعا في وفيات الرضع، على حين ظلت معدلات المواليد فيها عالية. ونتيجة لذلك فإن حوالي 40 في المائة من

سكان العالم الثالث هم اليوم أقل من الخامسة عشرة، على حين لا تتجاوز هذه النسبة 25 في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة (انظر، الجدول 5- 5).

الجدول 5 – 5

التركيب العمري للسكان في عامي 1970 و 1975 والاسقاطات المتوسطة للعام 2000

المنطقة	النسبة المئوية للسكان					المجموعة العربية "المعالة" لكل 100 شخص بين الخامسة عشرة والخامسة والستين	
	العام	المجموع	أقل من الخامسة عشرة	بين الخامسة عشرة والخامسة والستين	أكثر من الخامسة والستين	أقل من الخامسة عشرة	أكثر من الخامسة والستين
العالم	1970	100.0	36.6	57.9	5.5	63	9
	1975	100.0	36.4	58.0	5.6	63	10
	2000	100.0	31.8	61.9	6.3	51	10
المناطق الأكثر تقدما	1970	100.0	27.1	63.4	9.5	43	15
	1975	100.0	24.8	64.6	10.6	38	16
	2000	100.0	21.5	65.3	13.2	33	20

كما أن نسبة الإعالة-عدد السكان الأقل من الخامسة عشرة والأكثر من الخامسة والستين مقسوما على عدد السكان بين هذين العمرين-هي قرابة 80 في المائة في البلدان النامية، مقابل 54 في المائة في البلدان المتقدمة. ويعني ذلك أن الدخل الذي يكسبه السكان العاملون في البلدان النامية سيقتسم بين عدد من الناس أكبر من مثيله في البلدان المتقدمة. ولما كان الأطفال في الأعوام العشرة، أو الخمسة عشر الأولى من حياتهم يضيفون إلى مجموع الاستهلاك دون أن يسهموا في الإنتاج، فإن الانخفاض في أعداد المواليد يمكن أن يؤدي بصورة مباشرة إلى ارتفاع متوسط الدخول.

وبطبيعة الحال، يمكن القول بأنه عندما يصل هؤلاء الأطفال إلى سن البلوغ فإنهم سينضمون إلى قوة النمل في بلدهم وشمول في الإنتاج. ولكن في البلدان التي تشتد فيها كثيرا حدة البطالة والعمالة المنقوصة فإن أي

زيادة في قوة العمل يمكن أن تخلق من المشاكل أكثر من تلك التي تحلها. وفي هذا الصدد توجد مخاطر واضحة لا لبس فيها بأن تزداد الأوضاع سوءا خلال العقود القادمة، عندما يدخل البالغون، الذين ولدوا خلال الستينات أو السبعينات، سوق العمل. ومنذ الآن وحتى نهاية القرن ستزداد قوة العمل في العالم الثالث بأكثر من 50 في المائة. وفي أمريكا اللاتينية، نتيجة للنمو السكاني العالي بوجه خاص في الأعوام الأخيرة، ستزداد قوة العمل بمقدار75 في المائة. وباستطاعتنا أن نقدر مدى ضخامة المشكلة إذا ما أدركنا أنه سيتعين على البلدان النامية، لكي تزود القادمين الجدد إلى سوق العمل بفرص للعمل، أن تخلق فيما بين عامي 1980 و2000 عددا من الوظائف الإضافية يعادل الحجم الذي كان عليه مجموع سكانها العاملين في عام 1950. وهكذا يبدو من المرجح أن تستمر العمالة المنقوصة، إن لم تكن ستزداد، في معظم البلدان النامية خلال الأعوام القادمة. وبطبيعة الحال فإن أي تدابير تتخذ اليوم. لتخفيض معدلات المواليد لن تؤثر في سوق العمل إلا في غضون خمسة عشر عاما على أقل تقدير-وذلك يستدعي البدء بأسرع ما يمكن !

ويعد كل من البطالة والعمالة المنقوصة في المناطق الريفية من بين الأسباب الرئيسة للنزوح من الريف، والنمو الانفجاري للمدن في العالم الثالث. فسكان المدن في البلدان النامية لم يكونوا يتجاوزون 250 مليونا منذ ثلاثين عاما، وبين عامي 1950 و1980 قفز عددهم إلى أكثر من ثلاثة أمثال، وسيتضاعف مرة أخرى في غضون العقدين القادمين، ونحن نرى الآن ماذا ستكون عليه حال مدن ضخمة معينة في العالم الثالث عند نهاية القرن. وفيما عدا استثناءات قليلة فقد ثبت أنه من المستحيل السيطرة على كثبان النمل هذه، أنها ليست مدنا، والأحرى حقا أنها تكتلات حضري هائلة، تعيش غالبية سكانها في مدن أكواخ وتعاني الاكتظاظ والازدحام والأحوال الصحية الخطرة. وبطبيعة الحال ليس النمو السكاني الشامل هو السبب الوحيد في النزوح من الريف والنمو السرطاني في المدن، ولكن من المؤكد أن تباطؤ النمو السكاني في المدن يمكن أن يهدئ من الانفجار الحضري الذي يمضي اليوم بأكثر الصور فوضوية.

وقد تجاوز النمو السكاني في كثير من البلدان قدرة الحكومات على

توفير الخدمات العامة الضرورية في مجالات التعليم والصحة والمرافق والنقل وغيرها. مثال ذلك أنه بينما كانت النسبة المئوية للأطفال المقيدين بالمدارس الابتدائية تتزايد فيما بين عامي 1960 و1975)ارتفعت من 46 في المائة إلى 62 في المائة))، فان عدد الأطفال غير المقيدين بالمدارس كان على الرغم ذلك في ازدياد (من 110 ملايين إلى 121 مليون) (7(. كما أن حكومات كثيرة كانت فيما سبق تدافع صراحة عن التعليم العام تعين عليها أن تتخلى بحذر عن أهدافها المعلنة بسبب الافتقار إلى الوسائل المالية والإدارية الكافية.

ولن أسهب في الحديث هنا عن المشكلات التي سببها النمو السكاني في الزراعة والتغذية، وكذلك في الميدان البيئي، فهذه المسائل تعالج بالتفصيل في الفصلين السادس والسابع. غير أني أود أن أشير هنا إلى أن قوة العمل الزراعية في جميع مناطق العالم الثالث، باستثناء أمريكا اللاتينية، كانت تزداد بين الفترة 1961- 1965، وعام 1975 بأسرع من الزيادة في المساحة المزروعة، وبالتالي فقد انخفض عدد الأفدنة للعامل الزراعي، وهو انخفاض ترتب عليه تصاعد في البطالة وتباطوء في نمو الدخل. كما أن الكثافة السكانية المتزايدة أدت بدورها إلى ظاهرة يتعذر فهمها بصورة كاملة، وأن تكن خطورتها مؤكدة، هي إزالة الغابات وتزايد ملوحة التربة والتصحر والتعرية، أو عملت على أن تمضي هذه الظاهرة بسرعة متزايدة. وهذا التدهور الإيكولوجي ينذر بأفدح الشرور لأنه لم يعد ممكنا في أغلب الأحوال، لأسباب تقنية واقتصادية، استعادة الظروف التي كانت قائمة من قبل، وأكثر ما يطمح فيه المرء هو وقف التدهور الجاري عن طريق تدابير طارئة. ومن سوء الطالع أنه يرجح كثيرا أن تكون الزيادة السريعة في الكثافة السكانية في العقود القادمة عامل إحباط لأي تدابير من هذا القبيل، مهما تكن أهدافها محدودة ومتواضعة.

السياسات السكانية

في آب / أغسطس 1974 افتتح المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست. وكان هذا المؤتمر، الذي عقد بعد وقت قصير من انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وإصدار الإعلان الخاص بإقامة «نظام اقتصادي دولي جديد»، مسرحا لمجادلات عنيفة وقاسية بين البلدان

المتقدمة والبلدان النامي. فقد زعمت البلدان المتقدمة، مستندة في ذلك إلى مالتس، أن الاكتظاظ السكاني هو السبب الرئيس للفقر، وقالت غالبيتها إن إبطاء النمو السكاني هو شرط أساسي مسبق للتنمية الاقتصادية. وكرد فعل لهذا الموقف أعلنت البلدان النامية جميعا من الناحية العملية تأييدها للرأي الماركسي القائل بأن السبب الحقيقي للفقر هو التوزيع غير المتكافئ للثروة، وبأن الاكتظاظ السكاني هو علامة على التخلف وليس سببا له. وبينما تعرضت الحجج التي تبودلت للتشويه في أحيان كثيرة نتيجة للمناقشات المطولة الحتمية والعبارات الطنانة، فإن الجدل مع ذلك كان يدور حول مسألة هامة، وان لم تحسم بعد، هي: من أجل خفض المواليد هل يكون تحسين الأحوال المعيشية أكثر فعالية من السياسات المباشرة لتنظيم النسل أو أقل فعالية منها؟

ومهما تكن المواقف التي اتخذت في بوخارست، فإن مواقف حكومات العالم الثالث وآراءها قد تغيرت كثيرا خلال العقد الماضي. فالدراسات الاستقصائية التي أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تبين في الحقيقة أن 81 في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان ترى حكوماتها أن إبطاء معدل النمو السكاني إنما هو أمر مرغوب فيه من أجل نجاح سياساتها في مجال التنمية. وفضلا عن ذلك فإن البلدان التي تريد بالفعل انخفاض معدل النمو هذا قد أظهرت تفضيلا ملحوظا لأساليب التدخل المباشرة، وإن لم تكن تستبعد الأساليب غير المباشرة. والحقيقة أن الأعوام الأخيرة قد شهدت في آن واحد ازدهارا حقيقيا لسياسات سكانية جديدة وتعزيزا للسياسات الموجودة بالفعل.

وهناك ما يغري بأن نرى في هذا التوسع في برامج العمل المباشر السبب الرئيس للهبوط في الخصوبة الذي حدث خلال هذه الفترة في بلدان كثيرة في العالم الثالث. وهناك بالتأكيد بعض الصدق في هذا الافتراض. وباستثناء الهند وباكستان وبنغلادش، حيث كانت البرامج السكانية القديمة العهد تدار بطريقة سيئة، حدثت انخفاضات سريعة في الخصوبة في جميع البلدان النامية التي لديها برامج هامة لتنظيم الأسرة. وبين عامي 1970 و 1976 هبط معدل المواليد الخام في مدينتي جاوة وبالي)في إندونيسيا(، حيث يجري تنفيذ برنامج هام لتنظيم الأسرة، من 41 إلى 33

لكل ألف. وفي تايوان ارتفعت النسبة المئوية للنساء الأميات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل من 19 في المائة إلى 78 في المائة بين 1965 و 1976، وهي الفترة التي كان يجري فيها تنفيذ برنامج قوي [8]. ومن الواضح اليوم أن البرامج الجيدة التنظيم لتحديد المواليد يمكن أن تكون فعالة في إحداث تخفيضات جوهرية في معدلات المواليد.

وعلى الرغم من الفعالية التي أثبتتها التجربة لأساليب العمل المباشر، ومن الاهتمام الذي حظيت به هذه الأساليب لدى حكومات العالم الثالث، فإن برامج تنظيم الأسرة مازالت على درجة غير كافية من الضخامة والفعالية. ففي غالبية البلدان لا يتجاوز ما يرصد لها واحدا في المائة من الميزانية، وفضلا عن ذلك فإنها تدار عادة إدارة سيئة، ويعتبر ذلك جزئيا السبب في أنه لم يطرأ تغير يذكر خلاك السبعينات على عدد من يستخدمون وسائل منع الحمل في بلدان متعددة تنفذ برامج من هذا القبيل.

ويمكن أن يقودنا ذلك إلى الاعتقاد بأنه يوجد بالنسبة للهبوط في معدلات المواليد والخصوبة ما هو أكثر من النتيجة البسيطة لتنفيذ برامج تنظيم الأسرة. وفي هذا الصدد فإن الأدلة التي تجمعت فيما يتعلق بفعالية هذه البرامج لم تحسم بعد الجدل الدائر بين أنصار الأساليب المباشرة والمدافعين عن العمل غير المباشر من خلال تحسين الأحوال المعيشية. فهذا الجدل ليس من المرجح أبدا أن يصل إلى نهاية، لأنه لدى محاولة تفسير التغيرات في معدلات المواليد يكون من العسير للغاية التمييز بين التأثير الخاص بكل عامل من هذه العوامل. غير أنه توجد أدلة هامة تثبت أهمية الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للانخفاض في الخصوبة. فالدراسات الأخيرة، على سبيل المثال، قد أوضحت أنه في البلدان التي انخفضت فيها الخصوبة مؤخرا من الأرجح أن يكون هذا الهبوط راجعا إلى التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بأكثر مما يرجع إلى استخدام أساليب تحديد المواليد[9].

وعلى الرغم من أن السببية لا يمكن في الحقيقة إثباتها، فانه يبدو أنه توجد حلقة بين معدلات المواد الخام والمؤشرات المختلفة للتطور الاجتماعي الاقتصادي في مجالات الصحة والتعليم والتوسع العمراني والتغذية وتوزيع الدخل (انظر الجدول 5- 6) [10]. وثمة عامل ذو أهمية خاصة في تطور

الجدول 5 – 6

التوافق في عام 1970 بين معدلات المواليد الخام (Crude birthrate)

ومؤشرات انمائية مختارة

المؤشرات	عدد البلدان الخام	معدلات المواليد الخام (أكثر من 45	معدلات المواليد الخام (من 40 إلى 44)	معدلات المواليد الخام (من 30 إلى 39)	معدلات المواليد (أقل من 30)
الصحة					
وفيات الرضع (المعدل لكل ألف)	34	128	84	61	20
العمر المتوقع عند الميلاد (أعوام)	43	46	57	64	68
التعليم					
الإلمام بالقراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان فوق الخامسة عشرة)	39	33	57	78	80
التوسع العمراني					
العمال البالغون الذكور في الزراعة (نسبة مئوية من مجموع العمال	46	77	64	45	15

معدلات المواليد هو ما إذا كانت ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقسم بطريقة عادلة: فهذا العامل هو بوضوح أشد أهمية بكثير-على سبيل المثال-من المؤشرات المتوسطة، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وهكذا فقد حققت سري لانكا وولاية كيرالا في الهند انخفاضات سريعة في معدل المواليد على الرغم من شدة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد. غير أنه في كلتا الحالتين يعتبر توزيع الدخل داخل البلد عادلا نسبيا، فضلا عن أن وفيات الرضع منخفضة ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة عال) انظر الجدول 2- 3).

وفي هذا الصدد يكون من المثير مقارنة خبرات المكسيك وكوريا الجنوبية. فالبلدان حقق كلاما نموا هاما في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 1973 كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المكسيك 890 دولارا، أي أكثر من ضعف مثيله في كوريا الجنوبية (400 دولار). ومع ذلك فإن توزيع الدخل في كوريا الجنوبية كان، ومازال، أكثر عدالة من مثيله في المكسيك: ففي عام 1969 كانت الأسر الكورية الشديدة الفقر، وتبلغ 40 في المائة من مجموع السكان، تحصل على 21 في المائة من مجموع الدخل، وفي المكسيك كانت الشريحة نفسها من السكان تحصل على 10 في المائة فقط. كما أن وفيات الرضع كانت أدنى كثيرا في كوريا الجنوبية. ففي عام 1970 كانت 38 لكل ألف، مقابل 61 لكل ألف في المكسيك. وأخيرا فإن مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة كان أعلى في كوريا الجنوبية (91 في المائة (منه في المكسيك (84 في المائة (. وليس من قبيل الصدفة أن معدل المواليد الخام قد انخفض في عام 1970 إلى 29 لكل ألف في كوريا الجنوبية، على حين ظل 45 لكل ألف في المكسيك.

كذلك لا يمكن تفسير هذه الفروق بالحقيقة البسيطة، وهي أن كوريا الجنوبية بدأت برنامجا لتنظيم الأسرة منذ عام 1964، على حين ظلمت المكسيك حتى بداية السبعينات تتخذ موقف العداء من فكرة التدخل الحكومي في هذا المجال.

إن معدل المواليد في كوريا كان قد أخذ في الهبوط قبل تنفيذ أي برنامج سكاني، فقد انخفض من 45 لكل ألف في عام 1958 إلى 38 في عام 1964، أي سبع نقاط في ستة أعوام. فضلا عن أن التقديرات تفيد بأن

البرنامج الذي اعتمد بعد ذلك كان يمثل على الأكثر، ثلث الانخفاض السريع في معدل المواليد خلال الستينات. وفي المكسيك، على النقيض من ذلك، لم يهبط معدل المواليد إلا بمقدار نقطتين فقط بين عامي 1958 و1970، وكان التقدم الذي أحرز خلال العقد الأخير ملحوظا بدرجة أكبر في المناطق التي كانت أكثر تطورا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية [11].

لم يطرأ جديد إذن منذ عام 1974 يحسم النزاع بين أنصار العمل المباشر لتحديد معدلات المواليد والمدافعين عن العمل غير المباشر من خلال النهوض الاجتماعي والاقتصادي. غير أنه كان هناك على الأقل تقدم في النقاش، إذ أنه توجد الآن أدلة هامة فيما يتعلق بفعالية كل نوع من التدخل. وقد نوقشت بالفعل بصورة مستفيضة في بوخارست فكرة إدماج هذين النوعين من العمل، ولو على مستوى نظري إلى حد ما على الأقل. كما أن التغيرات التي أدخلتها حكومات كثيرة على مواقفها منذ ذلك الحين ينبغي لها الآن أن تيسر تنفيذ سياسات سكانية متكاملة تدمج كل من هذين العنصرين.

كانت السبعينات تمثل نقطة تحول هامة في تطور مشاكل العالم الثالث السكانية وفهمها. ففي خلال الخمسينات كان الديموغرافيون يركزون أساسا على جانب الوفيات من هذه المشاكل. وخلال العقد التالي «اكتشف» المتخصصون الانفجار السكاني في هذه البلدان، فحولوا اهتمامهم إلى مشكلة الخصوبة. وفي السبعينات قبلت غالبية البلدان النامية فكرة العمل الحكومي في مجال تنظيم الأسرة. وبينما كان يجري تنفيذ سياسات مناسبة ظهرت العلامات الأولى على انخفاض في معدلي الخصوبة والمواليد. وفضلا عن ذلك فقد تحسن خلال العقد فهم الحلقات بين البرامج السكانية المباشرة وغيرها من أشكال التدخل. فهل لنا أن نأمل الآن أن يطرأ في الثمانينات توسع على هذه البرامج السكانية، في حين يتم إدماجها تماما في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن التحول الديموغرافي في العالم الثالث يمضي الآن قدما. وبدلا من أن يؤدي ذلك إلى حمل الحكومات على تهدئة جهودها، فإنه ينبغي لهذا التحول، على النقيض من ذلك، أن يشجعها على تكثيف إجراءاتها. فالبرامج السكانية التي تنفذ فيما بين الآن ونهاية القرن لن تسفر على الأرجح عن تعديل ملحوظ لعالم العام 2000، وإن يكن بإمكانها أن تحدث تغييرات هامة

في عالم القرن الحادي والعشرين. وكما تبدو الأمور الآن فإن هذا القرن يبدو أنه قد حكم عليه بأن يعاني عددا كافيا من المشاكل، وهكذا يكون من الضروري للغاية أن تبذل الآن أقصى الجهود للتخفيف من هذا العبء الإضافي الذي لا بد من أن يخلقه هذا النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل.

6 أزمات الطاقة

منذ أن ازدادت أسعار النفط عند نهاية عام 1973 بمقدار أربعة أمثال أصبحت الطاقة موضع أهمية لاشك فيها بالنسبة للبلدان المتقدمة. كما أن الأزمة الحادة في الفترة 1974- 1975، وما تلاها من تراخي الانتعاش، واستمرار البطالة، وتفاقم التضخم، قد أسهمت-بطريقة غير صائبة في بعض الأحيان-في حالة الطاقة. وكثيرا ما يتجه العالم الغريب، الغارق في مشاكله الخاصة، إلى أن يعتبر الطاقة بصورة بارزة مسألة بين الشمال والجنوب، وأن يوجه اللوم إلى البلدان النامية لسوء حظها الاقتصادي الراهن. غير أن التضامن السياسي الذي أظهرته البلدان النامية غير المنتجة للنفط مع مجموعة بلدان الأوبيك لا ينبغي أن يحملنا على نسيان أن هذه البلدان قد تأثرت بدورها «بصدمات أسعار النفط» التي تميز بها العقد الماضي. وستظل مشكلة الطاقة في الأعوام القادمة تشكل محنة للبلدان المستوردة للنفط، سواء أكانت متقدمة أم نامية.

التحول عن النفط إلى مصادر الطاقة الأخرى

من المشكوك فيه ما إذا كانت المسألة الاقتصادية قد درست بعناية وشمول خلال العقد الماضي مثلما

درست مشكلة الطاقة. ففي هذه الحالة بدورها حل نهج أكثر توازنا إزاء المشكلة محل المخاوف التي أثارتها «حدود النمو» والتي أكدتها بوضوح صدمة أسعار النفط في عام 1973. وفي الوقت نفسه فقد اختفت بعد الارتفاع الجديد في أسعار النفط في الفترة 1979- 1980 الشكوك المتعلقة بحقيقة أزمة الطاقة-وهي الشكوك التي أطلق لها العنان الهبوط في الأسعار الحقيقية للنفط بين عامي 1975 و 1978. وقد توصلت غالبية الحكومات الآن إلى فهم أكثر وضوحا سواء لحقيقة الأزمة أو للسياسات التي تطلبتها معالجة هذه الأزمة.

ومن بين جميع الدراسات التي كرست مؤخرا لهذا الموضوع تظهر حجة قوية إلى حد ما[1]. فموارد العالم من الطاقة ينبغي أن تمكننا من أن نواجه، على المدى الطويل، مستويات للاستهلاك العالمي تفوق كثيرا مستويات اليوم، ولكن ذلك يتطلب تحولا عن النظام الحالي للطاقة، المستند إلى النفط أساسا، إلى طاقات أخرى، جديدة أو تقليدية، تتميز بتكاليف أعلى. وبسبب القصور الذاتي لأنظمة الطاقة، فإن فترة التحول ستكون طويلة (نصف قرن على الأقل)، فضلا عن أن هذه الفترة ستتميز بقدر كبير من عدم الاستقرار وبتفاقم مخاطر الأزمات.

وقد يجدر بنا أن نقارن بين الاستهلاك الحالي للطاقة، وكذلك الاستهلاك المقبل (كما نتوقعه اليوم) والموارد التقديرية لمختلف أنواع الطاقة. ففي عام 1980 وصل الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية إلى حوالي سبعة بلايين طن من معادل النفط، ومن المتوقع أن يصل إلى قرابة الضعف بحلول العام 2000 (13,5 بليون). والأرقام التالية، المأخوذة من تقرير المستقبلات المترابطة (Interfutures تقديرات لموارد الطاقات التجارية الرئيسة، ولذلك يمكن تناولها باعتبارها مقاييس«للمخزونات» المتبقية من كل نوع من أنواع الطاقة[2].

النفط	173 ـ 750 بليون طن من معادل النفط
الغاز الطبيعي	200 ـ 500 بليون طن من معادل النفط
الفحم	6750 بليون طن من معادل النفط
الخامات الثقيلة ورمال القار	300 بليون طن من معادل النفط
الطفل الزيتي	420 بليون طن من معادل النفط

اليورانيوم والثوريوم (دون المفاعلات المولدة) — 100 بليون طن من معادل النفط

وعلى الرغم من أن هذه الموارد تتجاوز كثيرا الاستهلاك الراهن للطاقة، فإنه ليس باستطاعتها وحدها أن توفر حلا طويل الأجل، غير أن الوضع يختلف فيما يتعلق بالطاقات الجديدة والمتجددة التي تقدر إمداداتها الاحتمالية بما يلي:

اليورانيوم والثوريوم (بالمفاعلات المولدة)	125×10^{6} بليون طن من معادل النفط
الاندماج النووي	350×10^{6} بليون طن من معادل النفط
الطاقة الشمسية	؟
الطاقة الايدروليكية	9 بلايين طن من معادل النفط في السنة
الموارد الارضية الحرارية	125000 بليون طن من معادل النفط

وبطبيعة الحال، وباستثناء الطاقة الايدروليكية، فان التكنولوجيات الجديدة الأخرى ليست قابلة للتشغيل تماما حتى الآن. ولكن فيما يتعلق بالمفاعلات المولدة والاندماج النووي والطاقة الشمسية يبدو الآن من المحتمل كثيرا أن تكون التكنولوجيات القابلة للاستمرار تجاريا وشيكة في نهاية الأمر.

ولذلك فإنه في الأجل الطويل جدا لا ينبغي أن يكون إنتاج الطاقة محدودا بتوافر الموارد، شريطة أن نتحرك نحو نظام يقوم على الطاقة النووية) بمفاعلات للانشطار النووي أو الاندماج النووي (وعلى الطاقة الشمسية. بيد أن هذه النتيجة المتفائلة لا ينبغي أن تؤدي بنا إلى إغفال المشاكل التي يثيرها هذا التحول.

ففي المقام الأول، كما رأينا، ستكون فترة الانتقال هذه طويلة. وتفيد التقديرات أن حصة النفط في الاستهلاك العالمي من الطاقة، التي كانت قرابة 43 في المائة في عام 1980، ستظل حوالي 30 في المائة في العام 2000، وخلال الفترة نفسها ستظل حصة الفحم عند حوالي 30 في المائة، على حين سترتفع النسبة المئوية للطاقة النووية من 1 في المائة إلى 7 في المائة. أما بالنسبة للطاقات الجديدة فإنها ستلبي أقل من 3 في المائة من الطلب العالمي عند نهاية القرن. وفي الماضي كانت فترة تتراوح بين نصف قرن

وقرن واحد تلزم دائما لكي تستحوذ طاقة أولية جديدة على نصف السوق العالمية، ومن غير المرجح أن يكون التحول الذي بدأ الآن استثناء من هذه القاعدة.

وفضلا عن ذلك فإننا نعلم أن تطوير أنواع معينة من الطاقة يمكن أن يسبب مشاكل إيكولوجية (بيئية) خطيرة (آثار ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري على المناخ، آثار تعدين الفحم على البيئة، خطر التلوث من الطاقة النووية) وكذلك المشاكل الأمنية الصعبة (الطاقة النووية مرة أخرى).

وأخيرا فإن تطوير مصادر جديدة للطاقة سيكون باهظ التكلفة، لا سيما أنه سيتطلب مستوى عاليا من النفقات الرأسمالية. وهذه الطاقات الجديدة نفسها ستكون أكثر تكلفة، وبالتالي فإن فترة العقود القادمة التي سيستغرقها التحول ستكون مقترنة بارتفاع في أسعار الطاقة. ومن المؤكد أن تكلفة الطاقة) بالقيمة الحقيقية (ستزداد مرة أخرى قبل نهاية العقد، وفيما يتعلق بالنفط فإن سرعة هذا الارتفاع في الأسعار ستتوقف على الزيادات المقبلة في الطلب العالمي، وسياسات البلدان المصدرة، والاتفاقات بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة (أو عدم وجود هذه الاتفاقات).

ومن المفترض أنه من بين القطاعات الاقتصادية جميعا تعتبر الطاقة القطاع الوحيد الذي يكون فيه الترابط بين البلدان شديد الوضوح. ولذلك سيكون من العسير دراسة آفاق الطاقة واحتمالاتها المتوقعة بالنسبة للبلدان النامية دون أن نقول شيئا في بادئ الأمر عن مجموعات البلدان الأخرى. ومن المؤكد أن إلمامنا بوضع البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أفضل كثيرا من إلمامنا بوضع غيرها من البلدان. ففي عام 1980 كانت هذه البلدان مسؤولة عن 37 في المائة من الإنتاج العالمي من الطاقة التجارية و 52 في المائة من الاستهلاك العالمي من هذه الطاقة، وكان استهلاكها من الطاقة يزداد بسرعة حتى عام 1973، ومنذ ذلك الحين أخذت هذه الزيادة في الإبطاء، ومما لاشك فيه أنه سيظل كذلك في المستقبل. والحقيقة أن النمو الاقتصادي الأقل سرعة قد أدى-وسيظل يؤدي-إلى إبطاء سرعة الزيادة في الطلب على الطاقة، فضلا عن أن سياسات حفظ الطاقة قد أسهمت أيضا في الحد من الطلب (3(. وعلى الرغم من

هذا التقليل في استهلاك الطاقة، فان هذه البلدان ستظل تستأثر بقرابة نصف الطلب العالمي على الطاقة في العام 2000. ويعد الاستهلاك الراهن للفرد في البلدان المتقدمة أعلى عشر مرات من مثيله في البلدان النامية المتوسطة الدخل وأعلى مائة مرة من مثيله في البلدان المنخفضة الدخل، فاليوم يستهلك الأمريكي من الطاقة التجارية أكثر عشرين مرة مما يستهلكه أحد أبناء ماليزيا وأكثر ألف مرة مما يستهلكه أحد أبناء نيبال.

وتسهم بلدان الأوبيك بحوالي خمس الإمدادات العالمية من الطاقة، غير أن إنتاجها من الطاقة على غرار بقية العالم، سيزاد بسرعة أقل خلال الأعوام القادمة، ولاسيما بسبب استنفاد حقول نفطية معينة، وتصميم العديد من هذه البلدان على حفظ ثروتها الاحتمالية[4].

وتستأثر البلدان الاشتراكية) فيما عدا الصين (بحوالي ثلث إنتاج العالم من الطاقة، وبحصة أقل بعض الشيء في استهلاكه. ويقوم الاتحاد السوفييتي بدور هام في هذه المجموعة بسبب إنتاجه من النفط، فهذا البلد هو أكبر منتج في العالم، وهو بعد المملكة العربية السعودية ثاني أكبر البلدان المصدرة، غير أن عدم اليقين فيما يتعلق بالمقدار الحقيقي لاحتياطاته يحول دون أجراء تنبؤات يعتمد عليها، ومن المرجح أن إنتاجه من النفط سيزداد ببطء أكبر خلال الأعوام القادمة، على حين سيزداد إنتاجه من الغاز الطبيعي بسرعة معجلة. وعلى وجه الإجمال فإن إنتاج الطاقة في بلدان الكتلة الاشتراكية سيزداد بسرعة أقل في المستقبل، ولكن هذه الكتلة ستظل على الأرجح مصدرا هامشيا، على الأقل طوال الثمانينات. [5]

وفي عام 1980 كانت البلدان النامية (بما في ذلك الصين وبلدان الأوبيك) تستأثر بحوالي 31 في المائة من الإنتاج العالمي من الطاقة التجارية، ولكن حصتها في الاستهلاك العالمي لم تتجاوز نصف هذه النسبة. وعلى الرغم من ذلك فإن الزيادة في الاستهلاك كانت سريعة: من عام 1960 حتى عام 1976، على حين تضاعف استهلاك البلدان المتقدمة، وزاد استهلاك العالم الثالث إلى ثلاثة أمثاله. وعلى الرغم من أن معدل الزيادة قد انخفض منذ عام 1973، فإنه ظل مع ذلك أعلى من مثيله في البلدان المتقدمة. وفضلا عن ذلك فإن بلدان العالم الثالث تعتمد على النفط في توفير احتياجاتها من الطاقة حتى بأكثر مما تعتمد البلدان الصناعية: فاستهلاكها من النفط

كان يزداد سنويا بحوالي 7 في المائة فيما بين عامي 1965 و1975، وهو اليوم يمثل حوالي 57 في المائة من إمداداتها من الطاقة التجارية.[6] أما احتياجاتها من إمداداتها المتبقية من الطاقة فيغطيها الوقود الصلب (19 قي المائة من الإمدادات) والغاز الطبيعي (12 في المائة)، وبالنسبة إلى الـ12 في المائة الأخيرة فتكفلها أساسا القدرة الكهربائية المولدة بالقوة المائية.

ولأسباب مختلفة سيزداد استهلاك الطاقة التجارية سريعا في العالم الثالث خلال الأعوام القادمة. فالمجموع الكلي لطلب هذه البلدان على الطاقة سيزاد بمعدل كبير بسبب متطلبات التنمية الاقتصادية والتصنيع والتوسع العمراني. فضلا عن ذلك فانه يفترض أن الطاقة سيظل يستعاض بها عن الإشكال «غير التجارية» أو التقليدية من الطاقة: الخشب، الفحم النباتي، الفضلات) انظر الفرع الأخير من هذا الفصل (. مثال ذلك أن المستقبلات المترابطة (Interfutures) تتنبأ بأن استهلاك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة سيتضاعف بين عامي 1976 و2000، وبأن الزيادة في استهلاك البلدان النامية ستتراوح بين خمس وسبع مرات. وعلى الرغم من ذلك فإن الفرد في البلدان المتقدمة) سواء في الشرق أو الغرب (سيظل يستهلك من الطاقة التجارية عند نهاية القرن أكثر مما يستهلك الفرد في العالم بمقدار سبع مرات.

الاحتمالات المتوقعة للطاقة التجارية في العالم الثالث

تتفاوت حالة الطاقة في البلدان النامية تفاوتا هائلا، إذ تكشف دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة لستة وتسعين بلدا ناميا عن عدم المساواة في مواقفها في هذا المجال. المجموعة الأولى من هذه البلدان، بما فيها بلدان الأوبيك المنتجة للنفط، وعددها 31 بلدا، تشمل جميع البلدان المصدرة للطاقة أو التي تستورد أقل من 25 في المائة من احتياجاتها من الطاقة التجارية. وهذه المجموعة تمتلك من الناحية الفعلية جميع احتياطات البلدان النامية من النفط و 90 في المائة من احتياطاتها من الغاز الطبيعي وأكثر من نصف احتياطاتها من الفحم.

والمجموعة الثانية (ثمانية بلدان فقط) تشمل البلدان التي تستورد ما بين 25 و75 في المائة من استهلاكها، وهذه البلدان على وجه الإجمال تتمتع

بموارد طيبة من الطاقة. والمجموعة الأخيرة تشمل 57 بلدا تلبي وارداتها 75 في المائة أو أكثر من متطلبات استهلاك الطاقة فيها. ومن المحزن أن نلاحظ أن هذه البلدان هي التي لا يبدو أن مواردها من الطاقة تعد بالكثير (فيما عدا احتمالات محدودة فيما يتعلق بالقدرة الكهربائية المولدة من القوة المائية).

ولذلك فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة أن الزيادات في أسعار الطاقة خلال العقد الماضي قد أثرت تأثيرا فعالا على الأغلبية الساحقة من بلدان العالم الثالث. ففي عام 1973 أدت زيادة أسعار النفط بمقدار أربعة أمثال إلى زيادة مقدارها عشرة بلايين دولار في فاتورة واردات البلدان النامية المستوردة للنفط. وفي الفترة 1974- 1975 تسبب هذا العبء الإضافي، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية في العالم الصناعي، في عجز لم يسبق له مثيل في موازين حساباتها الجارية (انظر، الفصل الثالث). وعلى الرغم من أنه من العسير الفصل بين الأسباب المختلفة لهذا التدهور، فإن التقديرات تفيد بأن ما بين 40 و 60 في المائة من الزيادة في ديون هذه البلدان خلال هذه الفترة كان مرجعه الارتفاع في أسعار النفط. كما أن الزيادات التي حدثت في الأسعار في عامي 1979 و1980 قد زادت الوضع سوءا. فقد زاد مجموع تكاليف واردات هذه البلدان من النفط بمقدار عشرين مرة خلال السبعينات، من حوالي 3,7 بليون دولار عند بداية العقد إلى 74 بليون دولار في عام 1980. كما ارتفعت الواردات من النفط، كنسبة من مجموع فاتورة الواردات، من 8,6 في المائة في عام 1970 إلى 26,3 في المائة بعد ذلك بعشرة أعوام، والحقيقة أن هذه البلدان كان عليها أن تكرس أكثر من 40 في المائة من الزيادة الجوهرية في حصيلتها من الصادرات لسداد الفاتورة المتضخمة لوارداتها النفطية[7].

وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط كانت أحداث السبعينات بلا شك كافية لإثبات أهمية تنفيذ سياسات ترمي إلى تقليل الواردات وتنمية موارد الطاقة المحلية. فقد كانت هذه الموارد مهملة إلى حد كبير حتى عام 1974، وكان مرجع ذلك أساسا إلى أن أسعار النفط المستورد جعل من استغلالها عملا غير اقتصادي. ففي الفترة بين عامي 1955 و 1970 انخفضت الأسعار الحقيقية للبترول الخام (فوب في موانئ الخليج) بحوالي 60 في

المائة. وفي بداية السبعينات كانت تكلفة إنتاج النفط الخام في البلدان غير الأعضاء في الأوبيك تتراوح بين 2,8 دولار و5 دولارات للبرميل، على أن النفط الذي تنتجه بلدان الأوبيك كان يمكن شراؤه بسعر 1,8 دولار للبرميل فوب في موانئ الخليج-أي أقل بمقدار 3 دولارات (بما في ذلك التكاليف والتأمين والشحن) من سعره في البلدان المستوردة. ولذلك فليس ما يدعو إلى الدهشة أن شركات النفط والبلدان المستوردة (المتقدمة أو النامية) كانت تهمل استغلال موارد الطاقة التي لم يكن يبدو أنها مربحة.

وهذا الوضع تغير بطبيعة الحال خلال الأعوام الأخيرة، ذلك أن أسعار النفط الحالية لا بد وأن أصبحت حافزا كافيا بالنسبة لجميع البلدان لكي تنمي مواردها من الطاقة. غير أنه من سوء الطالع أن حكومات البلدان النامية باستثناء قلة منها-لم تشرع بعد في تنفيذ السياسات اللازمة. ذلك أن قلة منها فقط هي التي رصدت نسبة هامة من اعتماداتها المنظورة لتنمية الطاقة: كما أن البلدان المتقدمة ليست هي وحدها التي تستجيب ببطء لأزمة الطاقة. بل إن استغلال موارد الطاقة وتقويمها ظل في أغلب الأحوال دون المستوى المطلوب، ونتيجة لذلك فإنه مازال من الصعب اليوم أن تكون لدينا فكرة واضحة عن احتمالات الطاقة في البلدان النامية المستوردة للنفط.

ومع ذلك فإنه في حالة النفط والغاز الطبيعي لا يمكن أن يستهان بهذه الاحتمالات. فالعالم الثالث (بما في ذلك بلدان الأوبيك) يقدم 55 في المائة من إنتاج العالم من النفط الخام، كما أن حصته في التجارة العالمية للطاقة (التي يشكل النفط 90 في المائة منها) مازالت أعلى. وعلى الرغم من أن البلدان النامية المستوردة للنفط لا تمتلك إلا 2 في المائة من احتياطات العالم المؤكدة من النفط، فإنها يمكن أن تمتلك 15 في المائة من الموارد التي يمكن استعادتها في نهاية الأمر (8). وقد أجرى مكتب الدراسات الصناعية والتعاون، الذراع الاستشارية للمعهد الفرنسي للبترول، دراسة استقصائية لاحتمالات النفط في 70 بلدا ناميا غالبيتها من البلدان المستوردة للطاقة. واستنادا إلى هذه الدراسة الاستقصائية فإن مستوى الموارد الاحتمالية يعتبر عاليا (أكثر من 750 مليون برميل) في 23 بلدا، ومتوسطا (ما بين 100 و 750 مليون برميل) في 15 بلدا، ومنخفضا (أقل من 100 مليون برميل) في

32 بلدا فقط. فضلا عن أن الغاز الطبيعي يستخدم دائما بأقل من الكميات التي تنتجها هذه البلدان، إذ يتم إحراق نسبة كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط، وتفيد تقديرات البنك الدولي أن الضياع في الطاقة نتيجة لذلك كان يعادل تسعة ملايين برميل من النفط في اليوم في عام 1977- أي قرابة مجموع ما تنتجه المملكة العربية السعودية من النفط !

وعلى الرغم من هذه النتائج المتوقعة نسبيا، ومن إلحاح المشكلة، فإن البلدان النامية لم تنهض بدرجة كبيرة باستغلالها واستثماراتها في قطاع النفط منذ عام 1974. وهكذا فانه استنادا إلى الدراسة الاستقصائية التي أجراها المعهد الفرنسي للبترول، لم تكن الجهود في مجال البحوث كافية إلا في 10 بلدان فقط من البلدان السبعين. ففي الفترة 1975- 1976 كانت أعمال الحفر الاستكشافي في البلدان النامية المستوردة للنفط أقل مل من مثيلاتها في الفترة 1972- 1973، ولم تتجاوز5 في المائة من مجموع أعمال الحفر في العالم. وكانت كثافة الحفر-عدد الآبار التي يتم حفرها في كل ألف ميل مربع من المنطقة الواحدة-5 لهذه البلدان، مقابل 20 لبلدان الأوبيك و190 للبلدان الصناعية.

وقد أسهمت عوامل متعددة في خلق هذا الوضع الظاهر التناقض، في مقدمتها أن تكاليف التنقيب عن النفط عالية (حوالي 25 في المائة من مجموع التكاليف الاستثمارية)، وتزداد ارتفاعا[9]. فضلا عن أن التنقيب ينطوي على مخاطر كبيرة (في المتوسط لا تنجح سوى عملية حفر واحدة من بين كل عشر عمليات (. وأخيرا فإن البلدان النامية كثيرا ما تفتقر إلى قاعدة البيانات اللازمة للشروع في حملة للتنقيب عن النفط، والى الفنيين المهرة القادرين على تحليل هذه البيانات أو على التعاون مع شركات النفط الأجنبية.

كما أن موارد العالم الثالث من الفحم أقل نسبيا، فمجموع احتياطاته التي يمكن استردادها لا يتجاوز 10 في المائة من مجموع الاحتياطات العالمية، وأنه من هذه النسبة الهزيلة تمتلك الهند وحدها أكثر من النصف (5 في المائة) على حين تستأثر يوغوسلافيا والبرازيل بربع آخر (5, 2 في المائة)، بل إن حصة العالم الثالث في الموارد التي يمكن استردادها في نهاية الأمر أقل من ذلك (28, 2 في المائة). غير أن هناك إمكانات هائلة لزيادة إنتاج

الفحم في البلدان النامية، إذ أن إنتاجها الحالي (176 مليون طن من الفحم في عام 1977) يمثل 0,3 في المائة من احتياطاتها القابلة للاسترداد. ولا يوجد لدى حوالي عشرين بلدا ناميا-أو لا يوجد لديها من الناحية الفعلية- إنتاج للفحم في الوقت الراهن، حتى على الرغم من أنها تمتلك احتياطات يمكن استغلالها في ظل ظروف قابلة للاستمرار من الناحية المالية. وفي حالة النفط فإن هناك أسبابا متعددة تفسر هذا التناقض الظاهر.

أولها: أنه بينما يمكن أن يكون التنقيب عن الفحم أقل تكلفة من التنقيب عن النفط، فإنه مع ذلك ينطوي على مخاطر مالية هامة. وذلك بلا شك أحد الأسباب الرئيسة في أن بلدانا كثيرة لم تجر قط تقويما لاحتمالات الفحم في أراضيها. ثانيها: أن ضعف شبكات النقل المحلية يتسبب في التأخير في تنمية موارد الفحم: فالهند نفسها، التي لديها واحدة من أكبر شبكات النقل بالسكك الحديدية في العالم. وخبرة قرن كامل في صناعة الفحم، تعاني صعوبات في هذا الصدد. ثالثها، أن تكاليف الاستثمارات اللازمة لمنجم واحد ولهياكله الأساسية تكاليف عالية (من 20 دولارا إلى 150 دولارا للطن من الإنتاج السنوي)، وأن تمويل تلك التكاليف لا يخلو من المشاكل [10]. وأخيرا فإن الطلب (في السوق المحلية أو السوق الأجنبية) كثيرا ما يكون محدودا للغاية، أو غير معروف بدرجة تكفي لتبرير استغلال الموارد القائمة.

لهذه الأسباب جميعا يبدو من غير المرجح أن يحدث في المستقبل القريب نمو سريع في إنتاج الفحم في البلدان النامية. ففي بلدان كثيرة ينبغي أولا إجراء تقييم لموارد الفحم قبل أن يمكن حتى البدء في استغلاله. ونتيجة لذلك فان الزيادات في إنتاج الفحم في العقد القادم ستحدث أساسا في البلدان النامية التي تنتجه اليوم بالفعل.

وثمة إمكانية هامة لتنمية القوة الكهربائية المائية في كثير من بلدان العالم الثالث. وتوجد في أفريقيا 22 في المائة من موارد العالم من القوة الكهربائية المائية، ولكن لم تتم تنمية سوى 2 في المائة فقط من هذه الموارد. وفي أمريكا اللاتينية، وفي آسيا فان نسبتي موارد القوة الكهربائية المائية قيد الاستغلال ما على التوالي 6 في المائة و 12 من المائة من الموارد الاحتمالية. غير أن هذه الأرقام لا تعدو أن تكون بمثابة دليل لنا، إذ أنه توجد لدى

مواقع احتمالية معينة طاقة تتجاوز الاحتياجات المحلية مما يجعل تكلفة الكيلووات ساعة تكلفة مانعة. وثمة إمكانيتان إحداهما أن تقام الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة الكهربائية بالقرب من هذه المواقع، والثانية تصدير الطاقة إلى البلدان المجاورة [11]. وفي الماضي كانت تنمية القوة الكهربائية المائية يعوقها الافتقار إلى الدراسات الجيولوجية والإيدروليكية للمواقع الاحتمالية، ومن ثم عدم وجود مشروعات معدة إعدادا كافيا. فضلا عن أن التكلفة الرأسمالية العالية كانت حتى وقت قريب عامل إحباط لهذه التنمية[12].

وليست للبلدان النامية سوى حصة محدودة في موارد العالم من اليورانيوم (18 في المائة)، وتمتلك النيجر وحدها أكثر من نصف احتياطات هذه البلدان. غير أنه في غالبية الحالات لا يكون باستطاعة البلدان المنتجة استخدام ما تنتجه من يورانيوم، فليست لديها الطاقة التقنية لاستغلاله، كما لا تكون لديها في بعض الحالات شبكة كهربائية تكفي لاستيعاب قوة محطة نووية. والحقيقة أن غالبية البلدان النامية التي توجد لديها بالفعل منشآت للطاقة النووية (كوريا، البرازيل، إيران، العراق، المكسيك) ليست هي نفسها منتجة لليورانيوم. وبصرف النظر عن مشاكل الأمن والبيئة فإن الطاقة النووية يشوبها أيضا عيب خطير هو ارتفاع تكاليفها الرأسمالية[13]. وفضلا عن ذلك فإنه يظل ممكنا، في الأمد الطويل، أن تؤدي الزيادات في الطلب إلى ارتفاع أسعار اليورانيوم. ولهذه الأسباب جميعا من الأرجح أن تقتصر الطاقة النووية في المستقبل على عدد صغير من البلدان النامية الكبيرة المتوسطة الدخل. وتفيد تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن 11 بلدا فقط من بلدان العالم الثالث هي التي ستكون لديها منشآت نووية عاملة في عام 1990.

ويرجح أن يظل استغلال الطفل الزيتي ذا أهمية هامشية بدوره خلال العقد القادم في البلدان المتقدمة، وكذلك في البلدان النامية. غير أنه في الأجل الطويل، عندما يكون قد تم تحسين تكنولوجيات الاستغلال، وتكون تكاليف الإنتاج قد أصبحت أكثر تنافسا بسبب الزيادات في أسعار النفط المستورد، فإنه يمكن لهذا الطفل أن يقوم بدور هام [14]. والبلدان الرئيسة في العالم الثالث ذات الاحتمالات الإنتاجية هي زائير والمغرب والبرازيل

وتايلند والصين.

وعلى غرار الطفل الزيتي، وللأسباب نفسها فإن رمال القار لن تشكل موردا هاما للطاقة على امتداد الأجل القصير أو المتوسط. كما أن احتياطاته العالمية ليست معروفة بدقة، وإن تكن بلا شك كبيرة جدا. وكندا هي الدولة الوحيدة التي شرعت في استغلاله تجاريا، بتكلفة عالية للغاية (يقرب الاستثمار اللازم من حوالي 30000 دولار للبرميل من الإنتاج اليومي). غير أن إكوادور وبيرو وفنزويلا ومدغشقر وساحل العاج قد يكون باستطاعتها في نهاية الأمر أن تجد في رمالها موارد هامة من الطاقة.

وقد يكون الخث (خشب صخري) موردا مريحا للطاقة بالنسبة لبلدان نامية كثيرة، غير أن نطاق احتياطاته غير معروف من الناحية العملية. وقد تم التعرف على حقوله القابلة للاستغلال في كوبا وجامايكا ورواندا وبوروندي، وبالنسبة لبلدان العالم الثالث يمثل استغلال الخث مزية إضافية، هي أنه يتطلب قليلا من رأس المال ولكن قدرا كبيرا من الأيدي العاملة.

وأخيرا فإنه ينبغي لي، في خاتمة هذه القائمة الجردية، أن أذكر الطاقة الأرضية الحرارية. فعلى الرغم من أن تنميتها في الوقت الراهن محدودة للغاية، فإن بلدانا نامية متعددة (إندونيسيا، الفليبين، المكسيك السلفادور) تستخدم هذه الطاقة لإنتاج الكهرباء. وقد يكون لدى حوالي عشرين بلدا في العالم الثالث إمكانات أرضية حرارية معينة، ولكنه ليس من المرجح أن تستغل هذه الإمكانات حتى يطرأ مزيد من التقدم على هذه التكنولوجيا الجديدة.

وتبين هذه الدراسة الاستقصائية السريعة للموارد الاحتمالية للطاقة في العالم الثالث أنه توجد بالفعل احتياطات هامة. ومع ذلك فإن هذه الاحتياطات موزعة فيما بين البلدان بطريقة بعيدة جدا عن التساوي، بل إن بعضها محروم منها بصورة شاذة. ولأسباب تتعلق بالتكلفة فإن استغلال هذه الاحتياطات أهمل لفترة طويلة، غير أنه بسبب التغيرات الأخيرة في أسعار الطاقة المستوردة فقد أصبح ملحا الآن الشروع في تنميتها[15]. وبالنسبة للبلدان النامية فان التأخير في تنفيذ البرامج الاستثمارية في هذا القطاع سيتفاقم نتيجة لمشكلات القدرة المالية والإدارية والتقنية. وقد انقضت الآن قرابة عشرة أعوام منذ أن هزت الصدمة الأولى لأسعار

النفط البلدان المستوردة للطاقة في الشمال كما في الجنوب، ومع ذلك لم يبذل إلا القليل النادر منذ ذلك الحين للاستجابة لهذه الإشارة التحذيرية. ونتائج هذا التسويف تعد خطيرة بوضوح بالنسبة لجميع البلدان المستهلكة، وبالنسبة لأفقر هذه البلدان-وهي أيضا تلك البلدان التي تعاني أعظم صعوبة في الاستجابة-فإن تلك النتائج يمكن في نهاية الأمر أن تقرب من الكارثة.

مشكلات الطاقات غير التجارية

لا تمثل الطاقات التجارية التي درست سابقا بإيجاز إلا جزءا من موارد الطاقة في البلدان النامية. وتشمل أشكال الطاقة التي تستخدمها القطاعات التقليدية (تسمى في بعض الأحيان الطاقات «غير التجارية»، على الرغم من أنها كثيرا ما تباع وتشترى) الخشب والفحم النباتي والفضلات النباتية والحيوانية، وتضاف طاقة الرياح والمياه بين الحين والآخر إلى هذه الطاقات.

وإسهام هذه الطاقات غير التجارية في مجموع رصيد العالم الثالث من الطاقة ليس معروفا بدقة، وتفيد التقديرات بأنه يقرب من ربع استهلاك الطاقة في البلدان النامية، أو أقل قليلا من 5 في المائة من الاستهلاك العالمي، وتتفاوت هذه النسب طبقا للمنطقة أو البلد. ففي أفريقيا تسهم هذه الطاقات بحوالي ثلثي مجموع إنتاج الطاقة، وفي بلدان معينة (نيبال، مالي، تنزانيا) تتجاوز هذه النسبة 90 في المائة[16].

وحتى في الوقت الحاضر يستخدم نصف سكان العالم الطاقة غير التجارية لطهي الطعام. وسكان الريف هم أساسا، بطبيعة الحال، الذين يستخدمون هذه الأشكال من الطاقة: ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يقدر أن قاطني الريف (90 في المائة من مجموع السكان) يستأثرون بحوالي 5 في المائة فقط من استهلاك الطاقة التجارية.

وبسبب أهمية الطاقات التقليدية في استهلاك العالم الثالث، فإننا نعتقد أن سكانه لديهم مناعة جزئية ضد أزمة الطاقة التي تؤثر في القطاعات الاقتصادية الحديثة. ومن سوء الطالع أنه توجد صعاب خطيرة أيضا فيما يتعلق بالإمدادات من الطاقة غير التجارية. وعلى الرغم من أن «أزمة الطاقة الأخرى» هذه معروفة بدرجة أقل، فإنها بلا ريب أكثر مأسوية، وقد تكون نتائجها البعيدة المدى حافلة بمزيد من التهديد.

ويعتبر الخشب في الوقت الحالي أكثر الطاقات غير التجارية أهمية، إذ هو يمثل 85 في المائة من استهلاك هذه الطاقات، وقد كان كذلك دائما منذ أن نجح الإنسان في التحكم في النار منذ مئات عديدة من آلاف الأعوام. غير أنه بسبب إزالة الغابات على نطاق واسع خلال العقود الأخيرة يعاني الآن عدد كبير من بلدان العالم الثالث صعابا كبيرة في الحصول على الإمدادات، بل إنه توجد ندرة فعلية.

وعلى ضوء الافتقار إلى المعلومات الكافية فيما يتعلق بنطاق هذه الظاهرة ونتائجها، فإننا ينبغي أن نكون على حذر من التعميمات المتعجلة أو الانزعاج الذي لا مبرر له. فإزالة الغابات، على أي حال، ليست بالظاهرة الجديدة: فأفلاطون أعلن أسفه على اختفاء غابات أتيكا، والإمبراطور هادريانوس سعى-في يأس كما نعرف-إلى حماية أشجار الأرز اللبنانية من التدمير[17]. غير أنه مهما يكن واقع إزالة الغابات ونطاقها طوال التاريخ، فإنه من المؤكد لسوء الحظ أن هذه الظاهرة قد تصاعدت في البلدان النامية في الآونة الأخيرة.

إن غابات هذه البلدان يجري تدميرها بالتدريج نتيجة لجمع حطب الوقود (الذي يمثل 90 في المائة من استهلاك الأخشاب) ونتيجة لامتداد الأراضي المزروعة. فبين عامي 1900 و1965 أزيلت الأشجار من نصف مساحة الغابات في البلدان النامية لتكون أرضا صالحة للزراعة. وإذا ما مضت إزالة الغابات بسرعتها الحالية (يجري تدميرها بين 15 و 20 مليون هكتار كل عام، وهي مساحة تقرب من نصف حجم ولاية كاليفورنيا)، فإن غابات هذه البلدان ستختفي في غضون 80 عاما على أكثر تقدير. غير أنه نظرا لأن النمو السكاني يمكن أن يؤدي إلى زيادة في السرعة الراهنة، فإن الوقت الذي يلزم كي يكتمل هذا التدمير يمكن أن يكون أقصر كثيرا. واستنادا إلى تقرير Global Report 2000، فإنه «بحلول العام 2020 يتوقع أن تكون قد أزيلت من الناحية الفعلية جميع الغابات التي يمكن ماديا الوصول إليها في البلدان الأقل نموا»[18] كما أن الجهود الحالية الرامية إلى التشجير هي جهود عرجاء بصورة مثيرة، ولا تصل حتى إلى عشر ما تحتاج إليه هذه البلدان لكي تكون مكتفية ذاتيا تقريبا في حطب الوقود بحلول العام 2000.

وهذا الاتجاه يتسم بالعمومية، فهو يؤثر في جميع المناطق، كما يؤثر

عمليا في جميع البلدان في العالم الثالث. وكنتيجة مباشرة لذلك فإن عددا كبيرا من هذه البلدان يعاني ندرة في حطب الوقود. ولهذا السبب فإن سكانها يقضون في بعض الأحيان ربع وقتهم، أو ينفقون ربع دخلهم، في الحصول على الحطب الذي يحتاجون لمجرد طهي الطعام. وحتى وقت قريب كانت بماكو، في مالي، تحصل على الحطب اللازم لها من غابات لا تقل بعدا عن خمسين كيلومترا، والآن أصبحت المسافة ضعف ذلك. وفي الجيل السابق كان يتعين على القرويين في تلال نيبال، عند سفوح الهمالايا، أن يسيروا ساعة أو ساعتين لجمع الأحطاب اللازمة لهم، والآن يحتاجون يوما بكامله.

بل إن النتائج الإيكولوجية (البيئية) لإزالة الغابات على هذا النطاق ربما تكون أكثر خطورة من الأعباء البشرية المباشرة. فكما كانت الحال في أتيكا منذ 2500 عام مضت فإن تدمير الغطاء الأخضر يسبب تعرية شديدة للتربة، مما يترتب عليه فقد خصوبتها. وربما كانت نيبال هي الحالة الأكثر مأسوية المعروفة بصورة أفضل لهذه الكوارث الإيكولوجية: فمع المعدل الحالي لإزالة الغابات ستصبح تلالها عارية تماما في غضون خمسين عاما. وتفيد التقديرات بان أنهار هذا البلد تجرف كل عام 240 مليون متر مكعب من الطين، وتحملها بعيدا في اتجاه الهند. وفضلا عن ذلك فإنه بسبب الافتقار إلى الحماية التي تسببها الغابات تكون فيضانات هذه الأنهار كثيرة التكرار شديدة العنف، مما يسبب دمارا لا يمكن السيطرة عليه للسكان الذين يعيشون في أحواض هذه الأنهار في الهند وبنغلادش [19]. وتوجد المشكلة نفسها من المرتفعات الأثيوبية حتى التبلانو في بوليفيا، ومن هاييتي حتى جبال باكستان. وفي مناطق كثيرة وصل تدهور التربة إلى نقطة اللاعودة، ولم يعد هناك أمل في المحافظة على خصوبة التربة، دعك من استعادة ما فقد منها.

وأدت ندرة الحطب إلى تزايد استخدام أنواع الوقود الأخرى، التي تتكون أساسا في المناطق الريفية من روث البهائم وفضلات المحاصيل. (تعتبر أمريكا اللاتينية، التي يستخدم فيها الكيروسين على نطاق واسع، استثناء من ذلك). ففي الهند، على سبيل المثال، كان يتعين على كثيرين من القرويين، بسبب الافتقار إلى الحطب، أن يستخدموا روث الأبقار كوقود،

غير أن روث الأبقار الذي يستخدم لهذا الغرض لم يعد ممكنا استخدامه سمادا للحقول، ونتيجة لذلك تأثرت غلة المحاصيل تأثرا ضارا للغاية. وتفيد التقديرات بأن روث الأبقار المستخدم كمصدر للطاقة في الهند يمثل ما يعادل ستة ملايين طن من الأسمدة الآزوتية كل عام، أي أكثر من استهلاك الهند السنوي من الأسمدة. وبالمثل فإن استخدام فضلات المحاصيل كوقود إنما يحدث على حساب تسميد التربة أو إطعام الماشية. وفي العالم الثالث بأسره. يحرق كل عام 400 مليون طن من الفضلات الحيوانية والنباتية، وهي فضلات يمكن أن تستخدم في إعادة تجديد التربة، وإذا ما استخدمت كأسمدة فإنها يمكن أن تحقق إنتاجا إضافيا مقداره 20 مليون طن من الحبوب الغذائية-وهي كمية تكفي أكثر من مائة مليون نسمة.

كما أن برامج إعادة التشجير التي بدأها عدد من البلدان لم يكتب لها النجاح في أغلب الأحيان، إذ أنه من الصعب إمكان قيام تعاون بين السكان، حتى على الرغم من أنهم سيفيدون في نهاية الأمر من تدابير من هذا القبيل. وهذه الأسباب نفسها التي أدت إلى إزالة الغابات في المقام الأول-الضغوط السكانية، ندرة الوقود، الخ-تؤدي بالقرويين، عندما تنشا الضرورة، إلى قطع الأشجار قبل الأوان، حتى عندما يكونون مدركين لما يترتب على ذلك. من نتائج ترقى إلى درجة الكارثة. بل إن الصين، عند بداية برامجها الهائلة لإعادة التشجير، عانت صعابا كثيرة من هذا النوع (وان يكن يبدو الآن أن مشاكلها قد أمكن التغلب عليها). وبوجه عام فإن مثل هذه البرامج الواسعة النطاق لن يكتب لها النجاح إلا بقدر ما تستنبط أشكال مناسبة من اللامركزية لضمان المشاركة الفعالة من جانب المستفيدين المقبلين.

وظاهرة إزالة الغابات، كما رأينا، ليست بالظاهرة الحديثة، ولكن النمو السكاني فيما بعد الحرب عجل بهذه الظاهرة بصورة حادة. ولا يمكن للارتفاعات الأخيرة في أسعار الطاقة التجارية إلا أن تزيد الوضع سوءا، إذ من شأنها تشجيع مستخدمي الطاقة على العودة إلى الطاقات التقليدية-إلى الخشب، ذلك هو واقع الحال ! كما أن العلماء الذين لم يتبينوا نذر إزالة الغابات في بلدان العالم النامي كانوا يأملون في أن يؤدي «تحديث» المناطق الريفية في نهاية المطاف إلى استخدام الكيروسين كبديل للخشب. غير أنهم يخشون الآن أن تحدث بدرجة ما العملية العكسية، كلما عجلت أزمة

النفط بتدمير الغابات.

وكما في حالة الطاقات التجارية فإن الأزمة في الطاقات التقليدية تتطلب جهدا كبيرا في مجالي البحث والتطوير، وفي خلال الأعوام الأخيرة تكثف البحث كثيرا من أجل تحسين كفاءة هذه الطاقات غير التجارية. فهذا البحث له جانب براغماتي عملي يتناقض بصورة صارخة مع التجريد والتعقيد في بحوث «الطاقة الجديدة». من ذلك أن الأفران المحسنة التي تبنى من الطين وعلب الصفيح المستعملة قد أدت بالفعل إلى وفورات جوهرية في استهلاك الوقود. كما أن الأفران الشمسية وأجهزة التقطير الشمسية قد صنعت أيضا، ولكن تكلفتها مازالت باهظة بدرجة تحول دون استخدامها على نطاق واسع، وفي بلدان آسيوية كثيرة تستخدم أجهزة البيوغاز (الغاز الإحيائي) لتوليد مزيج من غازات الوقود من فضلات نباتية أو حيوانية، وثمة مزية لهذه الأجهزة هي أن روث الأبقار، بعد استخدام الغاز، يظل ممكنا استخدامه كسماد. وقد كان يتوقع الكثير من هذه التكنولوجيا الأصيلة، غير أنه في بلدان كثيرة لا توجد فضلات تكفي للسماح بإنتاج مقادير كافية من الغاز. ويعد إنتاج الكحول (الميثانول أو الايثانول) من الفضلات العضوية أو النباتات إمكانية أخرى. وحتى الآن تعتبر البرازيل البلد النامي الوحيد الذي بدأ برنامجا من هذا القبيل على نطاق واسع، غير أن تطوير برامج مماثلة يمكن في نهاية الأمر أن يثير مشكلة التنافس مع المحاصيل الأخرى (انظر الفصل التالي). وأخيرا فإن الخلايا الكهربائية الضوئية تحظى باهتمام واضح من جانب البلدان الاستوائية، ولكن تكلفتها الراهنة مازالت مرتفعة للغاية بحيث تحول دون استخدامها على نطاق واسع [20].

وبينما تعد هذه التكنولوجيات جميعا ذات أهمية حيوية للبلدان التي مازالت تعتمد على الطاقات غير التجارية، فإنه لم تحظ طاقة منها باهتمام كاف حتى الآن. فالأولوية في البحث كانت تعطى دائما للطاقات الأكثر تعقيدا وسحرا-التي يحدث أن تكون ذات صلة مباشرة أكثر باحتياجات البلدان المتقدمة. ومع ذلك فمن غير المرجح إلى حد كبير أن يكون باستطاعة هذه التكنولوجيات المتواضعة المحدودة النطاق الإسهام بأكثر من غيرها في إيجاد حلول لمشاكل الطاقة التي يواجهها سكان العالم الثالث.

تواجه البلدان النامية أزمة طاقة مزدوجة يعزز عنصراها كل منهما

الآخر. وبسبب ضخامة هذه المشاكل والصعاب الكامنة في حلها، فإن خطورة الآثار المترتبة على هذه الأزمة تكون أكبر بالنسبة لهذه البلدان منها بالنسبة للبلدان الصناعية.

وتبين كل المؤشرات أنه خلال الأعوام القادمة سيستمر الطلب على الطاقة في الازدياد بسرعة كبيرة في العالم الثالث. وكما كانت الحال في الماضي فإن الطلب على الطاقة التقليدية، ولاسيما الوقود، سيزداد بسرعة لا تكاد تقل عن سرعة نمو السكان ومن الأرجح أن يزداد الطلب على الطاقة التجارية بسرعة أكبر، بسرعة تساوي معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان أو تتفوق عليه. وفي كلتا الحالين، وبسبب الزمن المسبق والصعاب الكامنة في برامج إنتاج الطاقة، ليس من المحتمل إلى حد كبير أن تكون سرعة زيادة الإنتاج مساوية للسرعة التي يزداد بها الطلب. ونتيجة لذلك فإنه من المحتوم أن يتدهور الوضع في الأجل القصير، حتى إذا ما اتخذت خطوات حاسمة. (وذلك لا يعني، بطبيعة الحال، أن مثل تلك التدابير لن تخدم أي غرض كان، بل على النقيض من ذلك فإن اتخاذها وتنفيذها لهما إلحاح خاص).

وليست فاك نهاية للجدل الدائر حول أي من أزمتي الطاقة أشد خطورة وأصعب حلا. واستنادا إلى لجنة براندت فإن «أزمة الطاقة بالنسبة للفقراء هي من بعض الجوانب أقل عنادا منها بالنسبة للأغنياء»، لأن الأشجار، على خلاف النفط، تعد موردا متجددا ويمكن زراعتها دائما. ومن الناحية التقنية لا يبدو أن ذلك، بطبيعة الحال، يثير صعابا كبيرة، ولكن المشاكل السياسية والإدارية والاجتماعية هائلة، كما تبين خبرة غالبية البلدان النامية. وكما أكدت لجنة براندت أيضا فقد «أوضحت خبرة الصين أن التأليف بين الالتزام السياسي القوي عند القمة والمشاركة العامة الواسعة واقتسام المنافع عند القاع يمكن أن يوفر الأساس لعملية إعادة تشجير سريعة»[21]. ولكن كم من البلدان النامية أبدى مثل هذا «الالتزام السياسي القوي عند القمة»، دعك من «المشاركة العامة الواسعة واقتسام المنافع عند القاع»؟

ولتكن الحال كما تكون فليس هناك أمل كبير في أن يستطيع حل سريع للمشكلة التقنية للطاقة التجارية توفير مصدر بديل لطاقة غير باهظة التكلفة، ومن ثم تحسين الوضع في قطاع الطاقة غير التقليدية. وكما سبق

أن رأينا فإن التحول إلى طاقات تجارية جديدة سيقتضي نصف قرن على الأقل، وأن الطاقات الجديدة لن تكون رخيصة الثمن. وهذه الحقبة الزمنية التي طولها نصف قرن تتطابق أيضا مع الفترة المتبقية أمام غابات العالم الثالث، بالمعدل الحالي لإزالة الأشجار. ومعنى ذلك أن هذه الغابات يمكن أن تختفي-وبإمكاننا أن نتصور الكوارث الإيكولوجية والبشرية التي سيسببها اختفاء من هذا القبيل-قبل أن يكون باستطاعة أية طاقة تجارية جديدة أن تسهم في حفظها. ومهما تكن هذه الحسابات مقربة، فإن من شانها أن تصور تعقيد وإلحاح مشاكل الطاقة التي تهاجم العالم الثالث بعنف.

7 مستقبل حافل بالجوع ؟

يعد انتشار الجوع بالنسبة للجمهور بوجه عام الجانب من التخلف الأكثر أهمية وإثارة للشجون. فمنذ أن أصبحنا مدركين، من عشرين عاما مضت، للانفجار السكاني في العالم الثالث، عادت تنبؤات مالتس تلاحقنا. ولا يوجد جانب آخر للعلاقة بين نمو السكان والتخلف نوقش بمثل هذا الشمول الذي نوقشت به مشكلة الأغذية. ومن سوء الحظ أن هذه المناقشة، شأن غيرها، قد ولدت من الحرارة أكثر مما ولدت من الضوء. فالإحصاءات نفسها يمكن أن تستخلص منها تفسيرات متفائلة أو توقعات تبعث على الجزع. وتقدم المتغيرات القصيرة الأجل على أنها اتجاهات طويلة الأجل، ويحفل كل عام بادعاءات بالانتصار وبتقارير عن الإخفاق. وبالأمس القريب كان يروج للثورة الخضراء باعتبارها المعجزة التي تجلب الوفرة للبلدان الجائعة، ولكنها لم تلبث أن أهيل عليها التراب بوصفها غير عادلة بقدر ما هي غير فعالة خلال فترات الجفاف، واليوم نحن نعلم أن الهند، بعد أن تراكمت لديها فوائض معوقة من الحبوب الغذائية، قد انضمت إلى نادي الدول المانحة للمعونة الغذائية!

وسيجد رجل الشارع، الحائر بين المعلومات

المتناقضة، صعوبة كبيرة في التوصل إلى فكرة عن المشكلة بدرجة معقولة من الوضوح. وعلى ضوء ذلك فلنحاول إعادة تحديد مواقع الأحداث داخل السياق الأوسع للعقود القليلة الماضية قبل أن تتناول بالدراسة الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للمستقبل.

معادلة الأغذية منذ الحرب العالمية الثانية:

كان إنتاج العالم من الأغذية منذ الحرب العالمية الثانية يزداد بسرعة لم يسبق لها مثيل. بين عامي 1950 و1980، على سبيل المثال، زاد الإنتاج العالمي من الحبوب الغذائية إلى أكثر من الضعف، من 685 مليون طن إلى 1437 مليونا. وهذا النمو السريع لم يكن بأي حال مقتصرا على البلدان الصناعية، فالحقيقة أن الإنتاج، كما يبين الجدول 7- 1، كان يزداد في البلدان النامية بسرعة أكبر من مثيلتها في البلدان المتقدمة. ونحن أيضا نرى في الجدول 7- 1 أنه في مجال إنتاج الأغذية، كما هي الحال في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، كان التقدم في أفقر البلدان أبطأ منه في البلدان المتوسطة الدخل.

ولكنه، كما يبين الجدول 7- 1 بطريقة ذات وضوح مباشر، فإنه بسبب النمو السكاني لم يكن إنتاج الأغذية للفرد من الناحية العملية، يتغير بدرجة تذكر في العالم الثالث خلال العقود الأخيرة. وعلى نقيض ذلك في البلدان المتقدمة حيث زاد هذا الإنتاج للفرد زيادة ملحوظة خلال الفترة نفسها. وفيما بين عامي 1960 و1980 كان إنتاج الأغذية في البلدان النامية يزداد بمعدل سنوي متوسط مقداره 38- ر2 في المائة، على حين كان السكان يزدادون بمعدل سنوي متوسط 4- ر2 في المائة: وهكذا فإن الإنتاج للفرد لم يزداد إلا بمقدار 10- في-المائة-في-عشرين عاما. وكان التقدم في أفقر البلدان مازال محدودا بدرجة أكبر خلال هذه الفترة، بل إن العقد الأخير تميز بانخفاض في الإنتاج، فمعدل النمو السنوي لمجموع إنتاج الأغذية في هذه البلدان انخفض من 5ر2 في المائة في الستينات إلى 0ر2 في المائة في السبعينات، وبالنسبة للعقد الأخير يعادل ذلك هبوطا بمعدل سنوي مقداره 4 ر0 في المائة في إنتاج الأغذية للفرد. وقد تأثرت أفريقيا بوجه خاص بسبب الجفاف في منطقة الساحل في بداية السبعينات: وبالنسبة لمجموع

القارة انخفض الإنتاج للفرد بحوالي 15 في المائة خلال هذا العقد.

الجدول 7 – 1

الرقم القياسي لانتاج الأغذية

(1961 – 1965 = 100)

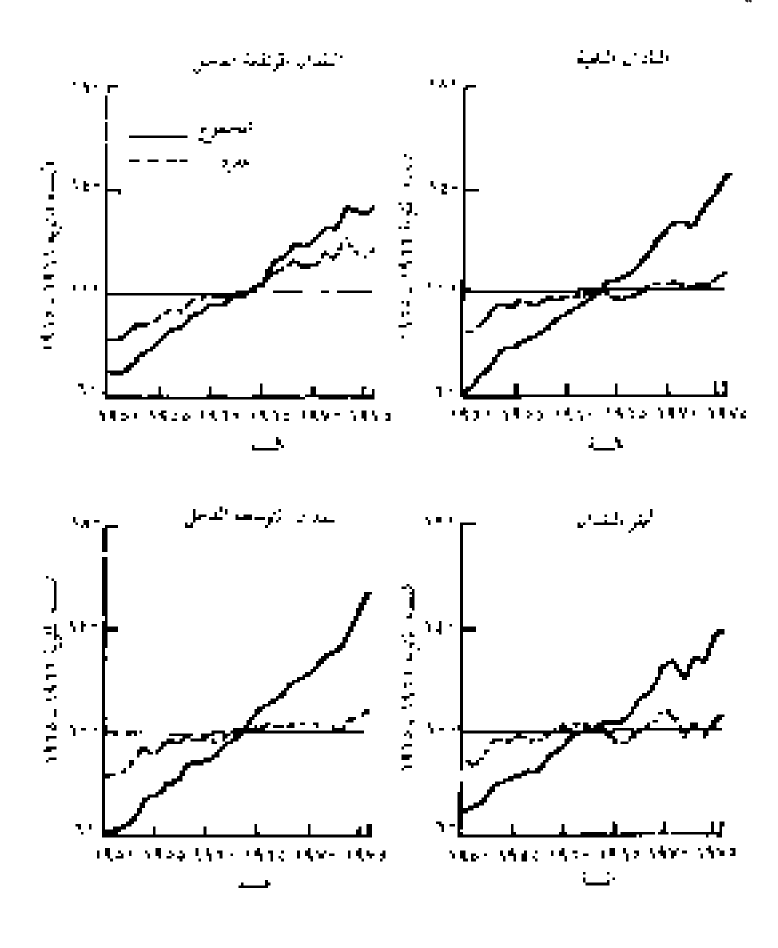
مجموعة البلدان	المجموع				للفرد			
	1950	1960	1965	1975	1950	1960	1965	1975
البلدان المتقدمة	72	95	104	129	84	99	102	115
البلدان النامية	63	91	104	144	85	98	101	107
المنخفضة الدخل	68	95	100	137	88	102	96	104
المتوسطة الدخل	60	89	107	148	84	97	101	107

المصدر : قسم البحوث الاقتصادية ، وزارة الزراعة بالولايات المتحدة .

ومع ذلك فانه بينما لم تكن الزيادة في إنتاج الأغذية في العالم الثالث أكبر بدرجة تذكر من الزيادة في عدد سكانه، فإن مجموع استهلاكه من الأغذية كان يزداد بسرعة أكبر بسبب ما طرأ من ارتفاع في دخل الفرد. فمنذ عام 1960، كان الطلب على الأغذية يزداد بحوالي 5 ر3 في المائة سنويا في المتوسط، على حين كان الإنتاج يزداد بأقل من 3 في المائة سنويا: وكانت الفجوة بين إنتاج الأغذية واستهلاكها تملأ عن طريق الواردات، التي كانت تتكون أساسا من الحبوب الغذائية. وقد كانت المناقشات حول مشكلة الأغذية في العالم تتركز على الحبوب الغذائية.

فهذه الحبوب تزود سكان العالم الثالث بأكثر من 60 في المائة من السعرات الحرارية التي يستهلكونها (70 في المائة في أفقر البلدان)، كما تشكل العنصر الرئيس في التجارة الدولية في المنتجات الغذائية. غير أن أهمية الحبوب الغذائية في استهلاك الأغذية تتفاوت طبقا للمنطقة: إذ

بينما تقوم بدور له دلالة خاصة في الاستهلاك البشري في آسيا والشرق الأوسط، فإنها لا تمثل إلا نصف ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية في أفريقيا جنوب الصحراء.



الرسم البياني [illegible] : مؤشرات [illegible] مجموع [illegible] للفرد [illegible] World Food and Nutrition Study: The Potential Contributions of Research [illegible] الصفحة ٣٧.

وقد كانت الزيادة في واردات بلدان العالم الثالث من الأغذية تعني تدهورا في ميزان تجارتها في الحبوب الغذائية. إذ بينما بلغت صادرات القارات الثلاث التي يتكون منها العالم الثالث حوالي 10 ملايين طن من الحبوب الغذائية في الثلاثينات، وبينما كانت لا تزال من الناحية العملية مكتفية ذاتيا عند بداية الخمسينات، فإن وارداتها الإجمالية وصلت إلى 40 مليون طن عند بداية السبعينات، ووصلت في الفترة 1980-1981 إلى قرابة 96 مليون طن (حوالي 70 مليون طن من الواردات الصافية)[1]. واليوم تمثل المنتجات الغذائية حوالي 9 في المائة من مجموع واردات البلدان المتوسطة الدخل (17 في المائة في حالة أفقر البلدان).

وكما يبين الجدول 7- 2، فإن البلدان النامية تعتمد الآن بدرجة متزايدة على أمريكا الشمالية في الحصول على وارداتها من الحبوب الغذائية (التي تتكون أساسا من القمح). ففي عام 1978 جاءت قرابة 78 في المائة من صادرات العالم من القمح من الولايات المتحدة وكندا، وكانت الكمية الباقية مقسمة بين استراليا (18 في المائة) والأرجنتين (4 في المائة). واليوم فإن صادرات أمريكا الشمالية من الحبوب تعادل تقريبا استهلاك 660 مليون نسمة في الهند.

الجدول 7 – 2

الواردات (–) والصادرات (+) الصافية من الحبوب حسب المنطقة

(المتوسطات السنوية بملايين الأطنان)

	أوروبا الغربية (1)	أوروبا الشرقية (2)	الاتحاد السوفييتي (3)	أمريكا الشمالية (4)	اليابان (5)	أوقيانيا (6)	أمريكا اللاتينية (7)	(أ) آسيا (8)	أفريقيا (9)	قارات العالم الثالث الثلاث 9+8+7
1938-1934	23.1 -	2.7 +	1.3 +	5.3 +	1.9 -	2.8 +	9.0 +	0.3 +	0.6 +	9.9 +
1952-1948	21.9 -	0.5 +	1.7 +	22.4 +	2.7 -	3.4 +	0.9 +	3.4 -	0.3 -	2.8 -
1956-1952	21.9 -	1.4 -	2.0 +	24.2 +	4.1 -	3.1 +	1.2 +	2.1 -	0.1 +	0.8 -
1960-1956	23.3 -	5.4 -	5.3 +	31.0 +	4.2 -	3.1 +	1.6 +	7.5 -	0.9 -	6.8 -
1965-1961	26.2	6.5 -	2.1 +	49.2 +	7.2 -	6.7 +	2.1 +	14.9 -	2.4 -	15.2 -
1970-1966	23	4.4 -	2.9 +	52.0 +	12.6 -	7.0 +	3.3 +	19.7 -	3.9 -	20.3 -
1975-1971	21.5	7.1 -	7.1 -	78.7 +	17.2 -	9.7 +	1.2 -	24.8 -	6.3 -	32.3 -
1977-1976	25.2	11.7 -	13.1 -	94.8 +	21.2 -	11.2 +	1.6 +	26.1 -	8.3 -	32.8 -

ويمثل اعتماد العالم الثالث المتزايد-وبالنسبة لهذا الأمر بقية العالم من الناحية الفعلية-على أمريكا الشمالية مخاطر عالية لا شك فيها. وقد رأينا مؤخرا أن الحبوب الغذائية يمكن أن تكون بمثابة سلاح إضافي في الترسانة الأمريكية. وحتى دون الخوض في هذه المشكلة السياسية، فإن التغيرات في مناخ أمريكا الشمالية يمكن في حد ذاتها أن تشكل خطرا على نطاق العالم. فالجفاف الطويل الأمد، أو الصقيع قبل الأوان، في هذه المنطقة يمكن أن يسببا انخفاضا في مخزونات الحبوب الغذائية، وارتفاعا شديدا في الأسعار العالمية، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة لأفقر البلدان.

وبينما يمكن للبلدان المتقدمة المستوردة للحبوب بلا ريب تدبير الدولارات اللازمة لسداد ثمن وارداتها، فإن البلدان المنخفضة الدخل لا بد من أن تواجه صعابا هائلة في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة. وفي وقت يبدو فيه أننا مقبلون على فترة يتزايد فيها عدم استقرار المناخ فإنه لذلك يوجد في هذه التبعية خطر جدي بالنسبة للأمن الغذائي العالمي، وهو خطر كثيرا ما أغفلناه.

وهكذا أصبحت الزراعة الأمريكية ذات أهمية رئيسة بالنسبة للأمن الغذائي للعالم بوجه عام، وللبلدان النامية بوجه خاص. وخلال الأعوام الأخيرة كان لدى العالم احتياطيان غذائيان رئيسان: مخزونات الحبوب الغذائية التي تحتفظ بها البلدان المصدرة، والأرض المراحة (التي تترك دون زراعة) في الولايات المتحدة بموجب برامج اتحادية لدعم الأسعار. وخلال الستينات وبداية السبعينات ترك حوالي 15 في المائة من أراضي هذا البلد القليلة للزراعة (قرابة 50 مليون فدان، أي حوالي مساحة ولاية كانساس) دون إنتاج. وعند الحاجة فإن هذه الاحتياطات من الأرض يمكن أن تعود إلى الإنتاج في غضون عام واحد: وذلك، على سبيل المثال، هو ما حدث فعلا في وقت أزمة الأغذية، 1973- 1974.

وإذا ما أردنا إجراء تقدير للاحتياطات المتاحة من الأغذية عند حدوث أزمة، فينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط المحزونات الموجودة من الحبوب الغذائية، بل أيضا قدرة هذه الأرض العاطلة عن الإنتاج، لان يكن ممكنا إعادتها إليه. وبتعريف احتياطات العالم من الأغذية على هذا النحو،

فإن هذه الاحتياطات كانت تقابل استهلاك ثلاثة أشهر عند بداية الستينات، أما اليوم فإنها تمثل أقل من شهرين (انظر، الجدول 7- 3).

الجدول 7 – 3

مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ، 1966 – 1979

العام	المخزونات الاحتياطية من الحبوب	معادل الحبوب من أراضي المحاصيل العاطلة عن الانتاج في الولايات المتحدة	مجموع الاحتياطيات العالمية	الاحتياطيات في صورة عدد أيام الاستهلاك السنوي من الحبوب
	مليـــــــون	طن	متـــــــري	
1966	167	53	220	82
1967	189	60	249	89
1968	220	74	298	103
1969	206	71	277	92
1970	166	48	214	69
1971	183	65	248	78
1972	142	35	177	54
1973	147	3	150	44
1974	131	3	134	40
1975	138	3	141	42
1976	194	1	195	55
1977	191	24	215	59
1978	266	24	251	65
1979	200	صفر	200	51

المصدر: معهد المراقبة العالمية، واشنطن العاصمة

والتدهور الذي حدث على هذا النحو في مستوى الاحتياطات الغذائية خلال السبعينات هو في الحقيقة ظاهرة جديدة ودائمة. فحتى خلال أسوأ أعوام العقد السابق (بعد واردات الهند الضخمة من الحبوب الغذائية في أعقاب محصولين سيئين في السنتين المحصوليتين 1965- 1966 و 1966-1967، على سبيل المثال)، لم تنخفض هذه الاحتياطات قط عما يعادل 80 يوما من الاستهلاك العالمي. وفضلا عن ذلك فباستطاعتنا أن نرى أن الوضع لم يطرأ عليه إلا تحسن طفيف بعد الأزمة الغذائية في الفترة 1973-1974. وإذا حسبنا الاحتياطات بعدد أيام الاستهلاك العالمي فإن الاحتياطات زادت من 40 يوما في عام 1974 إلى65 يوما في عام 1978، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 51 يوما في عام 1979.

ويعتبر الوضع الجديد ذات خطورة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي لا يمكن أن تسلم جدلا بان المعونة الغذائية التي تقدمها البلدان الغنية ستظل في متناول أيديها كلما حدثت أزمة غذائية. وتؤكد خبرة السبعينات مثل هذه الهواجس. وقد زادت المعونة الغذائية العالمية خلال الستينات بحيث وصلت إلى قرابة 13 مليون طن في العالم بين عامي 1969 و 1972. ومع ذلك ففي الفترة 1973- 1974، وبسبب الانخفاض في فوائض الحبوب الغذائية، خفضت البلدان المتقدمة معونتها الغذائية بأكثر من النصف، بحيث وصلت إلى أقل من 6 ملايين طن. ومنذ ذلك الحين كانت إعادة تكوين الاحتياطات تتم ببطء، مما لم يؤد بوضوح إلى سخاء زائد، فهذه المعونة مازالت أدنى من الرقم المستهدف، وهو 10 ملايين طن في السنة.

ومهما تكن جدوى التحليل السابق للوضع الغذائي العالمي، فإنه لا يعرض إلا جانبا واحدا فقط من جوانب المشكلة. وباستطاعتنا هنا أن نرسم خطا موازيا لمشكلات الطاقة التجارية، إذ أن الدراسة البسيطة لأزمة الطاقة التجارية يمكن أن تغفل تماما المشكلات الأقل وضوحا المتعلقة بمشكلات الطاقات غير التجارية. وبالمثل فإنه في البلدان النامية لا يكون مجرد التوازن بين عرض الأغذية والطلب عليها كافيا لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية لمجموع السكان. والحقيقة أن توازنا من هذا القبيل لا يشير إلا إلى أن احتياجات المشترين المليئين (المدعوين بقوة الإبراء) تلبي، دون أن يفيدنا بشيء عن حالة أغلبية السكان (أو أليست هي الأغلبية ؟) التي لا

يكون باستطاعتها، بسبب افتقارها إلى الدخل الكافي، أن تحصل على الأغذية التي تحتاج إليها.

إن من تحدثت عنهم في الفصل الثاني هم أساسا هؤلاء الناس غير المليئين (غير المدعوين بقوة الإبراء)، والذين يشكلون مئات الملايين ممن يعانون سوء التغذية. ومن هذه الزاوية فإن المشكلة لا تحلها حقيقة أن الأغذية اللازمة متاحة من الناحية المادية، سواء في بلدان أخرى منتجة أو حتى لدى محل البقالة المحلي، كما أن نمو إنتاج الأغذية في البلدان النامية لا يمكن أن يكون غاية في ذاته: إذ من الضروري أيضا أن يكون هذا النمو مقترنا-وهو بوجه عام غير مقترن-بزيادة في دخول من يعانون سوء التغذية بحيث يكون باستطاعتهم الحصول على الأغذية الضرورية.

وفي هذا الصدد يعد مثال الهند في العقود الأخيرة مثالا منورا بوجه خاص. فبعد محصول استثنائي في عام 1971، تعرض هذا البلد لسلسلة من النكسات، ولم يتم تجاوز مستويات الإنتاج السابقة إلا في عام 1971. وعادت مخزونات الحبوب الغذائية، التي انخفضت إلى أقل من ثلاثة ملايين طن في عام 1973، إلى الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 19 مليون طن في عام 1979. وفي عامي 1978 و 1979 «أقرضت» الحكومة الهندية حبوبا غذائية لبلدان آسيوية أخرى، وشرع الخبراء يعلنون من جديد (مثلما كان يحدث بعد كل سلسلة من محاصيل طيبة ثلاثة متعاقبة) أن البلد قد وصل بصورة نهائية إلى الاكتفاء الذاتي في الأغذية.

والحقيقة أنه في عام 1979 تسبب جفاف في نقص في المحصول يساوي ثلثي المخزونات المتراكمة، وأصبح هذا التفاؤل المبهج، على حين فجأة، موضع شكوك جدية. ولكن ليس هنا يكمن التناقض، وإنما يكمن في حقيقة أنه فيما بين عامي 1975 و 1978، عندما كانت تتراكم لدى الهند احتياطات لم يسبق لها مثيل من الأغذية، كان متوسط استهلاك الفرد راكدا عند مستوى شديد الانخفاض، بل إن استهلاك الفرد خلال الفترة1975- 1977 كان في الحقيقة أدنى منه خلال الفترة 1970- 1972، أو حتى خلال الفترة 1960- 1962[2]. ومن المسلم به أنه بينما يظهر مؤشر استهلاك الفرد منذ عام 1950 تقلبات هامة قصيرة الأجل، فإنه لا يكشف عن أي اتجاه طويل الأجل، سواء أكان اتجاها صعوديا، أم-لسوء الحظ-اتجاها نزوليا.

ومشكلة الأغذية، سواء أكانت في الهند أم على مستوى العالم، لا تعالج في أغلب الأحوال إلا من زاوية الإنتاج، حتى وإن يكن هذا النهج وحده لا يمكن أن يؤدي إلى مكافحة فعالة لسوء التغذية، ولذا فإن جانبي المشكلة- الإنتاج والاستهلاك-إن لم يعالجا معا، فلن تكون هناك أية إمكانية لإحراز تقدم حقيقي في هذا المجال.

الدروس المستفادة من الثورة الخضراء

بالنسبة للخبراء في مشاكل العالم الثالث الغذائية فإن أحداثاً قليلة هي التي أثارت من الأمل، وربما من النقد، قدر ما أثارته الثورة الخضراء. فقد كانت الثورة الخضراء منذ منتصف الستينات في بؤرة المناقشات حول حالة الأغذية في العالم، كما أن مستقبلها سيحدد جزئياً تطور الجوع في العالم في العقود القادمة. ومن الواضح أن أي دراسة لهذه المشكلة لن تكون كاملة ما لم تتضمن تحليلاً لنتائج هذه التكنولوجيا وإمكاناتها[3].

والثورة الخضراء، بينما روجت لها لدى الجمهور النجاحات (وبعض حالات الإخفاق) التي لقيتها في جنوبي آسيا وشرقها، فالحقيقة أنها ولدت في المكسيك، وتجاوز نطاق عملها القارة الآسيوية لتصل إلى غالبية بلدان العالم الثالث التي تزرع القمح، أو الأرز أو الذرة. أما أفريقيا جنوبي الصحراء، حيث تزرع هذه الحبوب الغذائية على نطاق أصغر، فلم تمسها الثورة الخضراء إلا قليلاً.

وعند بداية الأربعينات كان النمو في إنتاج الأغذية في المكسيك في حالة ركود، على حين كان السكان يتزايدون بسرعة. وفي عام 1943 شرعت الحكومة المكسيكية، بمعونة مؤسسة روكفلر، في تنفيذ برنامج للبحوث الزراعية، وكان نورمان بورلوغ، الذي حصل على جائزة نوبل للسلم لأعماله، أحد المديرين الأوائل للبرنامج. وكانت النتائج مذهلة: ففي غضون عشرين عاماً زاد متوسط الغلة على المستوى القومي إلى الضعف بالنسبة للذرة، والى أربعة أمثاله بالنسبة للقمح. وعلى الرغم من أن معدل نمو السكان كان يتجاوز 3 في المائة سنوياً، فقد تحولت المكسيك من مستورد للذرة والقمح في عام 1944 إلى مصدر لهاتين السلعتين في الستينات [4]. وكان النجاح المثير بوجه خاص والذي تحقق بالنسبة للقمح يرجع إلى زراعة

أصناف جديدة تستجيب للأسمدة استجابة طيبة بصورة ملحوظة، ولا تنثني سيقانها تحت وطأة الثقل الإضافي للسنابل الناتج عن زيادة الغلة. وكان من السمات الاستثنائية الأخرى لهذه الأصناف ضآلة حساسيتها للتغير في درجة الحرارة: على خلاف جميع الأصناف الأخرى التي كانت تزرع فيما سبق، ولذلك كان بإمكانها أن تتكيف بسهولة مع الظروف الجغرافية المختلفة. بيد أن النجاح المكسيكي كانت له خاتمة مثيرة. فبسبب النمو السكاني العالي، والزيادة في دخل الفرد وفي استهلاك الفرد من الأغذية، وتنويع المحاصيل بعيدا عن إنتاج الأغذية، عادت المكسيك الآن إلى وضع تعاني فيه عجزاً في الأغذية، ويتعين عليها فيه أن تستورد كل عام جزءاً من الحبوب الغذائية اللازمة لإطعام سكانها.

وفي عام 1960 انضمت مؤسسة روكفلر، التي شجعتها النتائج التي حققها القمح المكسيكي، إلى مؤسسة فورد لتأسيس المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفليبين. وسرعان ما أسفرت البحوث التي أجراها هذا المعهد عن إنتاج صنف جديد من الأرز (IRB) تبلغ غلته أكثر من غلة غالبية أصناف الأرز المحلية في آسيا. وعلى غرار أصناف القمح «المعجزة»-وعلى نقيض أصناف الأرز المحلية-فإن IRB والأصناف التي خلفته تتطلب كميات كبيرة من الأسمدة، كما تتطلب تنظيماً وضبطاً للري كي تحقق إمكاناتها الوفيرة الغلة.

وبسبب ما تتمتع به الأصناف الجديدة من القمح والأرز من قدرة كبيرة على التكيف كانت تنتشر بسرعة فائقة. ففي أمريكا الشمالية وآسيا بأسرهما لم يكن يزرع من هذه الأصناف في عام 1965 سوى بضع عشرات من الهكتارات، أما في عام 1969 فإن هذه الأصناف كانت تغطي 12 مليون هكتار، وفي عام 1975 كانت تغطي 41 مليوناً ! والبلدان التي استفادت أساساً من هذا التطور توجد في جنوبي آسيا (الهند وباكستان وسري لانكا) وفي شرقي آسيا (الفليبين وإندونيسيا وماليزيا) وإندونيسيا ولكن السلالات الجديدة كانت تزرع أيضا في آسيا الصغرى (تركيا) وفي أمريكا اللاتينية (كولومبيا). وفي آسيا وأمريكا الشمالية كانت المساحات التي تغطيها الأصناف الوفيرة الغلة مقسمة بالتساوي بين الأرز والقمح، وعلى الرغم من ذلك فإن التوسع في هذه الأصناف الجديدة يحدث بسرعة أكبر

في حالة القمح. ففي عام 1975، على سبيل المثال، كان 38 في المائة من المساحات المخصصة للقمح تزرع بأصناف وفيرة الغلة، على حين كانت النسبة المئوية المقابلة بالنسبة للأرز 26 في المائة فقط. ويرجع ذلك أساساً إلى أن المساحات المخصصة للقمح يكون التحكم في ريها عادة أفضل من التحكم في ري المساحات التي تزرع أرزاً، ولذا تكون مناسبة أكثر لهذه الأصناف الجديدة.

وبفضل هذه البذور الجديدة كان باستطاعة الفليبين بلوغ الاكتفاء الذاتي في الأرز عند نهاية الستينات، بعد أن ظلت تعتمد لأكثر من نصف قرن على الواردات لتلبية احتياجاتها. (بيد أنه هنا أيضا، كما كانت الحال في المكسيك، لم يكن من المستطاع المحافظة على هذا الوضع). وقد بدأت تركيا ثورتها الخضراء في عام 1967 عن طريق استيراد بذور القمح المكسيكي، وفي غضون سبعة أعوام زاد الإنتاج القومي بمقدار مرة ونصف مرة، فارتفع من 9 ملايين طن إلى 14 مليوناً. وفي كولومبيا قام المركز الدولي للزراعة الاستوائية في عام 1971 بإدخال الأصناف التي استنبطها المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفليبين. وفي عام 1975 كانت المساحات المروية المخصصة للأرز تزرع كلها تقريبا بأصناف وفيرة الغلة، وزاد الإنتاج إلى أكثر من الضعف بالمقارنة بعام 1969، وزادت الغلة بمقدار 2,4 مرة بالمقارنة بعام 1965.

وباستطاعتنا أن نقيس على نحو أفضل نجاحات الثورة الخضراء وحدودها إذا نظرنا إلى تأثيرها على بلدان شبه القارة الهندية. فهذه البلدان الستة (الهند، بنغلادش، باكستان، بورما، سري لانكا، نيبال) تنتج حوالي 200 مليون طن من الحبوب الغذائية، يمثل الأرز منها أكثر من النصف والقمح 25 في المائة، والباقي يتكون أساساً من الذرة والدخن والسورغوم (الذرة الرفيعة). والقمح هو المحصول الرئيس من الحبوب الغذائية في باكستان، كما أنه يشكل حوالي 25 في المائة من إنتاج الهند من هذه الحبوب، ويسود الأرز في شمال المنطقة وشرقها (بورما، وبنغلادش، وولاية غرب البنغال في الهند) وكذلك في سري لانكا.

وبدراسة نمو إنتاج الحبوب الغذائية منذ عام 1960 نلاحظ نقطة تحول في الفترة 1965- 1967 على وجه التقريب. فقد كان هناك معدل نمو سنوي

منخفض (3 ,0 في المائة من عام 1960 حتى عام 1965) أعقبه معدل أسرع كثيراً (7 ,3 في المائة من عام 1965 حتى عام 1974). وهذا المعدل المتسارع لنمو الإنتاج كان ملحوظاً بوجه خاص بالنسبة للقمح (من معدل أدنى من 2 في المائة إلى معدل أعلى من 10 في المائة).

وحتى عام 1965 كان النمو في الإنتاج يرجع أساساً إلى استخدام الأساليب التقليدية: التوسع في المساحات المزروعة، تطوير الري، الاستخدام التمهيدي للأسمدة بالنسبة لأصناف الحبوب الغذائية المحلية. ففي الهند، على سبيل المثال، كانت الزيادة في المساحة المزروعة مسؤولة عن أكثر من نصف النمو في إنتاج الحبوب الغذائية خلال هذه الفترة (3 في المائة سنويا من عام 1950 إلى عام 1965). وقد ترتب على الرياح الموسمية غير المواتية خلال الفترتين 1965- 1966 و 1966- 1967 هبوط في محصول الحبوب الغذائية، كما أدت بحكومات المنطقة إلى إيلاء الزراعة مزيداً من الاهتمام. وهكذا حدث في هذه المرة أن أخذت الواردات الأولى من الفصائل الوفيرة الغلة تفد على المنطقة، وأدى الاستخدام السريع لهذه البذور من الناحية الفعلية إلى نمو جوهري في إنتاج الحبوب الغذائية. والحقيقة أن نمو الإنتاج منذ منتصف الستينات يعد أساساً نتيجة للزيادات في الغلة: ففي حالة الهند، على سبيل المثال، كانت هذه الزيادات مسؤولة عن ثلثي نمو الناتج (4 ,3 في المائة سنوياً) بين عامي 1965 و 1979.

وقد كان للثورة الخضراء تأثير واضح بصورة خاصة على ولايتي البنجاب (في الهند وباكستان) وعلى ولاية هاريانا في الهند، حيث أدت إلى زيادة مثيرة في إنتاج القمح وإلى تحول هام في الاقتصاديات الريفية. غير أنه في مناطق أخرى منتجة كان تقدمها محدوداً بسبب الافتقار إلى مرافق الري. وبالمقارنة يبدو أن الثورة الخضراء كان لها تأثير ضئيل على إنتاج الأرز. فمنذ النصف الأول من الستينات زاد إنتاج القمح في الهند بمقدار ثلاثة أمثال على حين أن الزيادة في إنتاج الأرز لم تتجاوز الثلث. وعلى الرغم من أن ثلثي المساحات المزروعة قمحاً في الهند تغطيه اليوم الأصناف الوفيرة الغلة، فإن النسبة فيما يتعلق بالأرز هي الثلث فقط. كما أن غلة الأرز في جنوبي آسيا، على الرغم من إدخال الأصناف الوفيرة الغلة، مازالت أدنى كثيراً من مثيلتها في شرقي آسيا وجنوبها الشرقي. وأخيراً فإنه

بسبب الاحتياجات الملحة والكثيرة لبذور القمح والأرز الجديدة من المدخلات، تجاوزت الثورة الخضراء تماما المزارعين الذين يفتقرون إلى شبكات للري. وتتضح حدود هذه الثورة بجلاء إذا علمنا أن 80 في المائة من المساحة المزروعة في الهند و90 في المائة من المساحة المزروعة في بنغلادش لا توجد بها أية مرافق للري.

وقد اتهمت الثورة الخضراء بأنها «تجعل الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أكثر فقراً» وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه التكنولوجيا لا يتوقف على حجم المزرعة، وأن أي مزارع توجد تحت تصرفه الأسمدة والبذور، ويستطيع ضبط استخدام المياه، باستطاعته أن يستفيد منها. غير أنه في الممارسة يكون تنظيم الري على مزرعة واحدة كبيرة أيسر من تنظيمه على مجموعة من المزارع الصغيرة، وفضلا عن ذلك فان المزارعين الكبار يستطيعون بسهولة أكبر الحصول على الموارد المالية اللازمة لحفر بئر أو لشراء الأسمدة والبذور. ففي البنجاب، على سبيل المثال، كان المزارعون الكبار هم أول من استخدم البذور الجديدة، ونضيف إلى ذلك أنه حدث في كثير من الحالات أن قام كبار ملاك الأرض، الذين أسكرتهم نشوة الأرباح العالية التي تحققها الأصناف الوفيرة الغلة، بطرد الفلاحين الذين يزرعون أراضيهم على أساس اقتسام المحصول-كان هؤلاء ينضمون عادة إلى الصفوف المتزايدة من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا-وتولوا بأنفسهم إدارة مزارعهم الخاصة. غير أنه سيكون من الخطأ أن نخلص إلى أن النتائج الاجتماعية للثورة الخضراء كانت سلبية دائما. فهذه التكنولوجيا تتطلب مزيدا من الأيدي العاملة لإعداد الأرض وتسميدها وحصاد المحاصيل. ففي البنجاب، على سبيل المثال، أدى استخدام الأصناف الجديدة إلى زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي إلى ارتفاع في أجور العمال الزراعيين [5].

غير أنه يمكن القول، على وجه الإجمال، أن أحوال سكان الريف في شبه القارة الهندية لم تتحسن، بل يفترض أنها ازدادت سوءا (انظر، الفصل الثاني). ولكن هذا التدهور يمكن أن يعزى إلى المظالم التي يقوم عليها الهيكل الاقتصادي والاجتماعي (والتي تقوم عليها ملكية الأرض بوجه خاص)، وإلى الانفجار السكان، بأكثر مما يعزى إلى الثورة الخضراء.

وقد تميزت نهاية الستينات بثقة ضخمة في إمكانات التكنولوجيا

الجديدة، وكان بعض المتحمسين لها يعتبرون هذه البذور «المعجزة» واعدة برخاء عام في الأجل المتوسط. ولكن هذه الأحلام بالوفرة هزها بعنف العجز في الحبوب الغذائية في بداية السبعينات، ومن الجلي الآن أن التكنولوجيا الجديدة، على نقيض الآمال المتحمسة وعلى الرغم من النجاح الذي لا شك فيه، لم تؤد إلى تحسن عام في الأحوال المعيشية.

وفي هذا الصدد يجدر بنا مقارنة الدراستين الاستقصائيتين الشاملتين اللتين أجراهما بنك التنمية الآسيوي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ريف آسيا. الأولى منهما، التي أكملت في عام 1968، تعد متفائلة نسبيا، وتتوقع أن تؤدي الثورة الخضراء إلى تطور عام قوامه المساواة على نطاق المنطقة. أما الدراسة الثانية، التي أجريت بعد ذلك بعشرة أعوام، فهي متشائمة صراحة. وأنا أشير هنا إلى بعض ما خلصت إليه من استنتاجات بشأن تطور الفقر في الريف، ففيما يتعلق بالوضع الغذائي تبين الدراسة، بطريقة متحررة بعض الشيء من الأوهام، أن «وجهة النظر الأشد تفاؤلا التي يمكن أن تتخذ إزاء الوضع الغذائي هي أن المنطقة ليست، بوجه عام، أسوأ بكثير مما كانت عليه وقت إجراء أول دراسة استقصائية للزراعة في آسيا»[6].

فهل لنا عندئذ أن نخلص إلى أن الثورة الخضراء قد فشلت؟ كلا، إذ أنها برغم كل شئ قد أدت إلى نمو سريع في إنتاج الحبوب الغذائية، كان يمكن على الأرجح ألا يحدث لولا استخدام هذه التكنولوجيا. وهكذا كان باستطاعة الهند، بعد فترات الجفاف التي عانتها في منتصف الستينات، أن تزيد إنتاجها من الحبوب الغذائية بمقدار النصف في عشرة أعوام، وفي بلد مثل الهند، حيث الأرض غير المزروعة نادرة بوجه خاص، كان يستحيل تحقيق نمو من هذا القبيل لولا الغلة الوفيرة للأصناف الجديدة. وبالمثل كان باستطاعة بلدان أخرى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية-بصورة مؤقتة على الأقل-بفضل إمكانيات هذه الأصناف.

وثمت حقيقة مؤكدة هي أنه، في حالات معينة، تلاشى مرة ثانية هذا الاكتفاء الذاتي الذي حققته المنطقة حديثا، ولكن هذه الحقيقة تشير فقط

إلى أنه بينما يمكن لهذه التكنولوجيا الجديدة أن تختصر الوقت، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا لتنفيذ سياسات للحد من النمو السكاني. وبالمثل كان من السذاجة أن نأمل أن يكون باستطاعة التكنولوجيا وحدها تصحيح الآثار المترتبة على هيكل اقتصادي واجتماعي غير عادل، وأن تعود بالفائدة بقدر متساو على جميع فئات السكان. ولكن ليس هناك ما يدعو إلى توجيه اللوم إلى الثورة الخضراء بسبب مظالم اجتماعية توجد مصادرهما في مكان آخر !

آفاق الزيادات في الإنتاج

إن الزيادات في إنتاج العالم الثالث من الأغذية في الأعوام القادمة سيتعين أن تجئ جزئيا من التوسع في المساحات المنزرعة، وجزئيا من الزيادات في الغلة. والإمكانية الأولى يمكن أن تتحقق بإدخال مساحات جديدة من الأراضي البكر إلى حيز الزراعة، أو بالتوسع في الري في الأراضي المزروعة بالفعل (يمكن لهذا التوسع أن يؤدي إلى نتائج مماثلة عن طريق زراعة أكثر من محصول واحد في العام) أما عن الزيادة في الغلة فإن ذلك يتطلب أساليب فلاحة أكثر فعالية، وهو ما يعني بدوره-بوجه عام- استخدام المدخلات الحديثة.

التوسع في المساحات المزروعة:

ستتوقف إمكانية زيادة المساحات المزروعة، في المقام الأول، على توافر الأرض القابلة للزراعة. وقد كانت هناك تقديرات مختلفة لمساحة الأراضي القابلة للزراعة في العالم [7] وهذه التقديرات تتفق بدرجة كبيرة مع النتيجة التي تخلص إليها، وهي أن قرابة ربع الأراضي غير المغطاة بالجليد يمكن زراعتها (4 ر3 بليون هكتار تقريبا)، وأن قرابة نصف هذه الأراضي تزرع الآن بالفعل.

غير أن الأراضي القابلة للزراعة ليست موزعة بالتساوي فيما بين المناطق والبلدان، إذ مازالت توجد لدى أفريقيا وأمريكا اللاتينية احتياطات هامة من الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تزرع بعد، على حين أن موارد آسيا من هذه الأراضي أقل كثيرا (انظر، الجدول 7- 4).

الجدول 7 – 4

الأراضي المزروعة والأراضي القابلة للزراعة

لكل فرد من سكان البلدان النامية

(بالهكتار)

مجموعة البلدان	المساحة المزروعة لكل فرد من السكان	المساحة القابلة للزراعة لكل فرد من السكان
جميع البلدان النامية	0.33	0.79
أفريقيا	0.55	1.71
الشرق الأقصى	0.21	0.28
أمريكا اللاتينية	0.52	1.79
الشرق الأوسط	0.39	0.6
البلدان النامية المنخفضة الدخل	0.29	0.61

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، Agriculture : Towards 2000 (روما ، 1979)

ويزرع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أقل من ثلث الأراضي التي يحتمل أن تكون قابلة للزراعة، ولكن يزرع من هذه الأراضي في آسيا أكثر من الثلثين. وقد يكون من المفيد إجراء دراسة استقصائية قطرية (لكل بلد على حدة) للاحتياطات الموجودة لتأصيل هذا الاستنتاج الأول (انظر، الجدول 7- 5). ويمكن أن نرى أن 46 في المائة من سكان البلدان التسعين التي يغطيها الجدول 7- 5 (تمثل هذه البلدان 98 في المائة من سكان العالم الثالث) يعيشون في بلدان لديها أقل من 10 في المائة من احتياطات الأراضي، بل إنه حتى في أفريقيا يعيش 46 في المائة من السكان في بلدان لديها أقل من 30 في المائة من هذه الاحتياطات، وهي مساحات لا تكفي لتوفير احتياجات الزيادة في السكان في العقدين القادمين.

الجدول 7 – 5

توزيع أكبر تسعين بلداً نامياً طبقاً لمستوى الاحتياطيات من الأراضي ، 1975

مستوى الاحتياطيات من الأراضي (أ)	عدد البلدان	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في بلدان ذات مستوى معين من احتياطيات الأراضي				
		أفريقيا	الشرق الأقصى	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	جميع البلدان النامية التسعين
10 في المائة أو أقل	18	4	63	6	76	46
من 10 في المائة إلى 30 في المائة	24	41	12	7	14	16
من 30 في المائة إلى 60 في المائة	22	26	22	30	صفر	21
أكثر من 60 في المائة	26	28	3	57	10	27
المجموع	90	100	100	100	100	100

المصدر : أنظر ، الجدول 7 – 4

(أ) نسبة (مئوية) مساحة الأراضي القابلة للزراعة ، ولكنها لم تزرع بعد ، إلى مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة (بما في ذلك الأراضي المزروعة فعلاً) .

وفضلا عن تلك الأرض توجد مشاكل متعددة تعترض فلاحة الأراضي التي يحتمل أن تكون قابلة للزراعة، منها مستوى الاستثمار اللازم، فتكلفة تنمية الأرض يقدر أنها تتراوح بين 80 دولارا و1200 دولار للفدان وبالنسبة للبلدان النامية فإن الاحتفاظ حتى العام 2000 بمعدل نمو في المساحات المزروعة مقداره 1 في المائة سنويا (وهو ما يساوي تقريبا المعدل الذي

تحقق خلال العقود الماضية) سيتطلب استثمارا سنويا متوسطا مقداره حوالي 13 بليون دولار-وهو رقم يعادل مجموع تكلفة الاستثمار الزراعي في البلدان النامية في عام 1975[8]. وإذا أخذنا في الاعتبار الاستثمارات الزراعية الأخرى التي ستلزم في الأعوام القادمة، فإن المحافظة على معدل نمو من هذا القبيل في المساحات المزروعة يمكن بذلك أن تنطوي على زيادة هامة في مجموع الاستثمار الزراعي.

أضف إلى ذلك أن الأرض التي تتمتع بأفضل الإمكانات، والتي تتطلب أدنى مستوى من تكاليف التنمية، كانت بوجه عام هي الأرض التي تزرع أولا. ولذلك فمن المرجح كثيرا، كلما دخل في حيز الزراعة المزيد والمزيد من الأرض الحدية، أن تزداد تكاليف تنميتها، على حين تنخفض إنتاجيتها. وقد لوحظ بالفعل مثل هذا الانخفاض في الإنتاج في البلدان التي أدخلت فيها في حيز الزراعة، بسبب الضغوط السكانية، أراضي من نوعية رديئة. وأخيرا ينبغي لنا ألا نستهين بالصعاب التقنية أو الإيكولوجية التي تنطوي على تنمية الأراضي الجديدة، مثلما أوضحت المشاريع المخيبة للآمال في غابات البرازيل وفي الأراضي البكر في كازاخستان.

وفي الأعوام الأخيرة زادت بدرجة كبيرة مساحة الأراضي المروية في العالم الثالث (بمعدل مقداره 2 في المائة سنويا فيما بين عامي 1966 و1975). وهي اليوم تمثل 14 في المائة من مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة. غير أنه من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن أن يحتفظ في المستقبل بمعدل للنمو من هذا القبيل. فقد ارتفعت تكاليف الاستثمار بسرعة خلال الأعوام الأخيرة، وهي ستواصل الارتفاع بلا ريب بحيث تجري تنمية مواقع ذات ملاءمة متدنية. وفضلا عن ذلك ففي مناطق معينة (مثل الشرق الأوسط) تكون موارد المياه محدودة بالفعل بدرجة أكبر، ونتيجة لذلك فإنه من المحتوم أن تمضي تنمية الري في المستقبل بسرعة أبطأ.

تدهور التربة:

خلال العقد الماضي كانت البيئة «تشكل شاغلا هاما للبلدان النامية، ومن الناحية الأخرى لم تكن بلدان العالم الثالث، التي تواجه مشاكل أشد إلحاحا بوضوح، تلقى بالا كثيرا لمثل هذا النوع من «مشاكل الأغنياء». ومن المرجح، مع ذلك، أنه في نهاية الأمر سيكون الشكل الأكثر خطورة للتدهور

البيئي هو على وجه التحديد الشكل الذي يؤثر الآن في بلدان نامية كثيرة. ففي هذه البلدان يمكن لتدهور التربة، وهو عملية لا رجعة فيها، أن يعرض للخطر قدرة السكان على إنتاج أغذيتهم الأساسية[9]. وهذا التدهور، الذي يبدو أن مرجعه الأساسي هو الضغط السكاني المتزايد والسرعة المتصاعدة للنشاط الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، يشكل حتى في الوقت الحاضر ظاهرة معروفة على نطاق محدود، ونادرا ما يجري قياس لها. غير أنه يوجد عدد كاف من العلامات التي تشير إلى شيوع المشكلة وخطورتها في آن واحد.

وقد ناقشت في الفصل السابق بعض نتائج إزالة الغابات وما يترتب عليها من تعرية التربة، وهي نتائج كثيرا ما تتخذ أبعاد الكارثة. وثمة عوامل أخرى يمكن أن تسهم في تعرية التربة: زراعة أراض غير ملائمة، وتقليل وقت إراحة الأرض، وزراعة محاصيل لا تعطي التربة حماية كافية، وهلم جرا. ويتأثر بالتعرية الآن حوالي 20 في المائة من الأرض في بنغلادش و 77 في المائة في السلفادور و80 في المائة في مدغشقر. كما أن هاييتي-التي يعني اسمها، ويا للسخرية، «الجزيرة الخضراء»-تعد بالتأكيد حالة من أشد الحالات خطورة: فاستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة تشكل التعرية المشكلة رقم 1 في هاييتي.

وثمة شكل خاص للتعرية-هو التصحر-يؤثر في قارات العالم الثالث الثلاث جميعا. وقد أفادت التقديرات أن الخسارة السنوية للتربة نتيجة لهذه الظاهرة تصل إلى 3 ر0 في المائة من مجموع مساحة الأراضي في هذه المناطق-أي ضعف مساحة بلجيكا-كما أفادت تقديرات مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في عام 1977 حول هذا الموضوع أن 20 في المائة من الأراضي في أمريكا الجنوبية و30 في آسيا و35 في المائة في أفريقيا تبدو متواضعة بالنسبة لمخاطر التصحر الشديدة للغاية.

وأخيرا فإن الزيادة في ملوحة التربة وفي قلويتها نتيجة للري تسبب خسارة سنوية مقدارها 2 ر 0 في المائة من المساحة المروية في العالم الثالث. ففي باكستان، في عام 1960، تضرر نتيجة لهذين السببين خمس الأراضي المزروعة في وادي السند، وكانت الأرض تتدهور بمعدل 40000 هكتار ضائع كل عام.

وهناك سبب مشترك يكمن بوجه عام وراء هذه الظواهر المختلفة للتدهور، هو الاستخدام غير الملائم للتربة. ففي غالبية الحالات تكون الشروط الأولية هي إما أن تزرع الأرض بعناية، بعد القيام باستثمارات معينة، ، إما، بكل بساطة، ألا تزرع إطلاقا. ويعتبر الضغط السكاني مسؤولا بوجه عام عن هذه الإدارة السيئة للأرض: فحتى إذا كان المزارعون مدركين لما يمكن أن يترتب على الزراعة غير السليمة من أخطار في نهاية الأمر، فإنه لا يكون أمامهم من خيار آخر، إذا أرادوا البقاء، سوى أن يزرعوا الأرض الحدية، أو أن يعجلوا بالدورة المحصولية عن طريق تقصير فترة إراحة الأرض.

ولهذا السبب على وجه التحديد تكون مكافحة تدهور التربة بالغة الصعوبة. إن التدابير اللازمة معروفة جيدا ولا تكتنفها صعاب تقنية: فغالبيتها يمكن في الحقيقة تبريرها على أساس المعايير الاقتصادية الصارمة (بقدر ما تكون المنافع المحسومة أكبر عادة من التكاليف). أما بالنسبة للحكومات، التي كانت منذ عشرة أعوام لا تزال بوجه عام تستهين بمدى هذه المشكلة، فإنها آخذة الآن في إيلائها اهتماما جديا. وعلى الرغم من ذلك فإن جهود الحكومات لمكافحة التدهور الجاري في الأرض لم تكن تقابل حتى الآن إلا بنجاح محدود. فكما في حالة برامج إعادة التشجير يعد التعاون النشط من جانب السكان أمرا ضروريا، بيد أنه قد ثبت هنا أيضا أنه صعب التحقيق. وبطبيعة الحال لا يمكن القول إن المزارعين-الذين سيكونون برغم كل شئ أول من سيستفيد من هذه البرامج-لا يتعاونون بالطريقة المرجوة لأنهم يفتقدون الحماسة أو الفطنة. فهم في الحقيقة يفهمون سريعا، إذا لم يكونوا يعرفون بالفعل، أن تقصير فترة إراحة الأرض، أو فلاحة أرض غير ملائمة، سيؤديان في غضون خمسة أو ستة أعوام إلى تعرية التربة وانخفاض في خصوبتها. ومع ذلك فأي خيار يكون أمامهم إذا لم تكن لديهم أي وسيلة أخرى لإطعام أسرهم ؟

وأخيرا هناك سبب أخير لفقد الأرض القابلة للزراعة لا ينبغي أن نغفله: وهو التوسع العمراني. وفي الوقت الحاضر ربما كانت الخسائر التي تترتب على التوسع العمراني أكبر في العالم الصناعي (حيث تصل إلى نقص سنوي يتراوح بين 0,1 و 0,8 في المائة من مساحة الأراضي المزروعة)

منها في البلدان النامية، ولكن الآثار الطويلة الأجل لهذه الظاهرة ستكون أكثر أهمية بالنسبة لهذه البلدان. فمصر تفقد بالفعل 26000 هكتار من أفضل أراضيها (على ضفاف النيل) كل عام بسبب توسع المدن وتوسع مرافقها الأساسية. وتفيد تقديرات الحكومة الهندية أن مساحة الأراضي التي تستخدم لأغراض غير زراعية لا بد من أن تزداد من 16 مليون هكتار في عام 1970 إلى 26 مليونا بحلول العام 2000. ولكن من المفترض أن السيطرة على هذه الظاهرة أصعب من السيطرة على تدهور التربة وتعريتها، لأن ذلك يتطلب أن نكبح بنجاح نفس عملية التوسع العمراني.

وليس هناك شك فيما تحدثه هذه العمليات جميعا من آثار تراكمية خطيرة على فقدان التربة وتدهورها. والحقيقة أن تقريرا أخيرا تم إعداده تحت رعاية منظمات دولية عديدة (من بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة) يخلص إلى أنه تفقد، على نطاق العالم، 200 فدان من الأراضي القابلة للزراعة كل دقيقة. (وعلى سبيل المقارنة فإن مساحة الأراضي البكر التي يتم إدخالها في حيز الزراعة في العالم الثالث لا تتجاوز 40 فدانا كل دقيقة). وإذا ما استمر تدهور التربة بهذه السرعة فإن قرابة ثلثي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العالم ستفقد بحلول نهاية هذا القرن [10].

احتمالات الزيادة في الغلة

كانت الزيادة في مساحات الأراضي المزروعة، حتى منتصف القرن الحالي، هي المصدر الرئيس للنمو في إنتاج العالم من الأغذية. ومنذ ذلك الحين كانت نسبة هامة من هذا النمو في الإنتاج ترجع إلى الزيادات في الغلة. والسبب الرئيس لهذا التغير هو النقص في احتياطات الأراضي القابلة للزراعة، وهذا النقص هو نفسه نتيجة للتوسع السابق في المساحات المزروعة. وفضلا عن ذلك يبدو أن هناك تسارعا في هذا التغير في الأهمية النسبية للعاملين اللذين يسهمان في نمو الإنتاج (المساحة المزروعة أو الغلة). فبين عامي 1960 و 1966 كان المعدل السنوي للنمو في إنتاج الحبوب الغذائية في البلدان النامية حوالي 2,1 في المائة: المساحة المزروعة كانت تتوسع بمعدل 1,2 في المائة سنويا، على حين كانت الغلة تزداد بمعدل متوسط مقداره 0,9 في المائة. ومن عام 1966 حتى عام 1975 كان معدل نمو الإنتاج

أعلى (3، 2 في المائة)، ولكن المساحة المزروعة كانت تزداد بمعدل سنوي مقداره 7، 0 في المائة فقط، على حين كانت الغلة تنمو بمعدل 6، 1 في المائة، وكانت الأراضي الزراعية الجديدة التي أدخلت في حيز الزراعة مسؤولة عن أكثر من نصف الزيادة في إنتاج الأغذية عند بداية الستينات، ولكن كانت مسؤولة عن ثلث هذه الزيادة فقط حوالي عام 1970، وتفيد التقديرات أن هذه النسبة ستنخفض إلى الربع خلال الثمانينات.

وللأسباب السالفة الذكر فإن توسيع مساحات الأراضي المزروعة سيزداد صعوبة باستمرار في المستقبل، كما أن الزيادات في الإنتاج ستجيء في معظمها من تحسين الغلة. وكما تبين الأرقام أعلاه كانت الغلة تتحسن بدرجة هامة بين عامي 1966 و1975 (الأعوام الأولى من الثورة الخضراء)، وكان باستطاعة هذه النتائج المشجعة أن تقودنا إلى الاعتقاد بأن الزيادات في الغلة ستظل ممكنة في المستقبل. والحقيقة أن هذه الغلة مازالت حتى اليوم شديدة الانخفاض في الدول النامية. فبلدان العالم الثالث تنتج 92 في المائة من إنتاج العالم من الأرز، ولكن متوسط الغلة فيها نادرا ما يتجاوز5، 1 طن للهكتار، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فإنه على النقيض من ذلك يبلغ متوسط الغلة فيها حوالي 5، 5 طن للهكتار، كما أن غلة الذرة في أمريكا اللاتينية تقل بما يتراوح بين مرتين وأربع مرات عن مثيلتها في الولايات المتحدة، وغلة الأرز في بورما تقل بمقدار أربع مرات عن مثيلتها في تايوان. وثمة ذخيرة هامة من التقنيات الزراعية التي لا يستخدمها معظم المزارعين حتى الآن، والتي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى زيادات هامة في الغلة. وفيما يتعلق بالحبوب الغذائية، على سبيل المثال، فإن الأصناف الوفيرة الغلة التي جاءت بها الثورة الخضراء لا تستخدم في أي مكان بأكثر الطرق فعالية.

ومع ذلك توجد أسباب أخرى تحملنا على الاعتقاد بأن الثورة الخضراء قد دخلت الآن مرحلة الغلة الهامشية المتناقصة. فالنجاحات الأولى والمثيرة تحققت على أيدي أكثر المزارعين تقدما، وفوق أفضل الأراضي. والمسألة الآن هي إقناع المزراعين ذوي النزعة المحافظة، أو الأقل مقدرة على تمويل النفقات اللازمة، ومن الضروري أيضا استخدام مساحات أقل ملاءمة من الأراضي التي تفتقر إلى إمدادات من المياه يمكن الاعتماد عليها. وكما نعلم

فإن الأصناف الوفيرة الغلة قد استنبطت فقط للأراضي المروية التي تزرع الذرة والأرز والقمح، ولذلك ففي نهاية الأمر سيكون التوسع في هذه المحاصيل محكوما بتنمية الري.

وفضلا عن ذلك فإنه لم يتم بالنسبة لأي محصول غذائي آخر تحقيق نتائج مماثلة لتلك التي تحققت بالنسبة لهذه الحبوب الغذائية الثلاثة عن طريق استخدام الأصناف الوفيرة الغلة. وهذا الفشل يفسر جزئيا الأداء الهزيل لقطاع الأغذية في البلدان، أو المناطق التي تتكون الأغذية الأساسية فيها من نباتات أخرى خلاف الحبوب الغذائية. فسكان أفريقيا جنوبي الصحراء على سبيل المثال، يحصلون على جزء هام من سعراتهم الحرارية من نباتات الجذور، ومع ذلك فإن الباحثين الزراعيين كانوا لا يزالون حتى وقت قريب يغفلون هذه النباتات [11].

وفيما يتعلق بالاحتمالات الغذائية الطويلة الأجل، فإنه من المزعج أن نلاحظ أن الحالة الراهنة للبحوث الزراعية لا تعطينا أملا في حدوث فتح علمي سريع مماثل لذلك الذي تحقق في مجال الأصناف الوفيرة الغلة[12]. وينبغي أن نضع موضع الاعتبار أن البحوث في هذه الأصناف بدأت في المكسيك في الأربعينات، أي عشرون عاما قبل أن تسفر عن الزيادات المذهلة في الغلة التي حققتها الثورة الخضراء في آسيا. وهناك موضوعان من موضوعات البحوث الجارية لهما أهمية خاصة، ويمكن أن تكون لهما-إذا نجحت البحوث-إمكانات مماثلة لإمكانات الأصناف الوفيرة الغلة. أولهما يتعلق بتحسين كفاءة التخليق الضوئي للنباتات عن طريق التغييرات الجينية، وثانيهما يتعلق بتطوير الحبوب الغذائية التي تثبت نتروجينها مباشرة. غير أنه لا توجد حتى الآن علامة على فتح علمي في أي من هذين المجالين، ومثل هذا الإنجاز سيتوقف دون شك على تقدم البيولوجيا الأساسية في الأعوام القادمة.

وتعتمد جميع الممارسات الزراعية الحديثة-التي سيكون استخدامها ضروريا للحصول على الزيادة اللازمة في الغلة-على استخدام كميات كبيرة من الأسمدة ومبيدات الحشرات والبذور والمياه، وكذلك من الآلات الزراعية في حالات معينة. وسيكون من قبيل الوهم أن نعتقد أنه يمكن تحقيق زيادة هامة في إنتاج العالم من الأغذية دون الاستخدام المتزايد للأسمدة ومبيدات

الحشرات [13]. وفيما يتعلق بالتنمية الطويلة الأجل للزراعة الحديثة ستكون المسألتان الرئيستان متعلقتين بما يتوافر في المستقبل من الأسمدة من ناحية، والطاقة من ناحية أخرى.

وقد كان استخدام الأسمدة في البلدان النامية يزداد بمعدل سنوي يتراوح بين 14- و15- في-المائة-خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية. وفي بداية السبعينات حدثت ندرة مؤقتة في الأسمدة أبطأت هذا التصاعد في استخدامها، ولكن الارتفاع استؤنف بعد عام 1975. ويستخدم لإنتاج الحبوب الغذائية حوالي نصف الأسمدة المنتجة، وفي هذا الصدد فإنه إذا حدثت في المستقبل ندرة في الأسمدة فإن هذه الندرة يمكن أن تؤثر بدرجة خطيرة على إنتاج العالم من الأغذية. ومن حسن الحظ أن توافر الأسمدة في العالم الثالث لا يرجح أن تعترضه أي مشاكل، حتى نهاية القرن على الأقل، شريطة أن تواصل هذه البلدان تنمية طاقتها الإنتاجية بنفس المعدل السريع الذي شهدته الأعوام الأخيرة.

كذلك لا ينبغي أن يكون هناك أي نقص في المواد الأولية اللازمة لإنتاج هذه الأسمدة. فالاحتياطات الموجودة من الفوسفات والبوتاسيوم تبدو كافية لإنتاج الأسمدة غير الآزوتية في المستقبل. غير أن إنتاج الأسمدة الآزوتية يتطلب كميات كبيرة من الطاقة، وقد أدى ذلك إلى إثارة المخاوف من حدوث انخفاض في الإنتاج في المستقبل بسبب احتمالات ندرة النفط. ومع ذلك فإن هذه المخاوف لا يبدو أن لها ما يبررها، على الأقل بالنسبة للعقدين التاليين. ففي المقام الأول لا يستخدم في إنتاج الأسمدة إلا 2 أو 3 في المائة من الاستهلاك العالمي الراهن من النفط. وفضلا عن ذلك فإن الطاقة اللازمة لهذا الإنتاج يمكن، على أي حال، الحصول عليها من الغاز الطبيعي الذي يجري الآن، بوجه عام، حرقه دون الاستفادة منه (انظر، الفصل السادس).

ويقودنا ذلك إلى مشكلة أكثر عمومية وهي أثر أزمة الطاقة على إنتاج الأغذية. فقد أثار اعتماد الزراعة الحديثة على الطاقة مخاوف من أن تؤدي أزمة الطاقة الحالية إلى تفاقم المشاكل الغذائية في العالم الثالث في العقود القادمة. وفي هذا الصدد فإن أول سؤال يثور يتعلق بمدى ما يمكن أن تؤدي القيود على إمدادات الطاقة إلى انخفاض إنتاج الأغذية في البلدان

النامية. وتشير عوامل متعددة إلى أنه في هذه الحالة أيضا لا بد من أن يكون الخطر محدودا تماما، على الأقل حتى نهاية هذا القرن.

وفي المقام الأول تمثل الطاقة التجارية في الوقت الحالي 5 في المائة فقط-في المتوسط-من مجموع الطاقة المستخدمة للإنتاج الزراعي في البلدان النامية، أما الباقي فيوفره عمل الإنسان والحيوان. وهذه النسبة تتفاوت، بطبيعة الحال، تبعا للمنطقة ودرجة تحديث الزراعة، بيد أنه حتى في أمريكا اللاتينية، حيث الزراعة أكثر تطورا، لا تبلغ هذه النسبة 20 في المائة. وفضلا عن ذلك فإنه في حالة حدوث ندرة يمكن الاستعاضة عن هذه الطاقة التجارية بطاقة الإنسان أو الحيوان في كثير من العمليات الزراعية [14].

وأخيرا فإن حصة القطاع الزراعي في مجموع استهلاك الطاقة التجارية منخفض للغاية في جميع البلدان: حوالي 3,5 في المائة بالنسبة للبلدان الصناعية، وربما أكثر قليلا بالنسبة للبلدان النامية[15]. وإذا ما أخذنا في اعتبارنا مجموع سلسلة الأغذية (التجهيز والنقل والتسويق والطهي)، فإن هذه النسبة المئوية من المفترض أن تصل إلى حوالي 12 في المائة في البلدان المتقدمة (12,8 في المائة في الولايات المتحدة في عام 1970)، ولكنها لا تتجاوز 8 أو 9 في المائة في البلدان النامية. ولذلك، ففي مثل هذه الظروف لا بد من أن يكون باستطاعة حكومات العالم الثالث، في حالة حدوث اضطراب في إمدادات الطاقة، تخصيص حصة كافية للاحتياجات ذات الأولوية في مجال إنتاج الأغذية.

وثمة سؤال آخر يتعلق بأثر الارتفاع في تكاليف الطاقة على أسعار الأغذية. فهذا الأثر من المحتمل أيضا أن يكون طفيفا. ففي البلدان الصناعية تمثل تكاليف الطاقة ما بين 5 و15 في المائة من تكاليف الإنتاج (عند بوابات المزارع)، ونسبة أقل من التكاليف التي يتحملها المستهلكون [1]. وفي هذه الظروف لا ينبغي للارتفاع في تكاليف الطاقة أن يسبب غير زيادة طفيفة للغاية في الأسعار الاستهلاكية للأغذية.

ولأول وهلة قد يبدو أن مشاكل الطاقة لا يمكن أن تشكل عقبة كأداء أمام تنمية إنتاج الأغذية في المستقبل. غير أنه تحاشيا للخطأ لا ينبغي مع ذلك أن نغالي في تقدير قدرة الحكومات في التغلب على الصعاب التي

تواجه إمداداتها من الطاقة. ففي الفترة 1973- 1974، ونتيجة للاضطراب في الإمدادات، لم يكن باستطاعة المزارعين في بلدان معينة (من بينها الهند وبنغلادش) الحصول على ما يحتاجون إليه من نفط أو كهرباء لمضخات الري، ومن ثم تعرضوا لخسائر كبيرة في المحاصيل. وفي الحالات التي لا يوجد فيها أي تخطيط للطوارئ فإنه من المرجح كثيرا أن تحدث مشاكل مماثلة في المستقبل عندما تطرأ أزمة، أو حتى مجرد اضطراب غير متوقع في عمليات الشراء.

غير أنه ما زال يوجد جانب هام آخر من جوانب الحلقة التي تربط بين أسعار الطاقة لإنتاج الأغذية، وهو جانب ينبغي أن نتناوله هنا: وهو التوسع في زراعة «محاصيل الوقود» للتقطير وإنتاج الكحول. فمع ارتفاع أسعار الطاقة خلال السبعينات تحولت بلدان عديدة إلى تقطير الكحول من السلع الزراعية كمصدر إضافي للوقود اللازم للسيارات، إذ أن محركات السيارات تستطيع، دون إدخال أي تعديل عليها، أن تحرق مزيجا من البنزين والكحول يحتوي على نسبة من الكحول تصل إلى 10 في المائة. وفي الأعوام القليلة الماضية أعلنت البرازيل والولايات المتحدة كلتاهما عن برامج رئيسة لتحويل السلع الزراعية إلى كحول، كما أن بلدانا أخرى كانت تفكر في مشاريع مماثلة. وعلى ضوء الأسعار العالمية الحالية للنفط تبدو هناك بالفعل جاذبة من الناحية المالية لإنتاج الإيثانول من محاصيل مختلفة (الذرة والقمح والسورغوم وقصب السكر)

وهكذا يبدو من المرجح أن تبدأ بلدان عديدة في الثمانينات إنتاجها الخاص من محاصيل الوقود، أو تنمية برامجها القائمة. ولكن هذه الآفاق تثير مسألة المنافسة الفعلية بين إنتاج محاصيل الوقود وإنتاج المحاصيل الغذائية. والحقيقة أن هذين النوعين من الإنتاج يمكن أن تنشأ بينهما منافسة على مواد نادرة، مثل الأسمدة، أو المياه، أو الأيدي العاملة. أو الائتمان أو الأرض، لا سيما أن منافسة من هذا القبيل تبدو شديدة الاحتمال.

مثال ذلك، في حالة البرازيل، التي كان برنامجها الطموح لمحاصل الوقود أول برنامج من نوعه يبدأ تنفيذه، فإن إنجاز الهدف الحكومي المعلن، وهو 10,7 بليون لتر من الكحول بحلول عام 1985، سيتطلب قرابة ثلاثة ملايين هكتار من قصب السكر، أي ما يعادل 10 في المائة من المساحة

المحصولية في هذا البلد، كما أن الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي في وقود السيارات سيتطلب مساحة تقرب من نصف مجموع هذه المساحة المحصولية. ويمكن للمرء بطبيعة الحال أن يقول إن موارد البرازيل الهائلة من الأراضي لا بد من أن تكون كافية لكل من الأغذية وإنتاج الوقود، ولكن هذه الإمكانات من الأراضي لم تمنع البرازيل من التعرض، لأزمة حادة في الحبوب، كما لم تقدم حلا للمشاكل الغذائية المستمرة الانتشار في البرازيل وهكذا يبدو من الأرجح أن أي توسع ملحوظ في برنامج البرازيل لمحاصيل الوقود لن يتحقق إلا على حساب إنتاج الأغذية وتحسين التغذية.

وإمكانية قيام منافسة بين الوقود والأغذية لا تقتصر على البلدان النامية. ففي كانون الثاني/ يناير 1980، حدد الرئيس كارتر هدفا لإنتاج بليوني غالون من الإيثانول في منتصف الثمانينات، وهو هدف سيتطلب تنفيذه 20 مليون طن من الذرة أو ما يعادلها. والولايات المتحدة ليست بطبيعة الحال مستوردا للأغذية، ولا تعاني سوء تغذية على نطاق واسع، ولكن توجيه هذه الكمية من الحبوب إلى إنتاج الإيثانول سيكون معادلا لانخفاض مقداره خمس الكميات المتاحة للصادرات. ومثل هذا الانخفاض الضخم في حجم الذرة المخصصة للصادرات يمكن ترجمته إلى زيادات هامة في الأسعار العالمية للحبوب، ونتيجة لذلك في فواتير واردات الأغذية في البلدان النامية. ولذا فإن إنتاج محاصيل الوقود في المستقبل من المرجح أن تكون له آثار سلبية على إنتاج الأغذية في البلدان النامية، ومن ثم على استهلاك الأغذية فيها، سواء مباشرة أو عن طريق وارداتها[17].

وإذا ما حاولنا الآن تحديد ثقل العوامل المختلفة التي ستحدد نمو إنتاج الأغذية في المستقبل، يكون لدينا ما يحملنا على استنتاج أنه مازالت توجد إمكانات كبيرة بالنسبة للتنمية. وبوجه خاص لا يبدو أن هناك أي حاجز مادي يقترب باستطاعته أن يحد من إمكانيات النمو. والحقيقة أن الدراسات المختلفة قد خلصت إلى أن إنتاج العالم من الأغذية يمكن أن يتضاعف بمعدل يتراوح بين خمس مرات وثلاثين مرة [18]. ومهما يكن عدم اليقين بشأن الحد الأقصى لهذا الإنتاج، فإنه يبدو أن هذه الإمكانات لا بد من أن تمكننا من مواجهة الزيادات السكانية المتوقعة خلال هذا القرن، ومن المفترض خلال القرن القادم أيضا.

وعلى الرغم مما في ذلك من عوامل التشجيع، فإنه في حد ذاته لا يحل مشكلتنا، فمهما تكن إمكانات كوكبنا الهامة من حيث إنتاج الأغذية، فإن الخطوات التي اتخذت لتحقيق هذه الإمكانات كانت بطيئة بغير شك خلال العقود الأخيرة. وإذا لم تكن العقبات التي تعترض نمو الإنتاج عقبات مادية في المقام الأول، فإنها عقبات سياسية أو اجتماعية أو إدارية، أو مالية- ولكنها ليست إلا عقبات واقعية. فمنذ منتصف القرن الحالي، لم يكد يطرأ على الوضع الغذائي في العالم الثالث تحسن يذكر. فهل لدينا سبب يحملنا على الاعتقاد بأن الاحتمالات المتوقعة للعقود القليلة القادمة هي بأية صورة احتمالات أفضل ؟

الاحتمالات المتوقعة للأغذية

قبل أن نغامر بالتنبؤ بالتطور المقبل لحالة الأغذية في العالم الثالث قد يكون من المفيد أن ننظر إلى الخلف، وأن نقارن النظرة الراهنة بالحالة التي كانت قائمة منذ بداية السبعينات.

ومن العسير تفادي الاستنتاج بأن الحالة فيها اليوم من عوامل التشجيع أقل كثيرا مما كان فيها منذ عشرة أعوام مضت. ففي بداية السبعينات كان التفاؤل الذي خلفته النجاحات الأولى للثورة الخضراء مازال سائدا، ولم يكن هناك تصور واضح لتعقيد وخطورة المشاكل المتعلقة بتدهور التربة وسوء التغذية، كما لم يعن يبدو أن إمدادات الطاقة ممثل مشكلة ما. وكانت المخزونات الأمريكية من الحبوب الغذائية تبدو كافية لمواجهة أي نقص غير متوقع في محاصيل العالم الثالث. وقد تغير ذلك كله تغيرا كبيرا في غضون عقد واحد. واليوم نجد أن الاحتمالات المتوقعة لزيادات سريعة في الغلة أقل يقينا بكثير، وبسبب التوسع في المساحات المزروعة أصبحت الاحتياطات من الأراضي غير المزروعة أقل كثيرا. وفضلا عن ذلك فقد ثارت شكوك جديدة فيما يتعلق بموارد الطاقة، ونوعية التربة، وتوافر فوائض من الأغذية في البلدان المتقدمة.

وربما كان التطور الإيجابي الوحيد في العقد الماضي هو تزايد إدراك الحكومات لهذه المشاكل. فالأزمات التي حدثت في السبعينات هزت قادة العالم الثالث هزا عنيفا ومفاجئا، وفي بلدان كثيرة تعطى أولوية أعلى الآن

لإنتاج الأغذية. ولكن مازال هناك خطر ماثل، وهو أن التحسن الظاهر والمؤقت في حالة الأغذية في العالم يمكن الآن أن يدفع الحكومات إلى تهدئة الانتباه الذي استيقظ حديثا.

وإذا ما أخذنا في اعتبارنا هذه العوامل جميعا، فإن خير ما يمكننا أن نتوقعه هو معدلات لنمو إنتاج الأغذية في المستقبل مماثلة لتلك التي تحققت في العقود الأخيرة. ومما لا ريب فيه أنه يمكن من الناحية التقنية بلوغ معدل نمو أسرع، وأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لبلوغه، ولكن خبرة العقود الثلاثة ينبغي أن تحمينا من التفاؤل المفرط فيما يتعلق بإمكانات النجاح. كما أن الاستهلاك بدوره يرجح أن يواصل الازدياد بسرعة مماثلة لتلك التي كان يزداد بها في الماضي. وفي مثل هذه الظروف فإن العجز الغذائي في البلدان النامية لا يمكن إلا أن يزداد في الأعوام القادمة.

وبين الفترتين 1962- 1964 و 1980-1981 ارتفع صافي واردات البلدان النامية من الحبوب من 32 مليون طن إلى حوالي 70 مليونا وإذا ما استمرت الاتجاهات الماضية فإن العجز الصافي، في الحبوب الغذائية في هذه البلدان، استنادا إلى تقديرات الأمم المتحدة، سيصل إلى 90 مليون طن في عام 1990، وسيتجاوز 150 مليونا في العام 2000. وتؤكد دراسات أخرى على تزايد حجم العجز المتوقع لهذين التاريخين [19] وكما نرى من الجدول 7- 6 فإن العجز الغذائي يمكن بحلول عام 1990، أن يمثل حصة جوهرية في استهلاك بلدان معينة، ولا سيما في أفريقيا.

وبطبيعة الحال سينطوي عجز غذائي بهذا الحجم على عدد كبير من المشاكل. وتتعلق أولى هذه المشاكل بقدرة البلدان «الرأسمالية» المتقدمة على إنتاج الفوائض اللازمة لسد عجز من هذا القبيل. ومن المرجح أن تتفاقم هذه المشكلة نتيجة لواردات الاتحاد السوفييتي التي ستضاف، إلى احتياجات العالم الثالث: وإذا ما استمر التطور الجاري، فإن هذا الطلب الإضافي يمكن أن يتجاوز25 مليون، طن بحلول عام 1985. ومن الواضح أنه يستحيل التنبؤ بدقة بالفوائض الغربية من الحبوب الغذائية لعقد مقدما، دعك من التنبؤ بها حتى نهاية القرن وعلى الرغم من ذلك يبدو من المؤكد أن إنتاج فوائض بهذا المقدار لن يكون بالمهمة اليسيرة على الإطلاق [20].

الجدول 7 – 6

العجز الغذائي بالنسبة لبلدان نامية مختلفة

البلد	العجز الفعلي ، 1975		العجز المتوقع ، 1990	
	مليون طن متري	النسبة المئوية إلى الاستهلاك	مليون طن متري	النسبة المئوية إلى الاستهلاك
الهند	1.4	1	21.9 - 17.6	12 - 10
نيجيريا	0.4	2	20.5 - 17.1	39 - 35
بنغلاديش	1	7	8.0 - 6.4	35 - .30
اندونيسيا	2.1	8	7 - 7 - 6.0	17 - 14
مصر	3.7	35	4.9	32
مجموعة بلدان				
الساحل	0.4	9	3.5 - 3.2	46 - 44
أثيوبيا	0.1	2	2.3 - 2.1	28 - 26
بورما	(0.4)(أ)	(7)(أ)	2.4 - 1.9	25 - 21
الفليبين	0.3	4	1.7 - 1.4	13 - 11
أفغانستان	...	...	1.5 - 1.3	22 - 19
بوليفيا وهاييتي	0.3	24	0.8 - 0.7	38 - 35

المصدر : المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ، Food Needs of Developing Countries (واشنطن العاصمة ، 1977) .

(ا) فائض .

كما أن تمويل مثل هذا الحجم من واردات الحبوب الغذائية سينطوي بدوره على صعاب كبيرة[21]. فأغلبية البلدان المصدرة للنفط، ومجموعة كبيرة من البلدان المتوسطة الدخل من الأرجح أن يكون باستطاعتها تدبير العملات الأجنبية اللازمة، ولكنه من العسير أن نرى كيف سيكون باستطاعة

أفقر لبلدان (مثل بلدان جنوب آسيا، وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء) تمويل المشتريات المرجوة.

وليست مسالة التوازن بين عرض الأغذية والطلب المليء (المدعوم بقوة الإبراء) إلا جانبا واحدا فقط من جوانب المشكلة، كما رأينا بالفعل. فحتى إذا كان باستطاعة البلدان المتقدمة، بحلول عام 1990 أو العام 2000، أن تنتج الكميات من الحبوب الغذائية التي تلزم لمواجهة احتياجات العالم الثالث من الواردات، وكان باستطاعة البلدان النامية، بحلول هذا العام أو ذلك، تمويل هذه الاحتياجات، فإن ذلك في حد ذاته لن يحل مشكلة سوء التغذية، فالطلب على الأغذية-المدعوم بقوة الإبراء-لا يمثل إلا جانبا واحدا من الاحتياجات الغذائية، كما أن النمو في إنتاج الأغذية-أو بالنسبة لهذا الأمر النمو في واردات الأغذية-لن يؤدي إلى تحسين أحوال أفقر الناس، ما لم يكن هذا النمو مقترنا بزيادة في دخولهم تمكنهم من الحصول على هذه الأغذية. وكما أعلنت أكاديمية الولايات المتحدة للعلوم: «بل إنه حتى إذا تضاعف إنتاج الأغذية في العام القادم وفق الأطر القائمة فإن ذلك لن يؤدي إلى تغيير مادي في أحوال الأغلبية العظمى التي تعاني اليوم الجوع وسوء التغذية»(22). ولذالك ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في الأمم المتحدة تتوقع أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية لانتاج الاغذية واستهلاكها (وهو ما يعني أنه يمكن، بطريقة أو بأخرى، سد ما ينشأ عن ذلك من عجز بين الإنتاج والاستهلاك) فإن عدد من يعانون سوء التغذية لن ينخفض بدرجة تذكر فيما بين الآن وحتى العام 2000، إذ لن ينخفض إلا من 415 مليونا إلى 390 مليونا. بل إنه حتى وفقا للافتراض الأكثر مواتاه (الذي يتطابق مع معدل لنمو الإنتاج الزراعي على امتداد 1980-2000 أعلى بمقدار 50 في المائة تقريبا من المعدل الذي تحقق خلال العقود الأخيرة)، فإن عدد من يعانون سوء التغذية لن ينخفض إلا بمقدار 4 في المائة فقط في عشرين عاما. ولذلك سيكون من الخطأ أن يراودنا أمل في أن يمكننا نمو الإنتاج الزراعي بمفرده من القضاء على الجوع في العالم فيما بين الآن وحتى العام 200.

وسيكون خطأ مماثلا أن نأمل في أن يكون باستطاعة صيد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، أو المنتجات التخليقية الإسهام بصورة فعالة في مكافحة الجوع في خلال العقدين الماضيين (23). وبسبب ما يوجد الآن من

حدود لموارد العالم من مصايد الأسماك، فإن إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لا بد من أن يزدادا-على أكثر تقدير-بالسرعة نفسها التي يزداد بها سكان العالم. أما بالنسبة للمنتجات التخليقية)مثل البروتينات الوحيدة الخلية(، مهما يكن مستقبلها في القرن الحادي والعشرين، فمن غير المرجح أن تستطيع أن تواجه بصورة كافية استهلاكا عاما خلال القرن الحالي. وفضلا عن ذلك فإن مشكلة إشباع الطلب غير المدعوم بقوة الإبراء. من جانب أشد الناس فقرا ستنشأ بالنسبة لهذه الأغذية الاصطناعية بقدر ما هي في الوقت الحالي بالنسبة للأغذية الطبيعية(34).

وخلال هذا العقد الأخير أصبح من الواضح بدرجة متزايدة أن مكافحة سوء التغذية ستتطلب هجوماً في وقت واحد ضد مشكلتي الإنتاج والدخل. فلن يكون من الممكن تحسين المستويات الغذائية لأفقر السكان إلا بزيادة كل من توافر الأغذية والدخول لأفقر السكان. وفي هذا الصدد تعطينا إسقاطات الأمم المتحدة المذكورة أعلاه تصويرا مفيدا. وكما رأينا فانه حتى في حالة حدوث نمو سريع للغاية في الإنتاج الزراعي، فإن عدد من يعانون سوء التغذية سيظل في العام 2000 عند مستوى عدة مئات من الملايين. ومع ذلك فإن الدراسات التمهيدية تبين أن إعادة توزيع معتدلة للدخل يمكن أن تؤدي إلى إنقاص هذا العدد بمقدار النصف، وأن إعادة تشكيل أكثر جذرية لهيكل الإنتاج يمكن أن تنقصه بمقدار خمسة أسداس (25). وبطبيعة الحال ينبغي أن نأخذ هذه الأرقام بعد أن نضيف إليها شيئا من الملح، ولكنها في حدود كونها مرشدا فإنها تبين بالفعل ما يمكن أن يكون للتحسين في توزيع الدخل من آثار عميقة على مستوى التغذية لدى سكان العالم الثالث.

في عام 1974 اتخذ مؤتمر الأغذية العالمي قرارا يعلن فيه أنه ينبغي لجميع الحكومات «أن تقبل هذا الهدف، وهو أنه في غضون عشرة أعوام لن يكون هناك طفل عرضة للجوع، ولن تكون هناك أسرة تخشى على خبز غدها، وألا يكون سوء التغذية عقبة أمام مستقبل البشر وقدراتهم» [26].

والآن لم تمض بعد تلك الأعوام العشرة، ولكنه من الواضح أننا لن نبلغ الهدف. فمنذ أن صدر هذا القرار لم يتم إنجاز إلا القليل النادر على طريق المعونة الغذائية والأمن الغذائي، أو تنمية إنتاج الأغذية، أو إعادة توزيع الدخل، أو تنفيذ سياسات للتغذية. غير أن تبعية العالم الثالث الغذائية قد

ازدادت منذ ذلك الحين سوءا، والأرجح أنه لم يطرأ أي نقصان على أعداد من يعانون سوء التغذية، كما أن سكان العالم قد ازدادت بمقدار15 في المائة، وعلى نطاق العالم ربما يكون الدمار قد لحق بقرابة 10 في المائة من الأراضي القابلة للزراعة.

وإذا ما استعدنا الماضي وتأملنا فيه يكون من الواضح بصورة تبعث على الأسى أن الهدف الذي تحدد في روما في عام 1974 كان هدفا لا يمكن بلوغه. غير أن الأمر الأكثر خطورة هو أن هذا الهدف مازال يبدو بعيدا عن متناولنا، حتى عند حلول نهاية القرن. وبينما قد لا تكون السبعينات جاءت بالكثير الذي يبهجنا في هذا المجال، فإنها مكنتنا على الأقل من أن نفقد بضعة أوهام مريحة. واليوم يبدو مستقرا بوضوح أن حالة الأغذية في العالم الثالث ستكون في العقود القادمة معرضة للخطر بوجه خاص. وان لم يتخذ إجراء سريع من جانب المجتمع الدولي كله، فإنه يبدو من المرجح للغاية أن يحدث تدهور خطير، بل تدهور يرقى إلى مرتبة الكارثة. وإذا ما قدر لنا أن نتقاعس عن التحرك، وتركنا لهذا التدهور العنان، فلن يكون بوسعنا إلا أن نلوم جهلنا. والحقيقة أن أكثر اللجان جدارة واعتبارا قد حذرتنا مرارا. وتتنبأ المجموعة التنفيذية التي أجرت «الدراسة العالمية للعام 2000» بأن «استهلاك الفرد في جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وأقل البلدان نموا في أفريقيا، لن يطرأ عليه (على امتداد العقدين القادمين) أي تحسن يذكر، بل إنه يمكن من الناحية الفعلية أن يتدهور إلى ما أدنى من مستوياته الحالية»[27]. كما أن اللجنة الرئاسية المعنية بالجوع في العالم التي أنشئت بمبادرة من الرئيس كارتر، تخلص إلى أنه «يبدو من المرجح أن تحدث خلال الأعوام العشرين القادمة أزمة رئيسة في الإمدادات العالمية من الأغذية-ربما تكون ذات أبعاد أخطر من الأزمة الحالية في الطاقة- وذلك ما لم تتخذ الآن خطوات لإحداث زيادة هامة في إنتاج الأغذية في البلدان النامية»[28]. وتعلن لجنة براندت، لدى توصيتها ببرنامج عمل مماثل: «إذا لم تتخذ هذه التدابير فإن الثمانينات والتسعينات يمكن أن تشهد حتى مسارح للتضور جوع أسوأ من تلك التي حدثت في السبعينات، وزيادات مثيرة في أسعار الحبوب الغذائية في كل مكان»[29]. والحقيقة أنه سيكون من العسير أن نزعم أنه لم يكن لدينا مسبقا التحذير الكافي.

8 الفقر

منذ عشرة أعوام ربما كان هناك مبرر ما الفكر اعتبار الفقر مشكلة في حد ذاتها متميزة عن مشكلة التخلف. وعلى الرغم من ذلك فإن عبارتي «البلدان الفقيرة» و«البلدان المتخلفة» كانتا عبارتين مترادفتين، كما أن مكافحة الفقر في العالم الثالث كانت أيضا تعني بوضوح التعجيل بنمو تلك الأمم.

وكما رأينا فإن هذه المعرفة التقليدية قد تعرضت للتحدي خلال العقدين الماضيين. وتشير أدلة لها وزنها أنه منذ الحرب العالمية النامية كانت ثمار النمو توزع فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة بطريقة أبعد ما تكون عن المساواة. وقد أوضحت دراسة نشرت في عام 1974 تحت إشراف البنك الدولي «أنه من الواضح الآن أن عقدا من النمو السريع في البلدان المتخلفة لم يعد بمنفعة تذكر ربما على قرابة ثلث سكانها»[1]. وبسبب عدم مصداقية الإحصاءات المتاحة، فإنه من الممكن دائما بطبيعة الحال تفنيد أرقام وأمثلة معينة. ومع ذلك فإن الموضوع ككل لا يمكن نبذه بمثل هذه السهولة فقد أكد عدد متزايد من الدراسات الاستقصائية الآن أنه مهما كانت السرعة الاستثنائية التي مضى بها النمو في البلدان النامية خلال العقود القليلة

الماضية، فإن هذه النتيجة الإجمالية لا يمكنها أن تخفي كثيرا من نواحي الفشل والقصور.

ونتيجة لذلك فإن أفكارا كثيرة مسلما بها تتعلق بالانتشار التلقائي لثمار النمو فيما بين جميع الفئات الاجتماعية (ما يسمى نظرية «التساقط رذاذا») قد أصبحت بطبيعة الحال موضع. تساؤل، كما أن المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالصلة بين نمو الإنتاج، وتوزيع الدخل قد أصبحت تؤخذ باهتمام متجدد. وبحماسة شديدة-أو بسذاجة في بعض الأحيان-شرعت الجامعات والمنظمات الدولية في البحث عن استراتيجيات جديدة للتنمية.

غير أنه قبل أن كان باستطاعتنا تعريف هذه الاستراتيجيات البديلة، كان من الضروري الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة. من هم الفقراء؟ وما أنشطتهم الاقتصادية وسماتهم الاجتماعية؟ وبعد ذلك ما الذي يمكن أن تقوله لنا العلوم الاقتصادية، والمشاهدات الإحصائية عن الصلة بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر؟ وهل هناك ارتباط تلقائي بين المستوى المتوسط للناتج القومي الإجمالي للفرد، ودخول ذوي الفقر المدقع؟ وأخيرا إذا كان هناك شئ ما تلقائي في هذا الارتباط، فهل توجد استراتيجيات بديلة باستطاعتها تحسين أحوال أشد الناس احتياجا؟

فيما يتعلق بهذه المسائل جميعا من سوء الطالع أن الجدة النسبية لهذا الاستقصاء، والافتقار إلى بيانات يعتمد عليها، قد حالا دون أي تقدم يتجاوز مرحلة الدلالات التمهيدية. وعلى هذا الأساس مازال البحث جاريا عن توجهات جديدة لجهود التنمية.

من هم الفقراء؟

مما لا ريب فيه أن الفقر مفهوم معقد، مفهوم لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط. فأي محاولة لتعريفة لا بد من أن تأخذ في اعتبارها معايير متعددة: الدخل، الممتلكات، التعليم، التغذية، الطبقة أو الطائفة، إمكانية الحصول على خدمات عامة معينة، هلم جرا. ومن الناحية الفعلية لم تجر أية دراسات (فيما عدا دراسات جزئية مشتتة) لهذه المواضيع؛ والحقيقة أنه لا توجد في غالبية البلدان الإحصاءات التي قد تلزم لإجراء دراسات من هذا القبيل. وسعيا وراء شئ أفضل يحاول الاقتصاديون بوجه عام

الاعتماد على معيار الدخل-لا لأن هذا المعيار أفضل من ناحية المفاهيم، بل لأنه في هذا الميدان على الأقل يوجد بالفعل بعض البيانات الإحصائية. غير أني لا أستطيع أن أغالي في إبراز النوعية السيئة نسبيا لهذه البيانات، ومن ثم الطابع التجريبي المؤقت للاستنتاجات التي يمكن أن تقوم على أساسها.

ولذا فإننا إذا ما استخدمنا معيار دخل الفرد لتعريف «الفقراء»، فإن المشكلة لا تكون بذلك قد حلت. إذ تنشأ مسألة مقارنة الدخل بين البلدان (دخل مقداره 100 دولار يشتري سلعا أساسية في الهند أكثر مما يشتريه منها في الولايات المتحدة) وبين المناطق في البلد الواحد (مثال ذلك أنه بسبب الفروق في تكلفة المعيشة لا تكون للدخل نفسه قوة شرائية في المدينة مماثلة لما له من قوة شرائية في الريف (. وفضلا عن ذلك فإن استخدام عتبة الدخل في تعريف الفقر لا يمكن إلا أن يكون تحكميا: هل سنقول أن شخصا ما فقير إذا كان دخله السنوي أدن من 50 دولارا أو 100 دولار، أو 200 دولار؟ ولن يترتب على التعبير عن هذا المستوى من زاوية القوة الشرائية (دخل يسمح باستهلاك أغذية تحتوي على مقدار معين من السعرات الحرارية، أو بشراء كمية معينة من السلع الأساسية) إلا تحويل المشكلة، دون أن يزيل الجانب التحكمي لاختيار عتبة الدخل.

وفي هذه الظروف قد يكون من العقم بذل أي محاولة لتقدير عدد «ذوي الفقر المطلق». ونظرا لأن خط الفقر هو بحكم التعريف تحكمي تماما، فماذا يمكن، على سبيل المثال، أن يكون مغزى رقم الـ800 مليون الذي حدده البنك الدولي باعتباره عدد ذوي الفقر المطلق في العالم ؟ غير أن هذا التقدير، لأسباب مختلفة، لا يخلو من دلالة، أولها أن نفس حجم مشكلة الفقر يصبح واضحا عندما نعرف عتبة الدخل الشديدة الانخفاض التي استخدمت للوصول إلى تقدير البنك الدولي: ما بين 50 دولارا، 75 دولارا بدولارات عام 1970[(2)]. ثانيها وأكثرها أهمية أن هذه التقديرات ذات اهتمام خاص بسبب ما تسمح به من مقارنات بين الأزمنة والمناطق. كما أنها تمكننا، بوجه خاص، من أن نحدد بدقة أكثر مواقع جيوب الفقر. ثالثها أن تقديرات البنك الدولي تفيد بان 80 في المائة من ذوي الفقر المطلق يعيشون في أفقر البلدان التي تشكل البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء

وبلدان جنوب آسيا الجانب الأكبر منها.

الجدول 8 – 1

تقديرات مجموع السكان وسكان الريف الفقراء في البلدان النامية

المنطقة	السكان 1969	مجموع السكان الفقراء		سكان الريف الفقراء	
		أقل من 50 دولارا للفرد أ	أقل من 75 دولارا للفرد أ	أقل من 50 دولارا للفرد أ	أقل من 75 دولاراً للفرد أ
		(بالمليــــــــــون)			
البلدان النامية					
أفريقيا	360	115	165	105	140
أمريكا	260	30	50	20	30
آسيا	1080	415	620	355	525
جميع البلدان النامية	1700	560	835	480	695
أربعة بلدان آسيوية ب	765	350	510	295	435
بلدان أخرى	935	210	325	185	260
		(النسبــــــــة المئــويــة)			
حصة البلدان النامية					
أفريقيا	21	21	21	20	22
أمريكا	15	5	6	4	4
آسيا	64	74	74	74	76
الحصة المشتركة ، نسبة إلى مجموع السكان	100	33	49	28	41
حصة أربعة بلدان آسيوية ب	45	63	61	62	63

وهذه النتيجة، التي لا تدعو في حد ذاتها إلى الدهشة، لا تعدو أن تؤكد على أن الفقر هو إلى حد كبير ظاهرة إقليمية.

وجدير بالذكر، فضلا عن ذلك، أن جميع الدراسات تخلص إلى أن الفقر في العالم الثالث هو من الناحية الجوهرية سمة مميزة للقطاع الريفي. وبينما يوجد إدراك ضبابي عام للفقر في ريف العالم الثالث، فإنه نادرا ما يكون هناك تصور واضح للمدى الحقيقي لهذا الفقر. فالمسافرون الغربيون، الذين يروعهم منظر المدن في العالم الثالث، يتجهون إلى الربط بين الفقر، وأحياء الأكواخ في دكار، والأحياء الفقيرة القذرة في كلكتا. وبالمثل فكثيرا جدا ما يخلط زعماء هذه البلدان «والخبراء الدوليون» بين مشكلة الفقر، ومشكلة البؤس الحضري الذي يحيط بهم.

وعلى الرغم من أن الاكتظاظ السكاني في مدن العالم الثالث يجعل البؤس والإملاق ظاهرين لأول وهلة هناك، فإن الأحوال في المناطق الريفية هي بوجه عام أشد سوءا بكثير. وهذه الحقيقة المألوفة لدى كل من عاش في قرى هذه البلدان لا ينبغي أن تثير الدهشة حتى لدى المراقب العابر. وإلا فهل يمكن أن يكون هناك في الواقع سبب آخر للنزوح من الريف إلى المدن، ولتوسع المدن توسعا شبيها بالانفجار في هذه البلدان، غير حقيقة أن هذه المدن، على الرغم من فقرها الذي تفاقمه قذارتها، مازالت أقل فقرا من الريف المحيط بها؟ وكما تذكرنا لجنة برانجدت فإن «حقيقة أن الناس مازالوا يهاجرون إلى هذه المدن ليس من شأنها إلا أن تؤكد على الأحوال اليائسة التي يخلفونها وراءهم»[3].

ومهما تكن المعايير المستخدمة فإن جميع البيانات الموجودة تؤكد على أن الفقر هو في الجانب الأكبر منه ظاهرة ريفية. وهكذا فإن دخل الفرد يكون بصورة منتظمة أدنى في الريف منه في المدن (وحتى إذا ما أخذنا في الاعتبار الفروق في القوة الشرائية). وتكشف النظرة المتأنية إلى البيانات الموجودة بالنسبة لعشرة بلدان أن نسبة متوسط الدخل في المدن إلى نسبة متوسط الدخل في الريف تتراوح بين 3 ر1 في باكستان وأكثر من 0ر9 في زامبيا، ومن المفترض أن هذه الفجوات تكون على وجه الإجمال أعلى في بلدان العالم الثالث اليوم منها في البلدان المتقدمة الآن، عندما كانت هذه البلدان عند مرحلة مماثلة من التطور[4].

وإذا ما أخذنا في الاعتبار هذه التباينات، وكذلك حقيقة أن ثلاثة أرباع سكان العالم الثالث يقطنون الريف، فلا يكون هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا ما كانت غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية[5]. وكما يبين الجدول 8- 1، فإنه مهما تكن عتبة الدخل التي تعتمد لتعريف «الفقراء» فإن 85 في المائة منهم تعيش في المناطق الريفية.

وفضلا عن بيانك الدخل المتاحة، فإن جميع المؤشرات الأخرى تؤكد بالمثل الإملاق المدقع للريف. ففيما يتعلق بالرعاية الصحية، على سبيل المثال، تعتبر الخدمات (العيادات، وأطباء، والمستشفيات، والممرضات) في المدن بوجه عام أفضل كثيرا منها في الريف؛ وفي هذه الصدد تعد الأمثلة المبينة في الجدول 8- 2 معبرة عن الأوضاع في غالبية بلدان العالم الثالث.

الجدول 8 – 2

السكان لكل طبيب في بلدان نامية مختارة

البلد	العام	السكان لكل طبيب		
		على نطاق الأمة	في المدن	في الريف
باكستان	1970	7400	3700	24200
كينيا	1969	12140	800	50000
الفلبين	1971	3900	1500	10000
هندوراس	1968	3860	1190	7140
كولومبيا	1970	2160	1000	6400
إيران	1967 – 1970	3752	2275	10000
بنما	1969	1790	930	3000

المصدر : البنك الدولي ، Health ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة ، 1975) .

واستنادا إلى المؤتمر العالمي للمياه فإن حوالي 75 في المائة من سكان المدن في العالم الثالث يستطيعون الحصول على إمدادات كافية من المياه، ولكن هذه النسبة لا تتجاوز 20 في المائة فيما يتعلق بسكان الريف فيه. ويبين الجدول 8- 3 أنه بصرف النظر عن دخل الفرد في بلد ما فإن خدمات توريد المياه، والصرف الصحي تكون في الريف أسوأ بكثير من مثيلاتها في المدن. كما أن المدارس تكون عادة أقل عددا في الريف (بالنسبة للسكان)، وليست أيضا في جودة مدارس المدن [6]. وبوجه عام تبين جميع الدراسات الاستقصائية، والبيانات المتاحة بشأن الفوارق بين الأحوال في المدينة والريف أن المناطق الريفية تكون في جميع القطاعات أقل حظا من المدن. ومهما يكن تعريف الفقر الذي يعتمد فمن الواضح أن الغالبية العظمى من فقراء العالم الثالث تعيش في الريف.

ولذلك فلا عجب أن كانت الزراعة هي المصدر الرئيس للعمالة بالنسبة لأفقر السكان. ففي أفريقيا وآسيا (حيث يعيش 95 في المائة من فقراء العالم الثالث، كما يبين الجدول 8- 1) تعد الزراعة النشاط الرئيس لما يتراوح بين 75 و85 في المائة من سكان الريف، والحقيقة أنه بصرف النظر عن بضعة بلدان أكثر تقدما وبضع مناطق قريبة من المدن، فإن جميع قاطني الريف من الناحية الفعلية يعتمدون إلى حد ما على الزراعة. وإذا ما انتقلنا باهتمامنا الآن من مجموع سكان الريف إلى أشدهم فقرا، فإننا نجد أن البيانات الإحصائية المتعلقة بوسائل بقائهم شحيحة ومبعثرة للغاية. وعلى الرغم من ذلك فان المعلومات القليلة التي توجد بالفعل تبين أن الزراعة تعد حتى أكثر أهمية، كمصدر للدخل، بالنسبة لهؤلاء الفقراء منها بالنسبة لمجموع سكان الريف. مثال ذلك في المناطق الريفية الأكثر تقدما في ماليزيا، حيث الزراعة لا تزال حرفة أكثر أهمية بالنسبة للفقراء منها بالنسبة للسكان الآخرين: فهي تشكل المصدر الرئيس لدخل 82 في المائة من الفقراء، مقابل 50 في المائة فقط لبقية سكان الريف.

وإذا كان 85 في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، وما بين 80 و90 في المائة من فقراء الريف هؤلاء يجدون في الزراعة وسيلتهم الأساسية للبقاء، فإنه يترتب على ذلك أن يكون هذا النشاط هو المصدر الأساسي للدخل لحوالي ثلاثة أرباع أفقر السكان في البلدان النامية. وقد

الجدول 8 – 3

امكانية الحصول على الخدمات الجماعية لتوريد المياه والصرف الصحي بالنسبة

لبلدان نامية مختارة ، 1975

(النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الخدمات)

بلدان مختارة حسب الناتج القومي الإجمالي للفرد	توريد المياه			الصرف الصحي		
	المدن	الريف	المجموع	المدن	الريف	المجموع
أقل من 150 دولارا						
الهند	80	18	31	87	2	20
أثيوبيا	58	1	8	56	8	14
زائير	38	12	19	65	6	22
ما بين 150 دولارا و299 دولارا						
باكستان	75	5	25	21	..	6
تنزانيا	59	36	38	100	4	10
أندونيسيا	41	4	11	60	5	15
ما بين 300 دولار و599 دولارا						
السلفادور	89	28	53	71	17	39
الفليبين	82	31	50	76	44	56
غانا	86	14	35	95	40	56
ما بين 600 دولار و999 دولارا						

بين رينيه دومون مرارا أن مزارعي العالم الثالث هم بروليتاريا العصر الحديث. وينبغي لنا دون ريب تعديل هذا البيان بحيث يأخذ في الاعتبار حقيقة أن بعض كبار المزارعين ليسوا بالدقة من بين المحتاجين، ولكن مما لا شك فيه أن الفئة الاجتماعية الأشد عوزا وإملاقا في العالم الثالث هي على وجه الإجمال مجتمع الفلاحين.

وتأتي إلى النهاية هنا، من الناحية العملية، معلوماتنا الإحصائية فيما يتعلق بالعمالة بين أفقر السكان. فنحن، على سبيل المثال، لا نعرف مصدرا رئيسا لدخلهم خارج الزراعة، كذلك لا نعرف كم منهم من يشتغل لحسابه الخاص، ولا عدد الأجراء (العاملين مقابل أجر) بين صفوفهم، غير أنه يبدو أن الأجراء يشكلون الأقلية بينهم. وربما تفسر ذلك حقيقة أن غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية، وتحصل على دخلها في صورة عينية من مزارع صغيرة يعملون عليها كمستأجرين أو مزارعين بالمشاركة أو كملاك.

ولذا فإن حقيقة أن أفقر الكادحين هم في غالبيتهم يمن يشتغلون لحسابهم الخاص، وليسوا من الأجراء، ينبغي أن تكون لها متضمنات هامة بالنسبة لتعريف سياسات مكافحة الفقر. ومن الناحية التقليدية كانت المناقشات حول توزيع الدخل وحول الفقر (في العالم الثالث وفي أي مكان آخر) تتركز على مستوى العمالة، وعلى تلك الحصة من الدخل التي تذهب إلى الأيدي العاملة. وهذا النهج، المعروف جيدا لدى الاقتصاديين، يقوم على نظريات كلاسيكية، وكلاسيكية جديدة، ويقابل بين أصحاب رأس المال، الذين يعملون لحسابهم الخاص ويحصلون على كسب عال، والأجراء، الذين يعملون من أجل آخرين ولا يحصلون إلا على دخول محدودة، وهكذا فلا عجب أن حكومات العالم الثالث، في معركتها ضد الفقر، كانت تسعى في أغلب الأحوال إلى مساعدة الأجراء، لاسيما في المدن حيث كان من الأيسر لها ممارسه نشاطها. غير أنه إذا كان الفقراء، في غالبيتهم، يعملون لحسابهم الخاص، فإن السياسات المتعلقة بالعمالة مقابل أجر، إذا لم تكن مقترنة بإجراءات أخرى، ستكون بوضوح غير كافية في أفضل الأحوال، وعقيمة في أسوئها.

والسمة الأخيرة التي تميز أفقر السكان هي بطبيعة الحال افتقارهم إلى رأس المال المادي افتقارا يكاد يكون تاما. ومن سوء الحظ أنه لا توجد

بيانات شاملة فيما يتعلق بتوزيع الثروة ورأس المال في البلدان النامية. ومع ذلك فإنه يرجح كثيرا أن يكون هذا التوزيع أقل عدالة من توزيع الدخل. وعلى أي حال فإننا بينما لا نملك إحصاءات عن توزيع مجمل الثروة، فإننا نملك على الأقل بيانات تتعلق بتوزيع الأرض الزراعية. ومثل هذه البيانات ذات قيمة عالية للغاية بالنسبة لدراسة الفقر، مادام هذا الأخير هو بصورة بارزة ظاهرة ريفية.

الجدول 8 – 4

توزيع الأرض في آسيا وأمريكا اللاتينية

ألف – آسيا

البلد	السنة	النسبة المئوية للمزارع الأقل من هكتار	النسبة المئوية لمجموع المساحة التي تغطيها مزارع أقل من الهكتار
بنغلاديش	1960	51.6	15.2
	1974	66	24
الهند	1961	39.8	6.8
	1971/1970	50.6	9
أندونيسيا	1963	70.1	28.7
كوريا الجنوبية	1963	73.3	45
	1974	67	58.3
الفليبين	1960	11.5	1.6
	1970	13.6	1.9
باكستان	1960	32.9	3.5
ماليزيا (الغرب)	1960	45.4	15.2
تايلند	1963	18.5	2.5

الجدول 8 – 4

توزيع الأرض في آسيا وأمريكا اللاتينية

بـــاء – أمريكا اللاتينية

البلد	مزارع الأسر الفرعية (أ)			الحيازات الصغيرة (ب)		
	السنة	النسبة المئوية لمجموع المزارع	النسبة المئوية لمجموع المساحة	متوسط الحجم (هكتار) 1960	متوسط الحجم (هكتار) 1970	النسبة المئوية للتغيير 1960–1970
الأرجنتين	1960	43.2	3.4	...	...	...
البرازيل	1950	22.5	0.5	2.46	2.16	12.2 –
شيلي	1960	36.9	0.2	1.4	1.67	19.3 +
كولومبيا	1955	64	4.9	1.64	1.64	صفر
اكوادور	1954	89.9	16.6	1.72	1.5	12.8 –
غواتيمالا	1950	88.4	14.3	...	...	...
بيرو	...	88	7.4	1.7	1.44	15.3 –
أوروغواي		...	...	2.64	2.71	2.6 +
فنزويلا		...	...	2.17	2.24	3.2 +
السلفادور		...	...	1.67	1.56	6.6 –
نيكاراغوا		...	...	3.1	2.36	23.9 –
جامايكا		...	...	1.54	1.25	18.8 –

المصدر : منظمة العمل الدولية ، 'Rural Poverty in the Third World' (جنيف ، مايو / أيار 1979) .

ويبين الجدول 8- 4 ما يسود في بلدان متعددة في آسيا، وفي أمريكا اللاتينية بصفة خاصة، من تركيز بالغ على ملكية الأرض [7]. فنصف المزارع في الهند يغطي أقل من عشر مجموع المساحة الزراعية، وفي باكستان يشغل ثلث عدد المزارع 3,5 في المائة من مجموع المساحة، بل إن الوضع أشد سوءا من ذلك في أمريكا اللاتينية: ففي إكوادور وبيرو وغواتيمالا تغطي تسعة أعشار المزارع، على التوالي، حوالي 7 في المائة و 8 في المائة و15 في المائة من المساحة المزروعة. وفضلا عن ذلك باستطاعتنا أن نرى أنه خلال الأعوام الأخيرة زادت نسبة المزارع الصغيرة (أقل من هكتار واحد) في بلدان آسيوية عديدة، وفي حين تناقص متوسط حجم الحيازات الزراعية الصغيرة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية.

وفضلا عن ذلك فإن البيانات عن توزيع الأرض تخفق في الكشف عن سمتين سلبيتين لحالة المزارع الصغيرة: أولاهما؛ أن أرضها، بوجه عام، هي أسوأ أنواع الأراضي، وأن تنمية الأرض تكون في الممتلكات الصغيرة أصعب منها في المزارع الكبيرة (في حالة الري، على سبيل المثال)، ثانيتهما، أن النمو السكاني يكون عادة بصفة خاصة بين الفئات الاجتماعية الأشد احتياجا، مما يعني أن تفتت الأرض سيكون بوجه عام أكثر سرعة بين أصغر المزارعين.

وهذه المؤشرات القليلة المتعلقة بالسمات المميزة لأفقر السكان تعد بوضوح هزيلة للغاية، وهو ما يعكس جزئيا جهل الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والحكومات في هذا المجال. ولأن الفقر في البلدان النامية كان، يعتبر لفترة طويلة جانبا واحدا من حالة عامة من التخلف، وليس مشكلة مستقلة، فإن تحديد أفقر الفئات كان بصفة عامة يقابل بالإغفال. ومن الواضح أنه مازال ينبغي عمل الكثير إذا ما أريد الآن تحديد سياسات نوعية لصالح أفقر السكان.

الفقر والنمو

ليس باستطاعتنا الآن حقا أن نقول الكثير عن السمات الاجتماعية الاقتصادية لأفقر السكان. فهل نستطع على الأقل أن نتحدث بثقة أكبر عن أثر النمو الاقتصادي على ظروف الحياة لدى هؤلاء المحتاجين؟ هل تستطيع

النظرية الاقتصادية والمشاهدة الإحصائية أن تلقى بعض الضوء على الصلة بين النمو والفقر، أو بصورة أكثر عمومية، بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ؟

أقل ما نستطيع قوله في هذا الصدد هو أن النظرية الاقتصادية لم تقدم حتى الآن إجابات نهائية، وحاسمة على هذه المشكلة. والحقيقة أن الاقتصاديين كانوا في الماضي يؤمنون بأفكار مضادة، كثيرا ما كانت تقوم على مجرد التأمل، ونادرا ما كانت تساندها بيانات إحصائية[8]. ودون الخوض في هذا الجدل هنا، فسأكتفي بالإشارة-بغية تفسير الأولوية التي تعطى للتأمل النظري-إلى أن تجميع البيانات الإحصائية فيما يتعلق بتوزيع الدخل، وإجراء تحليل منتظم لهذه البيانات، لم يبدأ إلا مؤخرا.

وفي هذا المجال، كما في مجالات أخرى كثيرة، كان كوزنتزر رائدا. ففي عام 1955 توصل هذا العالم (عن طريق الاستدلال النظري أكثر منه عن طريق المشاهدة التجريبية) إلى استنتاج مفاده أنه في مجرى النمو الاقتصادي يتسم توزيع الدخل في بادئ الأمر بقدر أكبر من عدم المساواة قبل أن يتحسن فيما بعد[9]. وهكذا فإن حصة أفقر الفئات) ولنقل الشريحة الأشد فقرا بين السكان والتي تتراوح بين 20 و40 في المائة من المجموع (في مجموع الدخل لا بد من أن تنخفض في بادئ الأمر، ثم تأخذ في الازدياد بعد ذلك (بعد مستوى معين من التطور) وفقا «لمنحنى نوني» (على شكل حرف U). وفيما بعد قدم كوزنتز أدلة تجريبية على هذا «القانون» من خلال تحليل لعدة بلدان [10].

ومنذ ذلك الحين أكدت دراسات إحصائية عديدة على نتائج هذه التحليلات الأولى[11]. وهذه الدراسات تربط بين مستوى التطور (مقاسا بالناتج القومي الإجمالي للفرد)، وتوزيع الدخل (مقاسا بوجه عام بالنسبة المئوية من مجموع الدخل التي تذهب إلى أفقر 20 في المائة من السكان) كانت تستند جميعا إلى تحليلات لعدة بلدان. ومع ذلك فإن هذا الأسلوب يخلق صعوبات من نوع نظري، لأن من المشكوك فيه أن تستنتج، من المقارنات بين البلدان، «قوانين» يمكن أن تطبق على تطور أي بلد واحد في مجرى عملية التنمية فيه. ولكن بصرف النظر عن بضع دراسات جزئية في خبرة بلدان نامية معينة خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن الاقتصاديين بوجه

عام ليس لديهم إلا تحليلات لعدة بلدان لإلقاء الضوء على العلاقة التي يمكن أن توجد بين النمو وتوزيع الدخل، واستنتاج مبادئ توجيهية تشغيلية لتحديد سياسات التنمية. وغني عن البيان أن الفهم الحالي مازال محدودا، وأن السياسات المقترحة لا يمكن أن يعول عليها دائما بصورة كاملة.

و«قوانين» كوزنتز لا تعني بالضرورة أن الدخل المطلق لأفقر السكان لا بد من أن ينخفض في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية. فكل شئ سيتوقف في الحقيقة على مدى السرعة التي تنخفض بها تلك الحصة النسبية في مجموع الدخل الذي يذهب إلى أفقر السكان، وعلى مدى السرعة التي يزداد بها متوسط الدخل في البلد. مثال ذلك أنه إذا ما زاد متوسط دخل الفرد في بلد ما، في غضون عقد من الزمان، بمقدار 50في المائة، في حين انخفضت الحصة من مجموع الدخل الذي يذهب إلى أفقر 20 في المائة من السكان بما يتراوح بين 10 و 8 في المائة، فان الدخل المطلق للفرد من أفقر السكان سيرتفع بمقدار 20 في المائة. والحقيقة أن الحسابات القائمة على المعاملات الفعلية لمنحنى نوني (مثل تلك التي يمكن إقرارها عن طريق تحليل لعدة بلدان) إنما تشير، على نقيض الإنذار الذي يرسله بعض العلماء، إلى أن نمطا للنمو مثالا كهذا لقانون كوزنتز لن يستلزم، في أي مرحلة، انخفاضا في الدخل المطلق لأفقر السكان [12].

ولكن النتيجة الأكثر أهمية للدراسات التي أجريت في الأعوام الأخيرة يرجح أن تكون ما يلي: على الرغم من أن مستوى التطور (مقاسا بالناتج الإجمالي للفرد، على سبيل المثال) يبدو جزئيا وكأنه يحدد هيكل توزيع الدخل، فإنه لا يوجد في هذه العلاقة شيء تلقائي، أو مطلق. وليس هناك قانون حديدي يمكن أن يحدد، بالنسبة لمستوى معين (س) من الناتج القومي الإجمالي للفرد، الحصة (ص) في الدخل القومي التي تذهب إلى أفقر 20 في المائة من السكان. وهكذا فإن المكسيك وتايوان، على سبيل المثال، يوجد لديهما من الناحية العملية نفس الناتج القومي الإجمالي للفرد (1290 دولارا و1400 دولار على التوالي، في عام 1978).، ولكن توجد لديهما أطر مختلفة تماما لتوزيع الدخل. ففي المكسيك تبلغ حصة أفقر 40 في المائة من السكان في الدخل القومي 10 في المائة، عك حين تبلغ الحصة المقابلة في تايوان 22 في المائة؛ وفضلا عن ذلك فإن المكسيك، بالنسبة لعدد سكانها، يعيش فيها

بشر في حالة من الفقر المدقع أكثر ثلاث مرات ضن البشر الذين يعيشون في حالة مماثلة في تايوان. والحقيقة أن التحليلات لعدة بلدان التي أشير إليها سابقا إنما تصل أيضا إلى استنتاج مماثل: وهو أن الناتج القومي الإجمالي للفرد ليس هو العامل الوحيد الذي يحدد توزيع الدخل.

ومن ثم يبدو أن قانون كوزنتز يمثل اتجاها أكثر مما يمثل علاقة حتمية. فإلى مستوى معين من الناتج القومي الإجمالي للفرد ينسجم قانون كوزنتز مع هيكل متوسط لتوزيع الدخل، أما الفرق بين هذا (المتوسط) والهيكل الفعلي في البلدان المختلفة فيتوقف على عوامل أخرى، مثل السمات الخاصة للبلدان ونمط نموها. وبالنسبة للاقتصاديين يكون لاكتشاف ماهية هذه العوامل الأخرى أهمية خاصة. فإذا ما أدت سمات بلدان معينة أو سياساتها إلى تحسين توزيع الدخل فيها (أو جعله أسوأ حالا)، فربما مكننا التعرف على هذه الأسباب من أن نستخلص دروسا مفيدة بالنسبة لسياسات التنمية. وهكذا قد يكون ممكنا من الناحية الفعلية التوفيق بين النمو العالي وهيكل للدخل يقوم على مساواة نسبية.

العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل

لن أبذل هنا أية محاولة لاستعراض التقدم الذي حققته الدراسات النظرية في مجال العلاقة بين النمو، وتوزيع الدخل، فهدفي الآن أقل طموحا. وقد رأينا خلال العقود الأخيرة أن النمو وانحسار الفقر ليسا مترادفين بالضرورة، ورأينا أيضا أن البلدان ذات المستويات المتماثلة من الناتج القومي الإجمالي للفرد قد تكون لديها أنماط مختلفة لتوزيع الدخل. فهل يمكننا أن نستخلص أي درس مفيد من دراسة متناقضة لهذه الخبرات؟ وهل باستطاعتنا، بوجه خاص، أن نميز عوامل أو سياسات معينة كان لها دور حاسم في هذه النتائج ؟

إن البحث عن العوامل التي «تفسر» توزيع الدخل هو عملية هامة ومثيرة ليس فقط بسبب العلاقات التي يكشف عنها من الناحية الفعلية، ولكن أيضا بسبب العلاقات التي يخفق في إقرارها. وهكذا يجدر بنا أن نلاحظ، على الرغم مما يمكن أن نعتقد، أن متغيرات معينة ليس لها بوضوح أي تأثير مباشر على توزيع الدخل، على الأقل عندما تعمل هذه المتغيرات في عزلة.

مثال ذلك أن معدل الناتج القومي الإجمالي، أو الناتج القومي الإجمالي للفرد لا يبدو أنه يؤثر بصورة مباشرة على توزيع الدخل أو على تطوره. فمن بين البلدان ذات النمو السريع نجد بعض البلدان لديها هيكل للدخل قائم على المساواة (كوريا الجنوبية، يوغوسلافيا) وبعض بلدان أخرى لديها هيكل للدخل يفتقر إلى المساواة (البرازيل؛ تركيا)، كما نجد بلدانا تحسن فيها توزيع الدخل في مجرى النمو (تايوان، ويفترض ساحل العاج)، وبلدانا أخرى تدهور فيها توزيع الدخل (المكسيك، والبرازيل مرة أخرى). وتؤكد الدراسات الإحصائية بدورها على الافتقار إلى صلة من هذا القبيل [13]. ويمكن بصورة غير نهائية أن يستخلص من هذه النتيجة استنتاجان.

أولهما أنه مهما تكن التوترات الاجتماعية الاقتصادية التي يسببها النمو الاقتصادي السريع فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى تدهور في توزيع الدخل. وعندما يحدث تدهور من هذا القبيل (كما هي الحال، على سبيل المثال، في البرازيل أو المكسيك) فان أصابع الاتهام ينبغي أن تصوب لا إلى سرعة النمو، وإنما إلى الشكل الذي اتخذه هذا النمو. وإذا ما عكسنا العلاقة السببية (أو بالأحرى اللاعلاقة) يكون باستطاعتنا أن نقترح استنتاجا ثانيا، وهو أن توزيع الدخل القائم على المساواة (أو التحسن في توزيع الدخل) يكون من البديهي محايدا إزاء النمو الاقتصادي. وإذا ما حدث عندئذ تغيير في سرعة النمو في أعقاب تعديل في توزيع الدخل، فإننا لا نستطيع أن نلقى بالمسؤولية على التعديل في حد ذاته، وإنما على الشكل الذي يتخذه (لإصلاح الزراعي، تحويلات الدخل، السياسة الضريبية، إلخ).

كذلك لا يبدو أن حجم الصادرات الصناعية، أو نمو هذه الصادرات مرتبطان بدرجة هامة بتوزيع الدخل، على الرغم من أنه كان يمكننا أن نتوقع نقيض ذلك. فالصادرات الصناعية للبلدان النامية تتميز بوجه عام بكثافة استخدام الأيدي العاملة (انظر الفصل الثاني عشر)، وهي بذلك تخلق فرص عمل كثيرة لغير المهرة، ولا بد لها من أن تزيد دخول أفقر الطبقات. ولذلك ينبغي أن نتوقع تغيرا في السياسة لصالح صناعات التصدير يكون مقترنا بتحسن في توزيع الدخل. ومن سوء الطالع أن الحقائق لا يبدو أنها تؤكد على هذه التوقعات. لأنه إذا كان هيكل الدخل القائم على المساواة في كوريا الجنوبية وتايوان يؤيد بوضوح هذا الافتراض النظري،

فإن البرازيل والمكسيك تقدمان مثالين متناقضين لهما وزنهما. فقد مر هذان البلدان، منذ أن تحولا إلى التصنيع الموجه نحو التصدير، بمرحلة من النمو السريع في ناتجهما القومي الإجمالي وكذلك في صادراتهما، ولكن هيكلي الدخل فيهما، اللذين كانا يفتقران بالفعل افتقارا ملحوظا إلى عدم المساواة، لا يبدو أنه طرأ عليهما تحسن يذكر[14]. ومن المرجح في هذه الحالة أن الآثار المواتية لصناعات التصدير على توزيع الدخل كانت عاجزة عن تعويض آثار العوامل الأخرى التي تعمل في الاتجاه المضاد.

فما العوامل إذن التي تؤثر في توزيع الدخل؟ يمكننا القول، في المقام الأول، إن النمو السكاني المرتفع تكون له بوضوح آثار ضارة على هذا التوزيع. ذلك أنه بالنسبة لمستوى مماثل من الناتج القومي الإجمالي للفرد، يكون لدى تلك البلدان ذات النمو السكاني السريع توزيع للدخل يتسم بقدر أكثر من عدم المساواة[15]. فالعلاقة السببية يفترض أنها علاقة تبادلية. ومن ناحية يسهم التوزيع القائم على عدم المساواة في ارتفاع معدلات المواليد، وبالتالي في نمو السكان (انظر الفصل الخامس). ومن الناحية الأخرى ستكون لمعدل النمو السكاني المرتفع آثار سلبية على أجور العمال غير المهرة (بسبب الزيادة في عرض الأيدي العاملة) وكذلك على توزيع الأرض (وذلك لأنه بين أفقر المزارعين سيكون من المتعين تقسيم الأرض بين عدد أكبر من الأبناء[16].

كما أن التعليم (الثانوي، وبصفة خاصة التعليم لابتدائي) والإلمام بمبادئ القراءة والكتابة يكون لهما تأثير موات على توزيع الدخل عند مستوى معين من الناتج القومي الإجمالي للفرد[17]. ومن المفترض أن التعليم المدرسي يؤدي إلى تحسين إنتاجية العمال غير المهرة، مهما تكن القطاعات التي يعملون فيها، ومن ثم يسمح بارتفاع في الدخول الدنيا.

ولما كانت الأغلبية العظمى أفقر السكان تعتمد على الزراعة بوصفها المصدر الرئيس لدخلها، وكانت الأغذية تمثل الحصة الكبرى في الميزانية الاستهلاكية للفئات الأشد احتياجا، فإننا نستطيع بداهة أن نتوقع أن يكون للزيادة في الإنتاج الزراعي، أو إنتاج الأغذية للفرد آثار مفيدة على مكافحة الفقر. غر أن الدراسات الاستقصائية الإحصائية، في الحقيقة، تبين أن العلاقة ليست بهذه الدرجة من البساطة، وأن زيادة من هذا القبيل يمكن

بسهولة أن تكون مقترنة بركود، أو تدهور في أحوال أفقر السكان. ففي الفليبين وماليزيا، على سبيل المثال، كان النمو في إنتاج الأغذية بالنسبة للفرد، بين الفترة 1956- 1957 وعام 1970، مقترنا فيما يبدو بزيادة في نسبة سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر[18]. وتبين دراسة استقصائية لعدة ولايات هندية أنه بينما كانت توجد في القطاع الريفي، في حالات عديدة، علاقة متبادلة إيجابية بين مستوى الإنتاج الزراعي للفرد وتراجع الفقر، فإنه في حالات أخرى لا يبدو أنه توجد أي حلقة هامة بين هذين المتغيرين. فحتى في حالة ولايات معينة أحرزت تقدما ملحوظا في الإنتاج الزراعي للفرد (البنجاب وهاريانا وأوريسا على سبيل المثال) فإنه لا يمكن أن توجد علاقة كهذه، ولا يبدو أن نسبة الفقراء بين سكان الريف قد انخفضت بمرور الوقت [19].

وعندما نتأمل هذه المسألة لا يكون هناك ما يبعث على الدهشة في أن نمو الإنتاج الزراعي، أو إنتاج الأغذية للفرد لا يكون دائما مقترنا بآثار إيجابية على أفقر الفئات. وفي الحالات الأكثر تكرارا، حيث يتسم هيكل توزيع الأرض، والهيكل الاجتماعي بأكبر قدر ممكن من عدم المساواة، يكون صغار المزارعين، بوجه عام، هم آخر من يستفيد من الفتوحات التقنية التي تمكنهم من زيادة إنتاجهم. كما أن المكننة التي تقترن في بعض الأحيان بهذه التحسينات التكنولوجية يمكن في حالات معينة أن تكون على حساب العمال الزراعيين المعدمين. وفضلا عن ذلك فإن نمو السكان الذي يسفر، كما رأينا، عن نقصان في متوسط حجم المزرعة، وربما عن انخفاض في أجور العمال الزراعيين، ينطوي على اتجاه خارجي المنشأ نحو الإفقار لا يكون النمو في الإنتاج الزراعي، في جميع الأحوال، كافيا لموازنته.

وقد يكون هيكل ملكية الأرض في البلد النامي من بين العوامل الأخرى التي تحدد توزيع الدخل. ففي هذا المجال يكون التباين صارخا بين بلدان معينة في شرقي آسيا وغالبية بلدان أمريكا اللاتينية. ففي كوريا الجنوبية وتايوان والصين أسفرت الإصلاحات الزراعية التي نفذت خلال الحرب العالمية الثانية، أو فور انتهائها عن توزيع للأرض يقوم على المساواة، وكانت التنمية الاقتصادية التي أعقبت هذه الإصلاحات تتميز بهيكل للدخل يقل فيه عدم المساواة كثيرا عن عدم المساواة في هيكل الدخل في غالبية

البلدان النامية الأخرى، وعلى نقيض ذلك تتميز غالبية بلدان أمريكا اللاتينية بقدر بالغ من عدم المساواة في توزيع الأرض وكذلك في توزيع الدخل.

ومثل هذه العلاقة بين تركيز الأرض، وتوزيع الدخل لا تكون مثيرة للدهشة في حالة البلدان التي توجد عند مرحلة مبكرة من التصنيع، حيث الزراعة تسهم بجزء جوهري في الناتج المحلي الإجمالي، وتزود السكان بوسائل البقاء. ولكن هذه العلاقة تكون مستبعدة بدرجة أكبر في حالة البلدان التي يكون التصنيع فيها أكثر تقدما، كما هي الحال في أمريكا اللاتينية. ففي هذه البلدان الأخيرة يكون الأمر كذلك حتى على الرغم من أن تركيز رأس المال الإنتاجي-ولا سيما الأرض-في بداية التنمية فيها، قد فرض نمطا لتوزيع الدخل يفتقر هيكليا إلى المساواة، ولم يكن باستطاعة التطور الاقتصادي اللاحق أن يصححه. وعلى الرغم من أن المرء لا يستطيع أن يقدم دليلا على علاقة سببية من هذا القبيل، فقد يبدو أن الهيكل الأولي لملكية الأرض (والنظام الاجتماعي السياسي الذي يعد الأساس لهذا الهيكل) يحدد بدرجة كبيرة الطريقة التي ستقسم بها ثمار النمو في المراحل اللاحقة من التنمية.

ويمكن أن تستخلص دروسا أخرى من خبرة البلدان التي كان باستطاعتها الحصول على نمو اقتصادي عال، ويتسم في الوقت نفسه بمساواة نسبية. فبعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير أقرت كوريا الجنوبية وتايوان بأهمية القطاع الزراعي، ونفذتا سياسات ترمي إلى تكملة الإصلاح الزراعي وتعزيزه. وأنشأ هذان البلدان أيضا نظامين للأسعار، والحوافز لتشجيع الأنشطة الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة في الزراعة، ولتشجيع هذه الأنشطة أيضا في مجال الصناعة. وبعد أكثر من عشرة أعوام من سياسات إحلال الواردات قامت تايوان (حوالي عام 1960)، وكوريا الجنوبية، (حوالي الفترة 1964- 1965) بتعديل استراتيجياتهما لتشجيع صناعات التصدير، كما نجحت حكومتاهما في الحيلولة دون زيادة الفروق بين أجور العمال في الريف، وأجور العمال في المدن، وعملتا على تنمية الصناعات الريفية، ونفذ البلدان برامج فعالة لتنظيم الأسرة.

ومعلوماتنا محدودة للغاية عن خبرة الصين، ومع ذلك يمكننا أن نعترف بالأولوية التي تعطى هناك للزراعة، والصناعات الريفية الصغيرة، وكذلك

لتنفيذ برنامج فعال لتنظيم الأسرة. ولكن ربما كانت خبرة الصين الأكثر أصالة هي تنفيذ برنامج ضخم للعمال الزراعيين يبدو أنه أسهم بالشيء الكثير في تحسين أوضاع العمالة، وفي القضاء على الفقر (انظر الفصل الحادي عشر).

وفي ختام هذه الدراسة الاستقصائية السريعة باستطاعتنا أن نخلص إلى أن الصلة بين النمو الاقتصادي من ناحية، وتوزيع الدخل والقضاء على الفقر، من الناحية الأخرى، هي أبعد ما تكون عن التلقائية، وأن السياسات الاقتصادية للحكومات لها تأثير حاسم على النتائج التي تتحقق في مجال مكافحة الفقر. وهكذا فان السياسات القطاعية التي تنفذ في الزراعة والصناعة، والأنظمة التي تطبق في مجال الأسعار والحوافز، والاستثمارات العامة، والسياسات التعليمية، سيكون لها جميعا تأثير على تطور الأحوال المعيشية لأفقر السكان [20].

غير أنه مازالت توجد مسألة أخرى، ألا وهي الأهمية النسبية لهذه العوامل المختلفة وفعاليتها المحتملة في حال عدم وجود تغييرات جذرية في بداية الأمر. فالخبرات المتناقضة لبلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية، التي أشير إليها أعلاه، تقودنا إلى الاعتقاد بأن التوزيع الأصلي لرأس المال، والهيكل الاجتماعي والسياسي الذي يعد الأساس لهذا التوزيع، لهما تأثير حاسم على التطور اللاحق لتوزيع الدخل. وإذا كان هذا الافتراض-لأنه لا يمكن إلا أن يكون افتراضا-صحيحا، فإنه يترتب على ذلك أنه لا يتم مقدما تصحيح ما يوجد في بادئ الأمر من مظالم في ملكية الأرض، ومن نظام سياسي، كما أن الجهود اللاحقة من جانب الحكومات الإصلاحية ستفلح بالكاد في تحسين توزيع الدخل. ومن الهام أن نرى أن اقتصاديين كثيرين-وليس فقط من يشتبه في تطرفهم السياسي-قد أصبحوا يشاطرون هذا الرأي [21].

والاستنتاجات التي توصل إليها ب. باردان، في نهاية دراسته عن خبرة الهند في حربها ضد الفقر، من المفترض أنه يمكن تطبيقها على غالبية البلدان النامية.

مجمل القول إن مشكلات الفقر في الهند مازالت تستعصي على الحل، لا لأن أهداف إعادة التوزيع لم تدرس بالقدر الكافي في نماذج التخطيط،

ولا لأنه لم تجرب سياسات عامة من النوع الذي أشير إليه في هذا المجلد.

وبطبيعة الحال كانت هناك على المستوى الكلي برامج نوعية سيئة التصور والتسيق، كما كانت هناك المشكلات المألوفة المتعلقة بالجمود الإداري من جانب بيروقراطية استعمارية سابقة موجهة بدرجة كبيرة نحو المحافظة على القانون والنظام وجمع الإيرادات. ولكن القيد الرئيس يضرب بجذوره في حقائق القوة لنظام سياسي تسيطر عليه كوكبة معقدة من القوى التي تمثل أغنياء المزارعين وكبار رجال الأعمال وما يسمى البورجوازية الصغيرة، ومن بينهم العمال النقابيون في القطاع المنظم. وفي سياق من هذا الطراز يكون من قبيل السذاجة المطلقة ألا نتوقع فشل سياسات توزيع الأصول أو استئثار الأغنياء بحصة غير متناسبة في ثمار الاستثمار العام [22].

وفي القطاع الريفي في كثير من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية فإن «حقائق القوة لنظام سياسي» تتكشف أساسا في هيكل لملكية الأرض يتميز بقدر هائل من عدم المساواة. وفي حالة عدم وجود إصلاح يقوم على مساواة حقيقية، فإن هذا النظام لن يعدل، ولن يكون هناك طائل من التعلق بأمل حدوث تحسن ملحوظ في توزيع الدخل في الحاضر والمستقبل. غير أن مثل هذا الإصلاح يتعذر تنفيذه بطبيعة الحال، فالطبقات الاجتماعية السائدة نجحت حتى الآن، في الهند كما في بلدان أخرى، في قمع كل نزعة إلى التغيير. وقد يكون الأكثر أمنا ألا نتوقع أن يكون الوضع خلاف ذلك في الأعوام القادمة. ومن المفترض أن تواصل غالبية هذه البلدان مكافحة أبشع صور الفقر عن طريق تدابير ذات طابع «إصلاحي» دون أن تمس النظام القائم لملكية الأرض. أو الهيكل السياسي القائم. وفي هذه الحالة توجد لدى لسوء الطالع قناعة بأن جهودها لن تكلل بالنجاح.

وفي هذه الظروف، ما هي الاحتمالات المتوقعة للقضاء على الفقر في الأعوام القادمة ؟ يتضح مما رأيناه لتونا أن نمط النمو المتبع سيحدد بدرجة كبيرة النتائج التي يتم تحقيقها. وعلى أي حال فإن ما أسفرت عنه العقود السابقة من نتائج مخيبة للآمال يبين أنه لن يكون من الواقعي أن نأمل في نصر سريع في هذا المجال.

وكما لوحظ آنفا فإن تقديرات البنك الدولي تفيد بأنه يوجد الآن 800 مليون شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع في العالم الثالث. وبإسقاط

الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان حتى العام 2000، وافتراض أن توزيع الدخل سيتطور وفقا لقانون كوزنتز، يخلص البنك الدولي إلى أنه سيظل هناك حوالي 600 مليون فقير عند نهاية القرن. وإذا اعتمدت، على نقيض ذلك، أنماط للنمو تقوم على قدر أكبر من المساواة، فإن العدد يمكن أن ينخفض إلى 260 مليونا بحلول ذلك الوقت [23].

وبطبيعة الحال يمكن لمثل هذا الإسقاط أن يتعرض بسهولة للنقد. وكما رأينا فإنه من زاوية مفاهيمية لا يعتبر تعريف ذوي الفقر «المدقع» تعريفا واضحا تماما، وعلى أي حال فإن البيانات القائمة تفتقر إلى الموثوقية بدرجة لا تمكننا اليوم من تحديد العدد الصحيح لهؤلاء البؤساء. وفضلا عن ذلك فإن «قانون» كوزنتز لا يعبر عن حتمية جامدة، ولكن بالأحرى عن اتجاه. وفي هذه الظروف إذن ما هو المدى الذي نستطيع به أن نعول على تنبؤ من هذا القبيل مدته عشرون عاما ؟

ومع ذلك فإننا إذا لم نقتصر على الأرقام الفعلية، وإنما درسنا ببساطة ترتيب الأحجام، فإن مثل هذا التقدير يمكن أن يكون مجديا تماما. فهو في المقام الأول يؤكد الطبيعة الوهمية لأي أمل في القضاء على الفقر في المستقبل القريب، أو حتى قبل نهاية القرن. ومهما تكن ضخامة جهودنا فإنه بعد فترة زمنية مدتها عشرون عاما ستظل هناك ملايين عديدة من البشر في حالة بؤس تام. ولكن هذا التقدير يكشف أيضا عما يمكن أن يكون لتنفيذ استراتيجيات إنمائية تستهدف قصدا تحسين هيكل توزيع الدخل من آثار على الفقر. ومثل هذه السياسات العمدية يمكن أن تنطوي على تغيير لا ينبغي أن يستهان به، إذ أنه في الحقيقة يمكن أن يعني أن جميع البلدان باستطاعتها تحقيق نتائج لم تحققها حتى الآن سوى قلة من البلدان [24]. ولكن حقيقة أن هذه البلدان القليلة كان باستطاعتها تحقيق النتائج تعد في حد ذاتها بينة واضحة على أنه برغم ضخامة التغيرات اللازمة فإنها مع ذلك ممكنة وعملية.

إن الاستنتاج الذي ينبثق من التحليل السابق هو، في آن واحد، مخيب للآمال، وباعث على التشجيع. فهو مخيب للآمال لأننا قد رأينا أن النمو الاقتصادي السريع في الأعوام الأخيرة لم يكن مقترنا بنتائج مثيرة بالمثل في مكافحة الفقر، وأن خبرات الماضي، والتوقعات بالنسبة للمستقبل لا

تسمح لنا بأن نأمل في تقدم أسرع كثيرا في هذا المجال خلال الأعوام القادمة.

ولكنه باعث على التشجيع لأننا نعرف أيضا أن الركود في الأحوال المعيشية لأفقر السكان ليس أمرا محتوما. وقد برهنت بلدان متعددة على أن ثمة سياسات معينة يمكن أن تكون بالغة الفعالية في مكافحة الفقر. وبينما لم يعد باستطاعتنا أن نسلم جدلا بأن النمو، مهما يكن الشكل الذي يتخذه، سيؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفقر السكان، فإننا نعرف بالفعل أن أنماطا معينة من النمو، وسياسات معينة قد مكنت بلدانا متعددة من القضاء على أبشع صور البؤس.

وسيتطلب الأمر بوضوح أكثر من عقدين، أو ثلاثة عقود لتحرير العالم من الفقر المدقع، ولكنه من الجلي بالمثل أيضا أنه بالنسبة للمعركة الطويلة التي تنتظرنا توجد أسلحة فعالة سبق اختبارها بنجاح.

وقد استعرض هذا الفصل، كما استعرضت الفصول السابقة، بعض المشكلات التي تواجه العالم الثالث في مستهل عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث. وربما لا نكون متشائمين بلا مبرر عندما نقرر أن هذه المشكلات تبدو لأول وهلة أكثر إزعاجا وأشد تعقيدا مما كانت عليه، مثلا، عند بداية العقد الإنمائي الماضي (الثاني). فمنذ عشرة أعوام لم تكن الطاقات التجارية تمثل أي مشكلة مباشرة، كما أن الأزمة في الطاقات التقليدية، على الرغم من أنها كانت بالفعل في حالة تخمر، لم يكن يوجد بشأنها حتى ذلك الحين أي تصور واضح. وكانت البيئة الدولية تبدو مواتية، وآفاق النمو في البلدان المتقدمة، وهي آفاق ذات أهمية حيوية للعالم الثالث، تبدو خالية من أي مشكلات جدية. ولم يكن أوج الثورة الخضراء قد انقضى بعد، وكان أناس كثيرون مازالوا يعتقدون أنها الحل القادم للمشكلات الغذائية في البلدان النامية. وبالنسبة للعالم الثالث ككل يبدو من المؤكد أن يستمر النمو الاقتصادي السريع الذي ساد العقود السابقة، وكانت قلة تتشكك في أن يؤدي هذا النمو، إن عاجلا أو آجلا، إلى القضاء على الفقر.

وكل ذلك تغير كثيرا الآن. ففي هذه المجالات جميعا يعتبر الوضع الآن أكثر مدعاة للانزعاج، والتطور الديموغرافي هو وحده الآن الذي يشكل إلى حد ما قدرا أقل من التهديد. وإلى هؤلاء الذين قد يكون لديهم ميل إلى

اتهامي بتشاؤم لا موجب له، قد يجدر بي أن اقتبس هنا الفقرتين الاستهلاليتين من الدراسة الأحدث والأكثر شمولا لمستقبل العالم:

وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن العالم في العام 2000 سيكون أكثر اكتظاظا بالسكان، وأكثر تلوثا، وأقل استقرارا من الناحية البيئية، وأكثر تعرضا للاضطراب من العالم الذي نعيش فيه الآن. وتبدو في الأفق بجلاء توترات خطيرة تشمل السكان، والموارد، والبيئة. وعلى الرغم من أن الناتج المادي سيزداد فإن سكان العالم سيكونون من نواح كثيرة أشد فقرا مما هم عليه اليوم.

وبالنسبة لمئات الملايين من البشر الفقراء إلى حد اليأس لن تكون آفاق الأغذية وضرورات الحياة الأخرى أفضل مما هي عليه اليوم، بل إنها بالنسبة للكثيرين ستكون أكثر سوءا. وفيما عدا الفتوحات الثورية في التكنولوجيا، فإن الحياة بالنسبة لغالبية الناس على وجه الأرض ستكون أقل استقرارا في العام 2000 مما هي الآن-ما لم تعكف أمم العالم على عمل حاسم لتغيير الاتجاهات الحالية[25].

غير أن الأمور ليست كلها سلبية. وما دمنا نتفهم اليوم بوضوح أكثر التعقيد الذي تنطوي عليه المشكلات التي نواجهها، فمن المفترض أن يكون من الأيسر لنا التعرف على العناصر الرئيسة لحلها. وثمة شيء مشترك بين هذه العناصر جميعا هو ضرورة تحدي تصور معين للتنمية يتسم بالميكانيكية والشمولية. فالمشكلات التي تهاجم العالم الثالث اليوم بعنف لن تحل بتلك الوصفة القديمة، الوصفة التي تتوقع من نمو اقتصادي غير تمييزي أن يتساقط رذاذا على أفقر السكان. فمن الناحية الفعلية لن يكون ممكنا دحر الفقر وسوء التغذية إلا عن طريق إجراءات مباشرة لصالح الفئات الأشد بؤسا. وفضلا عن ذلك فإن حل هذه المشكلات سيتطلب كلا من المشاركة والتعاون الفعال من جانب جميع السكان، ولا سيما أفقر الفئات. وهكذا فإن سياسات أخرى متنوعة مثل تلك التي تستهدف تخفيض معدلات المواليد أو مكافحة تدهور التربة لن تكلل بالنجاح الكامل إلا إذا كان أولئك الذين يفيدون منها يتفهمون جدواها، ويتعاونون في تنفيذها، وبصورة أعم يتقاسمون ثمار النمو على نحو منصف. ومن المرجح أن يكون باستطاعة هذه المبادئ القليلة توجيه المساعي الجارية بحثا عن استراتيجيات جديدة للتنمية.

الباب الثالث

مخطط عام لاستراتيجية

٩ أمع الاحتياجات الأساسية أم ضدها؟

أصبح من المبتذل اليوم القول بأن نظريات التنمية وسياساتها قد أخفقت بدرجة كبيرة في العالم الثالث، وبأنه ينبغي وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة. ومهما تكن النجاحات-التي يستهان بها في بعض البلدان-التي حققتها عقود ثلاثة من النمو الاقتصادي، فإن نماذج التنمية التي اتبعت قد أخفقت بلا شك في القضاء على الجوع، أو الفقر، أو الجهل. وفضلا عن ذلك فإن العقود القادمة، كما رأينا، ستحمل معها للبلدان النامية مزيدا من الصعاب والمخاطر.

والحاجة إلى اتجاهات جديدة، وهي حاجة يتزايد الإحساس بها، أسفرت عن مقترحات متعددة. ومع ذلك فكثيرا جدا ما تتجه هذه المقترحات إلى أن تكون مجرد شعارات، بدلا من أن تكون مقترحات تفصيلية وتنفيذية. كما أن الاحتياجات الأساسية، والاكتفاء الذاتي، والاعتماد الجماعي على الذات، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد-هي صياغات كثيرة جدا لها حتى الآن جاذبية عاطفية أكثر مما بها من جوهر ملموس.

ومما لاشك فيه أن وفرة من هذا القبيل في المقترحات تجعل من الأيسر بالنسبة لي أن أقدم إسهامي الخاص. بيد أن الاقتراحات القليلة التي سأقدمها في الفصول التالية لا تشكل استراتيجية بديلة، كما أنه ليس من الممكن، لأسباب متعددة، أن أقدمها بوصفها اقتراحا واحدا. ففي المقام الأول لن أتناول هنا أي مشكلة من المشكلات التي يغطيها بوجه عام تعبير «الحوار بين الشمال والجنوب»-وإني لا أستهين بأهمية هذه المشكلات، ولكني على النقيض من ذلك أعتقد أن بضع صفحات لن تكون كافية لتغطية الموضوع-وثانيا، فإن مقترحاتي بينما هي تتعارض في بعض الأحيان مع أفكار حديثة معينة، فإنها لا تزعم هي نفسها أنها مقترحات جديدة أو أصيلة. وأخيرا، فإن هذه المقترحات القليلة لا تهم بلدان العالم الثالث جميعا: فبينما يمكن أن تكون جوانب معينة منها قابلة للتطبيق على البلدان المتوسطة الدخل، فإنها تعني في المقام الأول أشد البلدان فقرا، في أفريقيا جنوبي الصحراء وجنوب آسيا.

وفي رأيي أن ثمة أولويات نوعية خمسا تعد أساسية لإعادة توجيه استراتيجيات التنمية هي: (1) تكثيف السياسات السكانية الجارية للتعجيل بالانخفاض في معدلي الخصوبة والمواليد، (2) التنفيذ الذي طال انتظاره للسياسات الرامية إلى تنمية موارد الطاقة المحلية، سواء أكانت تجارية أم تقليدية، (3) زيادة التركيز على الزراعة وإنتاج الأغذية، (4) إجراءات مباشرة لتحسين القدرة الإنتاجية لأفقر السكان، (5) مقاومة الإغراء الانعزالي والاستفادة من إمكانات التجارة الخارجية. وآمل أن تكون الفصول السابقة الخاصة بهذه الموضوعات قد بينت بوضوح كاف أهمية زيادة الجهود المبذولة في مجالي ضبط المواليد وتنمية الطاقة، ولن أشير مرة أخرى إلى هذه الموضوعات في بقية الكتاب. ومن الناحية الأخرى فإن المقترحات بإعطاء أهمية أكبر للزراعة، ولأفقر الفئات، ولإمكانات التصدير، تحتاج إلى تفسيرات: فحقيقة أن بعض هذه الأفكار تعتبر حديثة اليوم لا تشكل تبريرا كافيا.

غير أني قبل أن أحاول دعم مقترحاتي، يجدر بي في هذا الفصل تحليل الفكرة التي نوقشت مؤخرا على نطاق واسع، الخاصة باستراتيجية تستهدف إشباع احتياجات الناس الأساسية. فالجدل الذي أثاره هذا الاقتراح

يمكن في حد ذاته أن يكون مبررا لمحاولة لدراسة حسنات وسيئات نهج من هذا القبيل، فضلا عن أن هذا التحليل لا بد من أن يمكننا من مواصلة التأمل في السمات المميزة اللازمة لاستراتيجية إنمائية قابلة للاستمرار.

استراتيجية للاحتياجات الأساسية

أدى إخفاق النمو الاقتصادي في الأعوام الأخيرة في تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة إلى حمل كثير من الاقتصاديين وقادة الحكومات على الاعتقاد بأهمية الإجراءات المباشرة في تلبية احتياجات السكان الأساسية. وفي هذا الصدد تمت صياغة مقترحات متعددة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد نص قويم واحد لاستراتيجية للاحتياجات الأساسية، فإن الصياغات الموجودة المختلفة يجمع بينها عدد معين من السمات المميزة.

ويمكن أن يكون الهدف الأول لاستراتيجية كهذه هو أن يكفل لفئة محرومة معينة مستوى أدنى من إشباع احتياجات معينة تعتبر ذات أهمية خاصة، وهي في ذلك يمكن أن تختلف عن استراتيجية لنمو عام (وقد لا تكون موجهة بصورة محددة نحو مجموعة مستهدفة من السكان) أو حتى عن استراتيجية ترمي إلى زيادة دخول فئة خاصة دون أن يؤخذ في الاعتبار استخدام هذه الدخول. ولكون الاستراتيجية يجري تعريفها على هذا النحو بالغاية منها، معبرا عنها بعبارات ملموسة وفي بعض الأحيان بعبارات كمية (مثال ذلك ضمان حد أدق معين من السعرات الحرارية لفئة اجتماعية خاصة)، فإن وسائل بلوغ هذه الغاية يمكن من حيث المبدأ أن تكون مشتقة منها. واستراتيجية كهذه يمكن أن ترمي، على سبيل المثال، إلى ضمان توريد مياه الشرب لجميع أفراد فئة معوزة. يمكن أن يتم اختيار وسائل تحقيق هذه الغاية، طبقا للقدرة العملية والتكاليف، من بين إمكانات مختلفة: تحويل الأموال لتغطية تكاليف تشييد بئر، التشييد المباشر للبئر، التي تسلم عندئذ إلى المستفيدين، تقديم القروض لشراء المواد، إسداء المشورة التقنية للمستفيدين، الذين يرعون عندئذ عملية التشييد بأنفسهم، هلم جرا.

وثمة جانب لسياسة للاحتياجات الأساسية هو أن الاحتياجات الأساسية التي يتم اختيارها على هذا النحو لا تشمل فقط متطلبات مادية، ولكن

أيضا متطلبات أخرى ذات طابع سيكولوجي، بل ذات طابع عاطفي. وهكذا فإن الحاجة إلى الاستقلال، وإلى الحرية، وإلى الأمن، وإلى المشاركة في صنع القرار، هي حاجة أساسية بنفس قدر الحاجة إلى الصحة والأغذية والمأوى. غير أن المناقشات حول الاحتياجات الأساسية كانت تتركز في المقام الأول على الاحتياجات المادية، وعلى السبل الممكنة لإشباعها. وعلى الرغم من أنه لا يوجد أي توافق وطيد في الرأي بين أنصار هذه الاستراتيجية، فإن الكثيرين منهم يتفقون على الاعتراف بأن الأغذية والمأوى ومياه الشرب والصحة والتعليم هي لب هذه الاحتياجات الأساسية وجوهرها.

وتشكل الأفكار القليلة السابقة، في الوقت الحاضر، العناصر الجوهرية لمذهب الاحتياجات الأساسية. غير أن عددا كبيرا من الأسئلة مازال دون إجابة، مثل تلك المتعلقة باختيار الاحتياجات التي ينبغي إشباعها، وتمويل هذه الاستراتيجية وتنفيذها، وعلاقتها بالسياسات ذات التوجه نحو النمو. ويسلم كثيرون من أنصار هذه الاستراتيجية صراحة بأنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وبأن نهجهم لا يمكن حتى الآن أن يوفر أي حل إعجازي خارق. وفي حال عدم وجود مذهب معرف بوضوح ومعروض بصورة شاملة، يكون من الصعب بطبيعة الحال تحليل محتواه، ومع ذلك من الهام أن نؤكد على أن نهج الاحتياجات الأساسية، بالنسبة لمؤيديه، يحيط بما هو أكثر من اهتمام حكومي بالفقراء، فهو يؤيد التدخل المباشر من جانب السلطات العامة لضمان بلوغ أهداف معينة محددة مسبقا لصالح فئات اجتماعية نوعية.

كيف يتم اختيار الاحتياجات الأساسية

النقد الرئيس الذي يستهدف استراتيجية للاحتياجات الأساسية هو أن تعريف هذه الاحتياجات ذاتي، وهكذا لا يمكن أن يتم إلا من جانب الأفراد المعنيين، بل إن بعض النقاد يجادلون بأن الحكومات، دعك من المخططين أو المنظمات المعاونة، لا يمكن أن تنصب من نفسها قضاة ذوي سيادة، وأن تقرر للسكان المعنيين الاحتياجات الأكثر أهمية بالنسبة لهم. واستنادا إلى هؤلاء النقاد فإن التدخل الحكومي لن يؤدي إلا إلى عرقلة الحركة الحرة للسوق التي مازالت أفضل إلهام لتفضيلات السكان، وكذلك

الأداة الأكثر ملاءمة للإشباع الفعلي لاحتياجاتهم.

إن هذا النزاع حول المبادئ يبدو لي في غير مكانه وفي غير زمانه، ذلك أن زماننا ليس بالزمان الذي يوضع فيه أنصار التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وخصومه في مواجهة بعضهم بعضا، كل جانب يحاول أن يدعم مواقف لا تقل جمودا عن مواقف الجانب الآخر. ومع وجود قبول يكاد يكون عاما لدولة الرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد أفسحت هذه الحجج الطريق لاتجاه أكثر براغماتية، فقلة من الناس اليوم يمكن أن تختلف على أن للحكومة دورا تقوم به، ليس فقط في الحياة الاقتصادية للأمة، بل كذلك في إشباع احتياجات اجتماعية معينة. فالفكرة التي أساسها أن تقرر السلطات الحكومية في بلد ما أن احتياجات معينة هي احتياجات أساسية، ونتيجة لذلك تشرع في إشباعها إلى أبعد حد ممكن، ليست أكثر غرابة بالنسبة لي من حقيقة أن حكومات معينة تقرر مبدأ التعليم المجاني والإلزامي، أو تقيم نظاما للتأمين الاجتماعي. وعندما تواجه الحكومة بعدد معين من الاحتياجات-ولا أحد ينكر أن هذه الاحتياجات مثيرة في العالم الثالث-يكون السؤال الأكثر أهمية هو أي الجهات (الحكومة، المجتمعات المحلية، القطاع الخاص، إلخ) تكون أقدر من غيرها على تلبيتها. والإجابة على هذا السؤال لا يمكن إلا أن تكون براغماتية، وينبغي أن تكون ذات طابع نوعي بالنسبة لكل من هذه الاحتياجات.

ومن ثم فإن فكرة التدخل الحكومي إذا لم تكن بداهة بغيضة بالنسبة لي، فإن آفاق التدخل تثير بالفعل مشكلات متعددة. أولاها هو اختيار الاحتياجات التي ينبغي إشباعها، فكلما تعددت التدخلات الحكومية-ويوجد منها الكثير في استراتيجية للاحتياجات الأساسية-كثرت الاختيارات التي ينبغي أن تتم بين مطالب متنافسة، وازدادت أهميتها. وإذا لم تعد تفضيلات الناس و«إشارات» السوق هي الأدلة التي تستخدم لتخصيص الموارد، أو على الأقل لم تعد هي الأدلة الوحيدة، فكيف ستقرر الحكومة، «عند الحد»، ما إذا كان ينبغي أن تنفق 100 دولار على الصحة، أو توريد المياه، أو الإسكان؟ والمشكلة ليست مجرد مشكلة أكاديمية، إذ لا يوجد بالنسبة لكل نوع من الاحتياجات أي مستوى أدنى معين من النفقات. وحتى إذا اتفقنا جميعا على أن الصحة هي احتياج أساسي، فإن ذلك لا يقول لنا ما هو الحد

الأدنى الذي يجب أن نكرسه لهذا القطاع: هل نخطط على أساس أن تكون لدينا ممرضة لكل 1000 من السكان أوكل 5000 ؟ أو أن تكون لدينا مستشفى لكل 50000 شخص أو 100000؟

ومشكلة الاختيار هذه لا تقتصر بطبيعة الحال على استراتيجية للاحتياجات الأساسية، بل إنها تواجهنا أيضا في إدارة كل ميزانية عامة بصرف النظر عن التوجهات السياسية، أو الاقتصادية للبلد. والخلاف الهام، على وجه العموم، هو أن السلطات العامة تقتصر على تمويل عدد محدود من برامج الرفاهية أو«سلع الجمهور»، وهي السلع التي لا يمكن للسوق تلبيتها بكفاءة. وكلما ارتفع مستوى النفقات العامة، زادت احتمالات حدوث خطأ في الاختيار، أو قصور في الإدارة، وتنطوي استراتيجية الاحتياجات الأساسية، بحكم طبيعتها، على مستوى عال من نفقات الميزانية.

ولتصوير هذا النوع من الصعوبة باستطاعتنا أن نحيل إلى تقدير أجراه البنك الدولي لبرنامج للاحتياجات الأساسية[1]. فبالنسبة لمجموع العالم الثالث فإن برنامجا استثماريا من هذا القبيل، يغطي الأغذية ومياه الشرب والإسكان والصحة والتعليم، يمكن أن يتكلف قرابة 380 بليون دولار (بقيمة عام 1975). والإسكان وحده يمكن أن يستأثر بأكثر من نصف هذا المقدار. (تقوم هذه التقديرات في الحقيقة على تكلفة للوحدة السكنية مقدارها 1000 دولار، وهي نفقات عالية للغاية بالنسبة لأسرة تعيش على حافة البقاء !). وإذا ما أخذت في الاعتبار الاحتياجات الملحة التي توجد في مجالات أخرى أكثر حيوية، فإنه يوجد كل ما يحمل على الاعتقاد بأن المستفيدين سيفضلون مساكن أقل بعض الشيء، وعلى سبيل المثال، قدرا أكثر قليلا من الأغذية أو الرعاية الطبية. ومن الصعب أن نحدد المعايير التي يمكن أن تسمح للحكومات (أو للبنك الدولي) بالجدل حول اختيار من هذا القبيل. ومن الناحية العامة لا يكون من الواضح لماذا يكون التدخل الحكومي في قطاع الإسكان ضرورة مطلقة: فمن المحتمل أن يكون مستوى الإشباع لدى الناس أعلى إذا قامت الحكومة، بدلا من تزويدهم بمستوى معين من الإسكان، بتحويل مبلغ مكافئ من الأموال إليهم، وتركت لهم أن يقرروا الكيفية التي يستخدمونه بها.

وينبغي التسليم بأن السوق لا يكون باستطاعتها، في بعض الأحيان، أن

توفر بصورة فعالة سلعا أو خدمات معينة، وفي حالات كهذه قد يكون من المستصوب أن تصبح الحكومة أو السلطات المحلية مسؤولة عنها. غير أنه في حالات أخرى تكون السوق عادة هي الأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات. وبوجه عام فإن افتقار أناس معينين إلى الإسكان، أو إلى الأغذية الكافية ليس مرجعه أن السوق عاجزة عن الإمداد بهذه الضروريات، وإنما مرجعه أن الفقراء لا تكون لديهم الدخول الكافية للحصول عليها. وفي هذه الظروف قد يكون من الأبسط محاولة رفع دخول الفئات الاجتماعية المعنية (ويفضل عن طريق زيادة قدرتهم الإنتاجية، أو عن طريق تحويلات الأموال إذا لم يكن ذلك ممكنا)، وأن يترك لهم أن يقرروا كيف ينفقون هذه الدخول. وهذا الحل لا ينبغي أن يكون تصوره مقتصرا على الحالات التي يكون فيها للإمداد بالسلع أو الخدمات في صورة عينية مزايا ثابتة.

التمويل والتنفيذ

إلى مبلغ الـ380 بليون دولار، وهو تكلفة برنامج استثماري يستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للعالم الثالث، ينبغي أن تضاف التكاليف المتكررة، أي مبلغ آخر يتراوح بين 28 و40 بليونا كل عام. وسيلزم حوالي ثلثي هذه التكاليف في البلدان النامية المنخفضة الدخل وحدها، أي البلدان التي تكون فيها مشكلة التمويل حادة بوجه خاص.

وللوهلة الأولى، وعلى الرغم من ضخامة المبالغ المشار إليها، لا يبدو تمويل هذه الاحتياجات مستحيلا. وإذا ما نفذ برنامج كهذا على امتداد عشرين عاما، فإن تكلفة الاستثمارات السنوية ستكون أقل من 3 ر0 في المائة من الدخل السنوي للعالم (أو5 في المائة من نفقات العالم السنوية على الدفاع والتسليح). ومع ذلك فإن المبالغ اللازمة ينبغي أن تحدد في سياق القدرة المالية والاقتصادية للبلدان النامية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بأفقر هذه البلدان.

وبالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل فإن الاستثمار اللازم على امتداد عشرين عاما يمكن أن يتراوح بين 12 و 16 في المائة من متوسط الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان خلال الأعوام العشرين القادمة، وبين 80 و105 في المائة من استثماراتها الإجمالية السنوية، وبين 85 و110 في

المائة من الإيرادات السنوية لميزانياتها. وفي هذه الظروف يكون من الواضح أن هذه البلدان لا تستطيع تنفيذ برنامج من هذا القبيل دون معونة خارجية كبيرة. ومع ذلك فإن مجرد تمويل الاستثمار اللازم كل عام يتطابق مع أكثر من نصف المعونة العامة التي تحصل عليها جميع البلدان النامية في الوقت الحالي. وعلى الرغم من أن تمويل برنامج كهذا على امتداد فترة عشرين عاما يمكن على هذا النحو ألا يكون مستحيلا تماما، فإنه يمكن مع ذلك أن يشكل تحديا هائلا لقدرة البلدان الفقيرة على الادخار، ولسخاء البلدان الغنية.

وفضلا عن ذلك فإنه مهما تكن المعونة التي تحصل عليها البلدان النامية خلال الأعوام القادمة، فإنه ينبغي لهذه البلدان أن تضمن هي نفسها في نهاية الأمر تمويل التكاليف المتكررة لمثل هذا البرنامج إذا ما أريد لها ألا تظل إلى الأبد معتمدة على مساعدة العالم الخارجي، ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا نمت قدرتها الاقتصادية، وهو ما يتطلب بدوره أن توجه نسبة كافية من استثماراتها نحو زيادة الإنتاج. وهذه المشكلة تثير مسألة التوافق بين استراتيجية الاحتياجات الأساسية والنمو الاقتصادي السريع، وهي مسألة سنعود إليها فيما بعد.

ولكن الضعف الرئيس في جميع المؤلفات التي تناولت الاحتياجات الأساسية يتعلق بوسائل تنفيذ استراتيجية كهذه. إن فكرة إنتاج جميع السلع والخدمات اللازمة لضمان مستويات معيشية كريمة للمعوزين، وتزويدهم بها مباشرة، هي بالتأكيد فكرة جذابة. ولكن المشكلات الهائلة-الاقتصادية والإدارية، ومشكلات الإمداد والتموين، وفي المقام الأول المشكلات السياسية- التي ينطوي عليها تنفيذ مثل هذا البرنامج نادرا ما تناولتها دراسة ما. كما أن الإشارات إلى خبرات بلدان معينة، ابتداء من كوبا إلى ولاية كيرالا الهندية، ليست كافية، مهما تكن أهميتها، إذ مازلنا نفتقر إلى دراسات محددة تفضي إلى اقتراحات نوعية.

وتتعلق المشكلة الأولى التي يثيرها تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية بإنتاج السلع اللازمة لاستهلاك أفقر السكان. ولنطرح الأمر في عبارات بسيطة: هل يمكن لاقتصاد انخرط حتى الآن في صنع السيارات وأجهزة تكييف الهواء لأقلية صغيرة أن ينتج دراجات ومواقد تعمل بالحطب لأغلبية السكان

؟ يبدو أن الشرط الأول هو إعادة توزيع الدخل لتعديل هيكل الطلب. ولكن التعديل الجذري للنظام الإنتاجي سيكون ضروريا أيضا، وهذا بدوره سيتطلب استخدام أدوات معينة (ضريبية وإدارية وقانونية إلخ) لتشجيع إنتاج السلع الضرورية، وعدم تشجيع إنتاج السلع الكمالية.

ما هي الدرجة اللازمة من إضفاء الطابع الاجتماعي والشمولي لأن يكفل تطابق الإنتاج تطابقا حقيقيا مع النموذج الاستهلاكي المنشود ؟ لكي أتلافى أي سوء فهم ينبغي لي أن أقول على الفور إني لست بداهة خصما لمثل هذا التدخل الحكومي، وأود فقط أن أبين أن المسألة السابقة تشير إلى مجموعة من المشكلات التي أغفلتها بدرجة كبيرة حتى الآن المؤلفات التي تناولت الاحتياجات الأساسية[2].

وثمة مشكلة أخرى هي توصيل السلع والخدمات المنشودة إلى السكان المستهدفين. وهذه المشكلة ترتبط إلى حد معين بالمشكلة السابقة، فشركه لتوريد المياه اعتادت تركيب أنابيب المياه في المدن لن تنتقل بين عشية وضحاها إلى حفر الآبار في القرى. ولكن توجد مشكلات أخرى ليست أقل صعوبة: كيف سيمكننا ضمان توصيل الأغذية (أو مواد البناء أو المضخات اليدوية) إلى آلاف القرى المعزولة في هذه البلدان؟ كيف سيمكننا إيجاد وتدريب الممرضات والمعلمين الضروريين؟ وفي المقام الأول كيف سيمكننا تنظيم المستفيدين أنفسهم بحيث يشاركون مشاركة كاملة في هذه البرامج؟ من الواضح أن مشاركة السكان هي الشرط الضروري لنجاح مثل هذه الاستراتيجية، فمن غير هذه المشاركة ستتوقف المضخات اليدوية عن العمل، ولن تجد المدارس أسباب بقائها واستمرارها، وستظل المستوصفات مهجورة. وكما نعلم فإن هذه المشكلة-التي ربما كانت أصعب المشكلات جميعا-قد سببت بالفعل إخفاق كثير من البرامج الحكومية في العالم الثالث.

وبهذه المشكلة الأخيرة ترتبط مسألة إسهام المستفيدين في تمويل هذه البرامج. ويفترض أنه من غير المرغوب فيه أن يكون توريد السلع والخدمات للفقراء مجانيا تماما. ففي المقام الأول كثيرا ما بينت الخبرة أنه إذا لم يشارك المستفيدون في برنامج ما (بنقودهم أو عملهم أو بمساهمة نوعية) فسرعان ما يفقدون اهتمامهم ويكون الإخفاق حليف البرنامج. وفضلا عن ذلك فإنه على ضوء ضخامة الاحتياجات التي يتعين تلبيتها، وقيود الميزانيات

الحكومية، يكون من الضروري دائما حشد موارد السكان إلى الحد الأقصى بغية تقليل الإسهام المالي من جانب الحكومات إلى أدنى مستوى ممكن. وفي هذا المجال ستكون الحلول على الأرجح حلولا نوعية بالنسبة لكل بلد، وربما حتى بالنسبة لكل برنامج.

وعلى الرغم من ذلك فإنه سيكون من المرغوب فيه إجراء دراسات لمشكلات البلدان الأخرى وخبراتها لتوضيح بعض الخيارات الممكنة، وإن تكن المؤلفات ستظل في هذه الحالة بدورها سطحية للغاية.

الاحتياجات الأساسية والنمو

تمكننا تقديرات البنك الدولي، على الرغم من مصداقيتها المحدودة، من أن نرى أن برنامجا للاحتياجات الأساسية ستكون له تكلفة عالية تماما، وأن الفصل بصورة تحكمية بين الاحتياجات المتنافسة سيكون ضروريا. وفضلا عن ذلك فإنه عند بداية تنفيذ برنامج كهذا على الأقل، سيكون من الضروري، بسبب القدرة الإدارية التقنية المحدودة للجهاز التنفيذي المسؤول، إجراء خيار بين الأولويات المختلفة. وكما أشير آنفا فإن عمليات الاختيار يمكن أن تكون صعبة، ومعايير الاختيار غير جديرة بالثقة. ومع ذلك فثمة نوعان من المعايير تبدو لهما بالفعل أهمية كبيرة: هما كثافة الاحتياجات أو أهميتها، وتأثير التدابير المتوخاة على الإنتاجية. ومما لا شك فيه أن كلا النوعين يصعب تناوله.

وينطوي معيار كثافة الاحتياجات على الاختيار بين الأولويات الذي أشرت إليه بالفعل (هل سيحقق دولار واحد ينفق على التعليم «إشباعا» أكثر مما يحققه دولار يستثمر في الإسكان؟)[3]، وكذلك على الاختيار بين الفئات المستهدفة (هل هذه الفئة الاجتماعية أكثر احتياجا من تلك الفئة؟). وفي كلتا الحالتين نجد أن المؤلفات في الاحتياجات الأساسية لم تلق حتى الآن الكثير من الضوء على هذه المشكلات.

وبينما لا أعتزم أن أخوض هنا في مسألة الفئات المستهدفة، فقد يجدر بي مع ذلك أن أقدم تعليقا في هذه المرحلة. ولما كان التبرير لاستراتيجية للاحتياجات الأساسية هو القضاء على أكثر أشكال الفقر تطرفا، فإن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون ذات موقف مشايع للريف وللزراعة، وهو

توجه مازال يندر أن نجده في مؤلف يتناول هذا الموضوع. ومن الواضح أنه إذا كان 85 في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فإن الحرب ضد الفقر ينبغي أن تبدأ في الريف، وإن الزراعة يجب أن تكون محور هذه المعركة. وكون الأهمية الرئيسة لهذه القطاعات لا تحظى بالتركيز الكافي في كثير من المؤلفات التي تتناول الاحتياجات الأساسية إنما يعد مع ذلك علامة أخرى على افتقادها للصواب. والحقيقة أن الكتاب الذين يتناولون هذا الموضوع يكتفون عادة بالعرض، مع تعداد للاحتياجات الأساسية جدا وقائمة شاملة «بالفئات الاجتماعية المحرومة»، دون إبراز أو تحليل ملائم لمدى الفقر في الريف.

كما أن استخدام معيار الأثر على الإنتاجية ليس أقل صعوبة. فالنظرية الاقتصادية للتنمية كانت لفترة طويلة جدا تقتصر على تصور ميكانيكي للإنتاجية. فكل ما هو استثمار-بالمعنى التقليدي للمحاسبة القومية-كان يعتبر إنتاجية (فيما عدا الإسكان)، على حين أن النفقات الاستهلاكية والإسكان كانت، بحكم التعريف أيضا، غير إنتاجية. غير أن الاقتصاديين أخذوا يدركون بالتدريج أن لنفقات استهلاكية معينة تأثيرا على الإنتاجية. ولقد بينت الدراسات الإحصائية أن التعليم ليس وحده الذي يحدث تأثيرا هاما على إنتاجية أفقر العمال، وإنما يحدث مثل هذا التأثير أيضا تحسين الأحوال الغذائية والصحية [(4)].

وفي هذه الظروف غدا التمييز بين النفقات الإنتاجية والنفقات غير الإنتاجية أقل وضوحا. وقد أصبح ممكنا أن أعلن-كما فعل كثيرون من أنصار إستراتيجية الاحتياجات الأساسية-أن «الاستثمار في الإنسان» يمكن أن يزيد الإنتاجية، ومن ثم يعجل بالنمو الاقتصادي، غير أن الواقع أكثر تعقيدا بعض الشيء. وقد يكون من المغري، وإن يكن من الخطأ، أن نعتقد أن كل نفقة استهلاكية في حد ذاتها تكون إنتاجية. فإلمام عامل ما بمبادئ القراءة والكتابة، أو تمتعه بصحة أفضل، لن يجعله أكثر إنتاجية إذا ما كان، مثلا، دون عمل. فضلا عن أنه حتى إذا كانت جميع النفقات الاستهلاكية إنتاجية إلى درجة معينة، فإنه مازال يتعين أن نعرف أي النفقات لها الأثر الأكبر على الإنتاج.

ولذلك فإن مسألة التناقض (أو على العكس، مسألة التقارب) بين

استراتيجية للاحتياجات الأساسية، وسياسات موجهة نحو النمو لا يمكن أن تسوى بمثل هذه السرعة. وقد رأينا آنفا (الفصل الثامن) أنه لا توجد أية علاقة متبادلة واضحة بين توزيع الدخل ومعدلات النمو. فما يؤثر على سرعة النمو ليس توزيع الدخل في حد ذاته، بقدر ما هي الطريقة التي يتم بها هذا التوزيع. وبالمثل فإن ما يترتب على استراتيجية للاحتياجات الأساسية من آثار على النمو الاقتصادي سيتوقف بلا شك على مضمون هذه الاستراتيجية وعلى التدابير النوعية التي تنفذ. وفي هذا الصد تبين خبرات بلدان متعددة أنه بالنسبة للحكومات التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها يمكن أن ينطوي إغفال أهمية الإنتاجية على مخاطر جسيمة للغاية.

خبرات بعض البلدان

إن خبرات البلدان التي حاولت عن وعي تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة باستطاعتها أكثر من أي مضاربة نظرية أن تنير لنا الطريق بشأن جدوى هذا النهج وتطابقه مع استراتيجية موجهة نحو النمو. ومن بين هذه الخبرات جميعا لا شك في أن الصين تقدم أكثرها إثارة وأهمية. ففي غضون الأعوام العشرين الماضية قضى هذا البلد من الناحية الفعلية على المجاعة وسوء التغذية، ورفع توقع الحياة (متوسط العمر) لسكانه من 33 إلى 66 عاما، وزاد معدل الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة إلى 66 في المائة، ووصل إلى العمالة الكاملة في المدن والريف، ونزل بمعدل نمو سكانه إلى 3 ر1 في المائة سنويا. وقد تحقق كل ذلك بناتج قومي إجمالي للفرد يقل عن مثيله لدى أوغندا. وفي الوقت نفسه كان معدل نموه الاقتصادي سريعا نسبيا: فالناتج القومي الإجمالي للفرد كان يزداد بحوالي 3 في المائة سنويا بين عامي 1957 و 1979، أي قرابة ضعف السرعة التي كان يزداد بها متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد للبلدان المنخفضة الدخل.

وكما نعلم فإن الحكومة الصينية كانت تعطي الأولوية لتنمية القطاع الريفي حيث يعيش 85 في المائة من السكان. فالتحول إلى الجماعية في الزراعة خلال «القفزة الكبرى إلى الأمام» جعل فريق الإنتاج، الذي يتكون

من حوالي ثلاثين أسرة، هو الوحدة الأساسية للإنتاج والمحاسبة. كما أن إيجاد صلة مباشرة، داخل هذه الأفرقة، بين جهد كل عامل وحصته في الإنتاج قد أسهم بالتأكيد في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي؛ وينطبق الشيء نفسه على نظام الأسعار الذي كان يوجه بصورة منتظمة لصالح الزراعة والقطاع الريفي [5].

فضلا عن أن برامج العمال الزراعيين التي نفذت على نطاق هائل كانت أداة مفيدة في تخفيض البطالة، وأن الاستثمارات في البنية الأساسية كانت عاملا آخر في تحسين الإنتاجية الزراعية. وأخيرا فإن إنشاء خدمات أساسية في قطاعي التعليم والصحة («الأطباء الحفاة» الذائعو الصيت) جعل باستطاعة الصين أن تبلغ مستويات في مجال الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة وتوقع الحياة (متوسط العمر) لم تبلغها بلدان كثيرة ذات دخول أعلى للفرد.

وعلى نقيض ذلك فإن خبرتي سري لانكا وتنزانيا قد تكونان حالتين أولي فيهما اهتمام كبير جدا لإشباع احتياجات الرفاهية، واهتمام غير كاف للإنتاجية. وتعد منجزات سري لانكا في القطاع الاجتماعي مثيرة بوجه خاص. فبين عامي 1946 و 1979 ارتفع توقع الحياة من 43 إلى 66 عاما، على حين هبطت وفيات الأطفال من 141 إلى 49 للألف، وانخفض معدل المواليد الخام من 20,2 إلى 7,0 لكل ألف. وفي الوقت نفسه أرتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 58 في المائة إلى 85 في المائة، ومعدل القيد في المدارس من 41 في المائة إلى 94 في المائة. أما معدل نمو السكان، الذي بلغ معدلا عاليا حوالي عام 1953 مقداره 2,8 في المائة، فقد انخفض إلى 1,7 في المائة في السبعينات. وإذا قارنا سري لانكا ببلدان لديها دخل مماثل للفرد، يكون توقع الحياة فيها أعلى مرة ونصف مرة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيها أعلى بحوالي ثلاث مرات، ومعدل وفيات الأطفال ربع مثيله في هذه البلدان، ومعدل المواليد نصف ما يمكن أن تفضي مقارنة من هذا القبيل إلى توقعه. ومن بين جميع البلدان التي لديها دخل للفرد أدنى من 300 دولار، فإن سري لانكا لديها أكبر عدد من أسرة المستشفيات للفرد، وتعتبر مشكلات سوء التغذية فيها أقل حدة بكثير منها في أي بلد من هذه البلدان.

ومع ذلك فقد تحققت هذه النتائج بتكلفة عالية. ففي الستينات كان حوالي نصف النفقات الجارية للحكومة يذهب إلى البرامج الاجتماعية، وأساسا إلى قطاعي التعليم والصحة، وإلى دعم أسعار الأغذية والنقل، وكان دعم أسعار الأغذية وحدها يقتضي ما بين 5 و 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي [6]. وفي السبعينات برز في المقدمة ذلك التناقض بين المستوى العالي للنفقات الاجتماعية ومواصلة النمو الاقتصادي الثابت. فمعدل النمو السنوي، الذي كان يبلغ في المتوسط 4,6 في المائة في الستينات، هبط إلى 3,1 في المائة بين 1975 و 1977، كما أن معدل تكوين رأس المال الإجمالي الثابت، الذي ظل يرتفع حتى عام 1970، أخذ في الهبوط بعد ذلك. وأفسحت المدخرات العامة الطريق إلى ادخار سالب متزايد، إلى درجة أن الاقتراض الحكومي كان هو وحده القادر على السماح بتمويل مستوى أدنى من الاستثمار العام. وفي عام 1976 وصلت أعباء دعم أسعار الأغذية إلى نصف الإنفاق على الاستثمار العام. بل إن البطالة كالتي كانت بالفعل سبب أحداث العنف في عام 1971 غدت أشد سوءا، فوصلت إلى 20 في المائة في عام 1977، وكان تأثيرها واضحا بصورة خاصة بالنسبة لخريجي المدارس الابتدائية والثانوية. وفي مواجهة هذا التدهور كان على الحكومة التي جاءت إلى السلطة في حزيران/ يونيه 1977 أن تخلص إلى أن تعديل السياسات الجارية أمر ضروري لتصحيح هذا الخلل المتزايد. واشتملت التدابير الأولى التي اتخذت على برامج مختلفة تستهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي وكذلك تخفيض الأعباء المالية لدعم أسعار الأغذية.

وخلال الأعوام الستة التي أعقبت حصول تنزانيا على استقلالها في عام 1961 كان زعماؤها ينتهجون سياسة لا تختلف كثيرا عن تلك التي اتبعتها غالبية البلدان الأخرى. غير أنه في عام 1967 حدد إعلان آروشا أولويات جديدة: فأصبحت الاشتراكية، والتنمية الريفية، والاستقلال الذاتي على المستويين الوطني والمحلي، والتعليم، والنمو الاقتصادي، المحاور الرئيسة لبرنامج اتبع باتساق منذ ذلك الحين. وبعد ذلك بخمسة عشر عاما لم يكن الشك يرقى إلى التحسينات التي طرأت على القطاعات الاجتماعية. فتوقع الحياة ارتفع إلى 52 عاما، وهو توقع أعلى من المستوى الأفريقي، وكان ثلثا السكان يلمون بالقراءة والكتابة، وكان باستطاعة 40 في المائة من السكان

الحصول على مياه الشرب. وبينما ظل مستوى الناتج القومي الإجمالي للفرد منخفضا، فإن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي جدير بالاحترام حقا بالنسبة لبلد شرع في تنفيذ برنامج لتغيير هيكلي رئيس [7]. وهكذا فإنه لأول وهلة يبدو أن تنزانيا قد نجحت في أن تنفذ في آن واحد سياسة موجهة نحو النمو، وبرامج جذرية ترمي إلى تحسين مستويات السكان المعيشية.

ومع ذلك فإن الوضع يبدو أقل بساطة بعض الشيء عندما ننظر إليه عن كثب. فعلى الرغم من أن تنمية القطاع الريفي (حيث يعيش 90 في المائة من السكان) كانت إحدى الأولويات العليا منذ عام 1967، فإن الزيادة في الإنتاج الزراعي لم تكن أعلى بدرجة تذكر من معدل نمو السكان [8].

والحقيقة أنه بالنسبة لأفقر المراعين يفترض أن السبعينات شهدت انخفاضا في دخلهم الحقيقي. وثمة أسباب رئيسة لتلك النتائج المخيبة للآمال في مجال الزراعة، ومن بين أكثر هذه الأسباب شيوعا عدم فعالية نظام حوافز الإنتاج، وعدم كفاية البحوث الزراعية، وجهود الإرشاد الزراعي، وعدم ملاءمة البنية الأساسية وأنظمة التسويق. وربما كان أكثر هذه العوامل المختلفة أهمية الآثار المعوقة للإنتاج التي ترتبت على هيكل للأسعار الزراعية أبقى عليها عمدا حتى وقت قريب عند مستوى منخفض كي لا يعود بالفائدة على كبار المزارعين ويؤدي إلى رفع أسعار الأغذية في المدن.

وشهدت السبعينات، مثلما كانت الحال في سري لانكا، تدهورا في مستوى الاستثمار والادخار العام (والحقيقة أن الادخار العام أصبح سلبيا مع اقتراب منتصف العقد)[9]. وفي هذه الحالة أيضا كانت السرعة المفرطة في نمو النفقات الحكومية الجارية مسؤولة عن هذا التدهور في مستوى الادخار العام. وثمة عامل آخر هو أنه بينما كانت الأولوية تعطى بصورة فعالة للتنمية الريفية، فإن الجهود الرئيسة كانت تبذل في قطاعات اجتماعية مثل التعليم والصحة وتوريد مياه الشرب، بدلا من أن تبذل في برامج من شأنها أن تحقق زيادات مباشرة في الإنتاج الزراعي والدخول.

وهكذا فإن مقارنة بين خبرات هذه البلدان الثلاثة تؤكد بوضوح أنه بينما يمكن التوفيق بين برامج القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي العالي، فإن تنفيذ استراتيجية موجهة كلية نحو إشباع احتياجات السكان في مجال

الرفاهية يمكن أن يكون على حساب النمو، كما يمكن إلى هذا المدى أن يكون موضع شك بسبب ما ينطوي عليه من خلل، وهكذا فإن الموازنة بين السياسات الاجتماعية والإنتاجية، وهي أكثر من مجرد مسألة أكاديمية، تعد ضرورة حيوية، كما أن المخاطر التي ينطوي عليها إغفال هذه الضرورة هي مخاطر حقيقية تماما.

والأمر المرجح كثيرا هو أنه لا يمكن التوفيق بين استراتيجية للاحتياجات الأساسية وحتمية الإنتاجية إلا إذا أعطيت الأولوية حقا لزيادة القدرة الإنتاجية لأفقر السكان. وبقدر ما ستضمن هذه الاستراتيجية نمو دخلهم واستهلاكهم، فإنها ستمكنهم من أن يلبوا احتياجاتهم الأكثر جوهرية، وبقدر ما ستسمح بزيادات في إنتاجهم ومدخراتهم، فإنها ستؤدي أيضا إلى نمو اقتصادي ثابت ومتوازن. ولما كانت الأغلبية الساحقة من الفقراء تعتمد في معيشتها على الزراعة، فإن زيادة إمكانياتهم الإنتاجية ستتطلب الإقرار الكامل بأهمية هذا القطاع. كما أن استراتيجية للاحتياجات الأساسية لا يمكن أن تكون فعالة وقابلة للاستمرار على المدى الطويل إلا إذا كانت تعطى أولوية عليا لزيادة القدرة الإنتاجية للفقراء في القطاع الريفي.

قد يكون من العسير إنكار أنه توجد في الزوايا أسباب كثيرة أدت إلى فكرة استراتيجية للاحتياجات الأساسية. ومن الواضح أن استراتيجيات التنمية في العقود الأخيرة لم توفق في تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة وأنه لم يعد ممكنا اليوم التوصية بالانتظار في صبر وطول أناة إلى أن تتساقط آثار النمو الاقتصادي رذاذا. ثمة حاجة إلى استراتيجيات مباشرة أكثر: وإذا لم نبادر بإجراءات تؤدي مباشرة إلى تحسين مستويات المعوزين المعيشية فلن يقضي على الفقر في نهاية الأمر.

وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون الأولوية لإعادة توجيه السياسات الحكومية نحو المحرومين. وهكذا فإنه ينبغي في بلدان كثيرة أن يعاد في داخل هذه القطاعات، توجيه نفقات الميزانيات الحكومية على البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية نحو هذه الفئات المعوزة. وينبغي أن تكون هناك نفقات أقل على التعليم الجامعي، ونفقات أكثر على المدارس الابتدائية، ونفقات أقل على مستشفيات المدن، ونفقات أكثر على العيادات الطبية في الريف، ونفقات أقل على تزيين الضواحي السكنية وتجميلها ونفقات أكثر

على تحسين مدن الأكواخ.

ولكن، كما تذكرنا لجنة براندت، فإن «الجهود المحلية الرامية إلى تحقيق التنمية لا يمكن أن تقتصر كلية على السياسات والبرامج المباشرة لمكافحة الفقر، وإنما ينبغي أن ينظر إليها داخل الإطار الأوسع لسياسات تعزيز-النمو السريع والتحويل الهيكلي السريع للاقتصاد»[10]. ويشكل التوفيق بين الحتميتين-النمو السريع والتوزيع العادل-مشكلة حقيقية لا يمكن الإفلات منها. ويفترض أن جزءا من حل هذه المشكلة يكمن في إعطاء الأولوية، ضمن التدابير التي تتخذ لصالح أفقر السكان، لتلك البرامج التي من شأنها زيادة إنتاجية هؤلاء السكان. فمثل هذه الزيادة في الإنتاجية تبدو في الحقيقة ضرورة حتمية، سواء بالنسبة لفعالية استراتيجية للاحتياجات الأساسية أو لقابليتها للاستمرار.

10 الزراعة والتنمية

إن الحجة المؤيدة لإعطاء أولوية أكبر للزراعة في استراتيجيات التنمية لا يمكن أن تقوم ببساطة على الحقائق القائلة بأن هذا القطاع قد أهمل حتى الآن إهمالا كبيرا، أو بأنه يستخدم ثلثي قوة العمل، أو بأنه يزود ثلاثة أرباع أفقر سكان العالم الثالث بمصدر للدخل. فبرغم كل شيء يستطيع المرء أن يجيب-وكثيرا ما قدمت الإجابة-بان هذا القطاع قد أهمل عن حق لأن إنتاجيته منخفضة، ولأن نفس جوهر التنمية يتطلب نقلا للعاملين من الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات، ولأنه مهما كانت حالة الفقراء في المناطق الريفية باعثة على الأسى فإن باستطاعتهم أن يتوقعوا من التنمية السريعة للقطاع «الحديث»-أي الصناعي-أكثر مما يتوقعون من التنمية الزراعية، التي ستظل إمكاناتها محدودة دائما. وكثيرا جدا ما تقدم تأييدا لهذه الحجج أمثلة تاريخية لبلدان تم تصنيعها أو هي في طريق التصنيع.

غير أن هذه الإجابات ليست مقنعة تماما. والحقيقة أن دراسة شاملة للثورة الصناعية في البلدان المتقدمة وكذلك لتطور بلدان العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية تبين أنه قد استهين

بأهمية الزراعة في عملية التصنيع. فضلا عن أن ظروفا خاصة تنفرد بها البلدان النامية ستكون، في العقود القادمة حتى أكثر مما كانت في الماضي، مبررا لإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي. ولكن مثل هذا التغيير في التوجه سينطوي دون شك على تحد لعدد معين من الأحكام السابقة المتعلقة بالزراعة. بدءا من الإنتاجية المنخفضة لهذا القطاع وانتهاء بالروح المحافظة لدى المزارعين-وهي أحكام متأصلة بعمق في نفس جوهر العلم الاقتصادي.

خبرة البلدان المتقدمة

مازالت أسباب الثورة الصناعية وآلياتها موضع جدل بين المؤرخين حتى اليوم. لماذا بدأت في إنكلترا ؟ ما هي الظروف الخاصة التي أحدثت هذه العملية التراكمية في هذا البلد قبل غيره من البلدان ؟ ما هي الديناميات التي حثت على التطور في البلدان الأخرى المتقدمة الآن ؟ أيا كانت الإجابات على هذه الأسئلة فمن المرجح أنه لا يوجد أي عامل واحد في منشأ هذه العملية: ومن المؤكد أن سلسلة كاملة من العوامل قد لعبت دورا . وبدلا من أن تركز المناقشات على البحث عن سبب وحيد فإنها كانت توجه عادة نحو الأهمية النسبية للعوامل التوضيحية المختلفة.

وعلى الرغم من ذلك فقد أدت الأبحاث التي أجريت خلال الأعوام العشرين الماضية إلى الإقرار بأهمية الزراعة في هذه العملية. وهكذا فإن بول بايروخ، بعد أن صرف النظر عن تفسيرات تقليدية شتى-التقدم التقن، نمو السكان، الزيادات في الأسعار، تراكم رأس المال-يخلص إلى أن نمو الزراعة كان عاملا حاسما في تطور البلدان المصنعة الآن [1].

وفي جميع البلدان التي تتوافر بشأنها المعلومات الضرورية، كان انطلاق الإنتاج الصناعي في الحقيقة مسبوقا بزيادة هامة في الإنتاج الزراعي ففي إنكلترا، في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كانت غلة القمح تزداد بالفعل بمعدل أعلى بحوالي ثلاث مرات من مثيله في القرون السابقة. وتسارع هذا التقدم في بداية القرن الثامن عشر، وبحلول عام 1750 كان فائض تجارة الحبوب قد زاد بحيث وصل إلى 15 في المائة من احتياجات البلد. وهكذا كان قبل وقت كاف من منتصف القرن الثامن عشر. الذي يعتبر تقليديا نقطة البداية في عملية التصنيع. أن بدأت الزراعة الإنكليزية

مرحلة من النمو السريع [2].

وبالمثل في فرنسا كان التقدم الزراعي سابقا لبداية التصنيع. فالإنتاج الزراعي الذي كان يزداد بمعدل سنوي متوسط مقداره 3 ر0 في المائة خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، أخذ يزداد بسرعة أكبر بحوالي خمس مرات في الربع الثالث من القرن. ومن الناحية الأخرى فإن العلامات الأولى للثورة الصناعية لم تظهر في هذا البلد إلا حوالي عام 1977، مع الزيادة في الطلب على الحديد ونمو صناعة القطن.

وبالطريقة نفسها كان الإنتاج الزراعي يزداد بسرعة في ألمانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، على حين كان القطاع الصناعي ينمو ببطء خلال هذه الفترة، ولم يكن قد بدأ حقيقة في التوسع إلا بعد منتصف القرن.

وفي الولايات المتحدة كان الإنتاج الزراعي للفرد يزداد بسرعة بين بداية القرن التاسع عشر والحرب الأهلية (بين عامي 800 و1840، على سبيل المثال، انخفض عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج بوشل من الحبوب بمقدار 20 في المائة بالنسبة للذرة و38 في المائة بالنسبة للقمح)، ولكن التحول الصناعي للبلد لم يبدأ حقيقة إلا عند نهاية هذه الحرب. وأخيرا ففي اليابان كانت الزيادة الاستثنائية في الإنتاج الزراعي للعامل عند بداية عصر الميجي (أكثر من 50 في المائة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر) سابقة لفترة من التصنيع السريع الذي لم يبدأ في الحقيقة إلا خلال العقد الأول القرن العشرين.

وفي هذه البلدان جميعا كان للزيادة في الإنتاجية الزراعية دور هام في تنشيط الطلب على السلع الصناعية. وبهذه العبارات على وجه التحديد يفسر بايروخ، على سبيل المثال، التطور السريع لصناعات الحديد والصلب والنسيج التي كانت في غالبية البلدان من أبرز السمات المميزة للثورة الصناعية. كما أن تحديث التكنولوجيا الذي ارتبط بمنشأ «الثورة الزراعية» كان في الحقيقة يرجع جزئيا إلى الاستخدام المتزايد للمعدات المصنوعة من الحديد، أو حديد الزهر أو حتى من الصلب. والواقع أن الزيادة في طلب القطاع الزراعي على الحديد خلال الخمسين أو السبعين سنة الأولى التي أعقبت تحول هذا القطاع تكفي بوضوح لكي تفسر من الناحية الفعلية

كل الطلب على الحديد خلال هذه الفترة.

وفي أعقاب ذلك، بطبيعة الحال، أسهمت مكننة صناعة النسيج إسهاما جوهريا في زيادة الطلب على منتجات الحديد والصلب. كما أن انطلاق صناعة النسيج نفسها كان سببه نموا في الطلب الناشئ عن زيادة في الإنتاجية الزراعية والدخول من الزراعة. وهكذا فقد تضاعفت إنتاجية العمل الزراعي في إنكلترا خلال القرن الثامن عشر، على حين زادت في فرنسا بمقدار 70 في المائة بين عامي 1760 و1860. وأخيرا فقد سمحت الزيادة في الدخول الزراعية بتراكم المدخرات التي كفلت تمويل الاستثمار في هذا القطاع، كما يفترض أنها كفلت تمويل الاستثمار أيضا في المشروعات الصناعية: وهو تحويل عبر القطاعات يسرته بدرجة كبيرة الروابط الاجتماعية القائمة بين رجال الصناعة وأصحاب الأراضي [3].

نحن نرى إذن أنه في جميع البلدان المتقدمة الآن كانت التنمية المسبقة للقطاع الزراعي عاملا حاسما في بداية عملية التصنيع. ومهما يكن اختلاف الظروف التي تحاول فيها بلدان العالم الثالث تنمية اقتصادياتها اليوم، فإنه باستطاعتنا أن نتبين في خبراتها، سواء أكانت ناجحة أم لا، نفس الدور الجوهري للزراعة.

أوجه النجاح والفشل في البلدان النامية

بالنسبة لغالبية البلدان النامية تعتبر الإنتاجية في القطاع الزراعي، حتى في الوقت الحاضر، أدنى مما كانت عليه في البلدان المتقدمة الآن عندما كانت في بداية ثورتها الصناعية. فإنتاجية العامل الزراعي من الذكور، محسوبة بملايين السعرات الحرارية للإنتاج السنوي، كانت حوالي 7 في كل البلدان الأوروبية عندما بدأت عملية التصنيع فيها[4]. وحوالي الفترة 1960- 1964 كان هذا المؤشر يقرب من 9ر12 بالنسبة لأمريكا اللاتينية (2ر9 إذا ما استبعدنا الأرجنتين) وحوالي 4ر8 بالنسبة للشرق الأوسط، وعلى نقيض ذلك كان 7ر4 فقط بالنسبة لأفريقيا، و 3ر4 بالنسبة لآسيا (مع استبعاد الصين). والحقيقة أن الإنتاجية في أفريقيا وآسيا كان يفترض أنها أدنى من المستوى الذي بلغته البلدان الأوروبية عند بداية ثورتها الصناعية[5]. وحتى إذا أخذنا في اعتبارنا الزيادة في الإنتاجية الزراعية

التي حدثت على امتداد العقدين الماضيين، فإن الإنتاجية في غالبية البلدان الأفريقية والآسيوية مازالت أدنى من المستوى الذي تم الوصول إليه في البلدان المتقدمة الآن عندما بدأت عملية التصنيع فيها ؟ وفي هذا الصدد تعد الأوضاع في المجموعتين متباينة تماما.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في الأوضاع فقد كانت غالبية البلدان النامية خلال العقود الأخيرة تحاول تشجيع التصنيع، مع نتائج مخيبة للآمال في كثير من الحالات. ومن المفترض أن العلاقات نفسها التي تفسر كيف تمكنت البلدان المتقدمة الآن، بفضل زيادة سابقة في الإنتاجية الزراعية، من أن تبدأ التصنيع فيها، تفسر أيضا، وان يكن بطريقة عكسية، كيف كان الإنتاجية الزراعية المنخفضة في كثير من البلدان النامية عائقا لجهود التصنيع فيها، إن لم تكن قد أوقفتها. ففي هذه البلدان كان نمو القطاع الصناعي يعوقه الطلب غير الكافي من جانب القطاع الريفي. وكان عدم الكفاية هذا، بدوره، يفسره المستوى التكنولوجي المنخفض للزراعة التقليدية (التي لا تتطلب من القطاع الصناعي إلا منتجات قليلة)، كما تفسره إنتاجيتها المحدودة (التي تحكم على العمال الزراعيين بالدخول المنخفضة التي لا بد من أن تنفق كلية تقريبا على الأغذية).

ومن سوء الطالع أن قلة فقط من البلدان النامية هي التي حققت خلال الأعوام الأخيرة تصنيعا سريعا. ومن شأن دراسة للتنمية الاقتصادية فيها أن تؤكد على أهمية القطاع الزراعي في عملية التصنيع. وفي هذا الصدد يبدو مناسبا تحليل خبرة تلك البلدان التي كللت جهودها في مجال التصنيع بأكبر قدر من النجاح. وتجدر الإشارة بوجه خاص، من بينها، إلى بلدان معينة في شرقي آسيا، ولا سيما «مجموعة الأربعة» (تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ)، وفي أمريكا اللاتينية، وبخاصة البرازيل والمكسيك.

فسنغافورة وهونغ كونغ، وهما نموذجان نمطيان للتصنيع الموجه نحو التصدير، تعدان مثالين كاملين للتنمية الصناعية الناجحة دون زيادات مسبقة في إنتاجية القطاع الزراعي-وفي الحقيقة حتى دون قطاع زراعي! وتبين خبراتهما بوضوح أن الوضع قد تغير منذ القرن الثامن عشر، وأنه لم يعد من الضروري دائما حدوث ثورة زراعية لبدء تشغيل مضخة عملية

التصنيع. ومرجع هذا التغيير هو الانخفاض السريع في تكاليف النقل منذ القرن التاسع عشر: فباستطاعة المنظمين اليوم أن يجدوا في الأسواق البعيدة الطلب الأولى اللازم لإطلاق شرارة التصنيع. غير أن ذلك لا يعد دليلا على أنه لم يعد للزراعة دور تقوم به في الثورة الصناعية للبلدان النامية. وحالتا هاتين الدولتين-المدينتين هما بوضوح حالتان خاصتان، وليس هناك ما يحملنا على الاعتقاد بان التصنيع الموجه نحو التصدير سيؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة في حالة بلد أكبر كثيرا يوجد به قطاع زراعي هام.

ومهما يكن انطباعنا الأول فإن مثالي تايوان وكوريا الجنوبية لا يتناقضان مع الإفادة السابقة. فقد كان لأسواق التصدير أهمية لا تنكر في تصنيع هذين البلدين، ولكنه سيكون من الخطأ أن نخلص إلى أن التنمية المصاحبة لعملية التصنيع هذه كانت مجرد تنمية تلقائية. والحقيقة أن هذه التنمية تدين بالكثير-إن لم يكن بغير ذلك أيضا-لعدد من السياسات القطاعية التي شجعت بدرجة كبيرة على نمو القطاع الزراعي، وكثيرا جدا ما كانت هذه السياسات من الناحية الفعلية، سابقة لإعادة توجيه الصناعة نحو أسواق التصدير عند بداية الستينات.

وفي كوريا الجنوبية ترتب على الحرب في الفترة 1950- 1953 تدمير الاقتصاد، وكرست الأعوام التالية لإعادة التعمير وللدفاع وتعزيز الدخول الفردية والطلب. ومهد الإصلاحيان الزراعيان في عامي 1947 و1950 الطريق أمام نمو زراعي متوازن. وبفضل سياسة فعالة في مجال التعليم ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 30 في المائة في عام 1953 إلى أكثر من 80 في المائة في عام 1963. وبينما كانت الزراعة مهملة نسبيا (كان معدل نموها بين عامي 1953 و 1963 حوالي 5ر2 في المائة فقط كل عام)، فإن التحسن في توزيع الأرض والاستثمار في «رأس المال البشري» كان لا بد من أن يسمحا بنمو سريع في الإنتاج الزراعي بعد عام 1963، كما أن العام نفسه، عام 1963، شهد أيضا إعادة نظر في السياسة الصناعية التي كانت تعطي الأولوية لصناعات التصدير، ولكن هذا التغيير لم يكن يعني الحد من الانخراط الحكومي في القطاع الزراعي. وقد كان نمو الزراعة بعد عام 1963 سريعا ودائما، فمن عام 1960 حتى عام 1979 كانت القيمة الزراعية

المضافة تزداد بمعدل سنوي مقداره 6 ر4 في المائة، وهو أعلى معدل بين البلدان النامية خلال هذه الفترة. وأدت الزيادة في الدخول الزراعية إلى تنمية الصناعات الصغيرة في القطاع الريفي، وهي الصناعات التي تزود الأسر المعيشية بالمنتجات الاستهلاكية، وتزود الزراعة بالسلع الوسيطة. وهذه التنمية ذات السرعة الاستثنائية قدمت إسهاما جوهريا في التصنيع وفي توليد فرص العمالة: ففي الستينات كانت العمال في هذه الصناعات الريفية تزداد بحوالي 6 في المائة سنويا.

وخبرة تايوان مماثلة لخبرة كوريا الجنوبية. وقد طور اليابانيون، خلال احتلالهم الطويل لكوريا (من عام 1895 حتى عام 1945) زراعة ذات إنتاجية عالية للغاية، وبعد الحرب العالمية الثانية ترتب على الإصلاح الزراعي استخدام أفضل لإمكانات الأرض. وكانت الأعوام الأولى بعد الحرب مكرسة للتنمية الزراعية وللتصنيع الموجه نحو إحلال الواردات. وفي القطاع الزراعي كان للبنية الأساسية الجيدة التطور، والتي خلفها اليابانيون وراءهم، فضل في تحقيق معدلات عالية بوجه خاص لنمو الإنتاج: 5ر5 في المائة سنويا من عام 1952 حتى عام 1960 و 7 في المائة من عام 1960 حتى عام 1969. وفي هذه الحالة بدورها أدت الزيادات في الدخول الزراعية إلى تنمية الكثير من الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة. وكان لهذه التنمية، بتشجيع من السياسة الحكومية الفعالة في مجال اللامركزية، آفاق أوسع كثيرا مما كان لها في جميع البلدان النامية الأخرى، فيما عدا قلة منها. وكانت العمالة في هذه الصناعات تزداد بمعدل سنوي مقداره 4ر7 في المائة من عام 1956 حتى عام 1966، وبحلول عام 1970 كانت قرابة 70 في المائة من الأسر العاملة في القطاع الزراعي تستمد جزءا من دخولها من أنشطة غير زراعية[6].

وهكذا نرى أنه سيكون مبالغة في التبسيط، بل خطأ إلى حد ما، أن نعتبر إنجازات كوريا الجنوبية وتايوان، من الناحية الجوهرية، مثالين لتصنيع موجه نحو التصدير أن يؤثر تلقائيا في بقية الاقتصاد، ولاسيما القطاع الزراعي، وأن يمضي بها قدما. ففي كلتا الحالتين سبقت التصنيع الموجه نحو التصدير مرحلة لإحلال الواردات، عندما كان الطلب المحلي القوي، والإصلاح الزراعي، وتنمية رأس المال المادي والبشري، تمهد الطريق لنمو

سريع بصورة استثنائية للقطاع الزراعي. وخلال المرحلة التالية كان هذا النمو العالي للزراعة هو الذي سمح بالامتداد الشامل لعملية التصنيع وبالتطور الاقتصادي العام.

وتبدو البرازيل والمكسيك، في خبرتيهما الاقتصاديتين، على النقيض لخبرتي تايوان وكوريا الجنوبية. إذ بينما يعتبر البلدان الأخيران مثالين للتصنيع الموجه نحو التصدير، فمن المرجح أن تشكل البرازيل والمكسيك أفضل مثالين للتصنيع القائم على إحلال الواردات. غير أننا ينبغي أن نلاحظ أن هذه الاستراتيجيات لإحلال الواردات تعرضت لمشكلات خطيرة، وأنه بعد النصف الثاني من الستينات أعاد هذان البلدان، وخاصة البرازيل، توجيه سياستهما بحيث تقوم على تشجيع الصادرات.

وكانت القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية تمثل حوالي 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل في عام 1947 (وهي نسبة مئوية مماثلة للنسبة في السنغال اليوم). وقد أقيم في ذلك الوقت نظام الحماية الذي وفر التشجيع للتصنيع الموجه نحو إحلال الواردات، وكانت إقامته في المقام الأول رد فعل لأزمة في ميزان المدفوعات. وخلال الخمسينات وبداية الستينات كان المعدل الأسمى للحماية بالنسبة لجميع السلع الداخلة في نطاق التجارة يتراوح بين 50 و100 في المائة؛ وكان هذا المعدل عاليا بوجه خاص بالنسبة للمنتجات الصناعية. وهكذا كانت معدلات التبادل التجاري متحيزة ضد القطاع الزراعي. ومع ذلك فإن السياسات الأخرى (أسعار الفائدة المنخفضة، الأسعار المعانة للأسمدة والجرارات) ربما كانت توازن العقبة التي خلقها بالنسبة للزراعة هذا الهيكل الحمائي المتباين. وعلى أي حال فان مجموع الإنتاج الزراعي كان ينمو بمعدل سريع مقداره 4,2 في المائة سنويا من عام 1947 حتى عام 1964، على حين كان الإنتاج للعامل الزراعي يزداد بحوالي 2,7 في المائة سنويا. وبعد ذلك كان لا بد لهذين المعدلين من أن يستمرا في الازدياد، ليصلا، على التوالي، إلى 5,2 في المائة بين عامي 1967 و 1976.

وبطبيعة الحال كانت الزيادة في الدخول الزراعية تقتسم بطريقة شديدة البعد عن المساواة، ومرجع ذلك أساسا إلى التوزيع غير المنصف للأرض. وعلى الرغم من ذلك فإن الارتفاع الهام في متوسط الدخول الزراعية

خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية قد سمح بالفعل بنمو هام في متوسط استهلاك الفرد في القطاع الريفي. كما أن إنتاج الصناعة التحويلية، بحافز من هذا الطلب، ومتمتعا بحماية تتمثل في حواجز تعريفية عالية، كان بدوره يزداد بسرعة (10 في المائة سنويا من عام 1947 حتى عام 1962). وابتداء من عام 1968 فصاعدا، في أعقاب تغيير في نظام الحافز الحكومي، كان التوسع في الصادرات الصناعية يستعاض به عن إحلال الواردات كمحرك للنمو، وهو ما كان يسمح بمعدل لنمو الناتج الصناعي يزداد ارتفاعا[7] واليوم يمثل قطاع الصناعة التحويلية حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

وقد كان تصنيع المكسيك، من نواح كثيرة، مماثلا لتصنيع البرازيل، ولكن الصناعة ظلت دائما أقل تمتعا بالحماية في المكسيك، كما كان إحلال الواردات أقل أهمية. وفي الخمسينات والستينات أدى تطوير الري، مثلما أدت السلالات الجديدة من القمح والذرة، إلى زيادة سريعة بوجه خاص في إنتاج الأغذية (انظر، الفصل السابع). وكان الإنتاج الزراعي يزداد بمعدل سنوي مقداره 3,6 في المائة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات. وبينما لم يكن هذا المعدل أعلى من معدل نمو السكان (3,3 في المائة) إلا بصورة هامشية، فقد كان مع ذلك أعلى من الزيادة في قوة العمل الزراعية (0,8 في المائة). ونتيجة لذلك كان متوسط إنتاج العامل الزراعي يزداد بسرعة، وكما في حالة البرازيل سمحت هذه الزيادة في متوسط الدخل في الريف بزيادة سريعة في إنتاج الصناعة التحويلية (7,3 في المائة سنويا خلال الفترة نفسها). وكانت ثمار النمو الاقتصادي، كما في حالة البرازيل مرة أخرى، توزع بطريقة بعيدة للغاية عن المساواة، ولكن هذه الحقيقة لا تقلل بأي حال من أهمية الدور الذي تقوم به تنمية الزراعة في عملية التصنيع.

وهكذا تكشف الخبرتان البرازيلية والمكسيكية عن أهمية التنمية الزراعية بالنسبة لسياسة التصنيع موجهة نحو إشباع الطلب المحلي. كما نجد أن الشيء نفسه صحيح، على مستوى محلي، بالنسبة للتطور الاقتصادي لولايتي البنجاب وهاريانا في الهند. ففي هذه المنطقة، وهي «سلة الخبز» للاتحاد الهندي، كان النمو المثير للقطاع الزراعي خلال الأعوام التي أعقبت بداية

الثورة الخضراء مقترنا بتوسع ذي سرعة مماثلة في الإنتاج الصناعي. وعملية التصنيع هذه هي إلى حد ما تذكرة بالثورة الصناعية في أوروبا من حيث إن المنسوجات والمدخلات (المستلزمات) الزراعية، والسلع الإنتاجية اللازمة للاستهلاك المحلي قد قامت بالمثل بدور رئيس.

ويمكن أيضا تصوير أهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية بالأمثلة المضادة للبلدان التي انتهجت هدف التصنيع دون تركيز كاف على الزراعة. وهذه الأمثلة المضادة متعددة، ولكننا سنقتصر هنا على الهند والجزائر والصين، التي اتبعت جميعا، في أوقات مختلفة ولمدد مختلفة، سياسات تقوم على التصنيع الإجباري، على حين أغفلت قطاعاتها الزراعية.

والخطة الخمسية الهندية الثانية (1955- 1960) يمكن اعتبارها نموذجا نمطيا لاستراتيجية «التصنيع أولا»، فهي تعطي الأولوية لإنتاج السلع الإنتاجية ولاستخدام التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال، على حين أغفلت بدرجة كبيرة الصناعات الخفيفة، ولاسيما القطاع الزراعي. وقد كان هناك تسليم بالآثار السلبية لهذا النموذج من زاوية الاستهلاك الفردي وتخفيف حدة الفقر، ولكن المدافعين عن هذه الاستراتيجية كانوا يجادلون قائلين: إن التركيز على صناعات السلع الإنتاجية يسمح بمدخرات عالية، ومن ثم بإعادة استثمار جوهري وبنمو سريع.

غير أن النمو الفعلي كان أدنى كثيرا من المتوقع. فمن عام 1955 حتى عام 1960 كان هناك نمو صناعي جدير بالاحترام مقداره 7,2 في المائة سنويا، ولكن بسبب النمو الزراعي البطيء، فإن دخل الفرد لم يكن يزداد إلا بمقدار 1,1 في المائة فقط كل عام في المتوسط، كذلك لا يمكن الادعاء بأن الخطة الثانية قد شيدت البيئة الأساسية الثقيلة التي سمحت بعد ذلك بنمو أسرع: فمن عام 1960 حتى عام 1979 كان الإنتاج الصناعي يزداد بمعدل 5,0 في المائة سنويا، ودخل الفرد بمعدل 1,4 في المائة. وخلال هذه الفترة، من الناحية الأخرى، كان القطاع الزراعي المهمل يزداد تخلفا، ومازال الاقتصاد الهندي يبتلى حتى اليوم بالآثار التي ترتبت على ذلك، فواردات الأغذية، التي كانت تمثل في الفترة 1955- 1956 حوالي 110 ملايين دولار، زادت خلال فترة الخطة الثانية بمقدار أربعة أمثال. وخلال الستينات أدت النكسات التي حلت بالزراعة إلى حمل الحكومة على إعادة النظر في

أولوياتها وإعطاء هذا القطاع أهمية أكبر.

كما أن الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال (أو بدقة أكثر، منذ أن أعدت في عام 1966 خطة السبع سنوات للتنمية للفترة 1967-1973) تعد إلى حد ما تذكرة بالخيارات التي قررها ماهالا نوبيس للخطة الهندية الثانية، وهي: التعجيل بالتصنيع، إعطاء الأولوية لصناعات السلع الإنتاجية، والإهمال المتعمد للقطاع الزراعي. غير أن الجزائر، في انتهاجها لهذه الأهداف، أظهرت اتساقا وتصميما يفوقان كثيرا أداء الهند. فالاستثمار الإجمالي للجزائر وصل بالفعل إلى 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1969، وتجاوز 50 في المائة في عام 1978، وكانت نسبة الاستثمار في صناعات السلع الوسيطة والإنتاجية وحدها تبلغ في المتوسط 87 في المائة من عام 1967 حتى عام 1977.

وعلى الرغم من ذلك فإن النتائج التي تحققت بعد جهد استثنائي من هذا القبيل تبدو مخيبة للآمال إلى حد ما. وبطبيعة الحال كان الإنتاج الصناعي يزداد بسرعة في الفترة ما بين عامي 1960 و1970 (9 ,12 في المائة سنويا)، ولكن نموه تباطأ بعد ذلك (5 ,6 في المائة من عام 1970 حتى عام 1979). أما بالنسبة للإنتاج الزراعي، فقد كاد نموه يتوقف: فمعدل النمو السنوي من عام 1960 حتى عام 1980 كان حوالي 5 ,0 في المائة. وبينما كان الطلب على الوظائف يزداد بسرعة (يزداد هذا الطلب الآن بحوالي 140000 شخص كل عام)، فإن الصناعة لم تكن تقدم إلا فرص عمل محدودة (25000 فرصة عمل إضافية سنويا من عام 1969 حتى عام 1977)، وكانت العمالة الزراعية في حالة توقف، أو كانت تنخفض. كما أن إنتاج الأغذية الذي كان يمثل 73 في المائة من الاستهلاك في عام 1969، لم يكن يقابل إلا 41 في المائة فقط في عام 1977. ومن الواضح اليوم أنه بسبب الرغبة في التحديث لم يكن باستطاعة الزراعة والقطاع الريفي تزويد الصناعة بالأسواق المتوقعة. ومع اقتراب السبعينات من نهايتها أصبح جليا أنه يتعين إعادة النظر في أولويات الاستراتيجية الجزائرية، وأنه في إعادة التوجيه هذه يتعين الإقرار بوضوح بأهمية الزراعة.

إن نجاح استراتيجية الصين تعزى بوجه عام-وعن حق-إلى الأهمية التي أعطيت للزراعة والقطاع الريفي. ومع ذلك ينبغي أن نتذكر أنه في الأعوام

التي أعقبت مباشرة وصول الشيوعيين إلى السلطة كانت الحكومة الصينية، تحت تأثير المستشارين السوفييت، تولي الصناعة اهتماما أكثر. وإذا ما استعدنا الأحداث الماضية فإن إعادة توجيه كهذه تبدو أكثر مدعاة للشكوك في حالة الصين منها في حالة الاتحاد السوفييتي: ففي عام 1952، في عشية خطة الصين الخمسية الأولى (1953- 1957) كان إنتاج الحبوب للفرد فيها نصف ما كان عليه في الاتحاد السوفييتي في عام 1928، عندما شرع الاتحاد السوفييتي في سلسلته للخطط الخمسية. وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت الصين من الناحية الفعلية تجاوز الجهد الصناعي الذي بذل خلال الخطة الخمسية الأولى للاتحاد السوفييتي: وهكذا فقد خصص للقطاع الصناعي حوالي نصف استثمارات الخطة الخمسية الصينية الأولى. وفضلا عن ذلك فان غالبية الصناعات التي أقيمت على هذا النحو كانت ذات كثافة عالية في استخدام رأس المال، أي مرة أخرى في صورة النموذج السوفييتي.

وعلى الرغم من الأولوية التي حظيت بها الصناعة الصينية فإنها لم تسهم بالكثير في توليد فرص عمل خلال الخطة الأولى. إذ بينما زادت العمالة بحوالي 50 في المائة في خمسة أعوام، فإنها لم تكن تجاوزت 8 ملايين في عام 1957، أي ما بين 2 ,3 في المائة من مجموع قوة العمل. ولم تهمل الزراعة إهمالا تاما، إذ أنه خلال هذه الفترة تم التحول إلى الجماعية في الزراعة. ولكن أوجه القصور في هذا القطاع تكشفت بوضوح عند نهاية الخمسينات، عندما أدت ثلاثة أعوام من الأحوال الجوية السيئة إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي وإلى ندرة في الأغذية. وثمة عوامل أخرى، مثل تجاوزات «القفزة الكبرى إلى الأمام» ورحيل المستشارين السوفييت، أسهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي ترتب عليه، في الفترة 1960- 1961، انخفاض الإنتاج المحلي بما يتراوح بين 20 و25 في المائة. وفي مواجهة هذه المشكلات قامت الحكومة الصينية بتغيير توجه الخطة الخمسية الأولى، ووضعت على رأس أولوياتها الجديدة (التي احتفظ بها منذ ذلك الحين) الزراعة، والصناعة الخفيفة، والصناعة الثقيلة، بذلك الترتيب [8].

ما هي الدروس التي يمكننا أن نستخلصها من هذه الخبرات المختلفة ؟ في استراتيجية للتصنيع الموجه نحو إحلال الواردات تقوم الزراعة بدور

أساسي، إذ أن الزيادات في الإنتاجية تعد ضرورية لتنشيط الطلب على المنتجات الصناعية. وفي حالة التصنيع الموجه نحو التصدير، بينما قد لا يكون للزراعة دور حيوي في البداية فإن تحديثها سرعان ما يصبح ضروريا للحيلولة دون أن تظل عملية التنمية حبيسة جيوب صغيرة. ولذلك فإن تنمية القطاع الزراعي، في جميع الحالات، تحدد بدرجة كبيرة نجاح عملية التصنيع في نهاية الأمر، كما أن الأمثلة المضادة لبلدان معينة أعيقت التنمية فيها لأنها أعطت التصنيع أولوية مطلقة، تؤكد من جديد على أهمية القطاع الزراعي في المرحلة الابتدائية من التنمية.

ظروف العالم الثالث النوعية

إن كلا من تاريخ البلدان المتقدمة الآن عند بداية فترة تصنيعها، وخبرة البلدان النامية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، يؤيد إيلاء اهتمام أكبر للقطاع الزراعي في استراتيجيات العالم الثالث الإنمائية. فضلا عن أن ظروفا نوعية معينة، تنفرد بها البلدان النامية، ستؤدي في العقود القادمة إلى تعزيز الحجج المؤيدة لمثل هذه الأولوية.

كما أن المشكلات الغذائية الحادة المتوقعة في العقود القادمة تبرر بالتأكيد هذا الاهتمام المضاعف بالزراعة، ولاسيما بإنتاج الأغذية. وفضلا عن ذلك، وكما سبق أن رأينا، فإن التدخل المباشر، من خلال تدابير تستهدف زيادة الدخول، هو وحده الذي سيؤدي إلى تحسين أحوال أفقر السكان. ويعني ذلك أن الأولوية العليا ينبغي أن تعطى للقطاع الزراعي، المصدر الرئيس لدخل غالبية هؤلاء الفقراء. وأخيرا فإنه بغية كبح ما يجري في العالم الثالث من تدهور في التربة وإزالة للغابات، ينبغي الإسراع بتنفيذ برامج نوعية في القطاع الزراعي، وبصفة عامة في القطاع الريفي.

وكما رأينا في الفصل الأول، فإن النمو السكاني الراهن في البلدان النامية يعد أعلى بكثير مما كان عليه في البلدان المتقدمة الآن عندما كانت عند بداية مرحلة التصنيع فيها. ومن هذه الزاوية فإن التوازي بين تطور هذه البلدان الأخيرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتطور العالم الثالث اليوم لا بد من أن يجعلنا نضل السبيل، وسيكون من الضروري أن نضع هذه الظروف الخاصة موضع الاعتبار عندما نتناول الاستراتيجيات

الاقتصادية للبلدان النامية.

ولأسباب متعددة فإن المشكلات التي يثيرها النمو السكاني في العالم الثالث تعزز بدرجة أكبر الحجة المؤيدة لإعطاء أولوية أكبر للزراعة والقطاع الريفي. وفي مقدمة هذه الأسباب أن سرعة هذا النمو، وهي سرعة مازالت مفرطة، تتطلب مواصلة الجهود التي تبذل في الوقت الحالي لتقليلها. وسيتطلب ذلك بطبيعة الحال تعزيز برامج التحكم في المواليد، ولكن فعالية هذه البرامج، كما رأينا، ستظل محدودة بلا شك إذا لم تكن هناك سياسات لتحسين دخول السكان المعنيين ورفاهتهم. ولما كانت غالبية سكان العالم الثالث تعيش في مناطق ريفية، وتعتمد في توفير سبل عيشها على الزراعة، فإن رفاهتها ستكون متوقفة على تنمية القطاع الزراعي. ومن هذه الزاوية سيكون هناك كل ما يبرز جهد خاص لصالح سكان الريف، إذ أن معدلات الخصوبة أعلى بوجه عام بين سكان الريف منها بين سكان المدن [9]. ذلك أن المخاطر الجدية التي يشكلها نمو السكان بالنسبة لمستقبل العالم الثالث هي في حد ذاتها مبرر كاف لإعطاء أولوية أكبر لتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الريفية.

وتعد مشكلة العمالة جانبا آخر للعلاقة بين نمو السكان وتطور القطاع الزراعي. فالانفجار السكاني في أعوام ما بعد الحرب كان مرجعه في الأساس انخفاضا في وفيات الأطفال، وما ترتب على هذا الانخفاض من زيادة الأطفال في كل أسرة. ومع فترة زمنية فاصلة مدتها خمسة عشر عاما أدى هذا الانخفاض إلى زيادة سريعة في عدد الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل. وفي هذا الصدد يعد الوضع مختلفا تماما بالنسبة للبلدان النامية عما كان عليه بالنسبة للبلدان المتقدمة الآن عند بداية تصنيعها. ففي خلال القرن التاسع عشر كان عدد السكان العاملين في البلدان الصناعية يزداد بمعدل سنوي مقداره 0,9 في المائة، أما المعدل المقابل بالنسبة للبلدان النامية اليوم فهو أكثر من 2,0 في المائة[10]. وبسبب الفترة الزمنية الفاصلة بين الانخفاض في وفيات الأطفال، والزيادة في قوة العمل، فإنه يبدأ الآن فقط الإحساس بكل ما يترتب على الانفجار السكاني من نتائج بالنسبة للعمالة فقد كان السكان العاملون في العالم الثالث يزدادون بمعدل 1,6 في المائة سنويا خلال الخمسينات، وبمعدل 1,8 في المائة

خلال الستينات، وخلال السبعينات والثمانينات لا بد أن يزدادوا بمعدل سنوي مقداره 2,2 في المائة، ولكن هذه الزيادة ينبغي أن تتباطأ قليلا فقط (1,2 في المائة) خلال التسعينات.

وآثار معدلات النمو العالية هذه تكون حتى أكثر إثارة عندما نقيس الزيادة في قوة العمل. فمن عام 1980 حتى عام 2000 سيزداد السكان العاملون في العالم الثالث بحوالي 450 مليونا (من 850 مليونا إلى أكثر من 1300 مليون)، وهو عدد يساوي تقريبا مجموع السكان العاملين في هذه البلدان قرب نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تضاعف عدد السكان العاملين في أفريقيا جنوبي الصحراء خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة، وسيتطلب الأمر على الأرجح أقل من ثلاثة عقود كي يتضاعف هذا العدد مرة أخرى. أما في أمريكا اللاتينية فقد تضاعف عدد السكان العاملين في ثلاثين عاما فقط، ولا يكاد الأمر يتطلب، لكي يتضاعف مرة أخرى، أكثر من ربع قرن.

وبسبب هذا النمو السريع في أعداد السكان العاملين في البلدان النامية، فإن التصنيع لم يكن له سوى إسهام محدود في حل مشكلة العمالة. فالصناعة لا تستخدم، حتى في الوقت الحاضر، غير 16 في المائة من السكان العاملين في العالم الثالث، ومن قبيل المقارنة فإن هذه النسبة المئوية كانت حوالي 30 في المائة في البلدان المتقدمة الآن في بداية القرن العشرين. وعلاوة على ذلك فإن هذا الإخفاق النسبي لا يفسره التطور البطيء للقطاع الصناعي في العالم الثالث: فمعدلات النمو السنوية للقيمة المضافة الصناعية، والعمالة في البلدان النامية على امتداد الأعوام القليلة الماضية كانت أكثر من ضعف ما كانت عليه في البلدان المتقدمة عند بداية هذا القرن [11]. ويوجد في الحقيقة سببان رئيسان لحقيقة أن هذا النمو الصناعي السريع لم يكن له سوى أثر محدود على العمالة. أولهما، أن الصناعة مازالت تمثل جزءا صغيرا من الناتج القومي الإجمالي ومجموع العمالة، ونتيجة لذلك فإن نمو هذا القطاع، حتى إذا كان سريعا للغاية، لن يكون له إلا أثر محدود، في الأعوام الأولى، على توزيع القيمة المضافة والعمالة بين القطاعات المختلفة. ثانيهما، أنه مهما يكن نمو العمالة الصناعية، فإن الصناعة لن يكون باستطاعتها أبدا أن تمتص سوى نسبة صغيرة من الزيادة السنوية في

السكان العاملين. وهكذا فإن القطاع الصناعي، خلال العقود الأخيرة، امتص أقل من 35 في المائة من العمال الإضافيين في البلدان النامية المتوسطةالدخل، وأقل من 20 في المائة في أفقر السكان [12].

وهذا العجز من جانب الصناعة عن حل مشكلات العمالة في العالم الثالث يتجلى بوجه خاص في حالة البلدان المنخفضة الدخل (التي كان دخل الفرد فيها أقل من 380 دولارا في عام 1979). ففي هذه البلدان كانت الزيادة محدودة للغاية في النسبة المئوية لقوة العمل الصناعية إلى مجموع السكان العاملين، من 8 في المائة في عام 1950 إلى 11 في المائة فقط في عام 1979. وفي كثير من البلدان الأفريقية لم تتغير هذه النسبة منذ الحرب العالمية الثانية، وفي الهند ظل توزيع السكان العاملين بين القطاعات الثلاثة (الزراعة، التعدين والصناعة التحويلية، الخدمات وغيرها) دون تغيير منذ عام 1921[13]. وكما قال غونار فإن التصنيع بالنسبة لهذه البلدان هو مجرد وهم، بمعنى أنه كان يمثل أيديولوجية فعلية للصفوة فيها، وأنه لم يكن في مستوى الآمال التي أيقظها.

وخلال الثمانينات، وبسبب النمو المتسارع للسكان العاملين في البلدان المنخفضة الدخل، فإن إسهام الصناعة في امتصاص قوة العمل الإضافية من المحتم أن يظل محدودا. وقد لاحظت الحكومة الهندية، في مشروع خطتها الخمسية للفترة 1978- 1983، أن الزيادة في «حصة العمال الذين لا يملكون أرضا في قوة العمل غير المنظمة.. .. إنما تعكس اتجاهات متعددة لا بد من أن تسبب القلق، وهي ضغط السكان المتزايدين في المناطق الريفية ونقص الفرص بالنسبة للعمل غير الزراعي»، كما لاحظت أيضا أنه «إذا ظل نمو الإنتاج الصناعي عند معدل 5 في المائة سنويا، كما هو في الوقت الحاضر، فإن القطاع المنظم سيستوعب 7ر2 مليون فقط من العمال الجدد البالغ عددهم 5 ر29 مليون... . وإذا ما ازداد (معدل) النمو إلى 7 في المائة، فإن الاستيعاب الإضافي من مجموع القطاع المنظم سيكون 26 ر0 مليون فقط»[14]. ويمكن أن ينطبق تحليل مماثل على بلدان كثيرة. والحقيقة أن الحساب التقريبي يوضح أنه حتى إذا ما قدر لمعدلي نمو القيمة الصناعية المضافة والعمالة في البلدان المنخفضة الدخل أن يزدادا بمقدار النصف في الأعوام القادمة، فسيكون في استطاعة استيعاب أقل من ربع العمال

الإضافيين الذين يدخلون سوق العمل كل عام [15]. ومن الواضح أنه بالنسبة لهذه البلدان ينبني للزراعة أن تواصل توفير غالبية فرص العمل الجديدة في الأعوام القادمة.

والمشكلة، ففي الحقيقة، مماثلة للغاية في بلدان معينة متوسطة للغاية. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، سيترتب على مضاعفة قوة العمل خلال ربع القرن القادم تفاقم مشكلات العمالة الموجودة بالفعل. وعلى الرغم من أن حصة قوة العمل الزراعية في مجموع السكان العاملين أقل من مثيلتها في أفريقيا أو آسيا، فإنهما كانت لا تزال عالية في عام 1970 (41 في المائة)، بل أعلى من النسبة المئوية في الصناعة أو في قطاع الخدمات [16]. ومهما تكن الطاقة الاستيعابية للقطاعين الأخيرين، فلن يكون باستطاعتهما توفير فرص العمل إلا لحصة صغيرة من الزيادة في قوة العمل، ولذلك سيكون من الضروري أن تسهم الزراعة إسهاما جوهريا في خلق فرص العمل إذا ما أريد ألا يستمر التدهور في أوضاع البطالة والعمالة المنقوصة في هذه المنطقة. وفي الأعوام المقبلة سيكون من المتعين أيضا على بلدان أخرى متوسطة الدخل، تواجه نموا سريعا في قوة العمل لديها، أن تبحث عن إمكانات جديدة للعمالة في القطاع الزراعي.

وبالنسبة لبلدان كثيرة من المرجح أن تزداد المشكلة تفاقما نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية. فالتنمية الأقل سرعة في البلدان المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ في نمو صادرات البلدان النامية، على حين أن الزيادات في أسعار الطاقة ستسهم في تدهور موازين مدفوعاتها. وهكذا فإن العديد من هذه البلدان من المرجح أن يجد نفسه مدفوعا إلى أن يولي القطاع الزراعي مزيدا من الاهتمام، وذلك بهدف مزدوج هو توفير فرص العمل التي سيكون من الأكثر صعوبة أن توفرها قطاعات التصدير، وإيجاد بدائل لواردات الأغذية التي ستشكل عبئا ثقيلا على موازينها التجارية.

ولذلك فإن البلدان النامية ستواجه في العقود القادمة بمجموعة من المشكلات التي لم يتعين في غالبية الحالات على البلدان المتقدمة الآن أن تواجهها عندما بدأت عملية التصنيع فيها. وهذه الظروف الخاصة، على وجه الإجمال، ستعزز مرة أخرى ضرورة إعطاء أولوية أكبر لتنمية القطاع الزراعي.

النظرية الاقتصادية والأوهام والزراعة

إن الاهتمام المطلق الذي توليه بلدان كثيرة في العالم الثالث للصناعة هو في الأساس نتيجة لمكانة هذا القطاع، الذي يعتبر السمة الأساسية للتنمية، فضلا عن أن عددا معينا من الأوهام قد حال دون أن تقر حكومات هذه البلدان بأهمية القطاع الزراعي في التنمية. وبينما طرأ شيء من التحسن على سياسات الحكومات، فان هذه الأوهام تتبدد بصعوبة، ومازالت تثني عن تنفيذ الاستراتيجيات المنشودة. وهكذا فإني-بعد صفحات كثيرة أخرى-سأكرس بضع صفحات كي أحاول الكشف عن عقم هذه الحقائق المزعومة وجوفائيتها. وليس هناك ما يدعو إلى دهشة حقيقية إذا ما تبينا أنه كثيرا ما يكون من المستطاع إرجاع منشأ هذه الأوهام إلى نظريات بعض مشاهير الاقتصاديين، أو إلى التفسيرات الخاطئة التي كان حواريهم يخرجون بها من أعمالهم بين الحين والآخر. وكما لاحظ كينز فان «أفكار الاقتصاديين وفلاسفة السياسة، سواء عندما تكون صائبة، أو عندما تكون خاطئة، تكون أقوى من الفهم الشائع لها. والحقيقة أن العالم يحكمه شيء آخر قليل الشان. فالناس العمليون، الذين يعتقدون أنهم معفون من أية تأثيرات فكرية، هم عادة أسرى اقتصادي راحل»[17]. ولن أغامر بالمصادقة على المتضمنات الشاملة لهذه الملاحظة، كذلك لن أحاول هنا إجراء دراسة نقدية لمكان الزراعة في النظرية الاقتصادية وفي الممارسة. غير أنه توجد ثلاث مسائل اقتصادية هامة مرتبطة بهذا القطاع، ولها تأثير هام على توجه الاستراتيجيات الإنمائية، وأود أن أناقشها هنا، وهي: آثار الزراعة من حيث الربط بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، والسلوك الاقتصادي للمزارعين وما يسمى اتجاهاتهم المحافظة، والإنتاجية الزراعية بوجه عام.

ما للزراعة من آثار رابطة

إن الصلات بين الزراعة والصناعة، وما لهذين القطاعين من أثر رابط متبادل، ربما تجلت بوضوح للمرة الأولى في كتابات كوينساي والفيزيوقراطيين*[18]. غير أنه، بعد كوينساي، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مهتمين بالحافز الذي كانت الصناعة توفره للزراعة أكثر من اهتمامهم بالعملية العكسية. وبينما أقر آدم سميث بان»الزراعة وتحسين

الريف.. .. اللذين يوفران سبل العيش، ينبغي بالضرورة أن يكونا سابقين لتحسين المدن التي لا توفر إلا سبل الراحة والترف«، فقد كرس بعد ذلك فصلا كاملا لتوضيح «كيف أن تجارة المدن تسهم في تحسين الترف»[19].

ومن بين الاقتصاديين الأحدث كتب هيرشمان منذ أكثر قليلا من عشرين عاما يقول بأن «الزراعة مدانة بالتأكيد بسبب افتقادها الحافز المباشر على إقامة أنشطة جديدة عن طريق ما لها من آثار رابطة-فتفوق الصناعة في هذا الصدد إنما هو تفوق ساحق»[20].

وربما كان أفضل تفنيد لاتهام هيرشمان هو أجراء تحليل للتاريخ الاقتصادي للبلدان المتقدمة عند بداية تصنيعها أو لخبرات البلدان النامية خلال العقود الأخيرة. وكما حاولت أن أبين في القسمين الأولين من هذا الفصل، فإن ما للزراعة من آثار رابطة على الصناعة في هذه البلدان كان ذا أهمية حيوية بالنسبة لتطورها. وفضلا عن ذلك فإن تحليل هيرشمان-الذي نستطيع أن نعتبره ممثلا لمدرسة خاصة في الفكر-يحفزني على أن أقدم ثلاثة تعليقات.

ففي المقام الأول تنشأ الآثار الرابطة-حسب تعريف هيرشمان لها-إما من الطلب على منتجات قطاعات أخرى بوصفها مدخلات في قطاع ما (الرابط الخلفي) وإما من عرض المنتجات النهائية لقطاع ما بوصفها مدخلات في قطاعات إنتاجية أخرى (الرابط الأمامي). وعلى حين أن الصحيح أن الزراعة التقليدية تستخدم منتجات صناعية قليلة، فإن تحديثها سيتطلب استخداما متزايدا لهذا النوع من السلع. وكان ذلك صحيحا بالفعل وقت الثورة الزراعية التي سبقت الثورة الصناعية في البلدان المتقدمة، بل إنه أكثر صحة في الوقت الحاضر، حيث الزراعة تستخدم الأسمدة، والمبيدات، ومرافق الري، والمعدات الزراعية هلم جرا. وقد شاهدنا في مقاطعتي البنجاب (في الهند وباكستان) أن الثورة الخضراء ترتبت عليها زيادات في إنتاج هذا النوع من المنتجات على وجه التحديد. وبالمثل كانت الروابط الأمامية في بعض الأحيان عوامل هامة في تصنيع بلد ما. ففي ساحل العاج، على سبيل المثال، تمثل الصناعات الزراعية والغذائية أكثر من نصف القيمة المضافة الصناعية، ونسبة أعلى من الصادرات المصنعة.

ثانيا، إن تعريف هيرشمان للآثار الرابطة يرجح أن يكون تقييديا للغاية،

فثمة تفاعلات أخرى ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. أحد هذه التفاعلات هو ما يمكن أن يكون لنمو استهلاك المزارعين (الناشئ عن الزيادة في الإنتاجية الزراعية والدخول من الزراعة) من أثر على الإنتاج الصناعي. ففي المناطق الريفية في آسيا، على سبيل المثال، تمثل المنتجات غير الغذائية، بوجه عام، ما بين ربع ونصف استهلاك الأسر. وهنا أيضا تبين أمثلة مقاطعتي البنجاب وتايوان وكوريا الجنوبية أن آثار مثل هذه النفقات الاستهلاكية يمكن أن تكون حاسمة في خلق صناعات ريفية أو في تنمية صناعات حضرية تزود الأسواق الريفية باحتياجاتها.

وأخيرا فإن هناك شكلا آخر للتفاعل يجب أن يؤخذ في الحسبان وهو أي تدفقات مالية تحدث بين القطاعات المختلفة. وفي هذا الصدد يمكن أن يكون للزراعة دور هام في تمويل التنمية الصناعية. وبسبب أهمية الزراعة في اقتصاديات البلدان النامية، لاسيما خلال المراحل المبكرة من تطورها، فإن الموارد اللازمة لتمويل التصنيع يجب أن تأتى جزئيا من القطاع الزراعي. والطريقة التي يتم بها هذا النقل للموارد يمكن أن تحدد نجاح جهود التنمية أو فشلها. والأسلوب الذي يكثر استخدامه ينحصر، سواء عن عمد، أو عن غير عمد، في تعديل معدلات التبادل التجاري على حساب المزارعين عن طريق إبقاء الأسعار منخفضة بالنسبة للمنتجات الزراعية، وعالية بالنسبة للسلع الصناعية. ومن سوء الحظ أن آثار هذا الأسلوب كانت بوجه عام عامل إحباط للإنتاج الزراعي، ومن ثم عملية عرقلة للتنمية الصناعية. وعلى نقيض ذلك فإن البلدان التي حاولت استخدام نظام مناسب للضرائب الزراعية، أو لتعبئة المدخرات الريفية من خلال المؤسسات المالية، كانت بوجه عام أكثر نجاحا. وفي هذا الصدد يوجد تناقض صارخ بين كوريا الجنوبية وتايوان-من ناحية-حيث أدت الأسعار العالية للمنتجات الزراعية والأنظمة الفعالة لتعبئة المدخرات الريفية إلى نمو سريع للزراعة، ونقل صافي الأموال إلى خارج هذا القطاع، وبلدان جنوب آسيا-من الناحية الأخرى-حيث لم تكن الزراعة تتقدم إلا ببطء على الرغم من النقل المالي الصافي من القطاعات الأخرى إلى الزراعة، وذلك جزئيا بسبب هيكل الأسعار غير المكيف.

الاتجاهات المحافظة لدى المزارعين

في البلدان المتقدمة مثلما في البلدان النامية يتمتع المزارعون بوجه عام بسمعة سيئة. فالساسة والاقتصاديون كانوا يتهمونهم، على أساس أدلة واهية، بالإهمال، والتبديد، والاتجاهات المحافظة، وهذه المعتقدات كثيرا ما أدت بالحكومات إلى تفضيل الاستراتيجيات الإنمائية الموجهة نحو التصنيع بدلا من تلك الموجهة نحو تحديث القطاع الزراعي الذي يعتبر متخلفا على نحو ميئوس منه. والاقتصاديون الكلاسيكيون، والماركسيون مسؤولون إلى حد كبير عن هذه الأحكام المسبقة التي أسهمت في تشويه كثير من السياسات الإنمائية. وتكفينا هنا بضعة أمثلة: من ذلك أن دافيد هيوم لم يتردد في اتهام المزارعين بالكسل والتبديد، على حين كان ماركس وانجلزيريان في طبقة الفلاحين دعامة للنظام القائم من غير المرجح أن تتطور أو تقبل التحديث تلقائيا[21].

وترتبط ارتباطا مباشرا بهذه الأحكام المسبقة الفكرة القائلة بأن المزارعين يتكيفون ببطء مع التجديدات التقنية، ولا يستجيبون لحوافز السوق. وبعد أن دحضت هذه الفكرة دحضا لا يقبل التحدي على ضوء التحديث السريع للزراعة في البلدان المتقدمة، وفي محاولة لبعث حياة جديدة في هذا الحكم المسبق التي يتمتع بقداسة القدم، كانت هناك تأكيدات تقول إنه بينما كان باستطاعة المزارعين في البلدان المتقدمة أن يبدوا دينامية ورشدا، فإن فلاحي العالم الثالث، وهم أسرى ثقافة قديمة وتقليدية، لن يكون باستطاعتهم إبداء نفس القابلية للتطور. وكان من المعاني التي يوحي بها هذا المعيار المفترض هو أنه سيكون من قبيل الوهم التعلق بأمل مفاده أن هؤلاء المزارعين باستطاعتهم أن يستجيبوا بصورة «رشيدة» للزيادة في أسعار المنتجات الزراعية بزيادة إنتاجهم. وفي هذه الظروف لماذا يتعين على مقرري السياسات أن يحاولوا رفع هذه الأسعار، إذ أن ذلك لن يسفر إلا عن استياء المستهلكين في المدن دون أن يؤدي إلى أي زيادة في الكميات المتاحة ؟

والحقيقة أن هذه الفكرة قد دحضتها إلى حد كبير الأمثلة القادمة من كل منطقة في العالم. ففي تايلند، على سبيل المثال، عندما أدت مشتريات اليابان من الذرة في الستينات إلى ارتفاع الأسعار، استجاب المزارعون

سريعا بزيادة المساحة المزروعة وكذلك بزيادة الغلة، وفي غضون خمسة أعوام كان الإنتاج قد زاد بمقدار سبعة أمثال. وفي السودان زاد إنتاج الفول بمقدار خمسة أمثال ما بين عام 1948 وعام 1955 عندما ارتفعت الأسعار. وفي الهند وباكستان تبين الدراسات الخاصة بمرونة المساحات المزروعة فيما يتعلق بأسعار المحاصيل أن المزارعين في شبه القارة ا الهندية يتبعون إلى حد كبير جدا نفس سلوك زملائهم الأمريكيين، ويستجيبون للتغيرات في الأسعار النسبية بنفس السرعة التي يستجيب بها هؤلاء[22].

وثمة دراسة تتعلق بإنتاج الأرز في بلدان آسيوية مختلفة بوضوح الصلة بين الغلة المحصولية ومتوسط أسعار المنتجين [23]. وكما يمكن أن نرى في الجدول 10- 1 فإنه توجد علاقة مباشرة بين الغلة المحرزة وتركيب الأسعار. فالبلدان التي تكون النسبة فيها عالية بين أسعار المنتجين الزراعيين (مقاسة بسعر كيلو غرام من الأرز) وتكلفة المدخلات الزراعية (مقدرة بسعر كيلو غرام من الأسمدة) هي أيضا البلدان التي تبلغ فيها الغلة المحصولية أقصاها. وقد يكون من الصعب القول: إن هذه العلاقة الظاهرة هي مجرد نتيجة للتغير. فالفروق في الأسعار بين البلدان فروق جوهرية وتنشأ عن سياسات حكومية قديمة العهد، فضلا عن أننا يمكن أن نلاحظ أن التربة في البلدان الثلاثة ذات الغلة الأعلى (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) هي من أسوأ أنواع التربة في البلدان التسعة التي شملتها الدراسة الاستقصائية.

واستخدام نظام الأسعار لتشجيع الإنتاج الزراعي ليس مجرد حيلة بورجوازية تلجأ إليها البلدان الرأسمالية. فقد قامت الحكومة الشيوعية في الصين بطريقة عمدية، وتبدو مستمرة، بتعديل معدلات التبادل التجاري بين المنتجات الزراعية والصناعية لصالح المزارعين. وهكذا فإنه عند نهاية الخمسينات كانت كمية معطاة من المنتجات الزراعية تشتري كمية من السلع الصناعية تزيد على ما كانت تشتريه عند بداية العقد بمقدار 35 في المائة، وقد ارتفعت هذه النسبة المئوية إلى 67 في المائة عند نهاية الستينات.

وعندما يكون المزارعون في جميع البلدان مواجهين بتكنولوجيات زراعية جديدة فإنهم لا يستغرقون وقتا طويلا للتكيف معها، شريطة أن يدركوا مزاياها إزاء التقنيات التقليدية. فالسرعة التي تبني بها المزارعون في العالم الثالث الحبوب الوفيرة الغلة (انظر الفصل السابع) لا بد أن تكون

كافية لدحض كل ما يقال عن الاتجاهات المحافظة لدى المزارعين، والنزعة التقليدية لدى الطبقات الريفية.

الجدول 10 – 1

بيانات الأسعار المقارنة للأسمدة والأرز

البلدان	أسعار المنتجين للأرز غير المقشور (سنت أمريكي للكيلو غرام)	أسعار المنتجين للأسمدة (سنت أمريكي للكيلو غرام)	نسبة سعر الأرز غير المقشور إلى سعر الأسمدة	غلة الأرز غير المقشور في عام 1970 (طن للهكتار)
اليابان	30.7	21.5	1.428	5.64
كوريا الجنوبية	18.4	19.1	0.963	4.55
تايوان	11.7	26.2	0.447	4.16
ماليزيا	8.8	20.3	0.433	2.72
سيلان (سري لانكا)	11.3	15.8	0.715	2.64
اندونيسيا	4.5	15.2	0.296	2.14
تايلند	4.5	50.0 - 14.3	0.090 - 0.315	1.97
الفلبيين	7.0	17.3	0.405	1.72
بورما	3.1	25.1	0.124	1.70

المصدر : ك بيتر تيمر ووالتر فالكون ، The Political Economy Rice Production and Trade in AsiA، في العمل الجماعي الذي أعده لويدج . رينولدز ، Agriculture in Development Theory (نيوهافن : مطبوعات جامعة بيل ، 1975) .

وعندما لا يتبنى المزراعون ما يسمى بتكنولوجيا جديدة، على الرغم من الجهود التي تبذلها أجهزة الإرشاد الزراعي، فباستطاعتنا دون قدر كبير من المخاطرة أن نعكس الافتراض المألوف، إذ بدلا من اتهام المزارعين بالكسل والغباء، ينبغي أن نحاول التعرف على ما في هذه التكنولوجيا الجديدة، من عيوب تغلب مزاياها الظاهرة في أعين مستخدميها. عندئذ

قد نكتشف أن هذه السلالة الوفيرة الغلة من سلالات الذرة لها مذاق مختلف ولا تجد نفس الإقبال لدى المشترين، وان تلك السلالة من القمح لا يمكن أن يزرعها إلا فلاحون توجد تحت تصرفهم إمدادات من المياه يمكن الاعتماد عليها، وأن سلالة بعينها من سلالات الأرز، بينما تغل حبوبا أكثر فإنها تنتج كميات أقل من القش (التبن) اللازم لعلف الماشية. وعندما يكف المزارعون عن التقدم وتصاب الزراعة بالركود، فإن الخطأ لا يكمن في كسل المزارعين، أو في افتقارهم إلى الرشد الاقتصادي، وإنما في عجز الباحثين وموظفي الإرشاد الزراعي والحكومات عن توفير الظروف التقنية والاقتصادية اللازمة لهذا التقدم.

الزراعة والإنتاجية

إن الإنتاجية المنخفضة للقطاع الزراعي هي موضوع قديم في المؤلفات الاقتصادية قدم مسألة «النزعة المحافظة الغريزية» لدى المزارعين. وحقيقة أن هذا الموضوع قد دحضه أيضا أكثر من قرنين من التاريخ الاقتصادي لم تنجح في تبديد هذه الفكرة: فبالنسبة لكثير من حكومات العالم الثالث مازالت الصناعة هي القطاع الإنتاجي بلا منازع [24].

كما أن الفكرة القائلة بأن الزراعة مدانة بأن إنتاجيتها أدنى من إنتاجية القطاعات الأخرى، على الرغم من أنها فكرة تتناقض مع بعض كتابات آدم سميث، يمكن إرجاعها إلى هذا الأب المؤسس للنظرية الاقتصادية الحديثة. فقد كان سميث في الحقيقة أول من يعترف بأن وفورات الحجم الكبير- على نقيض الصناعة-غير موجودة في الزراعة، وبعد آدم سميث فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين والماركسيين والكلاسيكيين الجدد قبلوا جميعا الفكرة القائلة بأن الزراعة تعاني غلة حدية متناقصة، على حين تستفيد الصناعة من وفورات الحجم الكبير، أي من الغلة الحدية المتزايدة. وهذه الفكرة-التي يصعب تحديها على أي حال-لا تستلزم بصورة تلقائية أن تكون إنتاجية الزراعة اليوم أدنى بالضرورة من إنتاجية الصناعة (قصارى ما يمكن أن نخلص إليه هو عند مستوى تكنولوجي ثابت يمكن للزيادات غير المحدودة في العوامل الإنتاجية أن تؤدي في نهاية الأمر إلى هذا التدني النسبي للإنتاجية الزراعية). وعلاوة على ذلك فإن كثيرين من اقتصاديي

القرنين التاسع عشر والعشرين كانوا يعتقدون بأنه من المحتوم أن يكون للزراعة دائما إنتاجية أدنى من إنتاجية الصناعة-هذا على الرغم من أن الإنتاجية الزراعية كانت تحرز تقدما لا مثيل له في نفس الوقت الذي كانوا يكتبون فيه !

وثمة حجة أخرى يمكن أن تضاف إلى الحجة القائمة على فكرة الغلة الحدية المتناقصة، وهي حجة ذات طابع نظري أقل، إذ أنها تقوم على مشاهدات إحصائية. فعدم المساواة في دخل الفرد بين القطاع الريفي والقطاع الحضري، أو بين الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى يمكن تفسيره بأنه نتيجة الفروق في إنتاجية العامل في هذين القطاعين المختلفين. وحتى إذا عدلنا التقديرات العادية بحيث تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية كثيرا ما تكون مخفضة بشكل مصطنع، فإن متوسط إنتاجية العامل مازالت بوجه عام أدنى في الزراعة (والأرجح كثيرا أن ينطبق الشيء نفسه على الإنتاجية الحدية للعامل).

وعلى الرغم من ذلك فسيكون من الخطأ أن نخلص من هذه النتائج المحدودة إلى أن الزراعة ينبغي أن تحصل على حصة أصغر في جميع عوامل الإنتاج وأن حصة القطاعات الأخرى ينبغي أن تزداد. فإذا كانت الإنتاجية الحدية لليد العاملة أدنى حقا في الزراعة فسيكون مما يتمشى، بالتأكيد مع المنطق الحدي السليم تشجيع نقل اليد العاملة إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية[25]. ولكن مثل هذا النقل لا ينبغي توخيه بالنسبة لعوامل الإنتاج الأخرى ما لم يكن من الممكن التيقن من أن إنتاجيتها الحدية أعلى في القطاعات الأخرى منها في الزراعة.

وعلاوة على ذلك فان الخطأ يكمن هنا على وجه التحديد. وثمة علامات متاحة تتجه إلى توضيح أن إنتاجية هذه العوامل الأخرى-رأس المال بوجه خاص-هي أعلى في الزراعة منها في أماكن أخرى. وهكذا، كما يمكن أن نرى من الجدول 10- 3، أنه في غالبية البلدان التي توجد بيانات بشأنها، فان أجمالي المعدل الحدي لإنتاجية رأس المال يكون أدنى-مما يشير إلى إنتاجية أعلى-في الزراعة في القطاعات الأخرى[26].

ويمكننا الجدول 10- 2 أيضا من أن نرى أنه بينما يكون للاستثمار في الزراعة، في المتوسط، إنتاجية أعلى منها في القطاعات الأخرى، فإن

الجدول 10 – 2

معدل انتاجية رأس المال والقيمة المضافة والاستثمار في الزراعة : متوسطات سنوية ، 1960 – 1965

البلدان	المعامل الحدي الإجمالي لانتاجية رأس المال		القيمة المضافة في الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الزراعي كنسبة مئوية من مجموع الاستثمار
	الزراعة	الإجمالي		
بوليفيا	0.7	2.9	26.0	3.2
تايوان	2.8	1.8	27.7	18.3
قبرص	1.0	4.1	19.0	12
أثيوبيا	0.3	3.0	66.1	4
جامايكا	6.8	3.4	12.3	10.9
كوريا الجنوبية	0.7	2.1	40.7	10.5
مالاوي	1.3	10.7	54.2	12
الفليبين	0.7	2.2	34.0	5.7
السنغال	0.2	...	33.3	3.9
السودان	1.3	2.5	54.0	23.3
سوريا	0.6	2.0	32.8	19.1
تنزانيا	1.9	3.3	59.0	18.2
تايلند	2.1	2.5	36.0	17.4
ترايندادوتوباغو	3.3	8.9	10.6	2.1
تونس	4.7	3.6	23.7	19.9
الجمهورية العربية المتحدة	3.4	2.6	30.6	16.2
أوروغواي	5.1	11.6	16.7	11.9
فنزويلا	5.9	3.7	7.5	12.8
متوسط مرجح	1.3	3.2	29.5	12.3

المصدر : أ تشيزيبانيك ، The Size and Efficiency of Agricultural Investment in Selected Developing Countries ، منظمة الأغذية والزراعة ، في النشرة الشهرية للاقتصاديات الزراعية والاحصاءات ، عدد كانون الأول / ديسمبر 1969 ، الصفحة 2 .

حصتها في مجموع الاستثمار مازالت على الرغم من ذلك منخفضة نسبيا . وهكذا فان هذه الحصة تكون أدنى من حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لجميع البلدان، فيما عدا فنزولا . وهذا

الوضع المتناقض يمكن تفسيره جزئيا بعدم كفاءة الجهود الحكومية، وبالصعاب التي يواجهها صغار المزارعين في محاولاتهم لأن يحصلوا، بشروط معقولة، على المدخلات والمعدات والقروض لاستثماراتهم (انظر الفصل الحادي عشر).

ولذلك فإن الاتهام بالإنتاجية المنخفضة الذي وجه ضد الزراعة ينبغي تحديده ووصفه. ذلك أن إصرارا من هذا القبيل، بينما يمكن تبريره فيما يتعلق بإنتاجية اليد العاملة، فإنه يفترض أنه ضار فيما يتعلق بإنتاجية رأس المال. كما أن البيانات الإحصائية هي على درجة من السطحية لا تسمح بإصدار أي حكم على إنتاجية جميع عوامل الإنتاج. وعلاوة على ذلك فإنه في الولايات المتحدة، وهي البلد الوحيد الذي توجد لديه بالنسبة له سلاسل إحصائية طويلة بما فيه الكفاية، كان مجموع إنتاجية جميع العوامل يزداد في الزراعة بأسرع من زيادته في القطاعات الأخرى[27].

وتؤكد الدراسات على المستوى الاقتصادي الكلي هذا الانطباع الإجمالي (يكاد يتعذر على المرء أن يتحدث عن «النتائج» بسبب عدم دقة البيانات). إذ بينما تكون المعدلات الاقتصادية لعائد الأنشطة الزراعية التقليدية منخفضة بوجه عام، فإن التكنولوجيات الحديثة تسمح، بالنسبة لأنشطة كثيرة، بتحقيق معدلات تساوي أو تتجاوز معدلات القطاعات الأخرى، ويرجح أنه كان يمكن، في سياق التكنولوجيا التقليدية، تبرير فكرة قطاع زراعي يعاني إنتاجية منخفضة. غير أن الاحتمال الأقوى هو أن هذه الفكرة لم تعد بالفعل فكرة دقيقة في البلدان التي كان اقتصاديو القرن التاسع عشر يكتبون فيها، بل إنها أقل دقة اليوم في بلدان نامية كثيرة تسمح فيها التكنولوجيا الحديثة، أو يمكن أن تسمح، بغلة عالية ومعدلات اقتصادية للعائد تعادل تلك التي تتحقق في القطاعات الأخرى أو تتفوق عليها.

عناصر الاستراتيجية

قبل أن أحاول تقديم مخطط سريع لبعض عناصر استراتيجية زراعية، قد يكون من المفيد أن أشرح الكيفية التي أرى بها دور هذا القطاع. وفي رأيي أن الزراعة لم تكن تحظى بالأولوية التي تستحقها في السياسات الحكومية لمعظم البلدان النامية. ولكني أود أن أتفادى أي سوء فهم فيما

يتعلق بمنشأ هذا الرأي. وموقفي ليس نابعا من أي كراهية لحياة المدن، إن أي نفور فيما يتعلق بالمدنية الصناعية، أو أي تفضيل إيكولوجي للمجتمع الريفي. ولست أعتقد بأن التصنيع هدف لا يمكن بلوغه، بل اعتبره بالتأكيد هدفا مستصوبا ومرغوبا فيه. ولكن خبرات بلدان كثيرة أوضحت أن إعطاء النمو الصناعي أولوية مطلقة كثيرا ما أدى بعملية التنمية إلى نهاية لا حياة فيها. فنمو القطاع الزراعي يعد ضروريا لتوازن نموذج التنمية وقابليته للاستمرار، كما أن ركود هذا القطاع سيكون بوجه عام بمثابة حكم بإخفاق التصنيع على المدى الطويل. وبدلا من أن تعتبر التنمية الزراعية هدفا في ذاتها، فإنه ينبغي التفكير فيها بوصفها وسيلة نحو النمو المتوازن في جميع القطاعات الاقتصادية-بما في ذلك القطاع الصناعي. وليس من الممكن أن نتناول السياسات الزراعية هنا بالتفصيل، إذ أن خصائصها تختلف من بلد لآخر، ومع ذلك فإن الخطوط الرئيسة لهذه السياسات مماثلة بوجه عام في الدول النامية، ومن المثير في هذا الصدد أن نلاحظ ضخامة التماثل بين نواحي القصور، أو الضعف في السياسات. وثمة خطآن شائعان يبدو أن لهما أهمية خاصة. أولهما أن هياكل الأسعار كثيرا ما يجري تعديلها بطريقة مصطنعة تلحق الضرر بالزراعة، وثانيهما أن التمويل العام للاستثمارات والنفقات المتكررة في هذا القطاع تعد أدنى كثيرا مما تتطلبه مستويات الكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية.

وتعديل هيكل الأسعار على حساب الزراعة هو نتيجة مجموعة منوعة من التدابير التي تنفذ عادة في قطاعات مختلفة بطريقة تناسب كل حالة على حدة أكثر منها بطريقة منتظمة. وهكذا فإن أسعار المنتجات الزراعية في كثير من البلدان، إما أن تحددها الحكومة بطريقة رسمية، أو يتم التأثير فيها عن طريق نظام للشراء الإجباري، وفي كلتا الحالتين فإن الأسعار التي تحدد على هذا النحو تكون عادة لصالح المستهلكين وليست لصالح المنتجين. وعلى نقيض ذلك فإن أسعار المنتجات الصناعية بوجه عام بصورة مصطنعة بسبب التدابير الحمائية التي تطبق للتقليل من الواردات وتشجيع صناعات الإحلال، وعندما توجد حماية مماثلة بالنسبة للقطاع الزراعي فإن مستواها يكون بوجه عام أدنى كثيرا، وبذلك يكون هذا القطاع مرة أخرى هنا في وضع غير موات [28]. ونتيجة لذلك فإن أسعار مدخلات

(مستلزمات) القطاع الزراعي والسلع الصناعية التي يستهلكها المزارعون تكون عالية بصورة مصطنعة على حين تكون أسعار المنتجات الزراعية مخفضة، وبالتالي تنخفض الأرباح التي تحققها المنتجات الزراعية مخفضة، وبالتالي تنخفض الأرباح التي تحققها الزراعة. بل إن فرض أسعار فائدة منخفضة للقروض التي تقدمها مؤسسات الائتمان إنما يعمل بدوره ضد صالح الزراعة، وضد صالح صغار المزارعين بوجه خاص: فالقطاع الزراعي يحصل على نسبة صغيرة من هذه القروض، وفي داخل هذا القطاع تكاد القروض التي تقدمها هذه المؤسسات تذهب جميعا إلى كبار المزارعين.

وإدراكا من الحكومة لمساوئ هذه التعديلات المصطنعة في الأسعار بالنسبة للمزارعين، فإنها تحاول تعويضهم عن طريق دعم أسعار بعض المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والمياه والبذور. ولكن هذه التدابير كثيرا ما تؤدي إلى استنزاف كبير لموارد الميزانية الحكومية على حساب الاستثمارات الأخرى الأكثر إنتاجية. وفضلا عن ذلك فإن المزايا التي تعطي على هذا النحو كثيرا ما ينفرد بها كبار أصحاب الأرض ونادرا ما تصل إلى أيدي المزارعين الآخرين.

ولذلك فإن التدبير الأول، وربما التدبير الأكثر فعالية، الذي ينبغي أن تتخذه الحكومات الراغبة في تشجيع الزراعة هو استعراض وتعديل النظام المركب للسياسات الاقتصادية التي تحدد الأسعار-ومن ثم الحوافز الاقتصادية-في مختلف القطاعات الاقتصادية. فالسياسات التي ترمي إلى إبقاء الأسعار منخفضة في قطاع إنتاج الأغذية كثيرا ما يتم الدفاع عنها باعتبارها ضرورية للمحافظة على مستوى ملائم لاستهلاك أفقر فئات السكان. ويضاف إلى ذلك في بعض الأحيان أن الأسعار العالية لن يكون من شأنها إلا أن تعود بالفائدة على كبار المزارعين، وأن تزيد من سوء أحوال العمال الزراعيين المعدين [29]. وهذه الحجج خطيرة بالتأكيد ولا يمكن تفنيدها بصورة مرتجلة[30]. وكثيرا ما تبين الدراسات الاستقصائية لكل حالة على حدة، رغم موضوعيتها ؟ أن هذا النوع من المشكلات ذو طبيعة محدودة أكثر مما يعتقد في أغلب الأحوال [31]. وفضلا عن ذلك فإن برامج بطاقات الأغذية التي توجد بالفعل في كثير من البلدان النامية يمكن تحسينها بدرجة ملحوظة في حالات كثيرة دون زيادة تكلفتها بحيث

تصل إلى الفقراء بفعالية أكثر، وبذلك يقل ما يمكن أن تتحمله هذه الطبقات من أعباء إضافية نتيجة للزيادة في أسعار الأغذية[32].

وفي غالبية بلدان العالم الثالث تكون حصة الاستثمار العام والنفقات المتكررة التي تذهب إلى الزراعة أقل كثيرا من نسبة السكان العاملين الذين يعتمدون على هذا القطاع. بل إن هذه الحصة تكون بوجه عام أدنى من النسبة المئوية لمجموع الإنتاج الذي يأتي من هذا القطاع الاقتصادي. ففي البلدان الآسيوية، على سبيل المثال، تحصل الزراعة في المتوسط على حوالي 20 في المائة من الاستثمار العام، ومع ذلك فإن حوالي 60 في المائة من السكان العاملين يعتمدون على الزراعة، كما أن حصة هذا القطاع في مجموع الإنتاج تبلغ قرابة 40 في المائة. ويبدو أن حصة الاستثمار العام الذي يوجه إلى الزراعة تكون غير مواتية بالمثل إذا ما استخدمنا كمعيار هنا إنتاجية رأس المال المستثمر[33]. والحقيقة أن انخفاض مستوى الاستثمار في الزراعة هو على الأرجح المؤشر الأشد تعبيرا عن تحيز غالبية حكومات العالم الثالث للمدن والصناعة على حساب الريف والزراعة.

وفي غالبية البلدان النامية، وبسبب ضعف الإمكانات المالية وكثرة القيود الإدارية، فإن المرتبات والشروط التي تقدم للموظفين العاملين في الخدمات الزراعية تكون غير كافية لجذب الموظفين من النوعية المطلوبة والاحتفاظ بهم. والحقيقة أن هؤلاء الموظفين يحصلون بوجه عام على مرتبات أقل من تلك التي يحصل عليها زملاؤهم في الجهاز الإداري الحكومي، أو حتى في الإدارات التقنية الأخرى. فضلا عن أن بدلات العمل الشاق الذي يؤدى خارج المدن تكون محدودة أو غير موجودة، على حين أن المعدات ووسائل النقل تكون بدورها غير كافية. ونتيجة لذلك فإن خيرة الموظفين العاملين في القطاع الزراعي يحاولون الالتحاق بخدمات أخرى، أو البحث عن وظائف في القطاع الخاص، أما أولئك الذين يبقون فيحاولون الحصول على وظيفة في مدينة كبيرة، كما أن أولئك الذين لم يكن باستطاعتهم تفادي النقل إلى وظيفة في إحدى القرى فقد كانوا يتخذون من نقص المعدات، ووسائل النقل ذريعة للتقاعس في عملهم وعدم أدائه على الوجه المطلوب. إن تعديل حالة الأمور هذه ينبغي أن تكون له أولوية لدى الحكومات، وينبغي بوجه خاص أن يرمي تنقيح جدول المرتبات إلى جعل الخدمات الزراعية مجزية

أكثر، وإكسابها مكانة أكبر، تمشيا مع أهمية هذا القطاع بالنسبة لتنمية هذه البلدان.

وفي داخل القطاع الزراعي كان توزيع النفقات العامة يتجه بوجه عام إلى محاباة الاستثمارات التي تكون مربحة بصورة مباشرة وذات جاذبية من الناحية السياسية، وذلك على حساب البرامج الطويلة الأجل التي تبدو مكاسبها المالية والسياسية مشكوكا فيها بالنسبة للحكومات. وهكذا فإن الري كانت له الأفضلية على برامج البحوث أو الإرشاد الزراعي أو إعادة التشجير أو صيانة التربة. ففي بداية الستينات، على سبيل المثال، كان الري يحصل على 80 في المائة من تمويل الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي في تايلند، وفي الهند وباكستان كانت النسبة تبلغ مستوى عاليا جدا مقداره 95 في المائة.

وقد كانت البحوث الزراعية، وهي استثمار طويل الأجل بلا منازع، تهمل بصورة منتظمة. ومع ذلك فإن تاريخ الثورة الخضراء قد أوضح أن هذا النشاط يمكن أن يؤدي إلى نتائج مثيرة-ومربحة-، كما أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت تؤكد أيضا أن الربحية الاقتصادية للبحوث الزراعية يمكن أن تكون عالية جدا. ففي المكسيك أسفرت البحوث الزراعية التي أجريت بين عامي 1943 و 1963 عن معدل سنوي للعائد مقداره 290 في المائة، بل إنه بالنسبة للبحوث في القمح وحده وصل هذا المعدل إلى 750 في المائة[34]. وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود في مجال البحوث ظلت، كما رأينا، مقتصرة على عدد محدود من أنواع النباتات والمحاصيل. وفضلا عن ذلك، فبينما كانت المنظمات الدولية والجهات المقدمة للمعونة تزيد بدرجة كبيرة من جهودها في هذا المجال، فان غالبية البلدان النامية لا تعطى هذا النشاط حتى الآن أولوية كافية. ففي عام 1975، على سبيل المثال، لم تخصص هذه البلدان للبحوث الزراعية إلا 3 ,0 في المائة فقط من الدخل الذي استخلصته من الزراعة (كانت النسبة المقابلة في البلدان المتقدمة 1 في المائة). وبالنسبة للعالم أجمع لا يذهب إلى الزراعة إلا 3 المائة فقط من مجموع النفقات على البحوث، كما أن 90 في المائة من هذا المبلغ تنفق على المشكلات الزراعية في المناطق المعتدلة. ومن المرجح أن يكون عدم كفاية هذه الجهود هو التهديد الأكثر خطورة للآفاق الطويلة

الأجل للنمو الزراعي-ومن ثم للتنمية الاقتصادية-في العالم الثالث.

ويعتبر الإرشاد الزراعي مجالا آخر كان نصيبه الإهمال في أغلب الأحوال. فبسبب الافتقار إلى الموظفين المؤهلين وإلى وسائل النقل والمعدات اللازمة فإن الإدارات المسؤولة تقنع بوجه عام بزيارات روتينية لعدد محدود من المزارعين. كما أن عدم وجود أي صلة بين الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية، وعدم كفاية التدريب الذي يحصل عليه موظفو الإرشاد الزراعي سرعان ما يسفران عن فقدان هؤلاء لكل جدة بالنسبة للمزارعين وكل اهتمام بهم. وعلاوة على ذلك فإنه توجد في جميع البلدان فجوة كبيرة بين النتائج التي تتوصل إليها محطات البحوث-بل تلك التي يتوصل إليها خيرة المزارعين وإنجازات المزارعين المتوسطين، وهنا توجد ذخيرة من التكنولوجيات الزراعية التي لم تستخدمها بعد غالبية المزارعين، والتي تستطيع أجهزة الإرشاد الزراعي نشرها. وستكون لإقامة مثل هذه الصلة الفعالة بين المزارعين والعاملين في مجال البحوث مزية إضافية هي تمكين الباحثين من أن يتفهموا على نحو أفضل المشكلات التي تواجه المزارعين ومن ثم توجيه برامج بحوثهم بطريقة مناسبة. وقد أوضحت بلدان عديدة أن خدمات الإرشاد الزراعي يمكن أن تعمل بفعالية، وأن تكون بمثابة حلقة بين البحوث والمزارعين. والحقيقة أن إعادة تشكيل هيكلية بسيطة مقترنة بالحد الأدنى من النفقات الإضافية قد أدت إلى نتائج مثيرة في حقول المزارعين [35].

وأخيرا فإن إدارات الغابات والأجهزة المعنية بصيانة التربة غير كافية بطريقة مأسوية في الأغلبية الساحقة من البلدان النامية. إذ لا تخلو من علل إزالة الغابات وتدهور التربة إلا قلة ضئيلة من البلدان، ولكن الحكومات نادرا ما تكون مدركة للمدى الكامل لهذه المشكلات، بل إن الرغبة في العمل نادرا ما تكون بدورها موجودة. ومع ذلك فان برامج التشجير، أو صيانة التربة لن تثمر أي منفعة منظورة على الفور، ولذلك لا يوجد فيهما ما يمكن أن يجذب الحكومة، حتى إذا لم تكن خاضعة للضغط الدوري لانتخابات حقيقية. وقد رأينا في الفصلين السادس والسابع أنه في كل الأحوال تكون برامج كهذه صعبة التنفيذ، وأنه ليس من اليسير دائما الحصول عل التعاون من جانب المستفيدين. وفي مثل هذه الظروف ليس من المستغرب إن كان

تنفيذ هذه البرامج، في حال افتقاد التصميم الحكومي، يواجه عددا كبيرا جدا من المشكلات. ومع ذلك فانه في الغالبية الساحقة من بلدان العالم الثالث توجد غابات وتربة تقترب بالفعل من نقطة اللاعودة، إن لم تكن قد تجاوزتها فعلا. وهاييتي ونيبال ليستا البلدين الوحيدين المهددين بكارثة إيكولوجية، ولذلك فان التأخير لبضعة عقود أخرى، بل لبضعة أعوام، يمكن أن يكون مهلكا. وقد آن الأوان لأن تشرع حكومات هذه البلدان في شن هجماتها المضادة.

إن النقاط القليلة السابقة لا تغطي بطبيعة الحال كل توجهات سياسة زراعية. فهناك الكثير الذي ينبغي أن يقال فيما يتعلق بالائتمان، والتسويق، والمعدات، وتوريد المدخلات، وإدارة هذا القطاع وتخطيطه. وسأعود إلى بعض هذه الموضوعات في الفصل التالي عندما أناقش البرامج الموجهة بصورة محددة نحو صغار المزارعين.

في النصف الأول من السبعينات أسفرت سلسلة من المحاصيل السيئة في جنوب آسيا ومنطقتي الساحل في أفريقيا، والاتحاد السوفييتي عن أزمة في الأغذية على نطاق العالم. وأدى ذلك ببلدان نامية عديدة إلى الاعتقاد بأن الثورة الخضراء، وفوائض الحبوب الأمريكية يمكن ألا تكون جاهزة دائما لإنقاذها في وقت الشدة، وبأنه قد آن الأوان لإيلاء إنتاج الأغذية في بلدانها مزيدا من التركيز والاهتمام. وهكذا دفع بالتنمية الزراعية والريفية إلى مصاف الأولويات الإنمائية، وعجلت المنظمات الدولية بنشر العقيدة الجديدة.

غير أنه إذا كان الذي ترددت أصداؤه في الفترة 973 ا- 1974 مازال هو الأساس الوحيد لهذه الأولويات الجديدة، فإنه يخشى ألا تدوم هذه الاستراتيجيات طويلا. فللحكومات ذاكرة ضعيفة، في الجنوب كما في الشمال، وأزمة الأغذية لم تعد تحتل العناوين البارزة، والقلق بشان التباطؤ في النمو يمكن أن يحدد شعبية القطاعات السريعة النمو، مثل الصناعة. أما بالنسبة للمتخصصين الاقتصاديين، والمتخصصين في التنمية فليس باستطاعتهم أن يظلوا لفترة طويلة، دون ضجر أو سأم، يرددون الموضوعات نفسها، إذ يبدو من الضروري، لكي تظل المهنة في حالة يقظة، أن يكون هناك نمطان أو ثلاثة أنماط على الأقل كل عقد، ومن المفترض أن

الاحتياجات الأساسية، بدورها، قد خلعت التنمية الريفية عن عرشها، وفي بعض الأحيان يشعر المرء أنه حتى هذا الموضوع الجديد قد أخذ نجمه هو الآخر في الأفول.

ومع ذلك توجد أسباب أخرى أكثر جوهرية لإعطاء تنمية القطاع الريفي أولوية أعلى. فالتاريخ الاقتصادي للبلدان المتقدمة الآن ولغالبية البلدان النامية الأكثر تقدما يمكننا من أن نرى أن الزراعة قد قامت بدور رئيس في نجاح عملية التصنيع، وعلى نقيض ذلك تبين أمثلة أخرى كثيرة أن إهمال القطاع الزراعي قد ألحق الضرر ببرامج التنمية في عدد كبير من البلدان.

ولكن التاريخ لا يكرر نفسه، والعالم الثالث يواصل جهوده الإنمائية اليوم في ظروف تختلف اختلافا شديدا عن تلك التي واجهت البلدان المتقدمة الآن عندما بدأت جهودها في مجال التصنيع. وربما كان الخلاف الرئيس هو النمو السكاني السريع في البلدان النامية. وفي الأعوام القادمة ستكون المظاهر الأكثر مأسوية لهذا الانفجار السكاني هي الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في العجز الغذائي، وكذلك الزيادة المفاجئة السريعة في قوة العمل، بمعدل لن يكون باستطاعة الصناعة فقط أن تستوعبه. وليس من شأن هذين العاملين إلا تعزيز الحجة القائلة بإعطاء أولوية أكبر للقطاع الزراعي. إن هذا التوجه الجديد، بدلا من أن يكون بدعة عابرة أو استجابة مذعنة-ومغرضة-لأهواء مانحي المعونة ونزواتهم، ينبغي أن يعني تغيرا عميقا في استراتيجيات العالم الثالث الإنمائية. وعندما تترجم هذه الأولوية إلى عمل-من خلال عمليات تنقيح في نفقات الميزانية، أو هياكل الأسعار على سبيل المثال-يمكن فقط أن تصبح واقعا ملموسا، بدلا من أن تكون مجرد نية أو هدف.

11 تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر السكان

بينت خبرة عقود ثلاثة أن النمو الاقتصادي لم يكن كافيا دائما لتخفيف وطأة الفقر. وكانت الأدلة الإحصائية بمثابة تحد لفكرة الانتشار التلقائي لثمار النمو في اتجاه أفقر فئات المجتمع ولما كانت غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية، وتكسب عيشها من الزراعة، فان إعادة توجيه استراتيجيات التنمية لصالح هذا القطاع يمكن أن تؤدي إلى تحسين أحوال الفقراء المعيشية. ومع ذلك ففي هذه الحالة بدورها لا يوجد شئ تلقائي فيما يتعلق بتحسين من هذا القبيل. وتبين أمثلة مختلفة، بدءا من الفليبين وانتهاء بالسلفادور، أن النمو الزراعي السريع قد يكون مقترنا في كثير من الأحوال بإفقار سكان الريف [1]. فإلى جانب إدخال تعديلات على الأولويات القطاعية فإن ما يلزم من الناحية الفعلية هو تغيير في نمط النمو وتوزيع ثماره.

غير أن ثمة خطرا من أن تؤدي استراتيجيات من نمط الاحتياجات الأساسية، مهما يكن حسن مقصدها، إلى تناقضات في السياسات، أو توقف في التنمية إذا غاب الغرض من التنمية الاقتصادية

عن الأذهان. والسبيل الوحيد للتوفيق بين حتمية النمو الاقتصادي وضرورة تحسين الأحوال المعيشية لأفقر السكان هو الاستفادة من القدرة الإنتاجية لهؤلاء المعوزين وتنميتها. ونضيف إلى ذلك أنه لما كانت الأغلبية الساحقة من الفقراء تعيش في الريف فإن هذا الجهد ينبغي أن يبدأ في الريف.

وفي كثير من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية يعد الإصلاح الزراعي الشرط المسبق لتحسين دخول أفقر السكان وأحوالهم المعيشية. وينبغي أن يكون هذا الإصلاح مقترنا بسياسات ترمي إلى تنظيم صغار المزارعين، ودعم جهودهم الإنتاجية. وفضلا عن ذلك فإن تنفيذ أشغال ريفية على نطاق واسع يمكن أن يوفر فرص العمل والدخل للعاطلين عن العمل في الريف. وأخيرا فإن استراتيجيات التصنيع ينبغي أن تنقح بحيث تشجع بفعالية أكثر على توليد فرص العمل وتنمية المزارع الصغيرة.

الإصلاح الزراعي

أوضح تاريخ الأعوام الثلاثين الأخيرة أنه في البلدان التي تكون موارد الأرض فيها محدودة لن يكون تسمين الأحوال المعيشية لفقراء الريف في حيز الإمكان ما لم توزع الأرض بطريقة عادلة نسبيا. ففي الصين وتايوان وكوريا الجنوبية، على سبيل المثال، سمح إصلاح زراعي أولي بتحسن استثنائي في الأحوال الاقتصادية لأفقر السكان، على حين أنه في البرازيل والهند والفليبين، حيث هياكل الأرض تبتعد تماما عن العدالة، كان صغار المزارعين والعمال المعدمون يعانون ركودا، بل تدهورا، في أحوالهم.

وكان دعاة الإصلاح الزراعي بوجه عام يدافعون عن قضيتهم على أساس الأنصاف الإنصاف والعدالة الاجتماعية. غير أنه مهما تكن أهمية هذا الجانب من المشكلة، فإنه يتجه إلى إخفاء اعتبارات أخرى لا تقل أهمية. وتلاحظ دراسة استقصائية أجراها بنك التنمية الآسيوي ما يلي:

«يرجع بعض هذه المشكلات (التي تواجه الحكومات خلال تنفيذ الإصلاحات الزراعية) إلى أنه يوجد اتجاه، حتى بين مقرري السياسات المتعاطفين مع فكرة الإصلاح الزراعي، إلى اعتباره أساسا وسيلة لتأمين العدالة الاجتماعية. ومع إعطاء زيادة الإنتاج أولوية عليا في خطط التنمية فإن» برنامجا للعدالة الاجتماعية» لا يلقى اهتماما كافيا، كما أن تنفيذ هذا

البرنامج ومراقبته يلقيان رعاية أقل. وعلى نقيض الاهتمام الذي يولى للتطورات الأخيرة في التكنولوجيا، فإن المكاسب التي يمكن أن يحققها الإصلاح الزراعي من زاوية زيادة الإنتاج لا تلقى ما تستحقها من تقدير. ومرجع ذلك جزئيا إلى أن البحوث الاقتصادية المصاحبة فيما يتعلق بمختلف تدابير الإصلاح الزراعي لم تبلغ إلا مؤخرا مستوى من العمق والقوة يمكن مقارنته، على سبيل المثال، بالبحوث التي اقترنت باستنباط سلالات محصولية جديدة وفيرة الغلة. وبينما يتجلى في يسر ما يمكن أن ينشأ عن الإصلاح الزراعي من اضطرابات، فإنه لا يوجد تسليم على مثل هذا النطاق الواسع بأنه من المستطاع تعزيز هدفي الإنتاجية والعمالة في آن واحد.»[2]

والحقيقة أنه حتى وقت قريب كان الرأي التقليدي للاقتصاديين هو أن آثار الإصلاح الزراعي على التنمية الاقتصادية كانت سلبية على وجه الأجمال. وكان هذا الرأي، في أغلب الأحوال، يستند إلى الفكرة القائلة بأن المزارع الكبيرة تحقق بوجه عام نتائج أفضل من تلك التي تحققها المزارع الصغيرة في مجالات الإنتاج، أو المدخرات، أو إنتاج فائض قابل للتسويق- وهي على أي حال فكرة نظرية ونادرا ما كانت تبررها الحقائق [3]. ولما كان هذا الرأي مازال يؤخذ به على نطاق واسع، وكثيرا ما يكون الأساس الذي تقوم عليه الحجج التي تساق ضد الإصلاح، فإنه يجدر بنا أن ندرسه عن كثب أكثر. وإذا ما حاولنا إجراء مقارنة بين المزارع الصغيرة والكبيرة من زاوية التنمية الاقتصادية فإنه تبرز لنا أربعة جوانب ذات أهمية خاصة هي: الإنتاج بالنسبة للفدان، والعمالة العمالة والمدخرات والاستثمار، وحجم الفائض الذي يذهب إلى السوق.

وتتجه دراسات استقصائية متعددة إلى إثبات أن إنتاجية الفدان هي على نقيض الأفكار المتصورة سلفا كثيرا ما تكون أعلى في المزارع الصغيرة منها في المزارع الكبيرة. وقد بينت المقارنات التي أجراها كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي أن الحجم المتوسط الأصغر من حيازات الأرض والتركيز الأقل في ملكية الأرض يكونان بوجه عام مقترنين بإنتاج أعلى للفدان. وهذه العلامة تؤكدها المقارنات، داخل بلدان بعينها، بين إنتاج المزارع ذات الأحجام المختلفة. ففي وسط تايلند تنخفض غلة الأرز غير المقشور من 765 كيلو غراما للفدان بالنسبة للمزارع التي

تتراوح مساحتها بين فدانين وثلاثة أفدنه إلى 485 كيلو غراما للفدان بالنسبة للمزارع التي تبلغ مساحتها 140 فدانا أو أكثر. وفي الفليبين تتراوح الغلة بين 9 ,2 طن من الأرز غير المقشور للهكتار بالنسبة للحيازات التي تقل مساحتها عن هكتارين، و2 ,2 طن للهكتار بالنسبة للمزارع التي تزيد مساحتها على أربعة هكتارات. ويبين تحليل منتظم للفروق بين المزارع الصغيرة والكبيرة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية أن قيمة الإنتاج للهكتار تكون أعلى في المزارع الصغيرة منها في المزارع الكبيرة بما يتراوح بين ثلاث مرات، وأربع عشرة مرة (انظر، الجدول 11- 1). وفي هذه الظروف يمكن أن نتوقع، إذا ما تساوت كل الأمور الأخرى، أن تؤدي إعادة توزيع الأرض إلى زيادة في الإنتاج الزراعي.[4]

وبالمثل توضح البيانات الإحصائية في اتساق أن العمالة بالنسبة لوحدة المساحة تكون أعلى في المزارع الصغيرة منها في المزارع الكبيرة. وهكذا تبين دراسة استقصائية لإحدى المقاطعات في ولاية البنجاب الهندية أن العمالة بالنسبة للفدان في عام 1968 كانت تتراوح بين 33 و 39 يوم عمل في المزارع التي تقل مساحتها عن 30 فدانا وبين 20 و 23 يوم عمل في المزارع الأكبر حجما. وفي الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وغواتيمالا يكون عدد العمال بالنسبة للهكتار أعلى ما بين ثلاثين وستين مرة في المزارع الصغيرة منه في المزارع الكبيرة. وفي كولومبيا كان هذا العدد ينخفض باطراد في عام 1960 من 7 ,2 يوم عمل في الحيازات التي تقل عن 5 ,0 هكتار إلى 17 ,0 يوم عمل في المزارع التي تتراوح مساحتها بين 500 و1000 هكتار. والحقيقة أن المزارع الصغيرة، لكونها تستخدم عددا أكبر من الأيدي العاملة (وأساسا عمل أفراد الأسرة)، فإن ناتجها بالنسبة لوحدة الأرض يكون أكبر.

وكثيرا ما يقال: انه لما كان معدل الادخار لدى صغار المزارعين أدنى من مثيله لدى كبار المزارعين، فان إعادة توزيع الأرض لصالح صغار المزارعين ستكون له آثار سلبية على مجموع حجم المدخرات، ومن ثم على الاستثمار. والحقيقة أن كلا من المقدمة المنطقية لهذه الحجة والنتيجة التي تخلص إليها إنما هي موضع شك. ففي المقام الأول بينما يكون المعدل المتوسط للادخار أدنى في الحقيقة بين صغار المزارعين، فإن المتغير الذي ينبغي أن نضعه في اعتبارنا هنا ليس المعدل المتوسط للادخار وإنما المعدل ألحدي،

الجدول 11 – 1

الناتج الزراعي حسب حجم المزرعة في أمريكا اللاتينية

	العام	(1) أصغر مزارع الأسرة الفرعية	(2) أكبر المزارع المتعددة الأسر	(3) نسبة العمود (1) إلى العمود (2)
		وحدة نقدية وطنية للهكتار الزراعي		
الأرجنتين	1950	2492	304	8.20
البرازيل	1950	1498	170	8.80
شيلي	1955	344	41	8.20
كولومبيا	1960	1198	84	14.30
إكوادور	1954	1862	660	2.80
غواتيمالا	1950	63	16	3.90
		وحدة نقدية وطنية للعامل		
الأرجنتين	1960	40	192	0.21
البرازيل	1950	1197	8237	0.14
شيلي	1955	268	1171	0.23
كولومبيا	1960	972	9673	0.10
غواتيمالا	1950	74	523	0.14

المصدر : باركلاو وكولارت ، Agrarian Structure In Latin America موجز للدراسات المتعلقة بحيازة الأرض التي أجرتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية في الأرجنتين ، واكوادور ، والبرازيل ، وبيرو ، وشيلي ، وغواتيمالا ،وكولومبيا ، تحت عنوان ، Studies in the Economic and Social Development of Latin America (لكسنغتون ، مساسوستش ، دار النشر "لكسنغتون بوكس" ، 1973) .

وفي هذه الحالة لا يبدو أن هناك فرقا ملحوظا في هذا المعدل طبقا لحجم المزرعة[5]. وفضلا عن ذلك، وكما رأينا في الفصل التاسع، فإنه بالنسبة للناس الذين يعيشون على حافة البقاء لا يكون التمييز شديد الوضوح بين الاستهلاك والاستثمار، فالنفقات «الاستهلاكية»، على سبيل المثال، تؤدي إلى تحسين الأحوال الصحية لصغار المزارعين، والعمال الزراعيين، ومن ثم إلى تحسين إنتاجيتهم. وأخيرا فإنه حتى إذا كان صحيحا أن صغار المزارعين لديهم معدل حدي أدنى للادخار، فما زال من الممكن أن توازن ذلك حقيقة أن إنتاجهم-ومن ثم دخلهم-بالنسبة للهكتار أعلى. كما أن الإصلاح الزراعي، بدءا من صغار المزارعين إلى كبارهم، سيحقق زيادة في دخل صغار المزارعين أعلى من الهبوط في دخل كبارهم. وفي هذه الظروف فإن الزيادة في مدخرات صغار المزارعين يمكن أن تكون أعلى من النقص في مدخرات كبار المزارعين (حتى على الرغم من أن المعدل الحدي لمدخرات صغار المزارعين أدنى من مثيله لدى كبار المزارعين)، وإذا كانت تلك هي الحال فإنها قد تنطوي على زيادة في مجموع مدخرات كل المزارعين [6]. وفي هذا الصدد يكون من الهام أن نلاحظ أن الإصلاح الزراعي في الصين كان مقترنا بزيادة سريعة في استهلاك معظم المزارعين، وكذلك في مدخراتهم واستثماراتهم [7].

وثمة حجة مماثلة لما سبق ترتبط بالمدخرات ويمكن تطويرها فيما يتعلق بالأثر الذي يحدثه الإصلاح الزراعي بالنسبة لفوائض المزارعين التي توجه إلى السوق. فمن الناحية التقليدية كان يقال إنه لما كان كبار المزارعين يبيعون نسبة أكبر من محاصيلهم، فإن إعادة توزيع الأرض لصالح صغار المزارعين يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الفوائض التي توجه إلى السوق. غير أن هذه الحجة تعني أن الإصلاح الزراعي لن يؤثر في حجم مجموع الإنتاج، ومع ذلك فقد رأينا أن باستطاعتنا أن نتوقع زيادة ملحوظة في الإنتاج من إصلاح زراعي من هذا القبيل. وفي ظل ظروف كهذه فإن الأثر على الفوائض التي توجه إلى السوق لن يكون بالضرورة سلبيا، بل سيتوقف في الحقيقة على المدى الذي سيزيد به هذا الإصلاح من الناحية الفعلية مجموع الإنتاج.

ومن زاوية اقتصادية يمكننا أن نرى أنه ليس من المؤكد على الإطلاق أن

نتائج الإصلاح الزراعي ستكون ضارة. ذلك أن أثر مثل هذا الإصلاح على المدخرات، أو الاستثمار أو الفائض الذي يوجه إلى السوق ليس من المحتم أن يكون سلبيا، بل يمكن أن يكون إيجابيا، فضلا عن أنه من المرجح أن يؤدي هذا الإصلاح إلى زيادة الإنتاج والعمالة.

غير أنه يوجد جانب آخر للإصلاح الزراعي-وربما كان الجانب الأكثر أهمية-لا يمكن صياغته في عبارات اقتصادية، ذلك هو مسألة نتائجه بالنسبة للنظام الاجتماعي-السياسي في القرى والمناطق الريفية. فهذا النظام مازال ذا نمط إقطاعي في مجالات عديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث أحوال الكادحين الزراعيين تقرب كثيرا جدا من الرق. فعلى امتداد القرون الماضية ترتب على الاستعمار وعلى كثرة الحلقات التي تربط هذه البلدان بالاقتصاد العالمي الإدماج المتزايد لكثير من حيازات الأرض في الاقتصاد السوقي، وسبب هذا بدوره تحولا في الهيكل الاجتماعي الاقتصادي، وحلول ضياع تجارية كبيرة بالتدريج محل المزارع الإقطاعية بوصفها الحيازات السائدة. ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يحدث تحسنا يذكر في أحوال العمال الزراعيين، فقد ظلوا تابعين اليوم لإدارة الضيعة مثلما كانوا بالأمس تابعين لمالك الأرض الإقطاعي. وفي كلتا الحالتين فإنهم يعيشون تحت الرحمة الكاملة «لأسيادهم» فيما يتعلق بعملهم، أو دخولهم، أو إمداداتهم الغذائي، أو قروضهم، بل إن إرسال أطفالهم إلى المدارس، أو زواج بناتهم يمكن أن يتوقف على الرغبة المالية لدى هذه الكائنات البالغة القوة. وهذا النظام الراكد حيث الحراك الاجتماعي، أو الاقتصادي يظل من الناحية الفعلية مستحيلا، كان له من الآثار الخانقة على التنمية الاقتصادية نفس ما كان لنظام مماثل في أوروبا خلال العصور الوسطى. وهكذا فعن طريق القضاء على نظام قوامه قيود سياسية واجتماعية ذات طابع محافظ بعمق، سيكون باستطاعة الإصلاح الزراعي تحرير القوى الإنتاجية الاحتمالية، وهو شرط مسبق لأي تنمية اقتصادية.

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى أن آثار الإصلاح الزراعي على النمو الاقتصادي يمكن، على وجه الإجمال، أن تكون إيجابية. وسيتوقف الشيء الكثير على الظروف الاجتماعية والسياسية التي ينفذ فيها الإصلاح الزراعي، وعلى ما يقترن به من برامج لتنظيم المستفيدين ومساندتهم.

وتؤكد خبرة البلدان المختلفة أنه إذا ما نفذت مثل هذه البرامج بفعالية فإن الإصلاح الزراعي يمكن أن تكون له آثار مفيدة على التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. وتلك الحقيقة هي النتيجة التي انتهت إليها دراسات متعددة بالنسبة لبلدان آسيوية عديدة نفذ فيها إصلاح زراعي من هذا القبيل: اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، تايوان. وبدرجة أقل يبدو ذلك صحيحا أيضا في أمريكا اللاتينية بالنسبة لبوليفيا وشيلي والمكسيك وفنزويلا[8]. وفي جميع الحالات كانت النتيجة أيضا تحسنا في توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية. ولذلك فإنه يوجد اليوم عدد كاف من الأمثلة لتوضيح أن هدف نمو الإنتاج، والنمو الاقتصادي لا يكون بالضرورة متعارضا مع هدف العدالة الاجتماعية، وأن الإصلاح الزراعي الذي يدار جيدا يمكن أن يؤدي إلى بلوغ كلا الهدفين.

تنظيم صغار المزارعين

كما سبق أن رأينا، فانه في البلدان التي يكون توزيع الأرض فيها بعيدا عن العدالة يكون من العبث أن نأمل في تراجع حقيقي في الفقر في الريف من غير إصلاح زراعي. ومع ذلك فان الإصلاح الزراعي لن يكون كافيا ما لم يقترن بتدابير لتنظيم المستفيدين ومساعدتهم.

ففي الأغلبية الساحقة من البلدان حالت مجموعة من الأسباب الاجتماعية والإدارية، وبصفة خاصة. الأسباب السياسية، دون استفادة صغار المزارعين بقدر ما يستفيد غيرهم من برامج الإرشاد الزراعي والائتمان، فقد كان هؤلاء المزارعون يواجهون صعابا أكبر في المحصول على المدخلات (ومن بينها المياه) اللازمة لمحاصيلهم، وفي تسويق منتجاتهم. والحقيقة أن البرامج الحكومية التي وضعت لمساعدتهم كثيرا جدا ما كان يستأثر بها كبار المزارعين.

وفي معظم البلدان النامية يكون موظفو الإرشاد قليلين بدرجة لا تمكنهم من السهر على مصالح جميع المزارعين في مناطقهم. وفي البلدان المتقدمة يبلغ عدد المزارعين لكل موظف إرشاد حوالي 400، وفي البلدان النامية يكون هذا العدد أعلى بحوالي عشرين مرة. وفي هذه الظروف لا يكون من المستغرب أن يقصر موظفو الإرشاد أنشطتهم على عدد محدود من المزارعين،

كذلك ليس من المستغرب أن يكون المزارعون المتميزون دائما من كبار أصحاب الأرض. فكبار المزارعين يكون الوصول إليهم بوجه عام أيسر كثيرا، كما أن لديهم النقود، والوسائل المالية اللازمة لضمان خدمات المستشارين [9]، فضلا عن أن نتائج المشورة المقدمة تكون أكثر وضوحا في المزارع الكبيرة منها في المزارع الصغيرة. أضف إلى ذلك أن خدمات البحوث والإرشاد تقوم في أغلب الأحيان على ظروف مثلى (مما يعني، على سبيل المثال، التحكم الجيد في المياه، وكذلك إمكانية الحصول على المدخلات والقروض اللازمة): وهذه الظروف أقرب إلى الأحوال الفعلية لكبار المزارعين منها لصغار المزارعين.

وليس لدى صغار المزارعين سوى إمكانات محدودة للغاية للحصول على القروض التي تقدمها المؤسسات. ففي المقام الأول تذهب غالبية هذه القروض إلى المناطق الحضرية: ففي الهند، على سبيل المثال، لا يوزع في المناطق الريفية غير 25 في المائة من قروض هذه المؤسسات، وفي تايلند والفليبين والمكسيك لا تتجاوز النسبة المئوية المقابلة 15 في المائة، وهي أقل من 10 في المائة بالنسبة لإيران وبنغلادش. وعندئذ لا يستخدم صغار المزارعين سوى حصة ضئيلة للغاية من الائتمان المؤسسي الذي يعطى في المناطق الريفية. فالبنوك والتعاونيات الائتمانية ليس لديها إلا ثقة محدودة فيهم: ذلك أن حيازاتهم صغيرة للغاية بحيث لا توفر ضمانا كافيا، وهم يعملون دائما عند حافة البقاء. فضلا عن أن تكاليف الإدارة والإشراف تكون أعلى بالنسبة للقروض الصغيرة منها بالنسبة للقروض الكبيرة، وبالنسبة للمصرفي يكون من الأرجح له أن يركز عملياته على عدد صغير من كبار العملاء. كما أن التعاونيات الائتمانية تكون بوجه عام تحت سيطرة كبار أصحاب الأرض الذين يحرصون على أن يكونوا أول من يستفيد من القروض، على حين يتناسون، في بعض الأوقات، سدادها فيما بعد. وعلى الرغم من أن صغار المزارعين يعتبرون بوجه عام مخاطر ائتمانية، فإنه لوحظ كثيرا أن معدل استرداد ديون صغار المزارعين أعلى من معدل استرداد ديون كبار المزارعين. فهؤلاء الأخيرون يعلمون في الحقيقة أنه بسبب أهميتهم الاجتماعية، ونفوذهم السياسي يكون من المستبعد كثيرا أن يتعرضوا للمضايقات في حالة تخلفهم عن أداء الديون.

بل إن برامج الإقراض بشروط تساهلية التي يقصد بها صغار المزارعين على وجه التحديد كثيرا ما يستأثر بها كبار المزارعي. وفي هذه الظروف لا يكون أمام صغار المزارعين من ملاذ سوى قروض الأسر (إن وجدت)، أو الاقتراض من المرابي (الذي كثيرا ما يكون هو نفسه صاحب الأرض الثري). وفي هذا الصدد فإن سياسات الحكومات في مجال الدعم المالي للقروض المقدمة إلى صغار المزارعين لا يبدو أنها أفضل سبيل لمساعدتهم. والحقيقة أن مربحية العمليات الزراعية تجعل في استطاعة هؤلاء المزارعين في أغلب الأحوال سداد قروضهم بأسعار غير مدعومة. وبدلا من برامج دعم القروض-وهي غير ضرورية بالنسبة لصغار الحائزين، بل يستفيد منها كبار أصحاب الأرض في المقام الأول-قد يكون من المفضل زيادة مقدار ما يوضع من هذا الائتمان المصرفي تحت تصرف هؤلاء المنتجين الصغار.

وبسبب عجز صغار المزارعين عن الحصول على القروض التي يحتاجون إليها، فانهم يجدون من الصعب الحصول على المدخلات والمعدات الزراعية التي تلزمهم: الأسمدة، المبيدات، البذور، مضخات الري. ويمكن القول على وجه الإجمال: إن هؤلاء المزارعين لا ينفقون على هذه المدخلات سوى أقل من 20 في المائة من المبلغ الضروري، وذلك بسبب افتقارهم إلى الموارد المالية. ففي آسيا، على سبيل المثال، تصل تكلفة الأسمدة، والمبيدات اللازمة للاستفادة من الأصناف الوفيرة للغلة من القمح والأرز إلى ما بين 20 و 80 دولارا للهكتار، ولكن المزارع الصغير لا ينفق في المتوسط سوى 6 دولارات فقط. كما أن غالبية هذا المبلغ الأخير ليس مصدرها القروض التي تقدمها المؤسسات، وإنما مصدرها المرابي المحلي.

وفضلا عن ذلك فانه عندما يتم توريد هذه المدخلات والآلات الزراعية بأسعار تحددها المؤسسات المحلية، فان نفوذ كبار المزارعين يمكنهم من أن يكفلوا أن تقدم الخدمات إليهم أولا في حالة الندرة. وكما في حالة الائتمان فان هؤلاء المزارعين كثيرا ما يستأثرون دون وجه حق بالإمدادات الحكومية من البذور والأسمدة المعانة، حتى على الرغم من أن هذه الإمدادات يقصد بها أساسا أصحاب الحيازات الصغيرة.

والأمر الأقل احتمالا هو أن يكون لدى صغار المزارعين مرافق للري. وأحد أسباب ذلك أن صغار المزارعين لا يكون لديهم بوجه عام الوزن

السياسي الذي يستطيع كبار الملاك ممارسته للحصول على الموقع المرغوب بالنسبة للسدود أو قنوات الري. فضلا عن أن ري كثير من المزارع الصغيرة من مصدر واحد يثير مشكلات تنظيمية تكون أشد تعقيدا منها في حالة مزرعة كبيرة واحدة. فنشر قنوات الري، أو توزيع المياه، أو تقسيم تكاليف التشغيل، سيكون دائما مصدرا للاحتكاك عندما تتقاسم قرابة عشرين مزرعة نفس البئر الأنبوبية العميقة، (الارتوازية) أما عندما يتعلق الأمر بحيازة كبيرة واحدة فقط، فان هذه المسائل تتم تسويتها بطريقة أيسر.

وأخيرا فإن صغار المزارعين يواجهون عقبات خطيرة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم. فهم بسبب مواردهم المالية المحدودة لا يستطيعون تحمل عبء الاحتفاظ بمحاصيلهم بعض الوقت للاستفادة من تطور موات في الأسعار، ويكونون مرغمين على بيعها بعد الحصاد مباشرة في وقت تكون فيه الأسعار عند أدنى مستوياتها، كما أنهم بسبب افتقارهم إلى وسائل النقل لا يستطيعون بيع منتجاتهم مباشرة في أقرب مدينة (حيث تكون الأسعار بوجه عام أعلى)، وبدلا من ذلك يتعين عليهم استخدام خدمات الوسطاء الباهظة التكلفة.

وفي أغلب الأحوال لم تكن جهود الحكومات لزيادة إنتاج صغار المزارعين تكلل بقدر كبير من النجاح. فالبرامج العادية لدعم الزراعة كانت تعود بالفائدة في المقام الأول على أصحاب الحيازات الكبيرة، بل إن البرامج المحددة التي يقصد بها صغار المزارعين كان جانب كبير من ثمارها يتسرب إلى الفلاحين الأكثر ثراء. وقد بينت الخبرة أنه مهما يكن النجاح الذي تحققه التعاونيات في البداية-وهو نجاح كثيرا ما يكون مرجعه إلى تفاني قلة من الرواد وديناميتها-فإنه من العسير تلافي تشويه من هذا القبيل في النهاية. ففي بنغلادش، على سبيل المثال (أو بالأحرى في باكستان الشرقية، كما كانت تسمى في ذلك الوقت)، أدت جهود أكاديمية التنمية الريفية إلى محسن في الستينات في دخول صغار.المزارعين وأحوالهم المعيشية في منطقة كوميللا. وعندما استأنف هذا البرنامج مرة أخرى على المستوى القومي في السبعينات فقد واجه على الرغم من ذلك صعوبات متعددة، وكثيرا ما كان كبار المزارعين يستأثرون بالجانب الأكبر من منافعه. وكما سبق أن رأينا فإن ما يوجد في كثير من البلدان النامية من توزيع بالغ

التشويه للأرض لا يعدو أن يكون العلامة الأكثر وضوحا على نظام اجتماعي سياسي يفتقر افتقارا عميقا إلى المساواة. وفي ظروف كهذه يكون من السذاجة بطبيعة الحال أن يراودنا أمل في أن يكون لبرامج التنمية الريفية والجهود الحكومية الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفقر المزارعين أثر كبير على أوضاعهم.

غير أنه حيث تكون هذه الهياكل قائمة على مساواة نسبية فإن تنظيم المزارعين في تعاونيات أوروابط يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وربما كانت الصين تمثل الإنجاز الأكثر إثارة في هذا المجال، فقد تم تنفيذ تنظيم الفلاحين على مراحل: التعاونيات، أو التعاونيات «المتقدمة» أو المزارع الجماعية، ثم، خلال «القفزة الكبرى إلى الأمام»، تحويل هذه الأخيرة إلى كوميونات. واليوم يوجد في الصين حوالي 50000 كوميون يجري تنظيمها على ثلاثة مستويات: فرقة الإنتاج (حوالي ثلاث وثلاثين أسرة)، واللواء (يتكون من ست أو سبع فرق)، والكوميون (ويتكون من حوالي خمسة عشر لواء). وتقوم الألوية بدور جوهري في هذا التنظيم لكونها تزود الفرق بعدد كبير من الخدمات، مثل الائتمان، وتسليم المدخلات الزراعية، وتسويق المنتجات، والتعليم الابتدائي، والرعاية الصحية[10]. وفي كوريا الجنوبية تقوم التعاونيات الزراعية التي ينتمي إليها 90 في المائة من المزارعين، بدور أساسي في الإرشاد الزراعي وتوفير القروض. أما نجاح تايوان في القطاع الزراعي فيرجع بدرجة كبيرة إلى روابط المزارعين فيها التي تزود أعضاءها بكثير من الخدمات. وبين عامي 1950 و 1970 تمكنت مزارع تايوان التي تقل مساحتها عن هكتار من زيادة إنتاجها بسرعة أكبر من سرعة الزيادة في إنتاج مجموع القطاع الزراعي (على الرغم من أن هذا القطاع كان ينمو بمعدل عال مقداره 5 في المائة سنويا في المتوسط).

وهذه الخبرات المختلفة في أطر سياسية شديدة الاختلاف تبين أن تنظيم الفلاحين يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية الريفية عندما تكون الهياكل الزراعية والسياسية والاجتماعية قائمة على مساواة نسبية. وما من شك في أن أشكال التنظيم الأفضل تكيفا (الكوميونات، التعاونيات، الروابط) ستختلف من بلد لآخر، وليس باستطاعتنا أن نضع تعريفا لنموذج عالمي. ولكن هذه الأمثلة تبين أن الحلول ممكنة وأنها نفذت بالفعل.

الأشغال الريفية

لن يكون تنظيم الفلاحين من أجل تنمية قدرتهم الإنتاجية كافيا لتحقيق تحسن ملحوظ في قدر العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا أو قدر هؤلاء الفلاحين الصغار (أولئك الذين تكون حيازاتهم في جميع الأحوال صغيرة للغاية بحيث لا تقيم أودهم). إن النمو الإجمالي للزراعة سيؤدي بطبيعة الحال إلى خلق فرص على إضافية سواء داخل قطاع الزراعة أو خارجه، ولكن هذه الفرص الجديدة لن تكون بوجه عام كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العمال الذين لا يملكون أرضا، أو العمال الهامشيين.

ومشكلة العمال الريفيين الذين لا يملكون أرضا موجودة في جميع مناطق العالم الثالث. والحقيقة أن مجموعة متزايدة من الأدلة تبين أنه في كثير من البلدان كانت أعدادهم-بل حتى نسبتهم من مجموع سكان الريف-تتزايد على الأرجح خلال العقود الأخيرة. من ذلك أن عدد العمال الزراعيين، في أمريكا اللاتينية، كان يزداد بوضوح خلال الستينات (في البرازيل وبنما وكوستاريكا وهاييتي وغيرها)، على حين كان متوسط حجم المزارع الصغيرة يتناقص في بلدان عديدة (انظر، الجدول 8- 4). وبالمثل كانت نسبة المتكسبين في قوة العمل الزراعية (التي هي نفسها في تزايد مستمر) تزداد على امتداد الأعوام القليلة الماضية في المغرب ومصر. غير أن البيانات الأقل التباسا تتعلق بآسيا، حيث تتفق شتى الدراسات على استنتاج مفاده أن نسبة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا من السكان العاملين قد ازدادت في بلدان عديدة، مثل بنغلادش والهند، وإندونيسيا (انظر، الفصل الثاني)[11].

ولا يمكن لهذه الأوضاع إلا أن تزداد سوءا خلال الأعوام القادمة بسبب الزيادة المتوقعة في قوة العمل الريفية (انظر، الفصل العاشر). وفي ظروف كهذه لن يكون النمو في القطاع الزراعي في حد ذاته كافيا لتحسين حالة العمالة، والدخول لدى هؤلاء العمال الذين لا يملكون أرضا-مثلما لم يكن النمو الاقتصادي وحده كافيا لتحسين قدر أفقر السكان في الخمسينات والستينات. ففي كلتا الحالتين سيكون العمل المباشر في الحقيقة أمرا ضروريا.

وينبغي أن يكون الإجراء الأول بطبيعة الحال هو الإصلاح الزراعي،

وذلك العطاء هؤلاء العمال المعدمين، والمزارعين الهامشيين قطعة أرض تكفي لأن يكسبوا الحد الأدنى من الدخل. غير أنه في بلدان معينة لن يكون هذا الإجراء كافيا، لأنه حتى إذا أعيد توزيع كل الأراضي القابلة للزراعة بالتساوي بين السكان العاملين، فان حجم الحيازات سيكون على درجة من الضآلة لا تكفي لأن تغل الحد الأدنى اللازم لمعيشة أسرة. من ذلك أن متوسط المساحة القابلة للزراعة بالنسبة لكل مقيم في الريف هو 0,22 هكتار في نيبال و 0,16 هكتار في بنغلادش و0,10 هكتار في هاييتي-أي أقل مما في بلد مثل اليابان (0,26 هكتار) يعتبر بلد المزارع الصغيرة[12]. وبطبيعة الحال لن يكون من شأن النمو السكاني إلا أن يزيد الأمور سوءا. وفي هذه البلدان لن يكون باستطاعة الزراعة وحدها توفير العمالة الكاملة والدخول الكافية للسكان جميعا، ومن أجل ذلك ستكون مباشرة أنشطة أخرى أمرا ضروريا. والحال كذلك في بلدان كثيرة أخرى، حيث ستكون الأنشطة غير الزراعية لازمة لتحسين دخول أفقر السكان وتنويع اقتصاد المناطق الريفية. والمهن الرئيسة التي يمكن توخيها هي تنمية الصناعات الصغيرة (التي سأناقشها في الجزء الأخير من هذا الفصل) وتنفيذ برامج للأشغال الريفية.

وفي غالبية البلدان النامية لم تكن الخبرات الماضية فيما يتعلق بالأشغال الريفية مشجعة كثيرا، كما أن إسهامها في خلق العمالة والتنمية الاقتصادية ظل محدودا للغاية. وعلاوة على ذلك فان هذه النتائج الهزيلة كانت أمرا متوقعا بسبب الطريقة المرتجلة التي كانت تخطط وتنفذ بها الأشغال الريفية. وكما بين البنك الدولي في دراسة له تتعلق بهذه الأنشطة فإن «الاستخدام الأكثر شيوعا لبرامج الأشغال العامة هو بمثابة استجابة للأزمات أو التقلبات الاقتصادية أو البطالة الموسمية، أو البطالة الصريحة المستمرة. ويوجه عام كانت هذه الأنشطة تخطط وتنفذ في عزلة، وليس كجزء من استراتيجية أوسع للتصدي للمشكلات الأساسية[13]. ويصدق هذا القول بوجه خاص على جنوب آسيا، حيث كثيرا ما كانت برامج الأشغال العامة تباشر دون إعداد عندما ترغم السلطات، بسبب سوء المحاصيل، على توزيع الأغذية وخلق فرص عمل إضافية لمساعدة سكان الريف الذين طحنتهم المجاعة.

وفي ظل برامج من هذا القبيل للأشغال الريفية نادرا ما كان تنفيذ

المشروعات مقترنا بإجراءات إنمائية تكميلية لتحقيق الاستفادة الكاملة من الاستثمارات التي نفذت. فعلى سبيل المثال تم بناء طرق لخدمة أسواق الريف، ولكن لم يبدأ في الوقت نفسه برنامج لمساعدة المزارعين على زيادة إنتاجهم. كما بنيت مدارس لم تستطع الحصول على حاجتها من المعلمين، وأقيمت مراكز صحية تركت دون أدوية. وفضلا عن ذلك فإن هذه المشروعات تفتقر بوجه عام إلى الإعداد الكافي. وعندما يكون الموظفون في عجلة لخلق وظائف جديدة استجابة لأزمة ما فإنهم ينفذون مشروعات تخفق في تلبية المعايير المرغوب فيها من حيث الجودة التقنية والمربحية الاقتصادية. وأخيرا فإن الغالبية الساحقة من البرامج لم يكن يعنيها إلا التنفيذ المباشر للمشروع، وكانت صيانة هذا المشروع في الأعوام التالية تهمل تماما. وهكذا فإن ثمار شهور، أو أعوام عديدة من العمل يمكن أن تتبدد سريعا عندما تسد قنوات الري، وتنهار هياكل صيانة التربة ولا يعاد تشجير المناطق التي اجتثت أشجارها.

ومثل هذا الآمال يؤسف له كثيرا لأن الصيانة يمكن أن تكون مصدرا هاما للعمالة. ومن سوء الحظ أنه لدى تحديد برامج الأشغال الريفية وتنفيذها لا يؤخذ في الحسبان بوجه عام إلا الوظائف التي تخلق خلال فترة التشييد، ولا يولي أي اهتمام للعمالة التي يمكن أن يوفرها فيما بعد كل من صيانة هذه الاستثمارات وتشغيلها. علاوة على أن أنشطة الصيانة تكون بوجه عام ذات كثافة من حيث استخدام اليد العاملة أعلى من مثيلتها في الأنشطة المرتبطة بالتشييد. وفضلا عن ذلك فإنها تتطلب عددا أقل من الموظفين المهرة (التقنيين أو ملاحظي العمال)، ومن ثم تكون أيسر في التنفيذ. وبالمثل فإن المشروعات ذات الإنتاجية المباشرة (الري والصرف وصيد الأسماك) يمكن أن يكون لها أثر جوهري على العمالة خلال مرحلة التشغيل. ففي إندونيسيا وبنغلادش، على سبيل المثال، كان تجديد شبكات الري والصرف يخلق كل عام خلال مرحلة التشغيل ضعف عدد جميع الوظائف التي خلقت خلال كل فترة الاستثمار. فضلا عن أن أنواع المشروعات والتصاميم والتكنولوجيات التي يتم اختيارها ليست دائما هي الأكثر ملاءمة- على نقيض ما يعتقد عادة-بالنسبة للمشروعات التي تشتمل مقاصدها الرئيسة على خلق فرص العمل. وتبين دراسة استقصائية للبرامج التي

نفذت في بلدان مختلفة أن حصة فاتورة الأجور في مجموع النفقات تتفاوت بدرجة كبيرة (من 16 في المائة في بنغلادش إلى 70 أو75 في المائة في كوريا الجنوبية)، مما يبين أنه مع الإعداد الكافي تكون هناك فرصة جوهرية لاختيار برامج تسمح بخلق عدد أكبر من الوظائف.

وأخيرا فإن منافع هذه الأشغال الريفية كانت توزع بطريقة بعيدة للغاية عن المساواة. والحقيقة أن دراسات استقصائية معينة قد بينت أن أصحاب الأرض يستفيدون من هذه البرامج بأكثر مما يستفيد العمال الزراعيون ثلاث مرات على الأقل [14]. وفضلا عن ذلك فإنه من بين أصحاب الأرض هؤلاء أنفسهم كثيرا ما يكون أكثرهم ثراء هم الذين يحصلون على أكبر المزايا. ولأنه توجد تحت تصرف كبار المزارعين حصة أكبر من الأرض القابلة للزراعة، فإنهم يستفيدون أكثر مما يستفيد صغار أصحاب الأرض حتى إذا كان اختيار المساحات التي ينبغي تنميتها يتم بطريقة «محايدة». والحقيقة أن كبار المزارعين يمكنهم، عن طريق استخدام نفوذهم السياسي، أن يضمنوا أن يكون هذا الاختيار أبعد ما يكون عن الحياد، وألا يكون اختيار المستفيدين متروكا للصدفة.

ولما كانت المنافع توزع بطريقة تفتقر كثيرا إلى المساواة، فإن ذلك يلحق ضررا كبيرا بإنتاجية أعمال الريف. إذ يكون من العسير كسب التعاون الحماسي من جانب العمال لاسيما عندما يدركون أن كبار أصحاب الأرض سيكونون أول من يستفيد من هذه الجهود. وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد بوجه خاص أن نذكر حادثة وقعت، منذ أعوام عديدة مضت في أثيوبيا. فقد شرعت السلطات هناك في تنفيذ برامج لإعادة التشجير للسيطرة على تعرية التربة، وعهدت بعملية الزراعة إلى بعض المجموعات المعوزة (وأغلبها من عمال لا يملكون أرضا)التي وزعت عليها النباتات (الشجيرات الصغيرة). وبدأ البرنامج فيما يبدو دون أي مشكلات رئيسة، ولكن عندما قام المشرفون بزيارة منطقة المشروع اكتشفوا أنه في أماكن كثيرة كانت الشجيرات تغرس بطريقة مقلوبة ! والعمال كانوا بطبيعة الحال يعرفون الجذور من الفروع، ولكنهم كانوا يعرفون في الوقت نفسه أن كبار أصحاب الأرض سيكونون هم المستفيدين الرئيسين من عملهم. وهكذا كان الكادحون الفقراء، بطريقتهم الخاصة، يظهرون أنه تعوزهم الحماسة لفكرة

العمل من أجل مزيد من التحسن في أحوال هؤلاء المزارعين الأثرياء[15].

وهذه النادرة تدلل أيضا على أهمية كسب التعاون الفعال من جانب السكان المحليين. فكثيرا ما أخفقت برامج حسنة المقصد في تحقيق النتائج المرتجاة لأن الإدارة المسؤولة عن تنفيذها لم يكن باستطاعتها حمل المستفيدين منها على المشاركة فيها ودعمها. كما سيكون من الضروري وجود قدر فعال من لا مركزية البرامج، بحيث يكون باستطاعة السكان المعنيين المشاركة في المشروعات، ليس فقط في مرحلة التنفيذ، وإنما أيضا في مرحلة اختيار الاستثمارات وتحديدها. كما أن مشاركة من هذا القبيل من شأنها جعل الصيانة أيسر كثيرا بعد اكتمال استثمارات.

وعلى الرغم من حالات الفشل في الماضي، فإن خبرات بلدان متعددة تبين أن برامج الأشغال الريفية يمكن أن تكون أداة مفيدة في خلق فرص عمل واستثمارات إنتاجية جديدة، وفي تحسين دخول أفقر السكان. ولكن الحكومات لا يمكنها أن تستخدم هذه البرامج كبديل سهل للإصلاح الزراعي. وقد رأينا كيف أن كبار المزارعين، في حال عدم وجود هيكل للأرض يقوم على مساواة نسبية، سيكونون دائما أول من يستفيد من الأشغال الريفية، والى هذا المدى ستؤدي هذه البرامج في الحقيقة إلى تعزيز عدم المساواة في النظام الاجتماعي الاقتصادي. فضلا عن أنه في أوضاع كهذه يمكن أن تنخفض إنتاجية هذه الأشغال بسبب افتقاد التعاون من جانب أغلبية السكان. ولذا فإن الإصلاح الزراعي الحقيقي يعد شرطا أساسيا مسبقا للحملات الريفية، إذ أنه سيحدد بدرجة كبيرة فعالية برامج الأشغال الريفية فيما يتعلق بالإنتاجية وكذلك بالعدالة الاجتماعية.

. وفضلا عن ذلك فإن الحكومات؛ كما رأينا، بحاجة إلى تغيير جذري في تصوراتها، والى أن تنظر إلى حملات الأشغال الريفية بوصفها أحد عناصر استراتيجية شاملة للتنمية الريفية. ويتطلب ذلك أن يتم إعداد هذه البرامج في ارتباط بالعناصر الأخرى لهذه الاستراتيجية. تقديم المساعدة في عملية الإنتاج، وتزويد المزارعين بالمستلزمات الزراعية، ودعم التسويق، وتوزيع الموظفين اللازمين للخدمات الصحية والتعليمية، وما شابه. وينبغي أن يتم في عناية دراسة وإعداد المشروعات التي تنفذ في سياق هذه البرامج. ويتضمن ذلك بوجه خاص أن تجري الدراسات اللازمة قبل التنفيذ بوقت

كاف. وفي حالة بلدان جنوب آسيا، التي تواجه المجاعة بصورة دورية، ينبغي أن يكون ممكنا البدء على الفور في إعداد الدراسات والتصاميم اللازمة للمشروعات التي تنفذ خلال الأزمة القادمة-وهي أزمة يعتبر وقوعها أمرا مؤكدا تماما-

كما أن الجهد الجاد فيما يتعلق ببرامج الأشغال الريفية سيتطلب أيضا زيادة ملحوظة في تمويلها. ففي غالبية البلدان لا يتجاوز متوسط الإنفاق السنوي على هذه البرامج 1 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وفي جنوب آسيا، حيث تكون هذه الأشغال الريفية ذات أهمية خاصة، تكون هذه النسبة المئوية بوجه عام أقل من 0,5 في المائة(16). والحقيقة أن تقديرات بنك التنمية الآسيوي تفيد بأنه خلال العقد القادم ينبغي لبلدان هذه المنطقة أن تخصص ما بين 1,2 في المائة من دخلها القومي للأشغال الريفية.

وربما تزودنا الصين بخير دليل على أن برامج الأشغال الريفية باستطاعتها أن تؤدي في آن واحد إلى زيادة جوهرية في فرص العمل، وتنمية البنية الأساسية، وخلق استثمارات إنتاجية. ومنذ بداية الستينات أصبحت برامج الأشغال العامة الواسعة النطاق سمة مميزة للحياة الريفية الصينية في الشتاء. وبينما كان تشييد السدود الكبيرة يجذب بوجه خاص اهتمام المراقبين الأجانب، فإنه تجري في الحقيقة تغطية مدى واسع من الأنشطة: التشجير، الري، التحكم في الفيضانات، تشييد المحطات الكهرومائية، حفر الآبار، تسوية الأرض، تشييد الطرق الترابية، استعادة الأرض القابلة للزراعة. وقد كان عدد الوظائف التي خلقت كبيرا بصورة استثنائية: ففي الأعوام الأخيرة كان حوالي 100 مليون شخص، أي ربع قوة العمل الزراعية، يشاركون كل شتاء في حملات-الأشغال العامة. وإذا ما قسنا برامج الأشغال الريفية بعدد أيام العمل التي خلقت لكل شخص في قوة العمل، فإنه يمكن القول إن فعالية هذه البرامج في الصين هي أعلى بمقدار ثلاث مرات من مثيلتها في كوريا الجنوبية أو المغرب، وبمقدار عشر مرات من مثيلتها في الهند أو بنغلادش (17). وكان مجموع إسهامها في العمالة مماثلا لمجموع إسهام الصناعات القائمة في المناطق الريفية أو أعلى منه، وهي نتيجة تعتبر ملحوظة للغاية منذ أن أصبح التصنيع أكثر نجاحا في الصين منه في غالبية البلدان النامية(18). وفضلا عن ذلك فإن

الاستثمارات التي تخلق على هذا النحو يتم، على وجه الإجمال، اختيارها بعناية، وتسهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

إطار أكثر ملاءمة للتصنيع

لقد ركزنا الجانب الأكبر من اهتمامنا حتى الآن على مشكلات الزراعة والقطاع الريفي، ومرجع ذلك في المقام الأول إلى أن هذين القطاعين يشكلان الأساس الاقتصادي لأفقر البلدان النامية، وأنه كثيرا ما كان يستهان بأهميتهما بالنسبة لهذه البلدان. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن بلدان العالم الثالث ينبغي لها أن تهمل القطاعات الأخرى، ففي هذا الصدد سيظل للزراعة دوما دور حيوي في عملية التنمية.

وليس المرء بحاجة إلى أن يكون اقتصاديا لكي يفهم أنه في بلد نام-يتميز بوفرة في الأيدي العاملة، وندرة في رأس المال-تكون التكنولوجيات الأكثر ملاءمة هي تلك التي تستخدم كثيرا من العمال، وقليلا من المعدات. ومع ذلك فإن اهتمام الاقتصاديين بهذه المشكلة لم يبدأ إلا مؤخرا. والحقيقة أنه حتى أعوام قليلة مضت كان كثيرون من الاقتصاديين مازالوا يعتقدون أن إمكانات التكنولوجيات البديلة محدودة للغاية، وأنه نتيجة لذلك يكاد يكون من العسير اختيار تقنيات مختلفة أفضل تكيفا مع الظروف المحددة لهذه البلدان [9].

غير أن هذا الرأي مرفوض اليوم على نطاق واسع، ويوجد قدر من الأدلة التي تبين أنه بالنسبة لكثير من عمليات الإنتاج توجد بالفعل بدائل من هذا القبيل [20]. مثال ذلك أن البنك الدولي يلاحظ أن «الدراسات الهندسية ودراسات تحليل العمليات التي أجريت على عدد محدود من الصناعات تبين أن إمكانية استبدال عوامل الإنتاج تبدو ممكنة تماما، وأن الفروق في نسب عوامل الإنتاج يمكن أن تكون جوهرية للغاية»[21]. وتعدد دراسة أخيرة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أكثر من مائة تكنولوجيا طورتها معاهد البحوث في البلدان النامية[22]، وحتى بالنسبة لإنتاج اليوريا والأمونيا-وهما نموذج أصيل للصناعة الكثيفة الاستخدام لرأس المال-فإنه توجد إمكانات معينة للإحلال، وتؤكد هذا الرأي دراسات الاقتصاد القياسي التي تقيس مرونة الإحلال بين اليد

العاملة ورأس المال؛ وتعد هذه المرونة، بوجه عام، عالية نسبيا، مما يشير إلى إمكانية هامة للإحلال [23].

وعلى ضوء ما سبق يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون الأفضلية بصورة آلية في البلدان ذات قوة العمل الكبيرة للتقنيات الكثيفة الاستخدام للعمالة. غير أن الواقع هو أن التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال هي التي تعتمد عادة. ففي الممارسة تتحالف مجموعة من العوامل للإثناء عن اختيار التكنولوجيات الأكثر ملاءمة. وتعتبر العوامل التالية من بين أكثر العوامل أهمية:

- كثيرا ما تكون تكلفة رأس المال أدنى من «تكلفة الخيار» (التكلفة البديلة). فعلى سبيل المثال تستفيد واردات السلع الإنتاجية بوجه عام من أسعار الصرف والتعريفات واللوائح الجمركية التفضيلية، فضلا عن أن أسعار الفائدة التي تقتضيها المؤسسات المصرفية تكون مدعومة في أغلب الأحوال، مما يشجع على استخدام السلع الإنتاجية.

- على نقيض ذلك تكون تكلفة اليد العاملة في القطاع الحديث أعلى بوجه عام من تكلفتها البديلة (كما يمكن قياسها بتكلفة اليد العاملة في القطاع التقليدي) بسبب اللوائح الحكومية أو النقابية بوجه خاص.

- يكون المنظمون والموظفون والمصارف أسرى مكانة التكنولوجيا الغربية وهيبتها، ويعزفون عن تجربة البدائل التي تعتبر أدنى مرتبة.

- البدائل الممكنة ليست معروفة جيدا لدى المستعملين الاحتماليين.

- موردو التكنولوجيا والمعدات، وكذلك الخبراء الاستشاريون الأجانب، لا ينصحون إلا بالتقنيات التي يألفونها.

- المساعدات التي تقدمها البلدان المتقدمة كثيرا ما تكون في صورة مشتريات من هذه البلدان.

وفي هذه الظروف سيكون من العسير على أي حكومة بلا ريب تنفيذ سياسات تشجع بصورة فعالة على استخدام التكنولوجيات الأكثر ملاءمة. ومع ذلك فإن بلدانا آسيوية مختلفة-اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، تايوان- قد نجحت في تعزيز استخدام التكنولوجيات الأفضل تكيفا مع أوضاع هذه البلدان، وينبغي للدروس المستفادة من خبراتها أن تجعل باستطاعة بلدان أخرى تنفيذ سياسات مماثلة.

وربما كان التدبير الأول الضروري هو تصحيح نظام الحوافز السعرية بأن تعدل، بوجه خاص، السياسات الحكومية التي تخفض بطريقة مصطنعة سعر رأس المال. وسيلزم كذلك جهد هام في مجال البحوث التكنولوجية، وفي المقام الأول في تثقيف المستعملين الاحتماليين، ولكن سيكون من الخطأ توقع الشيء الكثير من هذه السياسات مادام نظام الأسعار القائم يجعل اختيار التكنولوجيات الأكثر ملاءمة غير مربح من الناحية المالية.

والعوامل نفسها التي تثني عن اختيار التقنيات الموفرة لرأس المال لها تأثير مضاد على المنشآت الصغيرة. فهذه المنشآت بوجه عام أقل كثافة من المنشآت الكبيرة من حيث استخدام رأس المال. أو فلنضع الأمر بصورة مختلفة، ذلك أن رأس المال بالنسبة لكل فرصة عمل تخلق يكون أقل في حالة المنشآت الصغيرة منها في حالة المنشآت الكبيرة. وعلى الرغم من أن الدراسات في هذا الموضوع قليلة وحديثة نسبيا، فإنها تتجه إلى تبيان أن المنشآت الصغيرة لديها أيضا قيمة مضافة أقل للعامل، ومعدل أجور أدنى، وقيمة مضافة أعلى للوحدة من رأس المال. ويمكن رؤية ذلك على سبيل المثال، في الجدول 11- 2، الذي يقدم نتائج دراسة استقصائية للمنشآت اليابانية، ولذلك فإنه في البلدان التي لديها ندرة في رأس المال تبدو المنشآت الصغيرة أكثر كفاءة بقدر ما يكون باستطاعتها أن تنتج بنفس القدر من رأس المال قيمة مضافة أعلى، وأن تخلق عددا أكبر من فرص العمل المباشرة. (وحتى على الرغم من أن الافتقار إلى إحصاءات يعتمد عليها يحول دون أي بيان محدد، فإنه يبدو أن الأمر نفسه يصدق على العدد الكلي لفرص العمل، أي فرص العمل، المباشرة زائدا فرص العمل غير المباشرة التي تخلقها الروابط الأمامية والخلفية). وإذا ما أضفنا إلى ذلك المزايا الأخرى لهذه المنشآت (خلق دخول بين الفئات الاجتماعية المحرومة، تكوين طبقة من صغار المنظمين، إمكانية خلق أنشطة جديدة في المناطق الريفية)، فإننا يمكن أن نرى أن الصفات الخاصة لهذه المؤسسات تبرر أن تنتهج الحكومات سياسة نشطة لصالحها.

وأخيرا فإن سياسة لصالح صغار المزارعين يمكن أن تكون تكملة لسياسة إنمائية تستهدف القضاء على الفقر وزيادة دخول أفقر السكان وقدرتهم الاستهلاكية. وكما نرى من الجدول 11- 3 فإن حصة صغار المزارعين في

الإنتاج تكون عالية بوجه خاص بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأساسية (مجموعتي الصناعة الأولى والثانية)، ولذلك فإن النمو في الطلب على هذه السلع الذي يمكن أن ينشأ عن زيادة في دخول الفئات المعوزة يشجع بوجه خاص تنمية المزارع الصغيرة.

الجدول 11 – 2 هيكل الإنتاج في اليابان حسب حجم المؤسسات الصناعية ، 1967

عدد	Y/L		Y/L		Y/L		W/L(=W)		LW/Y	(Y-LW)/K(P)	
المستخدمين	ألف ين	المؤشر	ألف ين	المؤشر	النسبة	المؤشر	ألف ين		نسبة مئوية	النسبة	المؤشر
9 - 1	192	38	79	31	2.43	122	118	61	34.6	1.59	123
19 - 10	272	53	76	30	3.59	180	132	69	44.9	1.98	153
29 - 20	315	62	81	32	3.9	196	144	75	43.8	2.19	170
49 - 38	347	38	90	35	3.85	193	144	75	42.1	2.23	173
99 - 50	420	82	120	47	3.5	173	156	81	38.1	2.16	167
199 - 100	489	96	166	65	2.95	148	168	88	35.7	1.9	147
299 - 200	566	111	209	81	2.7	136	192	100	33.6	1.8	140
399 - 300	695	136	309	120	2.25	113	204	106	29.9	1.58	122
999 - 500	784	153	407	158	1.92	96	228	119	29.6	1.35	105
أكثر من	921	180	624	242	1.48	74	300	156	33.1	0.99	77
المتوسط	512	100	275	100	1.99	100	192	100	35.1	1.29	100
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر : كاتوشي أوكاوا وموتسوتاجيما ، mall to Meduim Scale Manufacturing Industry : A Comparative Study of Japan and Developing Nations سلسلة أوراق العمل رقم A – 02 (طوكيو : المركز الياباني للتنمية الدولية ، آذار / مارس 1976) .

ملاحظة : Y = القيمة المضافة . L = العمالة ، K = قيمة الأصول المادية الثابتة (فيما عدا الأرض) ، W = مقدار الأجور ، P = معدل عائد رأس المال .

ولذلك فإن المزارع الصغيرة تمتلك سمات مميزة كثيرة لا بد لها من أن تجتذب المخططين ومقرري السياسات الصناعية في البلدان النامية. ومع ذلك فالحقيقة هي أن هذا القطاع الفرعي قد أهمل في الغالبية العظمى من هذه البلدان-وذلك على الرغم من الإعلانات الرسمية التي تصدر في بعض الأحيان مؤكدة على أولويته. مثال ذلك ما أعلنته الحكومة الهندية في عام 1956 في قرار بشأن السياسة الصناعية: «واليوم تواصل الحكومة، كما كان شأنها في الماضي، تنمية القطاع الفرعي (الصناعات الصغيرة) على أساس قدرته على خلق عمالة هامة بالنسبة للوحدة من الاستثمار الرأسمالي، وإمكاناته في مجال تقليل عدم المساواة في الدخول بين الأفراد وبين المناطق، ومقدرته على تعبئة موارد نادرة، وهي مقدرة لولاها لكان هناك قصور في استخدام هذه الموارد» (24). ومع ذلك ففي عام 1970 استرعت لجنة خاصة

الجدول 11 – 3

حصة وحدات الإنتاج الصغيرة في القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية (بالنسب المئوية)

مجموعة الصناعة(أ)	الوحدات الصغيرة			جميع الوحدات	حصة المجموعة في مجموع القيمة المضافة الصناعية
	أقل من 5 مستخدمين	أقل من 10 مستخدمين	أقل من 50 مستخدماً		
مجموعة الصناعة الأولى	10.9	16.2	37.2	100.0	43.0
مجموعة الصناعة الثانية	14.8	19.7	38.0	100.0	19.0
مجموعة الصناعة الثالثة	6.0	8.7	22.0	100.0	38.0
كل المجموعات	7.9	11.2	23.6	100.0	100.0

المصدر : على أساس راناديف بانيرجي ، Small – Scale production Units in Manufacturing : An International Cross – Section Overview في مجلة Weltwirtschaftliches Archiv المجلد ، 114 ، العدد (1978) .

(أ) مجموعة الصناعة الأولى تشمل الأغذية والمشروبات والأخشاب والأثاث والطباعة والنشر والمنتجات الفلزية غير المعدنية وصناعات متنوعة . ومجموعة الصناعة الثانية تشمل المنسوجات والملابس والجلود . ومجموعة الصناعة الثالثة تشمل الورق ، والمطاط ، والكيمائيات ، والبترول ، والمعادن ، المصنعة ، والآلات الكهربائية ، والآلات غير الكهربائية ، ومعدات النقل .

الانتباه إلى الأهداف التي لم يتم بلوغها، وأوضحت أن هذا القطاع الفرعي «لم يعط الأولوية العالية التي يستحقها»[25].

وفي غالبية البلدان تواجه المنشآت الصغيرة معوقات كثيرة بالمقارنة بالمنشآت الكبيرة، فكثيرا ما يتعذر عليها الوصول إلى مؤسسات الائتمان، ويتعين عليها اللجوء إلى المرابين، كما تعترضها صعوبات أكثر في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لأنشطتها، وتتمتع عادة بحماية من المنافسة الأجنبية أقل من تلك التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة التي تستفيد من العناية الحكومية المفرطة. وأخيرا فإنها تفتقر إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيات الحديثة التي تمكنها من تنويع إنتاجها وتوسيع أسواقها.

ولذلك فإن تنفيذ سياسات حكومية لمساعدة المنشآت الصغيرة يبدو له كل ما يبرره من واقع المزايا التي تقدمها هذه المنشآت من الزاوية الاقتصادية، وبسبب العقبات التي تواجهها في مجرى أنشطتها. وهذه السياسات تتطلب في المقام الأول تكييف المؤسسات القائمة بغية تحسين قدرتها على الاستجابة لاحتياجات هذه المنشآت الصغيرة، وفي حالات معينة ينبغي أن ينظر في إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة لخدمة هذا الغرض النوعي. كما أن إقامة جهاز للإرشاد الصناعي يتكيف مع الأحوال الخاصة للمنشآت الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى تحسين درايتها الفنية في مجالات التكنولوجيا والتسويق والمحاسبة. وتشمل التدابير الأخرى الممكنة تعديل لوائح وممارسات إجراءات الشراء الحكومية لتمكين هذه المنشآت من المشاركة في سوق كانت تنفرد بها حتى الآن، بوجه عام، المؤسسات الكبيرة، وتكييف المناطق الصناعية بحيث يمكن أن تستخدمها المنشآت الصغيرة أيضا.

غير أنه ينبغي ألا تساورنا أي أوهام حول سهولة تغييرات من هذا القبيل. وتخلص دراسة أجراها بنك التنمية الآسيوي إلى ما يلي:

في إيجاز فإن السياسات الصناعية، ونمط التنمية، والاعتبارات الإدارية، تتضافر جميعا لمساندة المنشآت الصناعية الكبيرة التي تزدهر في بلدان نامية كثيرة بسبب ما تتمتع به من «وفورات الحجم الكبير». ولكن وجود وفورات حجم المنشأة لا يمكن تناوله بطريقة ذات مغزى في معزل عن عوامل أخرى. كما قيل فيما سبق فإنه توجد بالفعل في أنشطة الصناعة التحويلية مجموعة منوعة من التكنولوجيات الملائمة: مثال ذلك أن نفس

وجود وفورات الحجم يمكن أن يتوقف على تحريفات تستحثها السياسة في نسب أسعار عوامل الإنتاج، وسير أنظمة التوزيع غير السعري، ونمط توزيع الدخل، وطبيعة الهيكل الإداري الصناعي، ومجموعة من الاعتبارات الأخرى، وبطبيعة الحال فإن القوة الدافعة لنظام معقد متشابك من هذا القبيل يجعل من العسير إحداث تحول رئيس نحو الإنتاج الكثيف الاستخدام للأيدي العاملة[26].

وهكذا لن يكون من السهل تصحيح التحيز القائم لصالح المنشآت الكبيرة والتكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال، بل سيكون من الصعب بدرجة أكبر تنفيذ سياسات تشجيع التصنيع الريفي تشجيعا فعالا. وعلاوة على ذلك فإن هذا النوع من الصناعة يمثل مزايا كثيرة. فالصناعات الريفية في أغلبها صغيرة الحجم، يضاف إلى ذلك أنها بسبب موقعها في الريف، يكون باستطاعتها توفير دخول إضافية لسكان الريف، وهم كما نعلم معوزون بوجه خاص. وعلى الرغم من ذلك فإن قلة من البلدان هي التي نفذت برامج للصناعات الريفية، ومن بين هذه القلة حقق عدد أقل من البلدان شيئا من النجاح. ومع ذلك فإن أمثلة الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، تبين أن سياسات كهذه يمكن أن تكون فعالة شريطة أن توضع وتنفذ بصورة جيدة[27].

وفي هذا المجال فإن نجاح الصين هو بلا ريب النجاح الأكثر إثارة. فالعمالة الصناعية في المناطق الريفية في هذا البلد تشمل ما بين 10 ملايين و 17 مليون عامل، أي نصف مجموع العمالة في الصناعات التحويلية وصناعات التعدين. ويبين مثال الصين-ومثال البلدان الأخرى التي نجحت في تنفيذ استراتيجية فعالة للتنمية الصناعية في المناطق الريفية-أن كلا من أهمية التكنولوجيات المختارة وجدواها يلائم الظروف المحلية، كما يبين أيضا أن برامج التصنيع الريفي ينبغي تصورها باعتبارها عناصر ضمن استراتيجية شاملة لتنمية هذه المناطق.

وفي هذا الصدد يجدر أن نقتبس فقرة من دراسة كرست لهذا الموضوع:

إن نجاح جهود التصنيع الريفي في الصين كان يرجع إلى عدد من الأسباب. كما أن تشجيع الصناعات الريفية وإقامتها كانا يندمجان اندماجا وثيقا في التحسين الزراعي وغيره من الأنشطة الريفية (بما في ذلك تنمية

البنية الأساسية، والتدريب، وتطوير العلم والتكنولوجيا، الخ) داخل استراتيجية قطاعية تستلزم اختيارات واعية للتكنولوجيا (عن طريق التقليل من التكنولوجيا الكبيرة) وللمنتجات أو النوعية والتصاميم الملائمة بحيث تناسب الأسواق المحلية. وفي الوقت نفسه تم النهوض بتكنولوجيا الحرف القروية التقليدية. وتشمل الاستراتيجية القطاعية تنمية كل من صناعات الروابط الخلفية لتلبية الطلب على السلع الاستهلاكية والمدخلات الزراعية، وصناعات الروابط الأمامية القائمة على الموارد المحلية. ولم يكن تشجيع الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية يتم على حساب تنمية المؤسسات المتوسطة والكبيرة في المواقع الملائمة أو في تنافس مع هذه التنمية. وكان الهدف هو أن تتيسر في نهاية الأمر تنمية هيكل صناعي متوازن مع تفاوت أحجام المؤسسات تفاوتا واسعا[28].

ولن يكون من اليسير المغالاة في تقدير أهمية إدماج برامج التصنيع الريفي إدماجا وثيقا في الاستراتيجية الإنمائية لهذه المناطق. فإخفاق هذه البرامج كان مرجعه في أغلب الأحوال إلى إغفال التدابير التي ينبغي أن تصاحبها في القطاعات الأخرى. وفي هذا الصدد تعتبر تنمية القطاع الزراعي ذات أهمية جوهرية، فهي كما رأينا ضرورية لنجاح برامج التصنيع، بل إنها ستكون أكثر أهمية بالنسبة لنجاح جهود التصنيع الريفي. وهكذا فإن حجم السوق المحلية، التي تعد المنفذ الرئيسي للصناعات الريفية، سيتوقف على الإنتاج الزراعي الذي سيؤدي نموه إلى حفز ما للروابط الأمامية والخلفية من آثار على الصناعات الريفية. ففي المقام الأول سيحقق النمو في الدخول الزراعية زيادة في الطلب على السلع الصناعية، ذلك أن الأسر الريفية في المناطق الريفية تنفق في المتوسط بين 40 و 50 في المائة من دخولها على شراء المنتجات الغذائية المجهزة أو المنتجات غير الغذائية أو الخدمات، فضلا عن أن مرونة هذا الطلب فيما يتعلق بالدخل تبدو عالية تماما. ولما كانت نسبة هامة من هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها في المناطق الريفية، فإن الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة ما للروابط الخلفية من آثار على الصناعات في هذه المناطق. ثانيا، ستترتب على نمو الزراعة زيادة في طلب هذا القطاع على المدخلات من القطاع الصناعي. وبصرف النظر عن الأسمدة، والمعدات الزراعية الثقيلة مثل الجرارات، فإن

هذه المدخلات التي يستخدمها القطاع الزراعي يتم بوجه عام تجهيزها محليا، ولذلك فإن هذه الزيادة في الطلب ستكون بمثابة عامل تنشيط للصناعات الريفية.[29]

وأخيرا فإننا ينبغي أن نلاحظ أنه بقدر ما استعمل تنمية القطاع الزراعي على تنشيط التصنيع الريفي فإنها ستتوقف هي نفسها على هيكل توزيع الدخل. ويبدو في الحقيقة أن صغار المزارعين والعمال الذين لا يملكون أرضا يستهلكون من منتجات الصناعات الريفية-وهي منتجات غير متطورة نسبيا-أكثر مما يستهلكه منها كبار المزارعين الذين يتجهون إلى استخدام المنتجات الأكثر «حداثة» التي تصنعها المنشآت الحضرية أو الأجنبية. وبهذا القدر ستكون استراتيجية التنمية الزراعية والريفية التي تعطي أهمية أكبر لصغار المزارعين والعمال الذين لا يملكون أرضا تكملة ودعما لسياسة التصنيع الريفي.

وإذا قبل المرء المقدمة المنطقية لهذا الكتاب-وهي ضرورة تعديل استراتيجية التنمية بغية زيادة القدرة الإنتاجية لأفقر السكان-يكون من اليسير إلى حد ما الاستدلال على السياسات اللازمة. ومما لا شك فيه أنه سيكون من بين العناصر الرئيسة لمثل هذه الاستراتيجية تنفيذ إصلاح زراعي يقضي بإعطاء قطعة من الأرض لكل عامل زراعي، والجهود الإنمائية الموجهة بصورة محددة نحو صغار المزارعين، وبرامج الأشغال الريفية، وتشجيع الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، ودعم المزارع الصغيرة في المناطق الريفية. وقد يكون الترابط المنطقي لاقتراح من هذا القبيل مقنعا-أو هكذا آمل-ومع ذلك يظل هناك سؤال: هل هذا الترابط يسري حقا ؟

إن حقيقة أن بلدانا متعددة قد نفذت بنجاح استراتيجية كهذه هي بالتأكيد أكثر إقناعا من أي برهان نظري. فقد اعترف بلدان بينهما كل هذا القدر من الخلاف الأيديولوجي، هما الصين وكوريا الجنوبية، بأهمية القطاع الزراعي في التنمية الريفية، ونفذا إصلاحات زراعية، ودعما بنشاط جهود صغار المزارعين، وزادا العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية، وشجعا على استخدام التكنولوجيا الصناعية الملائمة. وكانت النتائج مثيرة في كلتا الحالتين، كما كان النمو الاقتصادي السريع مقترنا بتحسن شامل

في الأحوال المعيشية.

وقد نفذت بلدان كثيرة بنجاح لعقود عديدة استراتيجيات مماثلة لتلك التي عرضناها هنا، وبهذا المعنى لا يوجد ما هو «ثوري» فيما يتعلق بالمقترحات الراهنة. غير أننا إذا ما استخدمنا معنى مختلفا لكلمة «ثوري» فإننا قد نتساءل عما إذا كان يمكن في الحقيقة أن تنفذ بصورة فعالة مجموعة كهذه من التدابير العلاجية في حالة عدم وجود تغيير سياسي عنيف. فالبرامج التي تدعم المزارعين الحديين والصناعات الصغيرة ستكون بالتأكيد غير مقبولة لدى كبار المزارعين والبورجوازية الصناعية. أما عن الإصلاح الزراعي.. .

فالحقيقة أنه في جميع الدول التي انتهجت سياسة مماثلة لتلك المقترحة هنا (الصين؛ وكوريا الجنوبية، وتايوان، واليابان) كان تنفيذ الإصلاح الزراعي مسبوقا بفوضى الثورة وعنفهما أو بحرب أهلية. ومع ذلك فإن خبرات بلدان قليلة-مثل شيلي في الستينات، أو سري لانكا في السبعينات-تبين أن الإصلاح الزراعي يمكن تنفيذه بطريقة سلمية نسبيا، حتى إذا لم يكن مدى مثل هذا الإصلاح ونتائجه، في جميع الأحوال، على مستوى الآمال التي راودت منفذيها في بداية الأمر.

ومما لاشك فيه أنه من بين جميع السياسات المعروضة هنا سيكون الإصلاح الزراعي هو الإجراء الذي، يلقى أعنف مقاومة وأكثرها ضراوة من جانب حشد من القوى يعيد تجميع صفوف كبار المزارعين، ورجال الصناعة، والبيروقراطيين الحكوميين. وفي هذا الصدد يفترض أن يكون مثال الهند هو الأكثر تعبيرا-والأكثر إحباطا بكل تأكيد. ففي هذا البلد لم تكلل جهود ثلاثين عاما-وهي جهود من المسلم به أنها لم تكن شديدة الإخلاص-في إعطاء تعبير ملموس للإعلانات. التي صدرت عن جميع الحكومات المتعاقبة فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى إصلاح من هذا القبيل. وفي ظروف كهذه قد يبدو من الأفضل التخلي عن هذه الجهود اليائسة. ومحاولة تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة عن طريق تدابير أخرى لا، إدخال تحسينات على العقود التي تبرم بين أصحاب الأرض والمستأجرين، والتصنيع الريفي، وتنفيذ برامج خاصة للمزارعين الحديين والعمال الذين لا يملكون أرضا[30] .

ومع ذلك فإني اعتقد أنه سيكون من قبيل الوهم أن نأمل أن يتم على هذا النحو تفادي ضرورة الإصلاح الزراعي. ذلك أنه في غيبة إعادة تشكيل أساسية من هذا القبيل للهيكل الاجتماعي السياسي فإن أي سياسات بديلة يجري تنفيذها سيستأثر بثمارها دائما أكثر المجموعات ثراء، ومن ثم يثبت عدم فعاليتها. فالتنمية الزراعية، والأشغال الريفية، والصناعات الصغيرة، نادرا ما ستؤدي إلى تحسين قدر أفقر السكان، وحظهم من الحياة مادام الهيكل الاجتماعي السياسي بعيدا عن العدالة والمساواة. وعلى الرغم من ذلك (ودون أي سخرية) فإن مثل هذه السياسات لا تختلف كثيرا عن تلك التي انتهجتها الهند على امتداد العقدين الماضيين-والتي كادت نتائجها في ميداني العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر أبعد ما تكون عن الإقناع. فمن غير الإصلاح الزراعي ستظل منافع هذه البرامج المختلة تنتهي إلى حيث كانت توجد عادة في الماضي: إلى جيوب الأغنياء.

12 استغلال إمكانات التجارة الدولية

التجارة الدولية ليست محببة بوجه خاص لدى الاقتصاديين اليساريين، ولاسيما لدى المعنيين منهم بتنمية العالم الثالث ويعتقد البعض منهم أن التبادل بين البلدان المتقدمة والنامية لا بد من أن يكون تبادلا غير متساو، وأن التجارة هي إحدى الوسائل الرئيسة التي يسيطر بها «المركز» على «المحيط» (الأطراف). وهم يخلصون من هذه المقدمات المنطقية إلى أن «القطيعة مع السوق العالمية هي الشرط الأول للتنمية[1]، وأن الاستراتيجية الإنمائية» المعتمدة على الذات«، سواء على نطاق بلد بمفرده أو نطاق إقليم بأسره، هي وحدها القادرة على إشباع احتياجات الأغلبية الساحقة للسكان. كما أن الرؤى التي يحملونها (وإن يكن نادرا ما يصفونها بالتفصيل) لهذا النموذج الإجمالي الجديد كثيرا ما تستند إلى الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والصناعات الصغيرة، وتشير في إسراف إلى خبرة الصين.

ومهما يكن تعاطفي مع استراتيجية للتنمية تبدأ من القاع فصاعدا وتعطي الأولوية للقطاع الريفي،

وعلى الرغم من إعجابي بالتنمية الاقتصادية في الصين، فإني لا أشاطرهم الآراء السابقة فيما يتعلق بدور التجارة الدولية في سياسات التنمية. فقد كان للتجارة الخارجية بالفعل دور هام في تنمية كثير من بلدان العالم الثالث، واعتقد أنه يمكن أن يظل لها هذا الدور في الأعوام المقبلة. غير أني قبل أن أشرع في تطوير هذه الحجة، اعتقد أنه قد يكون من المفيد أن نخطو قليلا إلى الخلف ونرجع إلى تطور التجارة في البلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية.

تجارة العالم الثالث الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت توجد لدى أبرز الاقتصاديين: شكوك شديدة للغاية فيما يتعلق بإمكانية استفادة البلدان النامية بطريقة مربحة من إمكانات التجارة الدولية. وفي الخمسينات كان غونار ميردال، وبول بريبش متشائمين بوجه خاص في هذا الصدد[2]. وفي عام 1961 كتب نورسكه يقول إن «المراكز الصناعية في العالم في منتصف القرن العشرين لا تصدر معدل نموها الخاص إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية عن طريق توسع مقابل في الطلب على هذه الموارد». وأضاف قائلا إنه بالنسبة للبلدان النامية «يمكن أن يواجه التصنيع من أجل أسواق التصدير.. .. صعوبات على جانب العرض»، وكان يرى أن العقبات التي يمكن أن يواجهها هذا النوع من التصنيع هي عقبات لا تقل خطورة، وذلك بسبب السياسة الحمائية التي تتبعها البلدان الصناعية[3]. والطريقة التي كان هؤلاء المتخصصون، منذ عشرين عاما، يستهينون بها بإمكانات التجارة الدولية، ربما ينبغي لها أن تحمينا اليوم من الإفراط في التشاؤم فيما يتعلق بإمكاناتها في المستقبل.

وعلى أي حال فإن صادرات البلدان النامية أخذت بالفعل تنمو بمعدل سريع في الخمسينات، وتسارع معدل نموها بدرجة أكبر في العقد التالي. وكما رأينا في الفصل الأول فإن هذه الصادرات لم تكن تتكون كلية من المواد الأولية، بل كانت تشمل أيضا سلعا مصنعة كان تصاعد نسبتها ملحوظا تماما. ففي عام 1960 كانت قيمة صادرات المواد الأولية خلاف الوقود تمثل قرابة خمسة أمثال مقدار الصادرات الصناعية، وفي عام 1980 كانت الأولى مساوية للثانية تقريبا، كما أن الصادرات الصناعية لا بد من أن تتجاوز في

القريب المواد الأولية خلاف الوقود. وبينما يعد العالم الثالث مصدرا هاما للمواد الأولية، فمن الواضح أنه يعتبر اليوم ما هو أيضا أكثر من ذلك.

الجدول 12 – 1

تكوين السلع المصنعة ومعدل نموها في البلدان النامية

(بالنسب المئوية)

	تكوين مجموع الصادرات		معدل النمو السنوي
	1960	1975	1970 – 1975
الآلات ومعدات النقل	7.5	21.9	20.3
الملابس	1.8	17.1	20.3
المنسوجات	27.8	15.1	18.7
المواد الكيميائية	11.9	10.5	16.5
الحديد والصلب	3.6	4.1	10.7
المنتجات الأخرى	47.4	31.4	10.2
جميع المصنوعات	100.0	100.0	14.9

المصدر : تم إعداد هذه الأرقام من تقرير البنك الدولي ، World Development Report 1978 ، وكذلك World Trade and Output of Manufactures ، وورقة عمل من إعداد موظفي البنك ، كانون الثاني / يناير 1979 .

وقد كان النمو السريع في الصادرات الصناعية مقترنا بعملية تنويع وبتغيير هيكلي. فصادرات المنتجات التامة الصنع والسلع الأكثر تعقيدا من الناحية التقنية كانت تحقق نموا أعلى، وكان ذلك ملحوظا بدرجة كبيرة لان العقبات الناجمة عن نقص المعرفة بالأسواق، وهياكل التسويق هي عقبات هائلة بوجه خاص بالنسبة لهذا النوع من المنتجات. وكما نرى من الجدول 12- 1 ، فإن الآلات ومعدات النقل والملابس، التي كانت تمثل أقل من 15 في

الجدول 12 – 2

معدل النمو في صادرات بلدان نامية مختارة من المصنوعات وحصة

فئة المنتجات في هذه الصادرات

(بالنسب المئوية)

فئة المنتجات	معدل النمو السنوي 1968 – 1974	حصة فئة المنتجات في مجموع الصادرات 1968	حصة فئة المنتجات في مجموع الصادرات 1974
المنتجات الكثيفة الاستخدام للبحث والتطوير والأجور	50.3	0.9	2.1
المنتجات الكثيفة الاستخدام للبحث والتطوير ورأس المال البشري والمادي	34.9	8.2	10.3
المنتجات الكثيفة الاستخدام لرأس المال البشري والمادي	36.9	9.4	13.7
المنتجات الكثيفة الاستخدام لرأس المال المادي	41.4	3.7	5.7
المنتجات الكثيفة الاستخدام للعمال غير المهرة	28.0	77.8	68.2

المصدر : اليونيدو ، World Industry Since 1960 : Progress and Prospects (نيويورك ، 1979) .

ملاحظة : البلدان والمناطق السبع عشرة هي : الأرجنتين ، إيران ، باكستان ، البرازيل ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية كوريا ، سنغافورة ، السودان ، غواديلوب ، الفليبين ، فنزويلا ، مصر ، هونغ كونغ .

المائة من الصادرات الصناعية للبلدان النامية في عام 1960، وصلت إلى قرابة 40 في المائة في عام 1975. وفضلا عن ذلك فإنه داخل كل مجموعة

من مجموعات المنتجات الممثلة في هذا الجدول حدث تنويع هام، ولا سيما بالنسبة لمجموعات المنتجات التي حققت أسرع نمو. ونتيجة لذلك فإن عدد المنتجات المصنعة التي تصدّرها البلدان النامية هو اليوم أعلى كثيرا مما كان عليه منذ عشرين عاما [4]. وقد كان هذا التنويع الذي اشتمل على سلسلة كاملة من المنتجات الأكثر تطورا مقترنا بتنمية الصادرات الكثيفة الاستخدام لرأس المال. وعلى نقيض ما كان يمكن توقعه فإن الصادرات الأسرع نموا لم تكن داخل فئات المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وإنما داخل فئات السلع الكثيفة الاستخدام لرأس المال، سواء أكان رأسمالا ماديا أم بشريا، أم حتى رأسمالا متجسدا في البحث والتطوير (R & D). كما يمكن أن نرى من الجدول 12- 2 فإن المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، التي كانت تشكل 78 في المائة من الصادرات المصنعة في عام 1968، لم تكن تمثل إلا 68 في المائة من هذه الصادرات في عام 1974 [5].

وكانت ترتبط بهذا النمو في الصادرات الكثيفة الاستخدام لرأس المال زيادة ملحوظة في صادرات السلع الإنتاجية. والحقيقة أن دراسة للصادرات المصنعة حسب الاستخدام النهائي تبين أن الصادرات من هذا النوع من المنتجات كانت تزداد في الأعوام الأخيرة بحوالي ضعف سرعة الزيادة في صادرات السلع الوسيطة، أو الاستهلاكية. وهذه الظاهرة ينبغي بطبيعة الحال أن ينظر إليها في سياقها المناسب. فهذا النمو السريع لم يكن ممكنا إلا لأن السلع الإنتاجية كانت لا تزال تمثل نسبة مئوية صغيرة من صادرات البلدان النامية: 5 في المائة في عام 1979، مقابل 38 في المائة من صادرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أن هذا النوع من الصادرات يقتصر في الوقت الحالي على عدد صغير من البلدان: ففي عام 1979 كانت خمسة بلدان مسؤولة عن حوالي أربعة أخماس مجموع صادرات البلدان النامية[6]. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو المتسارع لهذه الفئة من الصادرات لا يعكس الاتجاه العام نحو تنويع المنتجات المصدرة بحيث تشتمل على منتجات أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية.

وهكذا فان تحليل تطور صادرات البلدان النامية في العقود الأخيرة يبين سرعة نموها وديناميته-سرعته-لأن صادرات هذه البلدان كانت تزداد بمعدل ليس له سابقة في تاريخها، وديناميته، لأن السلسلة الكاملة من

المنتجات المصدرة كانت تتنوع بدرجة واسعة، من المواد الأولية في اتجاه السلع الصناعية التي كان الطلب عليها يزداد بسرعة أكبر، ومن المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، والتي يجري تصنيعها بتكنولوجيا بسيطة نسبيا في اتجاه منتجات أكثر تعقيدا، وأكثر كثافة من حيث استخدام رأس المال. وبطبيعة الحال لا ينبغي لنا، كما رأينا في الفصل الأول، أن نغالي في أهمية ظاهرة كانت البلدان النامية المختلفة تشترك فيها بدرجات متفاوتة للغاية. ولكن ينبغي لنا اليوم أن نقر بان التقسيم الدولي للعمل، بدلا من أن يكون التعبير عن حتمية سكونية (استاتية)، يتطابق مع مفهوم دينامي ويتطور بسرعة بمرور الوقت.

الجدول 12 – 3

صادرات البلدان النامية المستوردة للنفط من المصنوعات ، 1970 – 1980

(بليون دولار من دولارات عام 1970)

فئة البلدان	1970	1980	التغير بالنسبة المئوية
البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا	0.2	0.2	2-
في آسيا	2.8	5.6	104+
المجموع	3.0	5.8	90+
البلدان المتوسطة الدخل	11.4	43.1	278+
جميع البلدان النامية المستوردة للنفط	14.4	48.9	240+
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	161.4	303.4	88+

المصدر : على اساس تقرير البنك الدولي ، World Development Report (واشنطن العاصمة ، 1981) .

ويتأكد بدرجة أكبر انطباع القوة الذي توحي به تجارة البلدان النامية إذا ما أخذنا في اعتبارنا تطور صادراتها من المصنوعات خلال السبعينات. وهكذا ففي عام 1975، على سبيل المثال، بينما تسبب الكساد العالمي في انخفاض مقداره حوالي 5 في المائة في حجم الصادرات الصناعية للبلدان المتقدمة، فإن صادرات البلدان النامية واجهت تغيرا إيجابيا-وإن يكن صغيرا. وبين عامي 1970 و1980 كان حجم الصادرات الصناعية للبلدان النامية غير النفطية يزداد بسرعة تفوق الزيادة في صادرات البلدان المتقدمة بحوالي ثلاث مرات. والحقيقة أنه على الرغم من النمو الأبطأ كثيرا، والحواجز الحمائية الجديدة في العالم الصناعي، فإن صادرات البلدان النامية من المصنوعات كانت تتوسع في السبعينات بأسرع من توسعها في الستينات. ففي خلال العقد الماضي زاد حجم هذا النوع من الصادرات من البلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل بحوالي أربعة أمثال، بل إن البلدان المستوردة للنفط المنخفضة الدخل لم تتدهور أحوالها كثيرا، إذ أن حجم صادراتها من المصنوعات زاد بحوالي 90 في المائة (الجدول 12- 3).

وهذا النمو السريع في الصادرات الصناعية للبلدان النامية يكون مثيرا بدرجة أكبر إذا نظرنا إليه على ضوء حقيقة أن التدابير الحمائية الكثيرة التي اتخذتها البلدان المتقدمة خلال الأعوام الأخيرة قد أدت إلى إبطاء الواردات، لاسيما الواردات من العالم الثالث. وهذه الدينامية تفسرها جزئيا فقط الزيادة الهامة في الصادرات من منتجات مثل الآلات الكهربائية وغير الكهربائية، وهي منتجات أقل تأثرا بالقيود الكمية. والحقيقة أنه حتى بالنسبة للمنسوجات والملابس وهي الأهداف الأساسية للحواجز الحمائية التي أقيمت حديثا-استمر حجم الصادرات إلى البلدان الصناعية في الازدياد بسرعة خلال العقد الماضي. ولنستشهد بفقرة من تقرير للبنك الدولي: «كانت صادرات البلدان النامية إلى البلدان الصناعية تتوسع بأكبر سرعة (خلال السبعينات) في تلك المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة الأكثر تعرضا للقيود التجارية. ويعكس ذلك الفروق الكبيرة في التكاليف بين البلدان الصناعية والنامية، وهي فروق لم يكن باستطاعة الحواجز التجارية موازنتها، كما إنه إتاوة لبراعة المصدرين في البلدان النامية الذين وجدوا سبلا لمواجهة هذه المتطلبات الإدارية ولتنويع المنتجات والأسواق للتقليل من

تأثيرها إلى أقصى حد»[7].

وقد كان هناك أيضا نمو هام في التجارة بين البلدان النامية نفسها. فبينما لا تزال صادرات البلدان النامية إلى دول العالم الثالث الأخرى تمثل حوالي ربع مجموع صادراتها الكلية فقط، فإن هذه النسبة كانت تتجه إلى الازدياد في الأعوام الأخيرة[8]. فاليوم، على سبيل المثال، تتجاوز تجارة البرازيل مع البلدان النامية الأخرى تجارتها مع الولايات المتحدة. كما كان باستطاعة البلدان النامية (كوريا الجنوبية وتايوان بوجه خاص) الحصول على حصة في الأسواق الجديدة في البلدان المصدرة للنفط: فبين عامي 1973 و1980 تضاعفت صادراتها إلى هذه الأسواق بأكثر من ثماني مرات (من حيث القيمة). ومنذ عام 1973 كانت التجارة في المصنوعات بين البلدان النامية تتصاعد بضعف السرعة التي تتصاعد بها الصادرات من هذه البلدان إلى البلدان المتقدمة. وبين عامي 1973 و1977 كانت التجارة بين البلدان النامية تمثل حوالي 50 في المائة من الزيادة في صادراتها من المصنوعات مقابل نسبة أعلى قليلا من 25 في المائة في الفترة 1963- 1973. ويبدو أن تطور هذه التجارة «بين بلدان الجنوب» مدين للدينامية التجارية لبلدان معينة في العالم الثالث، وللعنفوان الجديد لصناعاتها، بأكثر مما هو مدين لتوقيع اتفاقات إقليمية تفضيلية[9].

والدينامية الجديدة في صادرات البلدان النامية، لاسيما في صادراتها من المصنوعات، ليست-على مستوى التجارة الدولية-سوى التعبير عن التصنيع المتزايد لبلدان عديدة في العالم الثالث، ولما لم تكن هذه الدينامية مجد ظاهرة عابرة فإنها تكون بوضوح نتيجة للتطور الهيكلي لاقتصاديات هذه البلدان. ونظرا لأن الحالة الكاسدة للاقتصاد العالمي، وإقامة الحواجز الحمائية في الأعوام الأخيرة، لم تنجحا في الحد من نمو صادراتها، فإن ذلك يعد علامة أخرى على العنفوان الصناعي للعالم الثالث. ولهذا السبب يكون باستطاعتنا أن نتوقع أن تواصل صادرات العالم الثالث في الأعوام القادمة تأكيد وجودها في الأسواق الدولية.

وأخيرا يجدر بنا أن نشير إلى أن تصنيع العالم الثالث لا يشكل تهديدا للبلدان الصناعية. فالأسواق التي تتسع سريعا في البلدان الحديثة التصنيع كانت تزود صناعات البلدان الغنية، وستظل تزودها، بفرص لمبيعات جديدة.

ويظهر الميزان التجاري للمنتجات الصناعية بين البلدان المتقدمة والنامية فائضا متزايدا لصالح البلدان الأولى (بلغ 169 بليون دولار في عام 1980). وفضلا عن ذلك بينت دراسات متعددة أن التجارة في السلع المصنعة بين هاتين المجموعتين من البلدان كان لها تأثير تافه-وإيجابي في بعض الأحيان-على العمالة في البلدان الغنية. وتفيد تقديرات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية أن التجارة في السلع المصنعة بين «البلدان المصنعة حديثا» في العالم الثالث والبلدان المتقدمة من عام 1973 حتى عام 1977 خلقت متوسطا صافيا يتراوح بين 200000 و 500000 فرصة عمل كل عام في البلدان المتقدمة، وبالنسبة لفرنسا وحدها فإن التجارة في السلع المصنعة من جميع البلدان النامية خلقت على الأرجح، إذا ما أخذت جميع العوامل الأخرى في الاعتبار، 100000 فرصة بين عامي 1970 و1976 (1).

الصادرات والتنمية الاقتصادية

يمكن القول على وجه الإجمال إن الحجج التي تؤيد ازدياد مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية إنما تتبع الخطوط العامة لنظرية ريكاردو. فبقدر ما تملك البلدان النامية مزية مقارنة في مجالات معينة (المواد الأولية الوفيرة، الأيدي العاملة الرخيصة، الخ)، يكون من مصلحتها أن تصدر إلى بلدان أخرى، ذات مزية مختلفة من حيث الموارد الطبيعية، المنتجات التي يتم الحصول عليها من هذه الموارد، وأن تستورد من هذه البلدان السلع التي تتمتع هذه الأخيرة بالنسبة لها بمزية مماثلة. وتكون النتيجة هي تخصيص أكثر كفاءة للموارد المستخدمة وكسب صاف لجميع المشتركين، لاسيما أن هذا الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد لا بد من أن يؤدي إلى نمو اقتصادي معجل في البلدان النامية المصدرة.

وبصرف النظر عما يكون قد وجه من نقد إلى النظرية الريكاردية-أو ادخل عليها من تنقيح-فإنها لا تزال صحيحة بوضوح في أن المشاركة في التجارة الدولية تؤدي بالفعل إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي. وقد رأينا ذلك يحدث في البلدان المتقدمة عندما خفضت الرسوم التعريفية (الجمركية) داخل إطار المفاوضات التي تجري تحت رعاية الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). وبالمثل فإنه

بالنسبة للبلدان النامية توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات. مثال ذلك أن معامل الارتباط بين التغيرات في نمو الصادرات (من حيث الحجم)، والتغيرات في نمو الناتج القومي الإجمالي كان +62 ر0 بالنسبة لعينة من الثمانية وعشرين بلدا[11]. كما أن دراسات أجريت لكل بلد على حدة من مجموعة بلدان حققت نموا سريعا في الصادرات («البلدان المصنعة حديثا» على سبيل المثال) تؤكد ما يبدو أنه بينه بديهية.

وتؤدي الصادرات إلى تنشيط النمو الاقتصادي بسبل متعددة. وبقدر ما يزداد ذلك الإنتاج عن طريق التصدير، فإن رأس المال الموجود يستخدم على نحو أفضل، وتخلق فرص عمل جديدة، وتوزع الدخول [12]. ويؤدي ذلك بدوره إلى حث ما للروابط الأمامية والخلفية من آثار على الأنشطة الإنتاجية الأخرى، فضلا عن أن الدخول الموزعة تعمل على تنشيط الطلب عن طريق عملية المضاعف الكينزي. وأخيرا فإن العملات الأجنبية التي يتم الحصول عليها عن طريق الصادرات تسمح باستيراد سلع استهلاكية، وكذلك باستيراد ما هو أكثر أهمية، أي السلع الإنتاجية اللازمة للاستثمار في المستقبل.

وثمة جانبان نوعيان في هذه الحجة النظرية استرعيا انتباه الاقتصاديين أكثر مما استرعته جوانبها الأخرى: أولهما خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة عن طريق الإنتاج من أجل التصدير، وثانيهما حصيلة العملات الأجنبية الناشئة عن بيع المنتجات المصدرة. وللجانب الأول أهميته على الرغم من أنه كثيرا ما بعث آمالا مبالغا فيها. أما الجانب الثاني فمازال، في رأيي، يزودنا بالحجة الأكثر صلابة التي تؤيد الاستراتيجيات الإنمائية ذات التوجه نحو التصدير.

وخلال السبعينات، عندما كان الاقتصاديون يقيسون بدقة أكثر مشكلات العمالة في العالم الثالث، وكذلك الاحتمالات المتوقعة للعقود التالية، كان اهتمامهم موجها نحو الأنشطة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة. وقد كان النجاح المثير الذي حققته بعض البلدان شبه الصناعية في غزوها للأسواق الأجنبية مقترنا في أغلب الأحوال (في كوريا الجنوبية، وتايوان على سبيل المثال) بأداء لا يقل امتيازا في تخفيض البطالة؛ ونتيجة لذلك كان باستطاعة

بعض الاقتصاديين أن يروا في تنمية صناعات التصدير البلسم الذي سيمكن البلدان النامية من حل مشكلات البطالة لديها. غير أنه إذا كان يتعين علينا أن نصدر حكما على هذه الآمال فإنه ينبغي لنا أن نقارن بين آثار هذه الصناعات على العمالة، الحالة الراهنة لسوق الأيدي العاملة، واحتمالاتها المتوقعة المقبلة.

ويبدو من الدراسة المتأنية أن إسهام صناعات التصدير في العمالة صغير نسبيا. فتقديرات البنك الدولي تفيد بان مجموع عدد فرص العمل المباشرة التي تخلقها صناعات التصدير في العالم الثالث لا يتجاوز ما بين مليونين وثلاثة ملايين، أي حوالي 10 في المائة من مجموع العمالة الصناعية في هذه البلدان. وإذا ما أخذ أثر المضاعف في الاعتبار فإن مجموع عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي تخلقها هذه الصناعات يمكن أن تصل إلى ما بين 5 و10 ملايين، أي ربما 1 في المائة من مجموع قوة العمل في هذه البلدان [13]. ولما كانت قوة العمل هذه تنمو اليوم بمعدل سنوي مقداره 2 ر 2 في المائة، فإن عدد العمال الذين يضافون كل عام إلى السكان العاملين في العالم الثالث يبلغ حوالي ضعف مجموع قوة العمل في هذه البلدان المستخدمة في الأنشطة التي تولدها الصادرات من المصنوعات. وعلى المستوى العالمي من الواضح أن صناعات التصدير لا تستطيع أن تنجح في استيعاب قوة العمل الإضافية التي تصل إلى سوق العمل-دعك من امتصاص البطالة الموجودة-وحتى إذا ما أخذنا في اعتبارنا البلدان التي نجحت في أن تنمي بسرعة صادراتها من المصنوعات، فإن أثر هذا النمو على العمالة يظل، في المتوسط، محدودا. وتخلص دراسة للنتائج التي حققتها ثمانية من هذه البلدان (البرازيل، تايوان، الفليبين، كوريا الجنوبية، مصر، المكسيك، الهند، يوغوسلافيا) خلال الستينات إلى أن فرص العمل المباشرة زائدا فرص العمل غير المباشرة التي خلقتها الصادرات من السلع المصنعة كانت تمثل، كمتوسط مرجح، 3 في المائة فقط من مجموع العمالة[14].

وبالنسبة للبلدان الصغيرة ذات المستوى العالي من الصادرات الصناعية فإن إسهام هذه الصادرات في العمالة يمكن أن يكون هاما على الرغم من ذلك. وهكذا ففي تايوان خلقت الصادرات المصنعة في عام 1969 فرصة عمل من كل ست فرص، على حين أنه في كوريا الجنوبية خلقت الصادرات

من جميع الأنواع في عام 1970 فرصة عمل من كل عشر فرص [15]. بل إن الأمر الأكثر احتمالا هو أن هذه النسب أعلى اليوم بسبب الزيادة الشديدة التي حدثت في صادرات هذين البلدين خلال السبعينات. فضلا عن أنه بالنسبة للدول المدينة. مثل هونغ كونغ أو سنغافورة، تعتبر الأرقام بالتأكيد أعلى كثيرا. ولذا فإنه بالنسبة للبلدان الصغيرة يبدو أنه باستطاعة التجارة الخارجية أن تسهم بدرجة هامة في العمالة.

وسيكون الاستنتاج السابق صحيحا بوجه خاص بالنسبة لصناعات التصدير، إذ أن هذه الأنشطة تعتبر بوجه عام كثيفة الاستخدام لليد العاملة. فالمنسوجات والملابس وتجميع المعدات الكهربائية والميكانيكية تستخدم قدرا كبيرا من اليد العاملة للوحدة من الناتج، وهذه اليد العاملة تكون عادة غير ماهرة نسبيا. والبيانات القليلة الموجودة تؤكد بوضوح أن معامل اليد العاملة للسلع المصنعة التي تصدرها البلدان النامية يكون بوجه عام أعلى من مثيله للمنتجات الصناعية التي تستوردها أو تقوم بتصنيعها للسوق المحلية.. وهكذا في كوريا الجنوبية في عام 1968 كان متوسط اليد العاملة إلى نسبة رأس المال (مقاسا بعدد الأشخاص لليد العاملة وبملايين وحدة العملة في كوريا الجنوبية (الوون) لرأس المال) 3,55 للصادرات الصناعي، على حين كان 2,64 للمنتجات التي يتم تصنيعها للسوق المحلية، و 2,33 للواردات من المصنوعات. وبهذه المناسبة فإن ذلك يبين أيضا أن هذا البلد يستغل بمهارة مزيتة المقارنة عن طريق تصدير منتجات كثيفة الاستخدام لليد العاملة، على حين يستورد سلعا صناعية كثيفة الاستخدام لرأس المال. وثمة نتائج مماثلة فيما يتعلق بمعامل اليد العاملة لأنشطة الصادرات تم الحصول عليها بالنسبة لبلدان تختلف كثيرا فيما بينها مثل إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وكولومبيا [16].

وفضلا عن ذلك فإن كون صناعات التصدير لها معامل عال لليد العاملة غير الماهرة إنما يعني أن الدخول التي توزعها هذه الصناعات سيذهب منها جانب أكبر نسبيا إلى أفقر الفئات، وجانب أقل إلى الطبقات الاجتماعية الغنية في المهارات التقنية أو في رأس المال. ولهذا السبب فإن هذه الصناعات يكون لها بوجه عام تأثير موات على توزيع الدخول: ومن المرجح أن يكون ذلك أحد الأسباب في أن بعض البلدان المصدرة، مثل تايوان أو كوريا

الجنوبية، توجد لها هياكل للدخول تعد من أقل الهياكل ابتعادا عن المساواة في العالم الثالث. أما في البلدان الكبيرة فإن هذا الأثر الإيجابي سيكون بطبيعة الحال أقل وضوحا، لاسيما إذا كانت الأرض والثروة في هذه البلدان مقسمتين بطريقة بعيدة للغاية عن المساواة، مثل البرازيل والمكسيك. بيد أنه في الحالة الأخيرة سيكون من الخطأ إلقاء اللوم على صناعات التصدير بشأن المظالم التي ينطوي عليها هيكل الدخل، إذ أن منشأ التشوهات ينبغي أن نبحث عنه في مكان آخر.

ونختتم ذلك بالقول بأنه يبدو أن صناعات التصدير باستطاعتها أن تسهم، وقد أسهمت بالفعل، بدرجة هامة في خلق العمالة، وفي تحسين توزيع الدخل في بلدان صغيرة معينة. ومع ذلك فسيكون من الخطأ أن نعتقد أن هذه البلدان ليس باستطاعتها سوى أن تقدم إسهاما هامشيا في حالة العمالة في العالم الثالث ككل. ولنأخذ ما خلصت إليه إحدى الدراسات بشأن هذا الموضوع: «إن أولئك الذين يعرضون التصنيع الموجه نحو التصدير على أنه علاج شاف إنما يخدعون أنفسهم ويضللون من ينصت إليهم، كما يوفرون أساسا منطقيا لعدم الاضطلاع بتدابير أكثر جذرية لحل مشاكل القصور في استخدام اليد العاملة والتصنيف الحدي للعمل»[(17)].

وعلى الرغم من أنه كانت هناك مغالاة في تقدير إمكانات أنشطة التصدير من حيث خلق العمالة، فإنه من الصعب إنكار أهميتها كمصدر للعملات الأجنبية: وكما رأينا في الفصل الأول فإن واردات البلدان النامية كانت تزداد بسرعة في العقود الأخيرة، وإن تمويل هذه الواردات يتوقف، في الجانب الأكبر، على حصيلة صادرات هذه البلدان. وهكذا ففي خلال الفترة 1973- 1978 كانت صادرات البلدان غير النفطية تمول أكثر من أربعة أخماس وارداتها، أما الباقي فكانت تموله أساسا المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لأفقر البلدان، والمساعدة الرسمية ورؤوس الأموال الخاصة بالنسبة للبلدان الأخرى[(18)]. ويبدو من غير المحتمل حدوث زيادة سريعة في المعونة الرسمية في الأعوام القادمة. أما عن رؤوس الأموال الخاصة فستظل تغفل أفقر البلدان، بل إن البلدان المتوسطة الدخل لن يكون باستطاعتها أن تجتذبها إلا إذا كانت قدرتها على السداد-أي آفاقها التصديرية-تبدو مرضية. ولذلك ففي التحليل الأخير سيكون البديل الوحيد للزيادة في صادراتها هو

تخفيض وارداتها.

غير أن تخفيضا من هذا القبيل ستكون له آثار ترقى إلى درجة الكارثة بالنسبة لنمو هذه البلدان، وربما اقتضى الأمر في حالات معينة تكلفة بشرية عالية. والحقيقة أنه نادرا ما توجد كماليات يمكن التضحية بها بسهولة في واردات هذه البلدان. ففي عام 1979، على سبيل المثال، كانت السلع الاستهلاكية غير الغذائية تبلغ أقل من 10 في المائة في واردات البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبيك. وعلى نقيض ذلك كانت المنتجات الغذائية-التي تمثل الحبوب الغذائية اللازمة لمواجهة العجز الغذائي جانبا هاما منها-تمثل 12 في المائة من هذا المجموع، على حين كانت المنتجات الكهربائية والميكانيكية تسهم بأكثر من 30 في المائة. وكان الوقود (وأساسا النفط) يستأثر بحوالي 21 في المائة من هذه الواردات في عام 1979، ولكنه كان قد ازداد بالفعل إلى 26 في المائة بحلول عام 1980.

وفي العقود القادمة من المرجح أن يشتد كثيرا عبء تكلفة الأصناف الاستهلاكية التي تضمها قائمة الواردات هذه. فالعجز الغذائي لا بد من أن تترتب عليه زيادة في الواردات من الحبوب الغذائية وغيرها من الأغذية. كما أن حجم استهلاك الطاقة سيزداد إذا أريد لنمو هذه البلدان أن يستمر، ومن المحتمل أيضا أن تواصل تكلفة الوحدة من برميل النفط الازدياد [19]. وأخيرا فإن البلدان النامية ستستمر في استيراد السلع الإنتاجية اللازمة لنموها، إذ أن عددا كبيرا منها لن يكون في وضع يسمح له بإنتاج هذه السلع بنفسه.

ومن هذه الزاوية فإن الاستراتيجية الإنمائية المستندة إلى اعتماد على الذات على المستوى الإقليمي لن توفر حلا عاجلا لهذه المشاكل. ومما لاشك فيه أن العلاقات التجارية والمالية بين البلدان النامية يمكن تطويرها، وهي قد تكثفت في الحقيقة خلال الأعوام الأخيرة، ومن المرغوب فيه أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل. مثال ذلك أنه باستطاعة مجموعات إقليمية معينة أن ترمي إلى تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك فإن تاريخ هذه الروابط الإقليمية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، التي تميزت بكثرة المشكلات وندرة النجاحات، تبين أننا لا ينبغي الاستهانة بالصعاب التي تواجه مسعى من هذا القبيل.

وفضلا عن «فان موازين المدفوعات واحتياطات العملات الأجنبية ستثير المشكلات الصعبة نفسها بالنسبة للبلدان الأعضاء داخل كل مجموعة من مجموعات الاعتماد على الذات. فمهما تكن الرابطة الإقليمية التي ينتمي إليها بلد مثل البرازيل فإنه سيتعين عليه إيجاد الموارد اللازمة لسداد فاتورة وارداته من الطاقة، سواء أكانت هذه الواردات تأتي من فنزويلا أم من الشرق الأوسط. وبالمثل فإنه ما لم تتمكن بلدان الساحل الأفريقي بفضل المناقب الإعجازية للاعتماد على الذات من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية، فستظل في حاجة إلى العملات الأجنبية لسداد ثمن وارداتها من الأغذية، سواء أكانت تشتريها من الأرجنتين أم من الولايات المتحدة.

كما أن الاتحادات النقدية التي تربط بلدانا نامية متعددة لن توفر بدورها حلا طويل الأجل قابلا للحياة ما لم ينجح كل بلد عضو في الاتحاد، بمرور الوقت، في أن يحقق توازنا تقريبيا بين إيراداته من العملات الأجنبية ونفقاته. ومهما تكن حقيقة عمليات التضامن الإقليمي، فإننا قد نظل نتساءل عما إذا كانت البلدان التي لديها فائض في ميزان المدفوعات يمكن أن توافق على أن تمول، على أساس دائم، احتياجات البلدان ذات العجز الهيكلي الأعضاء في مثل هذه الروابط من العملات الأجنبية. ولن يكون باستطاعة الروابط الإقليمية ولا الاتحادات النقدية تفادي الضرورة التي تملى على كل بلد نام تنمية صادراته بغية تمويل النمو في وارداته.

أما الاستراتيجية التي اتبعتها الصين، التي كثيرا ما تذكر في هذا الصدد، فلا يمكن أن تنقل مباشرة إلى أغلبية البلدان النامية، إن لم يكن فقط لأن هذا البلد الضخم قد واتاه الحظ بأن وجدت تحت تصرفه موارد طبيعية تفتقر إلى مثلها غالبية البلدان الأخرى. وفضلا عن ذلك ينبغي أن نتذكر أن تجارة الصين الدولية لا يستهان بها، فهي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي يرجح ألا تكون أدنى كثيرا من مثيلتها لدى الهند، وهي بلد نام آخر ذو حجم مقارن [20]. وبالنسبة للبلدان الأصغر حجما والأقل حظا من حيث الموارد فإن مشكلة تمويل الواردات الأساسية يمكن حتى أن تكون أشد خطورة. ومن شأن الاعتقاد بأن صيغة الاعتماد الفردي أو الجماعي على الذات ستكون حلا إعجازيا لهذه المشكلة أن ينطوي على خطر جعل هذه البلدان، في الحقيقة، أكثر تبعية، إلى درجة أنها يمكن أن

تظل عاجزة حتى عن تمويل أشد احتياجاتها من الواردات أهمية.

وبالنسبة للبلدان النامية غير النفطية يبدو أن تمويل العجز المتوقع في موازين مدفوعاتها سيكون إحدى المشكلات التي ستسود الثمانينات. ومهما تكن الطريقة التي نتناول بها المسألة فإنه لا يوجد إلا حلان يبدوان عمليين في الأجل المتوسط، فإما أن تنجح هذه البلدان في زيادة صادراتها لتمويل ما تحتاج إليه من واردات، وإما أن تخفق في ذلك وتكون عندئذ مرغمة على تخفيض وارداتها، ومن ثم نموها الاقتصادي ورفاهة سكانها.

وهذا التحليل لن يكون بالتأكيد مقبولا من جانب جميع الاقتصاديين أو السياسيين. ومن المفترض أن يواجه خطين رئيسين من النقد. وسيكون الخط الأول هو مسألة إمكانية حدوث تنمية حقيقية لبلد في العالم الثالث مادام يواصل الانخراط في النظام الدولي للتجارة والتمويل. ويحاج الخط الثاني بأن الاستراتيجية الإنمائية الموجهة نحو التصدير، مهما يكن ما تنطوي عليه من مزايا ومساوئ، لا يمكن أن تكلل بالنجاح في ظل الأوضاع الراهنة لغالبية بلدان العالم الثالث وللاقتصاد الدولي. وينبغي لي الآن التصدي لهذين النوعين من النقد.

التجارة الدولية والتبعية

إن الفكرة القائلة بأن العلاقات الاقتصادية الدولية تعمل لصالح البلدان الغنية وضد مصالح البلدان الفقيرة إنما هي موضوع قديم في الكتابات الاقتصادية. بل إن أشد المؤيدين عنادا لفكرة التجارة الحرة لم يكونوا دائما متحررين من الشكوك، وكان لآدم سميث-مبتكر سياسة عدم التدخل-بين الحين والآخر بعض التعليقات غير المألوفة: «كان اكتشاف أمريكا، واكتشاف طريقة الوصول إلى جزر الهند الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح، أعظم وأهم حدثين سجلهما تاريخ البشرية. وكانت نتائجهما عظيمة للغاية حقا، ولكن في الفترة القصيرة التي تتراوح بين قرنين وثلاثة قرون والتي انقضت منذ أن تم هذان الاكتشافان، يكون من المستحيل أن نلمس المدى الكامل لنتائجهما.. . غير أنه بالنسبة للسكان الأصليين، سواء في جزر الهند الشرقية أو جزر الهند الغربية، فقد غاصت ودفنت، في المحن المروعة التي تعرضوا لها، جميع المنافع التجارية التي كان يمكن أن تنتج عن هذين

الحدثين»[21] ومما لا ريب فيه أن هذا التأكيد سيلقى موافقة الأنصار الأكثر حماسة للتنمية التي أساسها الاعتماد على الذات.

وقد تجدد الاهتمام بهذا الموضوع خلال العقد الماضي، واليوم كثيرا ما يقال إن تنمية بلدان العالم الثالث (الأطراف) لن تكون ممكنة إلا إذا قطعت جميع علاقاتها مع البلدان الصناعية (المركز)، واتبعت نموذجا مستقلا للتنمية أساسه الاعتماد على الذات. والآثار التي ستترتب على قطيعة من هذا القبيل تتجاوز كثيرا بطبيعة الحال الجوانب التجارية وحدها، بل إنها تتعلق أيضا، على سبيل المثال، بالعلاقات المالية أو الثقافية، إذ أن هذه العلاقات تجعل باستطاعة المركز أيضا السيطرة على الأطراف واستغلالها.

ولنتناول الآن العناصر الرئيسة لهذه القضية. إن العلاقات الاقتصادية بين المركز والأطراف، التي كثيرا ما أقيمت عن طريق العنف في بداية العصر الاستعماري مازالت اليوم من الناحية الجوهرية علاقات غير متوازنة. وفي وقت «الحلف الاستعماري» كانت البلدان الفقيرة تزود البلدان الأم بالمواد الأولية اللازمة لتنميتها، وتعمل كأسواق لصناعاتها. وبينما تغير السياق السياسي مع حصول المستعمرات السابقة على الاستقلال، فإن التقسيم الدولي للعمل الذي يقترحه المركز اليوم على الأطراف مازال يفتقر إلى العدالة. وبصرف النظر عن الدور التقليدي للعالم الثالث كمورد للمواد الأولية، فإنه يعد في الحقيقة مسؤولا-عن إنتاج السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من أجل تصديرها إلى بلدان المركز المتقدمة التي تحتفظ لنفسها برأس المال «السامي المنزلة» أو المنتجات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. وهذا التقسيم يعمل بدرجة أكبر في خدمة الشركات متعددة الجنسيات التي سيكون باستطاعتها التعويض عن معدلات الربح المنخفضة التي تحققها في البلدان الغنية بمعدلات أعلى كثيرا في البلدان الفقيرة.

وفي بلدان الأطراف تكون العلاقات الاقتصادية والسياسية مع المركز في أيدي الطبقة البورجوازية «الكومبرادورية» التي تتطابق مصالحها مع مصالح بلدان المركز، وعن طريق هذا التطابق تنتفع تلك الطبقة من العلاقة القائمة مع البلدان الأخيرة. وهذه القيادة البورجوازية تفرض نموذجا للتنمية يخدم مصالحها الخاصة ومصالح بلدان المركز ويلحق الضرر بسكان العالم الثالث. وتلك هي الحال بالسبة للاستراتيجيات الإنمائية القائمة على إحلال

الواردات، إذ أن الصناعات التي تخلق على هذا النحو-في بعض الأحيان بمساعدة الشركات متعددة الجنسيات-تغذى احتياجات الطبقات الغنية على حساب الأغلبية الأشد فقرا وعلى حساب زراعة الكفاف. ولكن ذلك يصدق أيضا على الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير، إذ أنها ترمي إلى إشباع احتياجات بلدان المركز وليس إلى إشباع احتياجات السكان في بلدان الأطراف، لاسيما أن القطاعين الريفي والزراعي يظلان مهملين بالقدر نفسه في حالة التوجه التصديري. وفي هذه الظروف يكون الحل الوحيد هو القطيعة مع المركز، وانتهاج استراتيجية للتنمية قوامها الاعتماد على الذات «وينبغي للتصنيع فيها أن يوضع في المقام الأول في خدمة إنتاجية القطاع الريفي»[22]. غير أن التنمية التي قوامها الاعتماد على الذات لا تعني بالضرورة الاكتفاء الذاتي على مستوى البلد الواحد، فهذا الاستقلال ينبغي بدلا من ذلك توخيه على مستوى إقليم أو مجموعة من البلدان المتجاورة.

وهكذا فإن النقد الموجه إلى هذه العلاقة بين المركز والأطراف إنما يتجاوز مجرد إبداء الارتياب في دور أنشطة التصدير في استراتيجيات العالم الثالث الإنمائية. ويرجح أن تكون الجوانب غير الاقتصادية (المالية والسياسية، بل الجوانب العاطفية) هي الأكثر أهمية، حتى إذا استسلمت في يسر لمناقشة رشيدة[23]. ولذا فإني عندما أقتصر على الجانب الأكبر من تعليقاتي على الجوانب التجارية لهذه القضية أكون مدركا أني لا ألتزم جادة الصواب حيال نظرية ترمي إلى أن تكون ذات طابع شامل. وباستطاعة مؤيدي هذه النظرية بلا شك أن يوجهوا إلى اللوم لأني أفضل ما بين جوانب مختلفة ليست في الحقيقة قابلة للفصل، ولأني أشوه فكرهم نتيجة لذلك. وحجتي الخاصة مع ذلك هي أن هذه الجوانب قابلة في الحقيقة للفصل إلى حد معي، وأن الاستغلال الحكيم والمعقول لإمكانات التجارة الدولية يمكن في الواقع أن يجعل بلدان العالم الثالث أقل تبعية من الناحيتين السياسية والمالية[24]. وفي هذا الصدد أود أن أناقش هنا بتفصيل أكثر ثلاثة جوانب محددة من التجارة الدولية للبلدان النامية هي: دور الشركات المتعددة الجنسية، والتقسيم الدولي للعمل، وآثار هذه التجارة فيما يتعلق بإشباع احتياجات السكان.

وموضوع علاقات العالم الثالث التجارية يثير على الفور مسألة الشركات المتعددة الجنسية، وهو موضوع مثير للخلاف إن كان هناك موضوع أصلا. وقد كرست مؤلفات هائلة-ومتناقضة في أغلب الأحوال-لهذه الشركات في الأعوام الأخيرة. وعلى الرغم من هذا الاهتمام فإني لا أعتزم أن أدخل هنا في هذا الجدل، كذلك لن أحاول أن أثبت أن هذه الشركات «جيدة» أو «سيئة» بالنسبة لتنمية البلد المضيف. والفكرة التي أود الدفاع عنها هي أن البلد الذي يريد أن ينمي صادراته لا يتعين عليه أن يتنازل عن استقلاله للسلطة الجبارة لهذه الشركات.

ومن الهام أن نتذكر، في المقام الأول، أن تنمية صادرات العالم الثالث خلال الأعوام القليلة الماضية لا ترجع فقط-والأرجح أنها لا ترجع حتى من الناحية الجوهرية-إلى أنشطة الشركات المتعددة الجنسية. فقد كان للشركات المحلية في هذه البلدان دور هام في هذه التنمية الأخيرة: ويصدق ذلك بوجه خاص على قطاعات الصادرات «التقليدية»، مثل المنسوجات والملابس والأحذية، حيث كانت الشركات المحلية مشتركة فيها اشتراكا بارزا. وينبغي لي أيضا أن أؤكد أنه بينما كان للشركات متعددة الجنسيات دور ملحوظ بوجه خاص في أمريكا الجنوبية والوسطى، فإن وجودها كان أقل عمقا وكثافة في بقية العالم الثالث، حتى في البلدان المصدرة في هذه الأقاليم الأخرى. وفضلا عن ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات المنتمية إلى أمريكا الشمالية قد تحركت في أول الأمر إلى أمريكا اللاتينية لاستغلال الموارد الطبيعية أو لإقامة صناعات لإحلال الواردات، ولم يصبح دورها في تنمية صناعات التصدير أكثر وضوحا إلا في وقت لاحق، خلال الستينات[25].

وفي حالة البلدان الآسيوية كانت مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات عن تنمية الصادرات أقل أهمية مما يعتقد عادة. والحقيقة أنه بالنسبة للقارة بأكملها تتراوح حصة الصادرات المصنعة التي تعزى إلى هذه الشركات بين 5و15 في المائة فقط.[26] وهذه النسبة المئوية يمكن أن تصل إلى 30 في المائة في حالة سنغافورة، ولكنها تقل عن 15 في المائة بالنسبة لبلدين مصدرين هامين مثل تايوان وكوريا الجنوبية. وتخلص دراسة عن كوريا الجنوبية إلى أن نجاحها في مجال الصادرات ينبغي أن يعزى «إلى جهود

المنظمين فيها أو إلى سياسات الحوافز التي يعملون في ظلها» بأكثر مما يعزى إلى روابط هذا البلد بالشركات متعددة الجنسيات، ويرجح أن ينطبق الاستنتاج نفسه على غالبية بلدان الإقليم [27]. وهكذا فإن مقارنة خبرات بلدان متعددة وقارات مختلفة تقودنا إلى الاستنتاج بأن توسع الشركات متعددة الجنسيات ونمو صادرات العالم الثالث إنما هما ظاهرتان، بينما تكونان متشابكتين في بعض الأحيان، ليستا مترابطتين بالقوة التي يعتقدها البعض بين الحين والآخر.

هذا علاوة على أن حكومات البلدان النامية هي اليوم أفضل مقدرة على التحكم في أنشطة الشركات متعددة الجنسيات مما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين عاما. ففي المقام الأول يجري اليوم تداول المعلومات عن هذا الموضوع بكفاءة أكثر، كما أن دول العالم الثالث تستطيع الآن أن تستفيد على نحو أفضل من خبرة البلدان الأخرى. من ذلك أن قوانين كثيرة سبق أن أصدرتها البلدان الأعضاء في سوق الأنديز، فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، وإعادة الأرباح إلى بلدان المقر، والمشاركة في الصناعات الرئيسة، ونقل التكنولوجيا، سرعان ما طبقتها الأرجنتين وبيرو، والآن تقوم رابطة الكاريبي للتجارة الحرة بدراسة هذه القوانين [28]. وبالمثل فإن العقود التي أبرمتها عدة شركات متعددة الجنسيات مع البلدان الاشتراكية الشرقية، وتنص على اشتراك هذه البلدان بحصة الأغلبية في رأسمال الشركات الفرعية التي يجري إنشاؤها، تستخدم الآن حجة من قبل بلدان العالم الثالث للمطالبة بعقود مشابهة لصالحها، بدلا من الاتفاقات المعتادة التي تعطى الشركات متعددة الجنسيات حصة الأغلبية في رأس المال.

وفضلا عن ذلك فإن مجال الشركات متعددة الجنسيات لم يعد يقتصر على الشركات الأمريكية، كما كانت الحال أساسا في الخمسينات، فقد ظهرت الآن على الساحة الدولية شركات من بلدان أخرى (مثل ألمانيا الاتحادية واليابان). وقد ترتبت على ذلك، بقدر معين، زيادة في نطاق المساومة أمام حكومات العالم الثالث مكنتها من الإيقاع بين هذه الشركات بعضها بعضا للفوز بأفضل الشروط. كما أن البلدان النامية أصبحت أفضل تسليحا وأكثر خبرة في التفاوض مع هذه الشركات. مثال ذلك أنها تعلمت كيف تتفادى الوقوع في براثن شركة واحدة، سواء عن طريق تقسيم مشترياتها

بين عدة شركات، أو «تفكيك» «رزمة الاستثمار-التكنولوجيا» بحيث تفضل ما بين عناصرها المختلفة (الاستثمار، التكنولوجيا، التمويل، التسويق، الإدارة). وأخيرا-ودون الانغماس في أي أوهام-هل لنا أن نأمل في أن توفق مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية أو المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا، وكلتاهما تم التفاوض عليها في الأمم المتحدة، في الارتقاء بالمعايير الأخلاقية لنشاط دولي لم يكن دائما فوق الشبهات في الماضي.

وذلك لا يعني بطبيعة الحال أن الشركات المتعددة الجنسيات قد تم ترويضها نتيجة للهجمات التي تعرضت لها في الأعوام الأخيرة، وسيكون من الحمق الاعتقاد بأن تنمية البلدان المضيفة قد أصبحت تحتل الأولوية الأولى لديها. ولكنه يظل صحيحا أن البلدان النامية أفضل مقدرة اليوم من حيث السيطرة على عمليات هذه الشركات، والأمر الأكثر أهمية أيضا أن البلدان النامية ليست مرغمة دائما على الالتجاء إلى هذه الشركات لتنمية صادراتها الخاصة.

وسيكون من الخطأ بالمثل بأن التقسيم الدولي الجديد للعمل لن يقصر بالضرورة دور البلدان النامية على توريد السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة. فقد رأينا أن الوضع قد تغير، وأن نسبة السلع الإنتاجية والمنتجات الكثيفة لرأس المال في صادرات هذه البلدان من المصنوعات في تزايد مستمر. وتؤكد الدراسات المختلفة أنه في مجرى التنمية الاقتصادية يتغير هيكل الصادرات لبلدان العالم الثالث بحيث يتكيف مع مزيتها المقارنة: فالبلدان ذات الاقتصاديات الأقل نموا تصدر أساسا منتجات كثيفة الاستخدام لليد العاملة، على حين أن البلدان الأكثر تقدما تصدر سلعا أكثر ذات معامل عال لرأس المال (المادي أو البشري)[29]. وتطور من هذا القبيل (مماثل لتطور اليابان) يمكن

رؤيته اليوم بوضوح في بلدان مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية[30]. والحقيقة أن هذا التطور، وهو أكثر من أي تكيف «طبيعي» مع التغيرات في المزية المقارنة، كثيرا ما يكون نتيجة لجهد مدروس من جانب هذه البلدان لتنويع صادراتها بحيث تصبح أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية وأكثر كثافة من حيث استخدام رأس المال. مثال ذلك أن سنغافورة قد زادت

الجدول 12 – 4

نسبة الصادرات المصنعة إلى القيمة الإجمالية للصناعة التحويلية ،

ونسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج القومي الإجمالي ، 1970

(بالنسب المئوية)

مجموعة البلدان (أ)	**نسبة الصادرات المصنعة إلى القيمة الإجمالية للصناعة التحويلية**	**نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج القومي الإجمالي**
أكبر البلدان المصدرة	12.4	19.5
البلدان المصدرة للمواد الأولية أساساً	10.2	10.9
البلدان الأخرى	12	14.2
كل المجموعات الثلاث	11.5	14.9

المصدر : انظر ، الجدول 12 – 2

(أ) أكبر البلدان المصدرة هي : البرازيل ، وتايلند ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، والهند . والبلدان المصدرة للمواد الأولية أساساً (التي كانت صادراتها من المصنوعات تقل عن 10 في المائة من مجموع صادراتها) تشمل أثيوبيا ، واندونيسيا ، وإيران ، وبنما ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، والسودان ، وشيلي ، والكويت ، وليبيا ، ونيجيريا ، وهندوراس ، والبلدان الأخرى هي : بربادوس ، وبيرو ، وتركيا ، وتونس ، وسري لانكا ، والصومال ، وغانا ، وغواتيمالا ، والفليبين ، وفيجي ، وكولومبيا ، والكونغو ، وكينيا ، ومالاوي ، ومدغشقر ، ومصر ، وموريشيوس .

الأجور الصناعية فيها كمحاولة لإعاقة الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، كما أن حكومة تايوان تتخذ الآن تدابير منتظمة لإيفاد الطلبة إلى الخارج للتدريب على أحدث التكنولوجيات الصناعية. وبهذه المناسبة يكون من المفيد أن نلاحظ أنه بينما يتهم بعض الاقتصاديين الشركات متعددة الجنسيات بأنها تقصر دور بلدان العالم الثالث على الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، فإن نمو الصادرات المصنعة الكثيفة الاستخدام لرأس المال في هذه البلدان يعزى جزئيا، في رأي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، إلى ما قام به بعض هذه الشركات من نقل الأنشطة إلى البلدان النامية[31].

ومن البديهي أن يقال: إن أنشطة التصدير تلبي احتياجات مستهلكين أجانب لاحتياجات السكان المحليين، غير أنه سيكون من الخطأ أن نخلص من ذلك إلى أن السكان المحليين لا يفيدون من الأنشطة التي تنفذ عن هذا الطريق. والحقيقة كان هذه الأنشطة تخلق فرص عمل ودخولا جديدة في البلدان المصدرة:

وهذه الدخول بدورها لها أثر مضاعف تزداد أهميته بقدر ما تقتسم على نطاق واسع. وفي هذا الصدد يكون لصناعات التصدير الكثيفة الاستخدام لليد العاملة تأثير موات على كل من النمو والعمالة. كما أن الطلب على المنتجات الصناعية، الذي يرجع إلى ما يترتب على ذلك من دخول إضافية، يشجع بدوره على تنمية الصناعات التي تزود السوق المحلية. ونتيجة لذلك فإنه في البلدان ذات التوجه نحو التصدير كثيرا ما تكون الأرجحية للصناعات التي تغذي الطلب المحلي. وكما نرى في الجدول 12-4 فإنه في البلدان الرئيسة المصدرة للسلع المصنعة لا تمثل هذه الصادرات إلا 12 في المائة من قيمة الإنتاج الإجمالية، وإذا ما وضعنا الأمر بصورة مختلفة فإنه حتى في هذه البلدان يتم إنتاج ما يقرب من تسعة أعشار المصنوعات من أجل الاستهلاك المحلي.

وثمت مسالة ذات صلة ترتبط بالعلاقة (وبالتناقض المدعى به) بين تنمية الصادرات وإشباع الاحتياجات الأساسية. فالنتائج المباشرة لأنشطة التصدير من المرجح-إذا ما أخذت جميع العوامل في الاعتبار-أن تكون ذات أثر إيجابي (وان يكن محدودا) على تخفيف حدة الفقر، إذ أنها بما تؤدي

إليه من توسع في تشغيل العمال غير المهرة (بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال أثر المضاعف) تزود أفقر الفئات من سكان المدن ببعض الدخل الإضافي. وكذلك فان السياسات الداعمة للتجارة يرجح كثيرا أن تكون قائمة على هيكل سعري واقعي (بالنسبة لليد العاملة ورأس المال) من شأنه، في جميع الأنشطة الاقتصادية، تشجيع تفضيل التكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة. وعلى نقيض ذلك فإن سياسات إحلال الواردات كانت تعمل عادة على أن يكون هذا الهيكل السعري مواتيا للتكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال عن طريق إبقائه على سعر صرف مغالى في قيمته، ومن ثم السماح بإعفاء الواردات من المعدات الإنتاجية اللازمة للصناعات «ذات الأولوية» من الرسوم الجمركية. ولكن ما تحدثه أنشطة التصدير من أثر على العمالة، كما أشرت من قبل، بينما يكون أثرا إيجابيا، فإنه من غير المحتمل أن يؤدي إلى حل مشكلة البطالة في البلدان النامية، وبهذا القدر ليس من المرجح أن تكون هذه الأنشطة أكثر من انبعاج في الفقر الشامل للسكان.

ولذلك فإن التصدي لمشكلة الفقر الجماهيري يتطلب سياسات مباشرة إضافية. وفي هذا الصدد فإنه كثيرا ما يقال: إن التوجه الداعم للتجارة لا يتمشى مع الاستراتيجيات المحلية لمكافحة الفقر، وإن الأنظمة السياسية المواتية لتشجيع الصادرات من غير المحتمل أن تدعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية بوصفها هدفا له الأولوية. وربما كان خير تفنيد لهذا الاتهام هو خبرة بلدان عديدة في شرقي آسيا انتهجت استراتيجيات موجهة نحو التصدير، على حين كانت تنفذ في الوقت نفسه سياسات ترمي إلى تحسين قدر أفقر السكان وحظهم في الحياة (وإن يكن من المسلم به أن ذلك كثيرا ما يكون لأسباب سياسية انتهازية). ومهما يكن ما يمكن قوله عن النظامين السياسيين في تايوان وكوريا الجنوبية فإنه لا بد للمرء من أن يعترف بان هذين البلدين قد انتهجا، وحققا، في آن واحد هدفي تنمية الصادرات وإعادة توزيع الدخل. والحقيقة أنه يمكن القول: بان افتقاد الاهتمام بمحنة الفقراء في الماضي كثيرا ما كان، بوجه عام، مرتبطا بسياسات وأنظمة مناهضة للتجارة أكثر منها داعمة لها. غير أنه لا يبدو على وجه الإجمال أنه توجد أي علاقة مباشرة بين السياسة الاقتصادية الخارجية لحكومة

ما، وبين اهتمام هذه السياسة بمكافحة الفقر وفعاليتها في هذا الصدد. ولنستشهد بالاستنتاج الذي خلصت إليه دراسة في هذا الموضوع، «ومجمل القول إنه ليس من الواضح أن انتهاج سياسات داعمة للتجارة سيكون معاديا للإصلاحات الاجتماعية التي ترمي إلى إعادة توزيع الدخل، أو أن السياسات المناهضة للتجارة ستؤدي بأي طريقة يعتمد عليها إلى سياسات لإعادة توزيع الدخل، إلى قدر أقل كثيرا من إعادة التوزيع إلى جانب النمو. والأحرى أنه لا يبدو أنه توجد أي آلية سياسية يعول عليها في إطار هذا النوع من السياسات التجارية، لبدء جهود مبكرة لإعادة التوزيع»[32].

وبالمثل فإن نمو الصادرات لا ينبغي بالضرورة أن يتم على حساب التنمية الزراعية، بل يبدو، على النقيض من ذلك، أن نظاما للحوافز الاقتصادية يشجع صناعات التصدير-ولذلك لا يحمي بلا بموجب صناعات إحلال الواردات-لن يؤدي إلى تعديل معدلات التبادل التجاري على حساب المزارعين، وبالتالي سيكون أكثر ملاءمة للأنشطة الزراعية من نظام الحماية الصناعية الذي تتطلبه استراتيجيات إحلال الواردات. وعلى أي حال فإن تنمية الزراعة ستتوقف أساسا على السياسات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة، وليس من الواضح لماذا يتحتم أن تكون أي حكومة انعزالية أكثر اهتماما بهذا القطاع أو أكثر فعالية في سياستها. ومع ذلك فإن التنمية الزراعية لم تكن موفقة بصفة خاصة في بورما غينيا، على حين حققت كوريا الجنوبية وساحل العاج نتائج ملحوظة تماما في هذا القطاع.

ومع ذلك فلست أود أن أعطي الانطباع بأني أؤيد التجارة الحرة المطلقة العنان وعدم التدخل على الإطلاق في مجالات التجارة أو التمويل أو نقل التكنولوجيا. ذلك أن قدرا من الانتقائية هو بالتأكيد أمر مرغوب فيه، لا سيما في الميدانين الأخيرين. ولكن الحكمة والانتقائية لا تعنيان الاكتفاء الذات، وفي مجال التجارة من المحتمل أن تكسب البلدان النامية من أخذ إعلانات البلدان المتقدمة المتعلقة بالتجارة الحرة على علاتها أكثر مما تكسبه من الارتداد إلى برج عاجي.

وفضلا عن ذلك فإنه أيا كانت التصريحات التي صدرت حول هذا الموضوع، فإن التنمية التي أساسها الاعتماد على الذات والتنمية القائمة على المساواة ليستا بالضرورة مترادفتي، فإغلاق الحدود ليس في ذاته

كافيا لإعطاء استراتيجية إنمائية ما واجهة تقدمية. ومن المرغوب فيه بالتأكيد أن تعاد صياغة سياسات التنمية بحيث تأخذ في الحسبان، على نحو أكثر انتظاما، مختلف اعتبارات العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، ومع ذلك فإن الانعزالية التجارية ليست شرطا ضروريا، ولا حتى كافيا، لتوجه جديد من هذا القبيل.

الاحتمالات المتوقعة لتنميه الصادرات

ثمت خط آخر للنقد كثيرا ما يوجه ضد فكرة إعادة توجيه سياسات التنمية نحو التصدير لا يشكك في المزايا الحقيقية لاستراتيجية كهذه بقدر ما يشكك في فرصها في النجاح. فالاحتمالات المتوقعة للنمو في البلدان المتقدمة-التي تعتبر الأسواق الرئيسة لصادرات العالم الثالث-لا تبدو واعدة للغاية، وثمة مخاطر كبيرة من أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم الاتجاهات الحمائية البادية الآن بالفعل فهل عندئذ تكون هذه حقا هي اللحظة المناسبة للتبشير لدى البلدان النامية بمعجزات الاستراتيجيات ذات التوجه نحو التصدير؟ إن لدينا بالتأكيد حجة جادة هنا، وسيكون من الخطأ الاستهانة بالأخطار الحقيقية التي يمكن أن تتعرض لها صادرات العالم الثالث نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في العالم الصناعي. غير أن ثمة أسبابا عديدة تحملني برغم ذلك على الاعتقاد بأنه لا يوجد بعد سبب يدعو إلى اليأس.

وفيما يتعلق بالصادرات المصنعة على وجه التحديد تزداد حدة القلق بشأن إمكانات النمو في المستقبل. ذلك أن السلع الصناعية كانت تشكل حتى الآن العنصر الأكثر دينامية في صادرات البلدان النامية. فبين عامي 1960 و1975 كانت صادرات هذه البلدان من المصنوعات تزداد من حيث الحجم بمعدل سنوي مقداره 12،3 في المائة، أي ضعف السرعة التي كان يزداد بها مجموع صادراتها، وأربعة أمثال السرعة التي تزداد بها صادراتها من المنتجات الزراعية. ولكن هذه الصادرات الصناعية كانت أيضا الهدف الرئيس للتدابير الحمائية الجديدة التي اتخذتها البلدان المتقدمة خلال العقد الماضي. ألا يحق لنا أن نخشى يكون من شأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلدان الصناعية أن تثير، في الأعوام القادمة، مزيدا من

العقبات أمام تنمية هذا النوع من الصادرات؟

إن الإجابة على هذا السؤال ستتوقف جزئيا على الدرجة التي تكون المنتجات الصناعية للعالم الثالث قد تغلغلت بها أسواق البلدان المتقدمة. والحقيقة أن هذا التغلغل محدود للغاية بوجه عام: ففي عام 1978 لم تكن منتجات البلدان النامية تمثل سوى 2,9 في المائة من استهلاك البلدان المتقدمة من المصنوعات. والتغلغل في الأسواق الأوروبية أعلى قليلا (4,1 في المائة)، ولكنه أدنى من ذلك في أسواق أمريكا الشمالية وكندا واليابان: 2,9 في المائة و 1,9 في المائة و 1,5 في المائة على التوالي. وحتى بالنسبة للقطاعات التي كانت الواردات فيها من العالم الثالث تنمو بسرعة فإن نسبة هذه الواردات في استهلاك البلدان الصناعية ظلت منخفضة نسبيا: في عام 1975 كانت هذه النسبة 8,6 في المائة للملابس و 3,2 في المائة للمنسوجات و 1,7 في المائة للمنتجات الكيميائية[33].

وفي هذه الظروف يبدو أن البلدان النامية لديها مجال كاف لتنمية صادراتها، ولنا أن نعجب أيضا لماذا يبدو العالم الثالث وكأنه يشكل تهديدا ما للبلدان المتقدمة. فالسبب الرئيس للاهتمام الذي حظيت به هذه المشكلة مؤخرا هو في الحقيقة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في هذه البلدان الأخيرة. كما أن معدلات البطالة العالية التي تصيب الدول المتقدمة جميعا تجعلها شديدة الحساسية لما يمكن أن يترتب على المنافسة الأجنبية من مشاكل نقل اليد العاملة وإعادة توطينها. وثمة سبب آخر هو على الأرجح حقيقة أن الصناعات الأكثر تعرضا للتهديد من جانب منافسة العالم الثالث (المنسوجات، الملابس، الأحذية) كانت بالفعل تعاني مصاعب قبل أن يظهر أي أثر لهذه المنافسة، وفضلا عن ذلك فإنها تقام في أغلب الأحيان في مناطق كاسدة اقتصاديا، وتستخدم أيد عاملة (من النساء أو المتقدمين نسبيا في السن) لا يمكن أن يعاد توطينها بسهولة. وأخيرا فإن هذه الصناعات كثيرا ما تتخصص في نوع وحيد من المنتجات، ومن ثم يكون من المتعذر عليها تنويع إنتاجها إلى خطوط أخرى أقل تعرضا للتهديد من جانب المنافسة الأجنبية.

وهذه العوامل تفسر على الأرجح لماذا كانت التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان المتقدمة ضد واردات العالم الثالث تقتصر أساسا على هذه المنتجات

الحرجة. ومع ذلك فإنه توجد قطاعات أخرى تستطيع فيها البلدان النامية الاستفادة من مزيتها المقارنة دون أن تشكل في البلدان المتقدمة منافسا لصناعات لها حساسية المنسوجات أو الأحذية. فأدوات القياس الدقيق، والمعدات الفوتوغرافية، بل حتى الآلات الإلكترونية، ليست سوى أمثلة قليلة لمنتجات من هذا القبيل تستطيع فيها البلدان النامية أن تنوع-وهي تنوع بالفعل-إنتاجها دون أن تعرض نفسها للنزعة الحمائية اليقظة من جانب البلدان المتقدمة[34]. كما أن البلدان الحديثة التصنيع، التي تنتهج سياسة دينامية ومنتظمة للتنويع، قد أثبتت أنه توجد أسواق هامة أمام البلدان النامية خارج القطاعات التقليدية للملابس والمنسوجات وهو ما ينبغي أن يبطل التشاؤم الذي لا موجب له فيما يتعلق بمستقبل صادرات العالم الثالث الصناعية، وفي هذا الصدد فإن الطريقة القوية النشطة التي تغلبت بها هذه الصادرات على العقبات الحمائية التي أقيمت في الأعوام الأخيرة تعتبر مشجعة بكل تأكيد.

كذلك لا ينبغي أن نغالي في الصعوبات التي يمكن أن تواجهها البلدان التي تضطلع اليوم بتنفيذ استراتيجية للتصنيع موجهة نحو التصدير لأن بلدانا نامية أخرى ربما تكون قد انتزعت الأسواق بالفعل. فهذه الأسواق، كما رأينا، هي في الحقيقة أبعد من أن تكون قد انتزعت، كما أنه مازال توجد بوجه عام آفاق لبعض الزيادة في الصادرات الصناعية للبلدان النامية. وفضلا عن ذلك فإننا نعرف أن أنواع الصادرات تتطور في مجرى النمو الاقتصادي:

فعندما تصل البلدان المصدرة إلى درجة أكثر تقدما، تتجه إلى التخلي عن صناعات معينة يمكن أن تحل محلها صناعات جديدة. وهكذا فقد شاهدنا منذ الحرب العالمية الثانية تنقلات متتابعة لمختلف الصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من اليابان إلى هونغ كونغ، ومن هونغ كونغ إلى كوريا الجنوبية، كما أن الكوريين بدورهم يحاولون الآن أن ينقلوا إلى بلدان نامية أخرى أنشطة متعددة تتمتع هذه البلدان فيها بمزية مقارنة. وهكذا يمضي التقسيم الدولي للعمل ليس فقط بين البلدان النامية والمتقدمة، وإنما في داخل العالم الثالث نفسه أيضا. ونتيجة لذلك فإنه بين البلدان النامية لا تكون البلدان التي دخلت سباق التصنيع في وقت متأخر مدانة

بالضرورة لأنها ترى أن جيرانها الأكثر سرعة يحتكرون بصورة غير محددة المواقع التي كان باستطاعتهم كسبها في الأسواق العالمية.

وأخيرا فمهما تكن أهمية التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان المتقدمة فقد بذلت جهود جادة للحد من توسعها. وتعد النتيجة التي توصلت إليها «المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف» أحدث مظهر لإدراك البلدان الغنية للمخاطر التي تشكلها الضغوط الحمائية. وبينما لم تكن نتائج هذه المفاوضات بالنسبة للبلدان النامية إيجابية بقدر الآمال التي كانت معلقة عليها، فإنها كانت على الرغم من ذلك تعبيرا عن رغبة البلدان الصناعية في مقاومة إغراء النزعة الحمائية. ولهذا السبب سيكون من قبيل التسرع الشديد افتراض حدوث توسع ملحوظ في الحواجز التجارية في الأعوام القادمة.

ومن المؤكد أني لا أريد الزعم بأنه لا توجد أي عقبات أمام تنمية صادرات العالم الثالث، بل إني أشد عزوفا عن تبرير الإجراءات التي تتخذها البلدان المتقدمة لإقامة أنواع معينة من هذه العقبات. غير أنه في المناخ الراهن الذي يفل العزم قد يجدر بي أن أقتبس عن تقرير للبنك الدولي يخلص، بعد استعراض متأن للوضع، إلى أنه «على الرغم من عدد من المشاكل يمكن القول، إذا أخذت جميع العوامل في الاعتبار، إنه على امتداد السبعينات لم يصبح النظام التجاري الدولي أقل انفتاحا»[35]. وسيكون من الضار أن نغالي في أهمية الصعاب القائمة إذا كان من شأن ذلك إحباط البلدان النامية ودفعها إلى التخلي عن الجهود اللازمة لتنمية صادراتها. وقد يكون من المفيد أن نتذكر هنا أنه بعد الكساد العالمي في الفترة 1974-1975 واصلت البلدان شبه المصنعة، التي اختارت المضي في سياستها المتعلقة بالتوجه نحو الصادرات، زيادة مبيعاتها الخارجية بسرعة، مثال ذلك أن صادرات كوريا الجنوبية من المصنوعات قد زادت بمقدار الثلثين في عام واحد بعد الربع الثاني من عام 1975. وعلى نقيض ذلك بلدان-مثل البرازيل، أو كولومبيا، أو المكسيك-كانت لها ردود فعل مختلفة تجاه الصعاب التي خلقتها، إذ استدارت نحو الداخل، واتخذت إجراءات ضد الواردات، وقد حققت هذه البلدان نموا أدنى بكثير لصادراتها[36]. وعلى أي حال فإن البلدان شبه المصنعة، إذ أخذت معا، قد صمدت صمودا ملحوظا للكساد

والنزعة الحمائية في البلدان المتقدمة: فبعد أن راوحت صادراتها الخطى قرب منتصف العقد استأنفت نموها بقوة ونشاط. وكما نرى فإن ذلك يبين أن التدهور في الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتقدمة، على الرغم من كل خطورته، لم يستطع تدمير الإمكانات التصديرية للبلدان النامية.

وفي هذا الصدد قد يخشى المرء أن تكون أفقر البلدان في مقدمة ضحايا فقدان الثقة. هذا فيما يتعلق بإمكانات التصدير إذا ما تحولت هذه البلدان بعيدا عن استراتيجية كانت شديدة النجاح بالنسبة للبلدان النامية الأكثر تقدما. ولنأخذ عن تقرير آخر للبنك الدولي: «إن أسوأ نتيجة للنزعة الحمائية المتزايدة يمكن أن تكون مزيدا من العزوف من جانب بلدان نامية كثيرة عن المجازفة بسياسات تجارية أكثر توجها نحو الخارج، حتى عندما تكون الحاجة ماسة إلى هذه السياسات... ولهذا السبب جزئيا.. .. . فإن الآثار المعاكسة للحماية المضاعفة يمكن أن يكون الإحساس بها أكبر لدى البلدان الأفقر والأقل نجاحا أكبر منه لدى الأهداف الأكثر نجاحا ووضوحا[37].

سياسات التصدير

لم يكن النجاح الذي حققته بلدان عديدة في تنمية تجارتها الخارجية مجرد نتيجة سعيدة لظروف مواتية. والحقيقة أن هذا الأداء كان في جميع الحالات نتيجة لسياسات حكومية مدروسة ترمي إلى تشجيع الصادرات.

ويقال في بعض الأحيان إن الإنجازات الملحوظة لبلدان معينة حديثة التصنيع إنما ترجع إلى عدد من الظروف الخاصة-ومن متضمنات مثل هذا بالتأكيد أن البلدان النامية الأخرى الأقل حظا لن يكون باستطاعتها أن تكرر نسخة طبق الأصل من هذا الأداء.. وهكذا فإن هونغ كونغ وسنغافورة، بسبب سوقيهما المحليتين الصغيرتين، لم يكن أمامهما خيار آخر غير أن تعملا على غزو الأسواق الأجنبية، غير أن ذلك يعني نسيان أن بلدانا كثيرة في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أو الكاريبي لم تشعر بالضرورة نفسها، واختارت، على النقيض من ذلك، أن تعمل على تنمية صناعاتها في مجال إحلال الواردات مع نجاح محدود في أغلب الحالات.

وبالمثل فإن إنجازات كوريا الجنوبية، وتايوان كانت تعزى في بعض الأحيان

إلى علاقات هذين البلدين المتميزة بالولايات المتحدة واليابان. ومن غير فهم أهمية هذه العلاقات (وبصفة خاصة أهمية المعونة الأمريكية في تعمير هذين البلدين)، فإنه يمكن لي على الرغم من ذلك أن أوحي بان دورها في تنمية صادرات هذين البلدين لم يكن أساسيا. ففي حالة كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، كانت حصة مبيعاتها لليابان والولايات المتحدة في مجموع صادراتها تنخفض باستمرار منذ عام 1960، وكان دور استثمارات هذين البلدين في المرحلة الأولى من تنمية صادراتها محدودا للغاية، كما أن السلع الكورية لم تكن تستفيد من المعاملة التفضيلية للواردات من جانب هذين البلدين [38]. وقد أجرى اقتصاديان دراسة «للظروف الاستثنائية» التي تفسر نجاح كوريا الجنوبية، وفي ختام دراستهما كان باستطاعتهما أن يخلصا إلى أنه «بينما أسهمت مجموعة منوعة من العوامل في التنمية الناجحة لهذا البلد، فإن الحقيقة الأساسية مازالت على الرغم من ذلك هي أن السياسات الاقتصادية قد قدمت إسهاما كبيرا في تعزيز ما يبدو أنه عملية تصنيع على قدر معقول من الكفاءة والعدالة. وهكذا تقدم كوريا الجنوبية مثالا يكاد يكون كلاسيكيا لاقتصاد يستفيد من مزيته المقارنة ويجني الثمار التي تنبأت بها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية»[39].

وتؤكد دراسات كثيرة على أن السياسات الاقتصادية الحكومية تعتبر عاملا حاسما في تنمية-أو في ركود-الصادرات الصناعية. وقد كانت حكومات العالم الثالث في أغلب الأحيان تنتهج سياسات لإحلال الواردات تجمع ما بين مستويات عالية من الحماية وسعر صرف مغال في قيمته. ومن المستقر اليوم (عن طريق دراسات إحصائية ضمن جملة أمور) أن هذه السياسات كانت في الحقيقة عامل إحباط للصادرات بتمكينها الصناعات التي تنتج من أجل السوق المحلية من أن تحقق ريعا احتكاريا[40]. وثمة دراسات أخرى كان باستطاعتها أن تقرر، بطريقة حاسمة بالمثل، وجود صلة بين اعتماد مخطط لحوافز الصادرات ونمو الصادرات [41]. وهكذا فإن صادرات البلدان الحديثة التصنيع ونواتجها القومية الإجمالية كانت بوجه عام تنمو بسرعة أكبر كثيرا بعد أن اعتمد مخطط من هذا القبيل لحوافز الصادرات. وذلك لا يعني بطبيعة الحال أنه يكفي تنفيذ سياسات مختبرة مختلفة-إذا ما استخدمنا «صيغا» معينة-لكي تزداد الصادرات

بسرعة. بيد أنه من المسلم به اليوم أن السياسات الحكومية تسهم إسهاما حاسما في نجاح-أو فشل-جهود المنظمين الرامية إلى التصدير.

ومن العسير بلا شك أن نبين عند أي مرحلة من تطور بلد ما ينبغي تنفيذ استراتيجية لتنمية الصادرات. فسياسات إحلال الواردات كثيرا ما كانت تبرر على أنها مرحلة أساسية لخلق الأساس الصناعي اللازم لنمو الصادرات فيما بعد. غير أن هذه الحجة ليست مقنعة تماما. فبلدان كثيرة معينة لم يكن لديها سوى مرحلة قصيرة للغاية لإحلال الواردات (ستة أعوام في حالة سنغافورة)، أو حتى لم يكن لديها أي مرحلة من هذا القبيل على الإطلاق (في حالة هونغ كونغ). وفضلا عن ذلك ففي بلدان مثل كوريا الجنوبية، أو تايوان، أو سنغافورة لم تمر غالبية صناعات التصدير الحالية (بما في ذلك المنسوجات التركيبية، والمعدات الإلكترونية، وبناء السفن) من خلال مرحلة سابقة لإحلال الواردات. أما في أمريكا اللاتينية فإن الصناعات التي أقيمت خلال مرحلة إحلال الواردات كثيرا ما كانت تفتقر إلى الكفاءة وكانت غير متكاملة بدرجة كافية، وبهذا القدر كانت تشكل بوجه عام عقبة أكثر منها عونا خلال المرحلة التالية-مرحلة تنمية الصادرات. وأخيرا فإن مراحل إحلال الواردات التي مددت بأكثر مما ينبغي خلقت في كثير من الأحيان شبكات حصينة من المصالح الراسخة والنفوذ السياسي أخذت تقاوم في أوقات لاحقة-بنجاح في بعض الأحيان-التغيرات الضرورية في مجال السياسة. ولكن ذلك لا يعني أن المرحلة التمهيدية للإحلال ينبغي تجاوزها دائما، إنما قد يبدو من المرغوب فيه على الرغم من ذلك اختصار أمدها-وذلك على نقيض ما فعلته بلدان كثيرة.

ومن خبرات العقود الأخيرة وتجاربها يكون من الممكن التسليم بالمكونات الرئيسة لسياسة حوافز الصادرات وتحديد معالمها. وفي حالات كثيرة قد يكون العنصر الأول هو تخفيض قيمة العملة لجعل سعر صرف العملة الوطنية أقرب إلى قيمته الحقيقية، ولتحسين القدرة التنافسية للصادرات في السوق العالمية. غير أنه مهما تكن مزايا سياسية من هذا القبيل فإنه من الهام أن نعرف بأنه في حالات معينة يمكن أن يصبح تنفيذها مستحيلا بسبب اعتبارات سياسية أو اقتصادية أخرى. وفي وضع كهذا قد يكون من المفضل الإبقاء على تعادل العملة، وعلى النظام القائم للحماية التعريفية

(الجمركية) عن طريق إقرار إعانات للصادرات ذات مستوى مكافئ. ومن زاوية التجارة الخارجية فإن مثل هذه السياسة ترقى إلى تخفيض لقيمة العملة يكون من شانه زيادة سعر الصرف الرسمي بنسبة مساوية لمتوسط التعريفة. وبصفة خاصة بسبب الإعانات التي تعطى للصادرات، فإن الصناعات ذات التوجه نحو الخارج لن تكون في وضع سيئ بازاء الصناعات التي تغذي السوق المحلية.

وبالمقارنة بتخفيض مباشر في قيمة العملة فإنه يوجد على الرغم من ذلك عيب مضاعف لهذا النهج الأخير، أولا، أن تنفيذه هو بلا شك أكثر تعقيدا من مجرد تعديل في سعر الصرف. ثانيا، أن حكومات البلدان المستوردة، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة، تكون بوجه عام أكثر حساسية لاستخدام إعانات التصدير، كما تكون دائما سريعة الارتياب في وجود نوايا «للإغراق». ولهذا السبب فإن البلدان النامية كثيرا ما تجد أن من مصلحتها أن تقتصر على الإعانات التي تتمتع بمباركة اللغات (الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة)(مثل خصم الرسوم على المدخلات المستوردة)، أو الإعانات التي تستخدمها البلدان المتقدمة نفسها (مثل الائتمانات التفضيلية للصادرات، أو مخططات التأمين الائتمان، أو تأجيل سداد ضريبة الدخل)[42].

وينبغي ألا يكون الغرض من إعادة تشكيل هيكل نظام الحوافز على هذا النحو هو إعطاء أنشطة التصدير دعما أكثر من ذلك الذي يعطي للصناعات التي تمد السوق المحلية باحتياجاتها، بل أن يكون مجرد إقامة تكافؤ تقريبي بين الحوافز التي تمنح داخل هذين القطاعين. وهكذا يكون ممكنا تصحيح حالة تسود في الحقيقة في غالبية البلدان النامية، إذ أن أنشطة التصدير. في هذه البلدان تكون بوجه عام في وضع غير موات بالنسبة للأنشطة التي تغذي السوق المحلية. وبالمثل فإن مستوى هذه الحوافز ينبغي أن يكون، إلى أقصى حد مستطاع، هو نفسه في مختلف القطاعات المصدرة، ولكن لا ينبغي تنفيذ تدابير دعم نوعية إلا عندما يكون من المستطاع أن يحدد بصورة نهائية أن نشاطا ما يحقق مزايا خاصة للاقتصاد (لا يأخذها معيار المربحية المالية في الاعتبار). ويمكن تصور بضعة استثناءات مؤقتة بالنسبة لصناعات التصدير الجديدة (أخذا بحجة مماثلة لتلك التي تبرر الحماية

المؤقتة للصناعات التي مازالت في أولى مراحلها)، ولكن في هذه الحالة بدورها ينبغي أن تحدد المدة بوضوح في البداية.

وبوجه عام فإنه بغية تلافي أي اضطراب ضار في الأنشطة الإنتاجية يكون من المستصوب ألا تحدث هذه التغيرات في نظام الحوافز بصورة مفاجئة، ذلك أن تعديلات من هذا القبيل ينبغي أن تنفذ على مراحل، طبقا لجدول زمني مقرر سلفا، بحيث تتمكن الشركات من إعداد التطوير الضروري لأنشطتها.

وكما هي الحال فيما يتعلق بجوانب أخرى كثيرة من العلاقات الدولية، فإن مشكلة التجارة الخارجية للبلدان النامية كثيرا ما تفهم بوضوح أكثر إذا ما تم تناولها بطريقة أكثر واقعية وبراغماتية. وبوجه خاص فإن تحليل الحقائق كثيرا ما يمكننا من إعادة النظر في أفكار متصورة سلفا.

وهكذا يبدو من الصعب اليوم الاعتقاد بأن البلدان النامية ليس لديها ما تكسبه عن طريق تنمية تجارتها مع بقية العالم بوجه عام، ومع البلدان النامية بوجه خاص. غير أنه مهما يكن عدم التكافؤ في التبادل بين الشمال والجنوب، فإن هذا التبادل قد مكن بلدانا كثيرة في العالم الثالث من التعجيل بالتنمية فيها. كما أن خبرة بلدان مختلفة قد بينت أيضا أن الاستراتيجية الإنمائية التي تستفيد من إمكانات التجارة الخارجية ليست بالضرورة استراتيجية غير متوازنة أو غير منصفة. ودون الزعم بأن الانخراط في التجارة الدولية بصورة منتظمة وخالية من التمييز يكون دائما في صالح العالم الثالث، فإننا ينبغي على الرغم من ذلك أن ننوه بأن التجارة الخارجية توفر دائما إمكانات حقيقية للبلدان النامية إذا كان باستطاعتها أن

وعلى الطرف الآخر سيكون خطأ مماثلا أن نغالي في تقدير قدرة التجارة الدولية على حل مشكلات هذه البلدان. وهكذا فإن تنمية الصادرات التي توجه نحو البلدان الصناعية لن يكون باستطاعتها قط تحقيق حل إعجازي لمشكلة البطالة في العالم الثالث إن نمو هذه الصادرات يمكنه أن يسهم في تخفيض البطالة، ولاسيما في البلدان الصغيرة، غير أنه لا يستطيع أن يشكل بديلا مستمرا لما يتحتم تنفيذه من سياسات نوعية ترمي إلى تحسين حالة العمالة وزيادة دخول أفقر فئات السكان. والحقيقة أنه-من الناحية

الأساسية-عن طريق تمكين البلدان النامية من تحرير ميزان مدفوعاتها من القيود التي تثقل عليه يكون باستطاعة تنمية الصادرات أن تسهم في النمو الاقتصادي للعالم الثالث. وهذا الدور لا بد من أن تكون له أهمية خاصة في الثمانينات، وذلك بسبب ما يتوقع خلال هذا العقد من حدوث زيادة هائلة في احتياجات البلدان النامية غير النفطية من الموارد المالية.

وبالطريقة نفسها سيكون من المرغوب فيه ألا يسمح للوضع الاقتصادي الراهن بأن يزيد بصورة مفرطة من ظلمة تقويما للاحتمالات التجارية المتوقعة للبلدان النامية. وقد كانت هناك موجة تشاؤمية مماثلة منذ خمسة وعشرين عاما، ولكن هذه الموجة دحضها ربع قرن من النمو السريع في الصادرات. واليوم يقال لنا إن الظروف قد تغيرت وإن مثل هذا النمو لم يعد ممكنا، غير أنه في هذه الأثناء واصلت صادرات العالم الثالث الزيادة بمعدلات ثابتة.

ونحن نسمع أيضا أن «المعجزات» سواء أكانت كورية أم برازيلية، أم «صنع في هونغ كونغ» إنما ترجع إلى ظروف خاصة ولا يمكن تكرارها. غير أنه يتبين لنا عند الدراسة الدقيقة أن «الظروف الخاصة» قد ثبت في النهاية أنها سياسات اقتصادية ذكية، وأنها-ولننتحل عبارات كينز-بضعة منظمين وحيوية شبابهم. وإذا لم يكن من المستطاع تكرار المعجزات، فمن المستطاع محاكاتها، وذلك على وجه التحديد هو ما تفعله الآن بلدان العالم الثالث المشغولة في الوقت الحالي بتنمية صادراتها. والسياسات الاقتصادية نفسها التي سمحت بالأمر بإعادة التوجه نحو التصدير، ومعجزات بلدان معينة، يمكنها في الغد أن تجعل باستطاعة قادمين جدد انتزاع حصة في السوق الدولية.

وذلك لا يعني الزعم بأنه لا توجد أي صعاب، وبأنه لا توجد أي عقبات أمام تنمية صادرات العالم الثالث، ولكن الطريقة التي استطاعت بها هذه الصادرات مقاومة الظروف غير المواتية في العقد السابق تشد العزم بكل تأكيد. والحقيقة أنه سيكون مما يؤسف له أن يؤدي تشاؤم لا مبرر له إلى إثناء البلدان النامية عن مواصلة جهودها في هذا الاتجاه في الوقت الذي يملي فيه الوضع الاقتصادي العالمي هذا التوجه بأكثر مما كان عليه في أي وقت مضى.

خاتمه

كانت الحرب العالمية الثانية، في جوانب كثيرة، حدا فاصلا بالنسبة لبلدان العالم الثالث. فعلى المستوى السياسي شهدت الفترة التي تلت الحرب مباشرة مولد دول مستقلة وقيام حكومات جديدة في أفريقيا وآسيا. وفي المجال-الديموغرافي ترتب على التحسن العام في الأحوال الصحية انفجار سكاني ليس له سابقة من قبل. وأخيرا فإنه فور استقلال البلدان الجديدة، وللمرة الأولى في تاريخها، أصبحت التنمية الاقتصادية إحدى الأولويات الرئيسة لحكوماتها وطبقاتها الحاكمة.

وربما كانت السبعينات نقطة تحول جديدة في التاريخ الاقتصادي لهذه البلدان. ففي خلال هذه الفترة كان النمو الاقتصادي ذو السرعة الاستثنائية في العقدين السابقين موضع تساؤل وارتياب، وذلك بعد أن تجمعت أدلة هامة تبين أن التنمية الاقتصادية كانت مقترنة بحالات متكررة من الإخفاق وبنواقص خطيرة. وفضلا عن ذلك فإن إمكانية استمرار النمو نفسها بدت أقل يقينا، كما أن «صدمات» مختلفة-في مجالات الطاقة، والأغذية، والمواد الأولية-بدا أنها تؤكد وجود حدود مادية للنمو. وعند بداية عقد جديد أصبح من الواضح الآن أن النمو ينبغي أن تعاد صياغته بحيث يأخذ في الاعتبار حالات الإخفاق السابقة والعقبات التي ستواجهه في المستقبل.

غير أنه من الواضح الآن أن الأساس لتأمل من

هذا القبيل يجب أن يكون تقويما موضوعيا لخبرة العقود الماضية، وكذلك للاحتمالات المتوقعة في الأعوام القادمة. وعلى نقيض ذلك فإن تجاهل حالات الإخفاق الماضية أو الاستهانة الشديدة بالصعاب التي يمكن أن تطرأ في المستقبل، لن يكون من شأنهما إلا الحيلولة دون تحديد الاستراتيجيات الملائمة وتنفيذها.

وفي خلال العقود الثلاثة الماضية حققت البلدان النامية نموا اقتصاديا استثنائيا. فمعدل نموها أثناء هذه الفترة كان ضعف مثيله خلال النصف الأول من القرن العشرين. وعلى الرغم من النمو السكاني السريع، فإن دخل الفرد ازداد أيضا بمعدل لم يسبق له مثيل. فبالنسبة للعالم الثالث ككل ازداد متوسط دخل الفرد بحوالي الثلث خلال النصف الأول من هذا القرن، ولكنه تضاعف خلال ربعه الثالث. وكانت الإنجازات ذات طابع استثنائي مماثل فيما يتعلق بالأحوال المعيشية. وفي ثلاثين عاما شهد توقع الحياة عند الميلاد (متوسط الأعمار) في العالم الثالث زيادة تطلب حدوثها قرنا من الزمان في البلدان التي هي متقدمة الآن. وفي عشرين عاما، من عام 1950 حتى عام 1970، ارتفع عدد الطلبة في المدارس الابتدائية إلى أكثر من ثلاثة أمثاله، كما ارتفع إلى ستة أمثاله في كل من التعليم الثانوي والجامعي.

ولكون إنجازات العقود الأخيرة ليست موضع ارتياب، فإن حالات إخفاقها تعد أكثر إثارة. فالنمو الاقتصادي السريع في هذه البلدان قد عاد بمنفعة محدودة على الثلث الأشد فقرا من سكانها، إن كان قد عاد عليهم بشيء أصلا. والحقيقة أنه في بعض الحالات ربما كانت أحوال أفقر السكان قد تدهورت. وفضلا عن ذلك فإن النمو لم يؤد إلى القضاء على الجوع، أو الجهل، أو المرض، بل إنه يرجح أن تكون أعداد من يعانون سوء التغذية أو الأميين قد ازدادت خلال العقود القليلة الماضية. واليوم-لم يعد ممكنا لنا أن نعتقد-كما كنا لا نزال نعتقد منذ عشرة أعوام-أن هذه المشكلات التي كنا عاجزين عن حلها ستجد حلها في نهاية الأمر في مواصلة النمو والتعجيل به. والواقع أن ما هو موضع تساؤل الآن ليس سرعة هذا النمو وإنما نوعيته ومضمونه.

وخلال الأعوام الأخيرة توصلنا أيضا إلى تفهم أكثر وضوحا لما ينطوي

عليه النمو في العقود القليلة الماضية من إمكانات وما يحفل به من مخاطر. ويبدو الآن أن مشكلة العالم الثالث الرئيسة في الأعوام القادمة لن تكون مشكلة وجود حدود مادية للنمو، وإنما تنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد اللازمة لاستمرار هذا النمو. وصعاب العقود القادمة لن يكون من المتعذر التغلب عليها إذا استطعنا، دون مزيد من التأخير، تحديد الاستراتيجيات الضرورية وتنفيذها. ذلك أن تنفيذها قد تأخر كثيرا بالفعل لسوء الحظ على الرغم من تعدد إشارات الإنذار: ففي مجالي الطاقة والأغذية، على سبيل المثال، ربما يخشى الآن أن تكون التدابير اللازمة قد تأخرت كثيرا بحيث أصبح من المتعذر تلافي الأزمات الوشيكة.

ولذلك فإنه بالنسبة لبلدان العالم الثالث يبدو من الضروري تعديل سياساتها الإنمائية، سواء لعلاج حالات الإخفاق الماضية، أو لمواجهة مشكلات المستقبل، كما أن أولويات متعددة تبدو جوهرية لإعادة تحديد من هذا القبيل. إذ يجب تكثيف الجهود الجارية الرامية إلى تقليل النمو السكاني، كما سيكون من المتعين إعطاء أولوية عالية لتنمية الطاقة التجارية والتقليدية. وينبغي أيضا التعجيل كثيرا بنمو الإنتاج الزراعي، وبصفة خاصة إنتاج الأغذية. وأخيرا فإنه سيتعين على هذه البلدان، بسبب الزيادة المتوقعة في احتياجها من الواردات أن تعمل على زيادة صادراتها بغية الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لمشترياتها.

فضلا عن أن إعادة التوجه بالنسبة للنمو يجب أن تعدل حيث تأخذ في اعتبارها احتياجات أفقر السكان. فلم يعد باستطاعتنا أن نعتقد أن النمو الاقتصادي غير المتمايز سيكون وحده كافيا لتحسين الأحوال المعيشية لهؤلاء البؤساء؟ ذلك أن خبرة العقود الماضية قد بينت انه سيلزم اتخاذ إجراءات نوعية لهذا الغرض. غير أن تغييرا كهذا لا يعني التخلي عن هدف النمو الذي كان بوجه عام الموجه لاستراتيجيات التنمية في الخمسينات والستينات. والحقيقة أن النمو الاقتصادي سيكون ضروريا في الأمد الطويل لسلامة السياسات التي ترمي إلى تحسين قدر المعدمين وحظهم في الحياة. ولكن التوفيق بين هدفي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لن يكون ممكنا إلا إذا أعطيت الأولوية لزيادة إنتاجية أفقر السكان.

وفي هذا الصدد سيكون هناك دور أساسي لتنمية الزراعة التي تعتمد

عليها الأغلبية الساحقة من هؤلاء المعوزين.

وإذا كان هناك إلحاح خاص من جانبي في هذا الكتاب على ضرورة زيادة القدرة الإنتاجية لأفقر السكان، فذلك لأن هذا الجانب كان يغفل عادة لدى صياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية معينة. ففي بلدان متعددة أدت الأهمية المفرطة التي تولي لرفاهة المعوزين-على حساب السياسات الرامية إلى زيادة قدرتهم الإنتاجية-إلى إيقاف التنمية الاقتصادية. غير أنه بينما تعطى الأولوية للتدابير الرامية إلى زيادة إنتاجية الفقراء، لا ينبغي لنا أن ننسى أنه من الضروري أيضا، داخل البرامج الحكومية «غير الإنتاجية»، أن يعاد التوجه نحو هذه الفئات من السكان. ففي مجال التعليم أو الصحة أو توريد المياه، على سبيل المثال، سيكون من المتعين أن يعاد توجه السياسات الحكومية-والنفقات العامة بوجه خاص-نحو الفئات الاجتماعية التي هي في أمس الحاجة إليها.

والتدابير التي أجملتها، إذا ما أخذ كل تدبير منها على حدة، يمكن أن تبدو ذات طبيعة محدودة، وقد يتساءل المرء عما إذا كانت هذه التدابير كافية من الناحية الفعلية لتصحيح النواقص الخطيرة التي تميزت بها الأعوام الثلاثين الماضية، والتصدي للمشكلات الكثيرة التي تنذر بها العقود القادمة. غير أني أود القول: أن هذه السياسات ليست محدودة الآفاق، وإنما هي في الواقع ذات طابع عميق الأثر نوعا ما. وإذا ما نفذت هذه السياسات في عزلة عن بعضها بعضا فمن غير المرجح بطبيعة الحال أن تكون شديدة الفعالية-بل إن المرء قد يتشكك في أي أثر لها على الإطلاق، غير أنها إذا ما نفذت بوصفها أجزاء من استراتيجية متماسكة، فإن البرنامج الشامل من المرجح أن يبدو أشد عنفوانا بكثير، كما أنه سيكون أكثر فعالية بما لا يقاس. فهل باستطاعتنا حقا أن نعتبر في عداد الاستراتيجيات المحدودة الأثر استراتيجية تؤلف ما بين برنامج متكامل فعال لتنظيم الأسرة، وسياسة قوية لتنمية موارد الطاقة المحلية (بما في ذلك برامج واسعة النطاق لإعادة التشجير) الأولويات وأولوية حقيقية (على نقيض الأولويات البلاغية المنمقة) للتنمية الريفية، وتنظيم تعاونيات صغار المزارعين، وتنفيذ أشغال ريفية إنتاجية واسعة النطاق، ومخطط للتصنيع الكثيف الاستخدام لليد العاملة يدعم المؤسسات الصغيرة، وبرنامج مرن وكفء لتنمية الصادرات

؟ وإذا ما اعتقد المرء، فضلا عن ذلك، أنه في البلدان التي يكون توزيع الأرض فيها منحرفا ومشوها يعتبر الإصلاح الزراعي شرطا أساسيا مطلقا، وإذا ما تشكك المرء أيضا في أن إصلاحا من هذا القبيل يمكن أن ينفذ بنجاح بالوسائل السلمية، فإنه ينبغي للمرء أن يسلم بأن الاستراتيجية في مجملها تمثل ما هو أبعد بكثير من سياسة إصلاحية تدريجية ومحدودة.

وباستطاعة المرء مع ذلك القول بأن استراتيجية كهذه، على الرغم من طبيعتها العميقة الأثر، قد لا تكون كافية لتفادي مشكلات المستقبل التي تلوح عنيفة للغاية قرب نهاية العقد. فبسبب خطورة هذه الأزمات الوشيكة قد لا أستطيع أن أكون على يقين تماما من أنه حتى هذه الاستراتيجية سيكون في إمكانها أن تكبح جماحها. غير أني مقتنع بأننا إذا لم نشرع في تنفيذها فسرعان ما ستجرفنا هذه المشكلات نفسها. كذلك اعتقد أن «مخططات البقاء» البديلة التي تعرض بصوره مختلفة، سواء بدوافع رأسمالية أو ماركسية، لا تزودنا بإجابات على جوانب الإخفاق التي حفل بها الماضي وعلى قضايا المستقبل.

وهذا الكتاب التي يتناول التنمية في العالم الثالث يعني أساسا بالاستراتيجيات الاقتصادية لهذه البلدان. ومن الواضح أن المسئولية الرئيسة عن هذه التنمية ستقع على دول العالم الثالث نفسها، وأن أداءها الاقتصادي سيتوقف في الجانب الأكبر فه على جهودها الخاصة. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية هامة، وأن سياسات البلدان الصناعية ستحدد جزئيا النتائج التي تحققها البلدان النامية. وفي هذا الصدد أيضا كان العقد الماضي بمثابة نقطة تحول، وذلك بقدر ما جعل باستطاعتنا أن نفهم بوضوح أكثر الترابط الذي يوجد الآن بين جميع الدول. فمن الواضح اليوم أن بلدان «الشمال» لم يعد باستطاعتها تشكيل سياساتها دون اهتمام ببلدان «الجنوب»، بقدر ما لم يعد باستطاعة هذه الأخيرة تحديد استراتيجياتها الإنمائية دون أن تضع موضع الاعتبار أوضاع الدول الصناعية والإجراءات التي تتخذها.

وبقدر ما هو من الجوهري الآن أن يعاد النظر في النمو في البلدان النامية يكون من الضروري أيضا أن يعاد تحديد العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة في عالم مترابط. فاليوم لم يعد بوسع البلدان المتقدمة

أن تتجاهل دول العالم الثالث، كما أن تطور هذه الدول لم يعد شاغلا لها دون غيرها، وأن هذا التطور يتعلق الآن بصورة مباشرة بالمجتمع الدولي بأسره. وخلال العقد الماضي تفهمنا بوضوح أكثر أهمية العالم الثالث، واكتشفنا أبعاد اعتماد كل جانب على الآخر. وعلينا الآن أن نحول هذا الترابط السلبي إلى تضامن إيجابي وفعال.

الهوامش

المقدمة

(1) انظر، تقرير اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية

North-south: A programme for Survival Cambridge: Mit Press ،

1980)، الصفحة 24. وسيشار إلى هذا التقرير فيما سيأتي من النص بتقرير براندت.

الفصل الأول

(1) بول بايروخ 1900 The Economic Development of the Third World since (لندن: دار النشر «ماثيون»، 1975).

(2) سيمون كوزنتز، Economic Growth of Nations)نيويورك، دار النشر «و. و. نورتون»، 1965(

(3) وتفيد تقديرات بايروخ، كوزنتز، Economic Development of nations Economic Growth of Nations بأنه على المدى الطويل كانت معدلات النمو السنوية للبلدان التي تعتبر متقدمة اليوم، منذ بداية تصنيعها، حوالي 3,0 في المائة للناتج المحلي الإجمالي و 2,0 في المائة للناتج المحلي الإجمالي للفرد.

(4) بول ن. روزنشتين-رودان International Art of Undeveloped countries في مجلة ربفيوأوف إيكونوميكس آند أستاتستكس، عدد أيار/ مايو 1961. نظر أيضا، هو ليس تشيناري ألان ستراوت، Foreign Assistance and Economic Development في مجلة أمريكان إيكونوميك ريفيو، عدد أيلول/ سبتمبر 1966، وذلك للاطلاع على سلاسل أخرى من الاسقاطات التي تجاوزتها هي الأخرى، بوجه عام، النتائج الفعلية.

(5) القرار رقم 1710 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر 1961 خلال دورتها السادسة عشرة.

(6) القرار رقم 2626 الذي اتخذته الجمعية للأمم المتحدة في تشرين الأول /أكتوبر 1970 خلال دورتها الخامسة والعشرين.

(7) تم حسابها من الأرقام الواردة في، دافيد مورافيتز 1975 Twenty Five Years of Economic Development 1950 to (بلتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1977)

(8) باستخدام أوليات علم الجبر يمكننا أن نوضح في يسر أن الفجوة المطلقة ستواصل الاتساع إلى أن تصبح نسبة الناتجين المحليين الإجماليين للفرد مساوية لمقلوب نسبة معدلي نمو كل منهما.

(9) توصل مورافيتز Twenty-Five years of Development إلى أن معامل الارتباط بين مراتب سبعة

وسبعين (77) بلدا في عامي 1950 و1975 كان 91, 0.
(10) إذا تركنا جانبا حالتي الكويت وليبيا الخاصتين، فإن الفجوة المطلقة (مقاسة بين عام 1974) بين الصومال (37 دولارا للفرد) وإسرائيل (1090 دولارا). انخفضت إلى حوالي 1050 دولارا، وفي عام 1975 كانت الفجوة المطلقة (محسوبة أيضا بقيم عام 974 ا) بين بواندا (ا 8 دولارا للفرد). لإسرائيل (3287 دولارا) ثلاثة أمثال الفجوة الأولى. انظر أيضا موارفيتزTwenty-Five Years of Development
. (11) من أجل الإلمام بتحليل لهذه العملية، انظر أيضا، ألين بارير: Le Development Divergent: Essai Zur La rvcesse et La pa Verte des nations (باريس: دار النشر «يوكونوميكا»، 1978).
(12) «البلدان الأشد فقرا» المشار إليها هنا هي تلك البلدان التي كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها يقل في عام 1970 عن 200 دولار.
(13)كان النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي للفرد في هذه البلدان في النصف الأول من العقد الماضي يرجع من الناحية الجوهرية إلى الزيادة في الأسعار النسبية للنفط، وفي المستقبل من غيرا لمرجح أن تحدث معدلات نمو من هذا القبيل للناتج المحلي الإجمالي للفرد بقدر ما هو من غير المرجح أن يحدث في غضون عام واحد ارتفاع جديد مقداره أربعة أمثال
(14)-Development Trends SINCE 1960 and Their Implications for a new International Development Strategyنشرت في العدد رقم 13 (1979) من مجلة الأمم المتحدة (نيويوركUnited Nations Journal (of Development Planning
(15) انظر، مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، International 81, 1980 Trade (جنيف، 1981). انظر أيضا، البنك الدولي، World Trade and Output of Manufactures، ورقة عمل أعدها موظفو البنك، واشنطن العاصمة، كانون الثاني / يناير 1979، وكذلك (1981. World Development Report (Washington, D.C
(16) في عام 1979، وصل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية إلى حوالي 375 بليون دولار، على حين كانت حصة الصناعة التحويلية تمثل قرابة 370 بليون دولار. كما أسهم القطاع الصناعي بأكمله (الذي بشمل الصناعة التحويلية) بما يقرب من 835 بليون دولار.
(17) في عام 1979 كانت الفجوة النسبية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سنغافورة ومثيله في بنغلادش حوالي 43 إلى ا، وكانت هذه الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بنغلادش ومثيله في العربية السعودية 81 إلى ا، ومثيله في الكويت 190 إلى ا. ومن قبيل التذكرة فان الفجوة النسبية بين البلدان المتقدمة والبلدان الأمية كانت في ذلك الوقت قرابة 13 إلى ا.

الفصل الثاني

(ا) (ا)انظر، على سبيل المثال، منظمة الأغذية والزراعة، الزراعة نحو العام 2000 (روما، 1979) شلومو روبتلينجر ومارشيللو سيلوفسكي، Malnutrition and poverty ورقة عارضة أعدها موظفو البنك الدولي (بلتيمور، مطبوعات جامعة جون هوبكنز، 1976)، جوزيف كلاتزمان،? Nourir Dix milliards d'hommes)باريس: دار النشر 1975 presses Universitaires de France(.
(2) يبدو أن هناك توافقا واسعا في الآراء حول عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية، فقد ازداد على امتداد الستينات، غير أنه ليس من الواضح بالدرجة نفسها ما إذا كانت نسبتهم إلى

مجموع سكان العالم الثالث قد ازدادت أيضا خلال الفترة نفسها.

(3) انظر، Development trends since 1960 and their Imprecations for a new International Development Strategy، وردت في دورية الأمم المتحدة،-Nations Journal of Development Planning العدد رقم 13، 1979، وكذلك الزراعة نحو العام 2000، المرجع السابق.

(4) يذكر دافيد مورافيتز، Twenty-five Years of Economic Development, 1950 to 1975 (بلتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1977) أن هذه المسألة كان يشار إليها في جميع التقارير الهامة التي صدرت عن التعليم في غانا (ساحل الذهب في ذلك الوقت) في الفترة من عام 1842 حتى عام 1957- عام الاستقلال.

(5) انظر بوجه خاص المرجع نفسه، وكذلك Development Trends Since 1960

(6) مورافيتز، Twenty-five Years of Economic Development. وكانت المؤشرات الستة عشر المستخدمة هي: ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية (كنسبة مئوية من الاحتياجات)، ما يحصل عليه الفرد من البروتين، ما يحصل عليه الفرد من البروتين الحيواني أو النباتي، سدل وفيات الرضع، معدل الوفيات بين عام واحد و 14 عاما، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، عدد السكان لكل ممرضة، عدد السكان لكل طبيب، عدد السكان لكل سرير في المستشفيات، متوسط عدد الأشخاص للحجرة، النسبة المئوية للمساكن الخالية من شبكات المياه، النسبة المئوية للمساكن المزودة بالكهرباء، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار، نسبة القيد بالمدارس الابتدائية، نسبة القيد بالمدارس الثانوية، القيد في المدارس المهنية كنسبة مئوية من القيد في المدارس الثانوية.

(7) انظر، مجلس التنمية لما وراء البحار، The United States and World, 1977 Development: Agenda (نيويورك: دار النشر «برايغر»، 1977)، انظر أيضا، المجلدين Agenda 1980, Agenda 1979

(8) انظر، مورافيتز، Twenty-Five Years of Economic Development وكذلك، البنك الدولي، Two Studies of Development in Sub-Saharan Africa ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، تشرين الأول / أكتوبر 1978.

(9) في عام 1976 كان 40 في المائة من أفقر السكان يحصلون على 16 في المائة من الدخل القومي. (في الولايات المتحدة كانت النسبة المئوية المقابلة 12 في المائة في عام 1972). انظر، هو ليس نشينري وآخرين، Redistribution with Growth(لندن مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1974).

(10) بينما لم يكن أفقر 20 في المائة من السكان يحصلون على أكثر من 5 أو 6 في المائة من مجموع الدخل في الصين في الفترة 1929- 1933، فمن المفترض أن حصتهم تتجاوز الآن 10 في المائة. انظر، The Chinese Experience في العمل الجماعي Poverty and Landlessness in Rural Asia من أعداد كايت غريفن وعزيز الرحمن خان (جنيف: مكتب العمل الدولي، 1977)

(11). مورافيتز، Twenty-five Years of Economic development البنك الدولي، Two Studies of Development in Sub-Saharan Africa-، غريفن وخان، Poverty and Landlessness in Rural Asia-

(12) مونتيك أهلوواليا، Rural Poverty in India ورد في البنك الدولي،-India: Occasional Papers ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، أيار/ مايو 1978.

(13) غريفن وخان، Poverty and Landlessness In Rural Adia

(14) في بعض الأحيان يتم تعريف خط الفقر هذا بأنه الدخل اللازم لضمان حد أدنى معين من التغذية.

(15) بالنسبة لباكستان، يخلص ستيفن غويزنجر ونورمان ل. هيكس (Long-term Trends in Income

Distribution in Pakistan، وردت في World Development 6 (1978) إلى أنه كان يوجد أتجاد نحو تحسن توزيع الدخل خلال الستينات (على الرغم من أن التوزيع ربما يكون قد ساء خلال السبعينات(.
وبالنسبة لسري لانكا يخلص لآل جابا واردينا) في تشينري وآخرين، (Redistribution with Growth) إلى أن توزيع الدخل تحسن على امتداد العقدين السابقين.
وبالنسبة للهند تخلص دراسة أكثر شمولا أجراها أهلو واليا (Rural Poverty in India) إلى أنه بينما ازداد عدد من يعانون) الفقر المطلق (في الريف، فان نسبة هؤلاء الفقراء إلى مجموع سكان لم تكن تتغير باستاق، بمرور الوقت، في أي اتجاه معترف به.
(16) بنك التنمية الآسيوي، Rural Asia: Challenge and Opportunity) نيويورك: دار النشر «برايغر»، 1977 (، الصفحة 63.
(17) في هذا الصدد يكون من الحكمة والتدبر أن نقارن النغمة المتشائمة بعض الشيء التي تبدو من الدراسة الاستقصائية)المشار إليها في الحاشية 16 أعلاه) لبنك التنمية الآسيوي بالدراسة التي أجراها البنك في الموضوع نفسه منذ عشرة أعوام-عندما كانت البدايات الأولى للثورة الخضراء تبشر بمستقبل سخي. (بنك التنمية الآسيوي، Asian Agricultural Survey) طوكيو: مطبوعات جامعة طوكيو، 1969، سياتل: مطبوعات جامعة واشنطن، 1969).
(18) البنك الدولي،-Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action) واشنطن العاصمة، 1981 (، وكذلك-Two Studies of Develop ment in Sub-Saharan Africa. انظر أيضا مكتب العمل الدولي، Rural Poverty in The Third World) جنيف، 1979(، وتزودنا هذه الوثيقة بمعلومات-وإن تكن متقطعة-تشير إلى أن الفقر قد ازداد في القطاعات الريفية في كثير من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
(19) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)التابعة للأمم المتحدة(، El Desarollo Economico y Social y Las relaciones externas de E/GEPAL/1061(Las relaciones External de America Latina) شباط / فبراير 1979. ويجري تعريف «الفقر» هنا بأنه العجز عن شراء سلعة غير محددة من السلع والخدمات تضمن إشباع الاحتياجات الأساسية ويتطابق «الفقر المطلق» مع دخل لا يسمح بالحصول على الأغذية اللازمة لأدنى مستوى من المتطلبات الغذائية.

الفصل الثالث

(1) انظر، على سبيل المثال، هيرمان كان وأنتوني ج. فاينر، the year 2000 (نيويورك: ماكميلان، 1967)، وكذلك، بول ن. روزنشتين-رودان، The Have‘s and 2000 Have-nots around the Year في العمل الجماعي الذي أعده جاديش باغواتي وآخرون، Economics and World order: From the 19790s the 1990s (نيويورك: دار النشر ماكميلان، 1972).
(2) ازداد مقدار هذه المساعدة المالية من 6 ر17 بليون دولار في عام 1970 إلي 4 ر25 بليون دولار في عام 1981 (جميع القيم بالدولارات الثابتة لعام 1981). انظر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Resources for Development Countries in 1981 and Recent Trends، صورة مستنسخة (باريس، 1982).
(3) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، Development Cooperation: 1981 Review (باريس، 1981). وفي لغة المنظمة تشتمل «التدفقات غير التيسيرية» على تدفقات رأس المال الخاص وتدفقات الأموال العامة التي يتم تحويلها بشروط تقرب من شروط السوق.

(4) أكدت اللجنة التي يرأسها فيلي براندت، مستشار ألمانيا الغربية السابق، أهمية هذه المشكلة)انظر، Brandt Report، الصفحة 240(. وتشاطرها قلقها هذا مصارف تجارية كثيرة، كما يشاطرها هذا القلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
(5) أرثر لويس the theory of Economic Growth (هو موود، الينوي دار النشر «ريتشارد د . ايروبن»، 1953)، الصفحة 9. غير أنه ينبغي للمرء أن يؤكد على أن الاهتمام بالنمو الاقتصادي، مهما يكن عمقه، لم يصبح فقط اهتماما خالصا وصريحا انظر، ديباك لال
، Distribution and Development: A Review Article فـي-World Develop 4 ment الـعـدد 9)أيـلـول / سبتمبر 1976(، وذلك للاطلاع على نقد لبعض المؤلفات المبسطة عن الأوضاع إلى كانت سائدة في الخمسينات والستينات. ويقول دافيد مورافيتز أيضا إنه كان لدى الاقتصاديين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات تصور للتمية أقل ضيقا من تصورهم لها في السنوات التالية: انظر كتابه، Twenty-Five years of 1973 Economic Development 1950 to) بلتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1977 .
(6) كان ذلك عل وجه الأجمال هو موقف الحكومة الهندية في وقت قريب نسبيا. غير أن الحكومة الباكستانية أخذت المشكلة بجدية أكثر، ومما لا ريب فيه أن ذلك كان يرجع جزئيا إلى الانخفاض الحاد في المعونة التي تلقاها ذلك البلد في عامي 1966 و 1967 بموجب قانون فوائض المحاصيل بالولايات المتحدة (pl 480) دار النشر
(7) غونار ميردال، Aslan Drama (نيويورك: دار النشر «بانيثون بوكس»، 1968). انظر أيضا للمؤلف نفسه، The Challenge of World Poverty (نيويورك: دار النشر «فيتاج بوكس» 1970).
(8) ف. م. دانديكار ونيلاكانتا راث، Poverty In India، المدرسة الهندية للاقتصاد السياسي (بومباي: دار النشر «إيكونوميك آند بوليتيكال ويكلي»، 1971
كلمة «الساحل»، كلمة عربية الأصل، أطلقها الجغرافيون العرب مجازا على المنطقة السودانية الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى لكونهم شبهوا الصحراء ببحر رملي، واعتبروا هذه المنطقة ساحلا لهذا البحر. وهي منطقة تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتشمل البلدان التالية: السنغال، جنوب موريتانيا، فولتا العليا، مالي، النيجر، تشاد، السودان، إثيوبيا، الصومال - المترجم
(9) إيرما أديلمان وسينثيا موريز،-Economic Growth and Social Equity In Developing Countries (ستانفورد: مطبوعات جامعة ستانفورد، 1973)، الصفحة 189.
(10) المؤتمر العالمي الثلاثي للعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل، برنامج عمل (جنيف، حزيران/ يونيه 1976)، الفقرة 1
(11)Brandt Reportالصفحة.271

الفصل الرابع

(1) ميشيل نوالكه، Europe-Third World: The Interdependence File (بروكسل: لجنة الجماعات الأوروبية، 1979). المعادن موضع الاهتمام هنا هي الألومنيوم والرصاص والنحاس والزنك والقصدير والمنغنيز والنيكل والتنغستين والحديد.
(2) وهكذا فإن متوسط التخفيض في الرسوم التعريفية غير الجمركية للمصنوعات هو الربع

بالنسبة للبلدان النامية مقابل الثلث للمتوسط الإجمالي لجميع المنتجات الصناعية. انظر، مجموعة الاتفاق العام بأن بشأن التعريفات الجمركية والتجارة)الغات(.
The Multilateral Trade Negotiations of The Tokyo Roundجنيف.،(1979)

(3) انظر، البنك الدولي، World development Report (واشنطن العاصمة، 1981).

(4(في عامي 1979 و1980 وصل متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان الأوبيك إلى 4 را في المائة من ناتجها القومي الإجمال، وكانت النسبة المئوية المقابلة للبلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 36 ر0 في المائة، وللبلدان الاشتراكية الصناعية 12ر0 في المائة. وخلال الفترة نفسها كان معونة الأوبيك تمثل حوالي خمس مجموع المساعدة المالية التي تتلقاها البلدان النامية. انظر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، Development Cooperation: 1981 review) باريس، 1981(.

(5) من قبيل التذكرة وصلت المساعدة المالية المقدمة من البلدان الاشتراكية، على امتداد الأعوام القليلة الماضية، إلى حوالي 2 بليون دولار سنويا.

(6) بينما كانت فكرة الاعتماد الجماعي على الذات تناقش في أحيان كثيرة في البلدان النامية على امتداد الأعوام الماضية، فإنه لم يتم حتى الآن إنجاز الشيء الكثير في هذا المجال. ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال أنه لا يمكن عمل شيء، أو أنه لن ينجز شئ في المستقبل. غير أني أعتقد أن الإجراءات المقبلة في هذا الاتجاه ستستهدف زيادة العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية)وبخاصة في ميداني التجارة والتمويل (اكثر مما تستهدف «فك
الارتباط» بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة. ومثل هذا التطور الإجمالي لن يستبعد بطبيعة الحال احتمال أن تختار بلدان أو مناطق معينة، خلال الفترة نفسها، اتباع إستراتيجية للتنمية تقوم على الاكتفاء الذاتي.

(7) انـظـر، The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankin (نيويورك: دار النشر «المكتبة الأمريكية الجديدة»، 1972).

(8) Towards Full Employment and Price Stability: A Report to the OECD by a Group of Eperts)باريس، حزيران/ يونيه 1977(، الصفحة.14

(9) انظر، على سبيل المثال، دنيس غابور وأومبرتو كولومبو، Beyond the Age of Waste: A Report (ايلمسفورد، نيويورك: دار النشر «برغامون برس»، 1978).

(10) و. و. روستو، Getting from here to there (نيويورك: دار النشر «ماغرو - هيل»، 1978). وأفكار كوندراتييف، الذي كان يكتب في العشرينات، بعيدة بوضوح عن العقائد الماركسية، إذ أن هذه العقائد تؤكد على أن الاقتصاديات الرأسمالية معرضة لأزمات متزايدة العنف إلى حين انهيارها النهائي ومقدم الاشتراكية بعد ذلك. وقد يكون ذلك هو السبب في أن كوندراتييف (استنادا إلى سولجينتس في روايته «أرخبيل غولاغ») قد أنهى حياته في السجن.

(11) هيرمان كان، World Economic Development: 1979 and Beyond (نيويورك: دار النشر «مورو كويل بيبر باكس»، 1979).

(12) اختار هيرمان كان هذا التعبير للمقابلة بين هذه المرحلة والمراحل السابقة في التاريخ الاقتصادي للبلدان الصناعية: المرحلة الجميلة (1886 - 1913) والمرحلة السيئة (1914 - 1947) والمرحلة الجميلة الثانية (1948 - 1973(.

(13) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-Interfutures-Facing the Future: mastering the Probable and

Managing the Unperdicatable (باريس، 1979). وسيشار إلى هذه الدراسة فيما سيأتي بكلمة Interfutures) المستقبلات المترابطة (.

(14) The Global 2000 report of the President: Entering the Twenty-First Century) واشنطن العاصمة، إدارة النشر الحكومية، 1980(، ويشار إلى هذا التقرير فبما سيأتي بالتقرير العالمي للعام2000 Global 2000 Report البنك الدولي(World Development Report واشنطن العاصمة(العدد.1

الفصل الخامس

(1)ليون تاباه، Changement dans la trajectoire demographique Mondiale (صورة مستنسخة)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة، شعبة السكان، 1979. البلدان الأربعة عشر المعنية هنا هي: بربادوس، بنما، ترنيداد وتوباغو، تونر، جامايكا، جمهورية الدومينيكان، سنغافورة، شبلي، فيجي، كوبا، كوستاريكا، ماليزيا، موريشيوس، هونغ كونغ.

(2)البلدان الثمانية المعنية هنا هي: الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل، باكستان، بنغلادش، نيجيريا.

(3) يجري تعريف معدل التكاثر بأنه عدد (البنات اللاتي تنجبهن امرأة) في ظل الأطر السائدة للخصوبة والوفيات، واللاتي يمتد عمرهن إلى متوسط سن الإنجاب.

(3)

(4) توماس فريجكا، The Future of Population Growth: Alternative paths to Equilibrium مجلس السكان (نيويورك: دار النشر «جون ويلي»، 1973(.

(5) تقرير براندت، الصفحة 113.

(6) انظر، على سبيل المثال، Interfutures، في العمل الجماعي الذي أعده ر.ث. ر. أراد وآخرون تحت عنوان، Sharing Global Resources)نيويورك: إدارة النشر «ماكروهيل»، 1979(، ر.ج. ريدكر وأ. و. سيسيلسكي، :-Resources Environment and Population The Nature of Future Limits) واشنطن العاصمة، المكتب المرجعي للسكان، 1979 (.

(7) هذه الأرقام لا تشمل جمهورية الصين الشعبية. انظر، الأمم المتحدة The World 1979 Population Situation In (نيويورك، 1980).

(8) فيليس بيوترو، 1980 Population Policies for the، في العمل الجماعي الذي أعده جورج نابيوس وفيليس بيوترو، Family Planning Programs: an Evalution of Six Bullion People experience، (نيويورك، دار النشر «ماعزوهل»، 1978). وكذلك البنك الدولي، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، تموز / يوليه 1979.

(9) انظر على سبيل المثال، وليم ريتش،-Simaller Families through Social and Economic Progress)واشنطن العاصمة، مجلس التنمية لما وراء البحار، 1973(. ويبين ريتش أنه في بلدان نامية متعددة انخفضت معدلات المواليد انخفاضا ملحوظا على الرغم من أن برامج تنظيم الأسرة كانت حديثة نسبيا، بل إنها في حالات معينة كانت غير موجودة. غير أنه كان من السمات المميزة المشتركة لهذه البلدان جميعا أن كل سكانها يستفيدون بوضوح من التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأكثر كثيرا مما يستفيد السكان في غالبية البلدان الأخرى، على سبيل المثال. انظر أيضا، رشيد فاررقي، Sources of Fertity Decline: Factor Analysis of Inter-Country Dara، ورقة عمل من إعداد

موظفي البنك الدولي، شباط / فبراير 1979. وتفيد النتيجة التي يخلص إليها فاروقي أنه بينما يكون لبرامج تنظيم الأسرة أهميتها في انخفاض الخصوبة، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد حتى الآن العامل الأشد تأثيرا.

(10) انظر على سبيل المثال، الأمم المتحدة،: World Population Trends and Politics 1979 Monitoring Report (نيويورك، 1980)، المجلد الأول، الفصل الثامن. وللاطلاع عل تحليل لتأثير التثقيف، انظر سوزان هـ. كوشر مين، Fertility and Education: What Do We really Know، ورقة عمل عرضية من إعداد موظفي البنك الدولي (بلتيمور: مطبوعات جامعة جون هوبكنز 1979).

(11) ريتش، Smaller Families through Social and Economic Progress وتشتمل هذه الدراسة أيضا على تحليلات أخرى تقارن بين التطور الديموغرافي لبلدان مثل تايوان وبربادوس وسنغافورة وأورغواي وكوبا وكوستاريكا والصين من ناحية، وفنزويلا والبرازيل وغيرهما من بلدان أمريكا اللاتينية من الناحية الأخرى.

الفصل السادس

(1(انظر، من بين مراجع أخرى، دنيس غابور وأومبريو كولومبو، Beyond the Age of Wante)ايلمسفورد، نيويورك: دار النشر «برغامون برس» 1978 (،-Interfu tures Global 2000 Report حلقة تدارس حول الاستراتيجيات البديلة للطاقة، Energy: Global Prospects 1985,-2000 (نيويورك: دار النشر «ماكروهيل»، 1977) هيرمان خان، The Next 200 Years (نيويورك: دار النشر «وليم مورو»، 1976)، المؤتمر العالمي للطاقة، لجنة حفظ الطاقة، Report on World Energy 2020- 1985, Demand (لندن، 1977).

(2(تقديرات الموارد هذه، التي يعطيها تقرير المستقبلات المترابطة (Interfutures)، تعتمد بطبيعة الحال على افتراضات أساسية للأسعار وتوخيا للتبسيط فإن هذه لا تتكرر هنا، إذ أن كل ما ابغيه هو مقارنة حدود مقادير العرض الراهن والمقبل بحدود مقادير الموارد القائمة. ومصدر تقديرات الاستهلاك العالمي من الطاقة في العام 2000 هو البنك الدولي، World Development Report) واشنطن العاصمة، 1980).

(3) استنادا إلى الوكالة الدولية للطاقة، فان نسبة معدل نمو استهلاك الطاقة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هبطت من 1,01 في عام 1973 إلى 0,86 في عام 1979 في البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أن استهلاك النفط لكل مليون دولار) بالقيمة الثابتة لعام 1975(من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 471 إلى 402 ظنا خلال الفترة نفسها. وبفضل سياسة حفظ الطاقة، إلى حد ما، فان واردات البلدان الصناعية من النفط في عام 1980 لم تتجاوز مثيلاتها في عام 1970 إلا بمقدار 18 في المائة، على الرغم من أن ناتجها المحلي الإجمالي قد زاد في هذه الفترة بمقدار 73 في المائة.

(4) استنادا إلى المؤتمر العالمي للطاقة، Report on World Energy Demand، والمستقبلات المترابطة Interfutures) فإن إنتاج العالم من النفط سيظل عند نفس مستواه فيما 1990 و 2000، ثم ينخفض بمقدار النصف فيما بين 2000 و 2020. وتفيد حلقة التدارس حول الاستراتيجيات البديلة للطاقة بأن هذا المستوى سيتم بلوغه قبل ذلك بكثير، ربما بحلول عام 1985.

(5) إن احتمالات الطاقة في البلدان الاشتراكية، مأخوذة في مجموعها (بما في ذلك الصين)،

تبدو عالية تماما. فالاتحاد السوفييتي، إلى جانب إمكاناته في إنتاج النفط، يمتلك أكبر احتياطات للغاز الطبيعي في العالم، وهو بالفعل ثاني أكبر بلد منتج للغاز الطبيعي في العالم وثالث اكبر بلد مصدر له. ويعتقد أن احتياطات الصين من النفط أكبر مرتين من احتياطات الاتحاد السوفيتي، كما أن هذا البلد الآسيوي يعتبر أيضا ثالث اكبر بلد منتج للفحم في العالم.

(6) النسبة المقابلة حوالي 50 في المائة بالنسبة للبلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي، وحوالي 30 في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا.
(7) في عام 1980 وصلت فاتورة الواردات الصافية من النفط في البلدان النامية المستوردة للنفط إلى 74 بليون دولار. انظر، البنك الدولي، world Development Report (واشنطن العاصمة، 1981)، انظر أيضا، البنك الدولي، Energy Options and Policy Issues in Developing Countries ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، آب / أغسطس 1979، والبنك الدولي، global Energy Prospects، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، آب / أغسطس 1981.
(8) أنظر، البنك الدولي، A Program to Accelerate Petroleum Production in the Developing Countires (واشنطن العاصمة، 1979).
(9) في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ارتفعت تكلفة حفر الآبار بمقدار مرتين ونصف مرة بالنسبة لما كانت عليه فيما بين عامي 1970 و 1976، كما أن تكاليف العمليات الأخرى قد ارتفعت بالنسبة نفسها.
(10) كان الاستثمار في تعدين الفحم بتم تمويله تقليديا من مصادر عامة أو خاصة داخل البلدان النامية نفسها. ومنذ عام 1973 شرع عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات في التنقيب عن موارد الفحم وتنميتها في البلدان النامية (وإن يكن يهدف الإنتاج في نهاية الأمر).
(11) كمثال عل الإمكانية الأولى مصانع الألومنيوم التي أقيمت بالقرب من نهر الفولتا في غانا، وكمثال عل الإمكانية الثانية اقتسام الكهرباء بين أوغندا وكينيا أو بين البرازيل وأوروغواي.
(12) في المتوسط تكون التكلفة الرأسمالية لمنشأة قوة كهربائية مائية أعلى بمقدار مرة ونصف، للكيلووات-ساعة من الطاقة المركبة، من مثيلتها في محطة حرارية.
(13) للكيلووات-ساعة من الطاقة المركبة تكون التكلفة لمحطة نووية أعلى بما يتراوح بين 1,5 و 2,3 مرة من مثيلتها لمحطة حرارية.
(14)أفادت تقديرات الدراسة الاستقصائية الجيولوجية الأمريكية أن الاحتياطات المعروفة من الطفل الزيتي الذي يعطي أكثر من 10 غالونات من النفط للطن تصل إلى ما يعادل حوالي 100 بليون برميل من النفط في أفريقيا، والمقدار نفسه في آسيا، وحوالي 800 بليون برميل في أمريكا اللاتينية.
(15) ينبغي أن تضاف بطبيعة الحال إلى تنمية موارد الطاقة برامج حفظ الطاقة. فمثل هذه البرامج تزخر باحتمالات بالغة الأهمية في البلدان النامية، ولاسيما في قطاعي النقل والصناعة)اللذين يمثلان معا ما بين 80 في المائة و90 في المائة من استهلاك الطاقة التجارية في هذه البلدان (. وفي هذا الصدد قد يكون من المرغوب فيه أن ترفع هذه البلدان أسعار الطاقة في أسواقها المحلية، بحيث يمكن تشجيع الجهود الرامية إلى حفظ الطاقة.) حتى الآن، على سبيل المثال، كانت أسعار المنتجات البترولية في هذه البلدان، في المتوسط، أدنى من الأسعار السائدة في البلدان المتقدمة (.

(16) النسب الواردة هنا لأفريقيا تستبعد جنوب أفريقيا. انظر، البنك الدولي، Prospects for Traditional and Nonconvential Energy Sources in Developing Countries ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، تموز/ يوليه 1979، والبنك الدولي، Renewable Energy Resources In the Developing Countires)واشنطن العاصمة، تشرين الثاني / نوفمبر 1980 (؟.

(17) يبين الاقتباس التالي من محاورات أفلاطون أن الفيلسوف كان لديه فهم جيد للمشكلة: «توجد جبال في أتيكا (شبه جزيرة في اليونان تقع فيها مدينة أثينا - المترجم) ليس باستطاعتها الآن أن تحتفظ بشيء سوى النحل، ولكنها كانت مكسوة منذ وقت ليس بالطويل بأشجار جميلة تنتج أخشابا مناسبة لصنع أسقف أكبر المباني، فالسقوف المنحوتة من هذه الأخشاب مازالت موجودة. وكان هناك أيضا كثير من الأشجار المزروعة السامقة، على حين كان الريف ينتج مراع سخية للماشية. ولم تكن الإمدادات السنوية من الأمطار تفقد في ذلك الحين، كما هي الحال الآن، من خلال السماح لها بالتدفق فوق سطح عار حتى تصل إلى البحر، بل كان يتلقاها الريف بكل وفرتها، ويتم تخزينها في تربة خزفية لا ينفذ منها الآن، ومن ثم كان باستطاعته التخلص من تصريف الجبال في تجاويف في شكل ينابيع أو أنهار ذوات حجم وافر وتوزيع واسع. والأضرحة التي مازالت قائمة حتى اليوم على مواقع إمدادات المياه المندرسة لهي دليل على سلامة افتراضاتي».

(18) Global 2000 Report يصل مجموع مساحة الغابات في العالم الثالث إلى حوالي 1200 مليون هكتار. انظر، البنك الدولي،Foresty ، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة، 1978).

(19) فضلا عن الخسائر البشرية لهذه الفيضانات فإنها تسبب أيضا خسائر اقتصادية ومالية كثيرة. ففي الهند، على سبيل المثال، تترتب على الدمار الناتج عن الفيضانات خسائر سنوية تتراوح بين 140 و 170 مليون دولار. انظر، لWorld Conservuation Energy)جنيف، 1980(، اشترك في نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والصندوق العالمي للحياة البرية.

(20) انخفضت هذه التكلفة من مدى يتراوح بين 300 و 5000 دولار للواط من إنتاج الذروة في بداية السبعينات إلى حوالي 15 دولارا في الوقت الحالي. وتتنبأ إدارة الطاقة بالولايات المتحدة بأنها لا بد من أن تنخفض إلى 50 سنتا للواط) من إنتاج الذروة (بحلول العام 1985.

(21) Brandt Report 83- 84الصفحتان

الفصل السابع

(1) الأرقام المذكورة لواردات البلدان النامية من الحبوب تتفاوت طبقا للتعريف الذي يتم اختياره لهذه البلدان وللأسلوب المستخدم لقياس هذه الواردات (إجمالي أو صافي جميع الصادرات من البلدان النامية المصدرة)، وهكذا تنشا بلبلة معتادة. وأنا أعطي أرقام منظمة الأغذية والزراعة، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهذه الأرقام تتعلق بمجموع العالم الثالث (بما في ذلك الصين) وتعتبر صادرات صافية من البلدان النامية المصدرة. وكلتا المجموعتين من الأرقام (صافية أو إجمالية) مفيدة بحكم وضعها. وتعتبر الأرقام الإجمالية مناسبة أكثر إذا كنا معنيين بمشكلة تمويل واردات الأغذية، على حين تكون الأرقام الصافية ذات صلة أكثر إذا، كنا نبحث في مسالة توافر الحبوب-في البلدان النامية-اللازمة لوارداتها. وواردات البلدان النامية الصافية من

الحبوب تتكون أساسا من القمح، إذ أن صادرات الأرز تكاد تعادل وارداته.
(2) على أساس متوسط لثلاثة أعوام، وصل استهلاك الفرد من الحبوب إلى 144 كيلوغراما في الفترة 1960- 1962، إلى 151 كيلوغراما في الفترة 1970، وإلى 142 في الفترة 1975- 1977. انظر البنك العالمي، Behavior of Food Grain Production and 1977- 1960, Consumption in India، نسخة على الآلة الكاتبة (واشنطن العاصمة، 1979)، للاطلاع على دراسة إحصائية لهذا التناقض الظاهر بين نمو الإنتاج وركود الاستهلاك.
(3) من أجل الاطلاع على عرض مثير وشامل للثورة الخضراء، انظر ستيرلنغ وورتمان ورالف وكامنغس الصغير، To Feed This World (بلتيمور: جامعة جونز هوبكنز، 1978). ولافتقاري إلى تعبير أفضل، فإني استخدم كلمة تكنولوجيا لتغطية مجموعة الممارسات الزراعية التي تنطوي على استخدام أصناف وفيرة الغلة، مع ما يقترن بذلك من المدخلات اللازمة (المياه والأسمدة بوجه خاص (.
(4) في عام 1944 استوردت المكسيك 163000 طن من الذرة و 432000 طن من القمح. ولكنها كانت تصدر 497000 طن من الذرة في عام 1965 وحوالي 276000 طن من القمح كل عام فيما بين عامي 1962 و1965. انظر، وورتمان وكامنغس،To Feed This World
(5) على امتداد العقد الماضي كان يدور جدل حامي الوطيس حول السؤال التالي: من المستفيدون من الثورة الخضراء؟ - مثلما كان يدور حول المسألة ذات الصلة، وهي ما يمكن أن يترتب على ميكنة الزراعة في المناطق التي تزرع فيها الأصناف الوفيرة الغلة من آثار بالنسبة للعمالة. ودون الدخول في تفاصيل هذا الجدل هنا، فسأشير على الرغم من ذلك إلى أنه لا توجد في رأيي أية إجابة على هذا السؤال يمكن أن تكون سليمة في جميع البلدان والمناطق. فالميكنة الزراعية كثيرا ما أدت إلى نقص في استخدام الأيدي العاملة، وهي من هذه الزاوية يمكن أن تكون قد فاقمت وضعا قائما يتمثل في بطالة جزئية أو عمالة منقوصة، غير أن استخدام الجرارات جعل من الممكن، في حالات معينة، زراعة محصول إضافي، ومن ثم زيادة الكثافة المحصولية وزيادة الاحتياجات من الأيدي العاملة بالنسبة لكل وحدة من الأرض.
(6) بنك التنمية الآسيوي، Rural Asia: Challenge and Opportunity)نيويورك: دار النشر برا يغر«1977(»، الصفحة 2. وبالمثل من المفيد أن نفاضل بين كتاب، ليستر براون، Seeds of Change (نيويورك: دار النشر «برا يغر» 1970) الذي نشر في الوقت نفسه تقريبا، والدراسات اللاحقة لهذا الاقتصادي.
(7) من بين هذه التقديرات المعروفة بصورة أفضل تقدير جامعة واجينتجن)ب. بورينغ س. ا. ج. فان هيسست، ج. ج. ستارنغ،-Computation of the Absolute Maximum Food Production of the World)واجينتجن، هولندا، الجامعة الزراعية، 1975(، وتقدير الفريق الاستشاري العلمي لرئيس الولايات المتحدة لإمدادات الأغذية في العالم The World Food Problem)واشنطن العاصمة، إدارة النشر الحكومية، 1967(. ويرد عرض شامل لهذه التقديرات)وكذلك تحليل متفائل لمستقبل الأغذية في العالم(في، ماريلين تشو وآخرين، World Food Prospects and Agricultural Potential) نيويورك: دار النشر «برايغر»، 1977 (. وعلى غرار جميع التقديرات المتعلقة بالموارد، فإن تلك المتعلقة بمساحات الأراضي القابلة للزراعة تعتمد على افتراضات تتم على أساس تكاليف التنمية-وهي افتراضات لا تكون في بعض الأحيان معلنة بصراحة. ويعتقد جوزيف كلاتزمان، Mourir dix? milliards s‘hommes)باريس، دار نشر الجامعات الفرنسية، 1975 (، أن هذه التكاليف كثيرا ما تكون

مانعة، ويخلص إلى أنه لا يمكن زيادة مساحة الأراضي المزروعة في العالم إلا بحوالي الربع فقط.
. (8) تكاليف التنمية المشار إليها هنا هي التكاليف الواردة في دراسة جامعة واجينتجن المذكورة في الحاشية السابقة. كما أن زيادة سنوية مقدارها 1 في المائة في المساحة المزروعة في البلدان النامية، على امتداد الأعوام العشرين القادمة، يمكن أن تعني زيادة مقدارها حوالي 2 ر 8 مليون هكتار كل عام، بتكاليف تنمية تبلغ في المتوسط حوالي 1600 دولار للهكتار. وفي عام 1975 بلغ مجموع الاستثمار في الزراعة في جميع البلدان النامية ما بين 12 و 16 بليون دولار.
(9) لا يعني ذلك بطبيعة الحال أن البلدان المتقدمة خالية من هذا النوع من المشاكل. فالتقديرات في الولايات المتحدة مثلا تفيد أن قرابة 40 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة قد تدهورت منذ عام 1935 إلى درجة أصبحت معها غير صالحة للفلاحة.
(10) انظر، World Conservation Strategy)جنيف، 1980(.
(11) توفر نباتات الجذور حوالي 30 في المائة مما يحصل عليه سكان أفريقيا جنوبي الصحراء من سعرات حرارية. ومن اجل الاطلاع على تحليل للمشاكل المحددة للزراعة الأفريقية، انظر، البنك الدولي: Accelerated Development in Sub-Saharan Africa An Agenda for Action (واشنطن العاصمة، 1981).
(12) فيما يتعلق بهذا الموضوع انظر، على سبيل المثال، ليسر براون، The Twenty-Ninth Day)نيويورك: دار النشر «و. و. نورتون»، 1978(.
(13) للإلمام بفكرة عن أوهام الزراعة العضوية، وبوجه خاص عن الجدوى العملية للزراعة من غير أسمدة أو مبيدات، أنظر، كلاتزمان Nourir dix Milliards D‘hommes، وكذلك رينيه دومون، La Croissance de la famine)باريس: دار النشر «سويل»، 1975(. ومن المؤكد أنه ينبغي كبح الاستخدام المفرط للأسمدة ومبيدات الحشرات، غير أنه من السذاجة أن نعتقد أننا يمكن أن نزرع دون أية مدخلات كيميائية على الإطلاق.
(14(توجد استثناءات بطبيعة الحال، منها أنه في حالات معينة قد يكون من العسير ممارسة الفلاحة دون جرارات إذا كانت هناك مهمة خاصة ينبغي إنجازها في غضون فترة زمنية قصيرة) مثال ذلك عندما يتعين إعداد الأرض سريعا لمحصول تال (. وثمة استثناء آخر يتعلق بضخ المياه من آبار عميقة، وهو ما يتطلب مضخة كهربائية أو مضخة تعمل بالوقود.
(15) تمثل الأسمدة والآلات الزراعية حوالي 90 في المائة من استهلاك الطاقة التجارية في الزراعة. وحول هذا الموضوع، انظر، الفصل الخاص، «الطاقة والزراعة»، في منظمة الأغذية والزراعة، The World Situation of Food and Agriculture، (روما، 1976).
(16) انظر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، Nutrition and Agriculture، نسخة على الآلة الكاتبة)باريس، 1976(، وهي دراسة خلفية لمشروع المستقبلات المترابطة.
(17) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنافسة بين الأغذية ومحاصيل الوقود، انظر، ليستر براون، Food or Fuel: New Competition for the World‘s Cropland، سلسلة وورلد واتش، رقم 35- ، واشنطن العاصمة. آذار/ مارس 1980، وهو كتاب استلهمت منه بدرجة كبيرة الفقرات السابقة. انظر أيضا، البنك الدولي، Alcohol production from Blomass in the Developing countries أيلول سبتمبر1980.
(18) وهكذا تفيد التقديرات التي تضمنتها دراسة جامعة واجبنتجن)بورنغ، فان هيمست ستارنغ،Absolute Maximum Food Production) أن الحد الأقصى لإنتاج العالم من الحبوب يتجاوز

مستواه الحالي بحوالي ثلاثين مرة. ويعتقد كلاتزمان، Nourir dix ?milliard d'hommes أنه في المدى الطويل يمكن أن يتضاعف إنتاج العالم من الأغذية بمقدار خمس مرات. والحقيقة أن التقديرات قد أفادت بأن إمكانات كوكبنا ستكون كافية لإشباع احتياجات 40 بليون نفى من الأغذية (روجر ريفيل، Scientific American 235 The Resources Available to Agriculture)أيلول / سبتمبر 1976)، أو حتى 150 بليونا)كولين كلارك، Population Growth and Land Use (نيويورك: دار النشر «سانت مارتن»، 1967).

(19(انظر، على سبيل في المثال، منظمة الأغذية والزراعة، Agriculture Towards 2000)روما، 1979(. البنك الدولي، developing Country Foodgrains projection 1985 for ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، وزارة الزراعة بالولايات المتحدة، Alternative Future for 1985 World Food in) واشنطن العاصمة، إدارة النشر الحكومية 1978(والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية،-Food Needs of Developing Counties: Projections of Pro duction and Consumption to 1900 Global 2000 Report)واشنطن العاصمة 1977(وبالنسبة لعام 1990 وعلى سبيل المثال تفيد تقديرات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن العجز الصافي في إنتاج المحاصيل الأساسية في البلدان النامية لا بد من أن يتراوح بين 83 مليون طن و 703 ملايين أي في حدود إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة (90 مليون طن(.

(20) في هذا الصدد من المؤكد أن يثير ثبات غلة المحاصيل الرئيسة في الولايات المتحدة خلال العقد الأخير إزعاجا شديدا.

(21) من قبيل التذكرة)انظر، الحاشية 1 أعلاه(ينبغي للمرء أن يضع في اعتباره العجز الإجمالي)لا العجز الصافي(لدى تحليل مشكلة تمويل الواردات من الأغذية. واستنادا إلى منظمة الأغذية والزراعة فإن العجز الإجمالي المتوقع لعامي 1990 و 2000 سيتجاوز العجز الصافي بأكثر من 20 مليون طن.

(22 (الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة: World Food and Nutrition Study the Potential Contributions of Research)واشنطن العاصمة، 1977 (.

(23)انظر، كلاتزمان، Nourir dix milliards d'hommes?، وكذلك، منظمة الأغذية والزراعة، 2000 Agriculture: Twords وأيضا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، Nutritition and Agriculture

(24)فيما يتعلق فإنه سيتعين لحل المشاكل المتعلقة بالمذاق وبالمخاطر الصحية المحتملة)وبخاصة في حالة إنتاجها في نهاية الأمر للاستهلاك البشري(. وفضلا عن ذلك فإن تكاليف إنتاجها ارتفعت بدرجة حادة في أعقاب الزيادات في أسعار النفط في العقد الأخير. وثمة آمال كبيرة يعلقها على هذه الأغذية غير التقليدية كل من هيرمان كان، في كتابه، The Next 2000 years (نيويورك: دار النشر «وليم مورو»، 1976) وتشو وآخرين، World Food Prospects and Agriculture Potential ولكنهم يغفلون كلية مشكلة الطلب غير المليء (غير القادر على الدفع).

(25) منظمة الأغذية والزراعة، Agriculture: Towards 2000

(26) مؤتمر الأغذية العالمي، القرار الأول، أهداف إنتاج الأغذية واستيراتياته، روما 1974.

(27) Global 2000 Report

(28) اللجنة الرئاسية المعنية بالجوع في العالم، Perliminary Report، واشنطن العاصمة، كانون الأول / ديسمبر 1979، الصفحة 3 III.3

(29) Brandt Report، الصفحة.73

الفصل الثامن

(1) هو ليس تشينري وآخرون، Redistribution with Growth (لندن: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1974)، الصفحة 8 من المقدمة.

(2)لدى محاولة تقدير عدد ذوي الفقر المطلق في العالم، استخدم كل من البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فكرة تعادل القوة الشرائية، التي عرفها ايرفنغ بكرافيس، وهي مفهوم يأخذ في الاعتبار الاختلافات بين البلدان نتيجة للفوارق في أسعار الصرف والفوارق الهيكلية. وهكذا فان دخول الفرد، محسوبة بالدولارات الأمريكية الاسمية، قد تم تحويلها إلى دخول (حقيقية) محسوبة بتعادل القوة الشرائية. وقد كانت عقبة الدخل المختارة 200 دولار محسوبة بتعادل القوة الشرائية لعام 1970، وهو ما يطابق دخلا للفرد يتراوح بين 50 دولارا و75 دولارا (بالدولارات الاسمية لعام 1970) حسب البلدان.

3(Brandt Report)، الصفحة.57

(4) انظر، ميشيل ليتون، Why Poor People Stay Poor (لندن: دار النشر «تمسل سميث»، 1977).

(5(هذا التقدير لحصة سكان الريف في مجموع السكان مأخوذ عن البنك الدولي، Rural Development ورقة عمل في السياسة القطاعية) واشنطن العاصمة 1975 (.

(6) مثال ذلك أن نسبة المدارس الابتدائية التي توجد بها جميع الصفوف الدراسية اقل في الريف منها في المدن. انظر، البنك الدولي، Educatio، ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة، 1980)، للحصول على مزيد من المعلومات عن الفروق بين المدينة والريف في هذا الميدان.

(7) يعد الوضع، على وجه الإجمال، مختلفا في أفريقيا جنوبي الصحراء. ففي غالبية بلدان هذه المنطقة، كثرا ما يتعذر استخدام نفس مفهوم توزيع الأرض بين ملاك أفراد عديدين، إذ انه مازالت توجد موارد كبيرة نسبيا من الأرض، وأنظمة تقليدية للحيازة الجماعية للأرض. غير أن أنظمة الملكية هي الآن في مرحلة تطور، ففي بعض البلدان الأفريقية (بوتسوانا، أو غابون، أو الكاميرون، على سبيل المثال) يتميز الوضع اليوم بوضوح بقدر من المساواة أقل منه في بضعة بلدان آسيوية، مثل سري لانكا أو كوريا الجنوبية انظر، منظمة العمل الدولية، Rural Poverty in the Third World(جنيف، 1979).

(8) للاطلاع على عرض لهذه النظريات، انظر، كريستيان موريسون، La Repartition des Revenues dans le Tiers-Monde (باريس، دار النشر)كوجا(، 1968).

(9) سيمون كوزنتز، Economic Growth and Income Inequality، في مجلة أمريكان ايكونوميك ريفيو، المجلد45، العدد 1 مارس/ آذار1955 (. وقد أوضح كوزنتز نفسه أن هذا المقال «ربما كان 5 في المائة منه معلومات تجريبية و95 في المائة تفكيرا وتأملا».

(10) سيمون كزنتز،-Quantitative Aspects of Growth of Nations: Distribution of Income by Size، في مجلة ايكونوميك ديفيلويمنت آند كالتشرال تشينج، المجلد 11، العدد 2، الجزء 2 (كانون الثاني/ يناير 1963).

(11)انظر، على سبيل المثال، هو ليس تشينري، ومواسيس سوركين،-,1950 -1970 Patterns of De velopment) لندن: مطبوعات جامعة اكسفورد، 1975(، مونتيك ألوواليا، Income Inequality Some Dimensions of the Problem في العمل الجماعي الذي أعده تشينزي وآخرون، Redistribution With

Growth وللمؤلف نفسه، Inequality, Poverty and Development في مجلة جورنال أوف ديفيلوبمنت إيكونوميكس، المجلد الثالث، العدد 3) كانون الأول/ ديسمبر 1976(؛ ايرما أديلمان وسونثيا موريس، Economic Growth and Social Equity in Developing Countries) ستانفورد: مطبوعات جامعة ستانفورد؛ 1973 (؛ ايدمارل. باتشا، The Kuznets Curve and Beyond: Growth and Changes in Inequalities نسخة على الآلة الكاتبة أعدت لندوة بيلاجيو حول توزيع الدخل) بيلاجيو، إيطاليا، نيسان/ إبريل 1977 .)

(12) توصل اديلمان وموريز، Economic Growth and Social Equity إلى الاستنتاج)المذكور في الفصل الثالث السابق(مفاده أن المراحل الأولى من التنمية كانت مقترنة بانخفاض في الدخل المطلق لأفقر السكان. غير أن دراستهما تعرضت لنقد شديد للمنهجية التي، اتبعاها وكذلك لنوعية البيانات المستخدمة. وقد بينت الدراسات اللاحقة، (على سبيل المثال، الوواليا، Inequality Poverty and development على أساس بيانات يعتمد عليها بدرجة أكبر، ومنهجية موضع قدر أقل من الاعتراض، أن مستوى الدخل المطلق لأفقر السكان يمكن في الحقيقة أن يرتفع عند جميع مراحل التنمية الاقتصادية إذا كانت التغيرات في توزيع الدخل تحدث بمرور الوقت وفقا لقانون المنحنى بما يتطابق مع ذلك الذي يمكن تقديره من بيانات لعدة بلدان.

(13) انظر، على سبيل المثال، ألوواليا، Inequality, Poverty, and Development

(14) غير انه من الهام أن نلاحظ أن توزيع الدخل في البرازيل قد تدهور في الستينات (خلال مرحلة إحلال الواردات)، ولكن كان هناك بعض التحسن خلال مرحلة التوجه نحو التصدير في السبعينات. انظر، البنك الدولي، The Distribution of Income in Brazil ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، أيلول / سبتمبر 1979.

(15) انظر، عل سبيل المثال، الوواليا،Inequality, Poverty, and Development« .

(16) ثمت افتراض ضمني لقول كهذا هو أن معدلات المواليد تكون أعلى بين أفقر فئات السكان- وتلك هي الحال عادة. وإذا كانت هذه المعدلات مماثلة في كل الفئات الاجتماعية، فإن الأثر السلبي لنمو السكان على حجم المزارع يفترض أن يحس به المزارعون الأغنياء بقدر ما يحس به المزارعون الفقراء.

(17)انظر، على سبيل المثال، تشيزي وسوركين، Patterns of Development 1970- 1950، ألوواليا، Inequality, Poverty and Development، اديلمان ومويس، Economic Growth and Social Equity.

(18) انظر، كيث غريفين وعزيز الرحمن خان،(Poverty and Landlessness in Rural Asia جنيف: منظمة العمل الدولية، 1977(، وذلك للاطلاع على بيانات ذات طابع نوعي أكثر عن التدهور الذي لا حدث في هذه البلدان.

(19) ألوواليا rural Poverty in India. في هذا الدراسة أرجع الوواليا، بالنسبة لأربع عشرة ولاية هندية، نسبة سكان الريف الفقراء إلى عاملين توضيحيين: الإنتاج الزراعي للفرد من سكان الريف، والزمن. وهكذا فهو يبين أنه كانت توجد علاقة سلبية هامة في سبع ولايات بين مستوى الفقر والإنتاج الزراعي للفرد، على حين لم تكن العلاقة هامة بالنسبة للولايات الأخرى. وبالنسبة لنصف الولايات كانت هناك علاقة مبادلة إيجابية بين الزمن ومستوى الفقر، مما يشير إلى أنه يسود في هذه الولايات، عند إنتاج زراعي ثابت للفرد، اتجاه نحو الإفقار.

(20) يمكن أن يضيف الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد إلى القائمة نظاما تصاعديا للضرائب المباشرة أو غير المباشرة. غير أنه مهما تكن الإمكانات النظرية لنظام كهذا (ومهما تكن أهميته،

في الممارسة، في البلدان المتقدمة)، فإنه توجد الآن وفرة من المؤلفات التي تبين أن فعاليته كأداة لتوزيع الدخل كانت محدودة تماما في العالم النامي.

(21) أنظر، ت. ن. سرينيغاسان Development Policies and levels of Living of the Poor: Some Issues، نسخة على الآلة الكاتبة، البنك الدولي مايو/ أيار 1977، إيرما أديلمان وشيرمان روبنسون، Income Distribution in Developing Countries (لندن، مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1978)؛ دافيد مورافيتز، twenty-Five 1975 Years of Economic Development 1950 to (بلتيمور: مطبوعات جامعة جونز هوبكنز، 1977)، غريفين وخان، Poverty and Landlessness In Rural Areas؛ وحيد الحق وآخرين، Towards A Theory of Rural Development، الأمم المتحدة، معهد التنمية الأسيوي، 1975؛ منظمة العمل الدولية، Rural Poverty in the Third World، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة،-Eldorado economico Y Social Yas relaciones economicas exter 106, nas de America، Latina E,CEPAL، شباط / فبراير 1979

(22) ب. باردان في المرفق بعنوان «الهند»، في العمل الجماعي الذي أعده تشينري وآخرون، Redistribution With Growth الصفحة 261. ومع ذلك فإن هذا الكتاب يتعذر اعتباره عملا ثوريا.

(23) البنك الدولي، World Development Report (واشنطن العاصمة، 978 1)، الصفحة 33.

(24) تفترض حسابات البنك الدولي أن الحصة في الزيادة قي الدخل القومي النى تذهب إلى أفقر 60 في المائة من السكان يمكن أن تزداد من 18- 25 في المائة)المتوسط الحالي للنسبة المئوية(إلى 45 في المائة. وهذه النسبة الأخيرة لم تحققها، على امتداد الأعوام الأخيرة، إلا قلة من البلدان النامية، مثل سري لانكا وكوريا الجنوبية، بل إن تايوان حققت نسبة مئوية أقل بعض الشيء)42 في المائة من عام 1964 حتى عام 1972(. انظر، البنك الدولي>Growth and Poverty in< Developing Countries«ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، كانون الأول / ديسمبر 1978، وكذلك- World developing Re port (واشنطن العاصمة، 1979).

(25) Global 2000 Report.

الفصل التاسع

(1) البنك الدولي،-Global Estimates for Meeting Basic Needs: Back ground Paper نسخة على الآلة الكاتبة، آب / أغسطس 1977.

(2) يوجد لدى بعض أنصار هذه الاستراتيجية استعداد تام للاعتراف بقصور، أو حتى بسذاجة، غالبية المؤلفات التي تناولت الموضوع. انظر، على سبيل المثال، محبوب الحق، Basic Needs: A Progress Report. نسخة على الآلة الكاتبة، البنك الدولي، آب / أغسطس 1977؛ ت. ن. سترينيفاسان، Development Policies and Levels of Living of the Poor: Some Issues، نسخة على الآلة الكاتبة، البنك الدول، أيار/ مايو 1977؛ بول ستريتن وشهيد جيد بوركي،: Basic Needs Some Issues، في مجلة وورلد ديفيلوبمنت، المجلد السادس، العدد رقم 3 (1978). وعلى أي حال فإنه يوجد شيء من التناقض (لا يتصوره دائما دعاة هذا النهج) في استراتيجية تعطي أهمية كبيرة للحرية أو المشاركة- اللتين يعطي لهما مركز «الاحتياجات الأساسية» بأوسع معانيها-على حين تنطوي على مستوى هام من التدخل الحكومي.

(3) بالنسبة للحديين فإن التعبير السليم هنا يمكن، بطبيعة الحال، أن يكون «منفعة» بدلا من

«إشباع».
(4) كان ثيودورو. شولتز في مقدمة من اعترفوا بأهمية التعليم «كاستثمار بشري»، انظر، على سبيل المثال، كتابه، Economic Value of Education (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا، 1963). وفيما بعد هاجم غونار ميردال مفهوم الاستثمار في البشر هذا باعتباره مفهوما شديد الضيق بالنسبة لبلدان العالم الثالث، ودافع عن وجهة النظر القائلة إنه في هذه البلدان أدت نفقات أخرى كثيرة مما يسمى نفقات استهلاكية (على التغذية والصحة بوجه خاص) إلى تحسين الإنتاجية، وإنها، إلى هذا الحد، يمكن أن تعتبر استثمارا: انظر، Asian Drama (نيويورك: دار النشر «بانثيون بوكر»، 1968)، وكذلك The Challenge of World Poverty (نيويورك، دار النشر «فانتدج بوكس»، 1970). وحول أهمية التغذية والصحة لإنتاجية العمال، انظر أيضا، البنك الدولي
Iron deficiency Anemia and the Productivity of Adult males in Indonesia ،
والبنك الدولي أيضا، Nutrition and Health of Indonesian، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، نيسان / أبريل 1974، والبنك الدولي أيضا، Nutrition and Health of Indonesian Construction Workers، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، نيسان/ أبريل 1972.
(5) فيما بين عامي 1952 و 1974 يفترض أن القيمة المضافة في القطاع الزراعي كانت تزداد بمعدل سنوي متوسط مقداره 4ر3 في المائة، على حين كان السكان يزدادون بمعدل 1ر2 في المائة كل عام. وفي هذه الظروف لا بد من أن تكون القيمة المضافة للفرد قد زادت بمقدار الثلث فيما بين هذين التاريخين. وغالبية المعلومات المستخدمة فمصدرها البنك الدولي Industrialization, Technology, and Employment in the People's Republic of China، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، آب/ أغسطس 1978؛ وتوماس رافسكي Economic Growth and Employment in china (لندن، مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1979 (.
(6) في السبعينات كان أفقر 20 في المائة من السكان يحصلون من برنامج لطاقات الأغذية على حوالي 20 في المائة من استهلاكهم من السعرات الحرارية، أي ما يتطابق مع 15 في المائة من دخلهم.
(7) خلال الأعوام العشرة التي أعقبت إعلان آروشا كان الناتج القومي الإجمالي يزداد بمعدل سنوي يقرب من 5, 4 في المائة وفي عام 1979 كان الناتج القومي الإجمالي للفرد حوالي 260 دولارا
(8) من عام 1970 حتى عام 1977 كان الإنتاج الزراعي يزداد بمقدار 2, 3 في المائة سنويا والسكان يزدادون بمقدار 0, 3 في المائة.
(9(كان تكوين رأس المال الإجمالي الثابت، الذي وصل في عام 1965، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، إلى 9, 12 في المائة، يمثل في عام 1971 حوالي 24 في المائة، ولكنه انخفض بعد ذلك إلى حوالي 20 في المائة. كما أن المدخرات العامة التي وصلت في الفترة 1967- 1969 إلى +6, 1 في المائة من الناتج القومي الإجمالي انخفضت إلى 8, 1 في المائة في الفترة 1974- 1975.
(10) تقرير براندت، الصفحة 128.

الفصل العاشر

(1) أنظر، بول بايروخ، Revolution industrielle ET sovsdeveeopment (باريس: دار النشر.. S.E.D.E.S، 1963)، وللمؤلف نفسه أيضا، Le Tiers-Monde dans ،L'impasse (باريس: دار النشر «غاليمار»،

1971)، وكذلك Agriculture and the Industrial revolution Economic في العمل الجماعي The Fontana History of Europe (لندن، دار النشر «كولينز»، 1969).
(2)وهكذا فان النمو في الإنتاجية الزراعية بدأ قبل بعض الوقت من بداية حركة الأراضي المسورة (التي كانت ذات أهمية خاصة فيما بين عامي 1760 و1780) التي عجلت هي الأخرى بطبيعة الحال بهذه الزيادة في الإنتاجية.
(3)انظر، على سبيل المثال، بول مانتو، la revolution industrielle au XVIII* siecle (باريس: دار النشر Editions Genin، 1959)، للحصول على مزيد من المعلومات عن الأصول الاجتماعية لرجال الصناعة في القرن الثامن عشر.
(4)بول بايروخ، The Economic development of the Third World since 1900 (لندن، دار النشر «ميثيون»، 1975). وبالنسبة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا طرأ انخفاض واضح على هذه المؤشرات بين الفترتين 1922- 1926 و1960- 1964.
(5)يقدر بايروخ (المرجع نفسه) لحوالي 40 في المائة الزيادة في الإنتاجية خلال مرحلة «الثورة الزراعية». ويتطابق ذلك مع مؤشر للإنتاجية مقداره حوالي 5 عند بداية هذه الفترة.
(6)فيما يتعلق بخبرتي كوريا الجنوبية وتايوان، انظر، على سبيل المثال، هو ليس تشينري وآخرين، Redistribution with Growth (لندن: مطبوعات جامعة اوكسفورد، 1974)، وأيضا البنك الدولي، Growth and Equity in Semi-Industrialized Countries ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، آب/ أغسطس 1979. وفيما يتعلق بتايوان، انظر، جون س. هـ. فاي وغوستاف رانيس وشيرلي و. ي. كو، Growth with Equity: The Taiwan Gase (لندن: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1980)،
(7) كانت صادرات المصنوعات تزداد (بالدولارات الجارية) بمعدل سنوي متوسط مقداره 42 في المائة بين عامي 1967 و 1974، وانتقلت من 163 مليون دولار إلى 1900 مليون دولار.
(8) انظر، مارتن كارشر Unemployment and Underemployment in the People's republic of China في مجلة تشاينا ريبورت، العدد 11، أيلول/ سبتمبر-كانون الأول/ ديسمبر 1975، جون غورليrural Development in 1972- 1949, China في مجلة وورلد ديفيلوبمنت، المجلد الثالث، العددين 7 و8 (تموز/ يوليه-آب/ أغسطس 1975)، توماس رافسكي، Economic Growth and Employment in China (لندن: مطبوعات جامعة أوكسفورد، 1979.
(9) هكذا تبين دراسات عديدة فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية أن متوسط حجم الأسرة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة يكاد أن يكون ضعف مثيله في المدن الكبيرة.
(10) فيما يتعلق بهذا الموضوع، انظر، البنك الدولي، Labour Force, Employment and Labor Markets in the Course of Economic Development ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، حزيران/ يونيو 1979.
(11) وهكذا كانت القيمة المضافة الصناعية والعمالة تزدادان في العالم الثالث بمعدلين سنويين مقدارهما 4ر8 و 8 ر3 في المائة على التوالي بين عامي 1960 و1970. وفي البلدان المتقدمة كان المعدلان المقابلان 6ر3 و5 ر1 في المائة تقريبا، على التوالي، بين عامي 1895 و 1920.
(12) البنك الدولي، World development Report(واشنطن العاصمة، 1979). وللحصول عل مزيد من المعلومات عن أثر التصنيع على العمالة، انظر، دافيد مورافيتز،: Employment, Implications of Industridization on Developing Countries Asurvey، في مجلة إيكونوميك جورنال، المجلد 84، العدد 335 (أيلول/ سبتمبر 1974). (13) بالنسبة المئوية كان توزيع قوة العمل الهندية على النحو التالي

في عامي 1921 و1971

(14) حكومة الهند، 1983- ,1978 Draft Five-year Plan (فروع الخطة الخمسية، 1978- 1983)(نيو دلهي، 1978)، الصفحتان 83- 84.

(15) فيما بين عامي 1960 و1970 كانت القيمة المضافة الصناعية في البلدان المنخفضة الدخل نزداد بمقدار 6 في المائة كل عام، وكانت العمالة الصناعية تزداد بحوالي نصف هذه السرعة. وبهذا المعدل، فإن القطاع الصناعي، الذي يوفر اليوم فرص عمل لحوالي 11 في المائة من قوة العمل في هذه البلدان، يفترض أنه يستوعب كل عام حصة إضافية من قوة العمل هذه مقدارها 33 ر0 في المائة، ويمكن بدلا من ذلك أن يستوعب 50ر0 في المائة إذا ما طرأت زيادة مفاجئة مقدارها النصف على معدلي نمو القيمة المضافة الصناعية والعمالة. ومقارنة بذلك فإن النمو السنوي لقوة العمل في هذه البلدان ينبغي أن يكون حوالي 1ر2 في المائة سنويا في الأعوام القادمة.

(16) انظر الفصل الخاص، المتعلق بآفاق العمالة في أمريكا اللاتينية خلال العقدين القادمين، في تقرير عام 1977 لبنك التنمية للبلدان الأمريكية، frogerso Economico Y Social en America latina (واشنطن العاصمة، 1977)، ولمؤسسة نفسها أيضا Tendencias Demograflacs Y de Urbanizacion en America Central Y Panama (واشنطن العاصمة، 1978)، كما أن تقرير عام 1979 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة، El Desarollo economico Y Social E, CEPAL, 106(y las relaciones economicas externas de America Latina)، شباط / فبراير 1979، يوفر معلومات مفيدة عن هذا الموضوع.

(17) جون ماينارد كينز، The General Theory of Employment, Interest and Money (نيويورك: دار النشر «هاركورت، بريس آند وورلد، 1964)، الصفحة 383. *الفيزيوقراطيون هم أتباع مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وقال أصحابه بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها-المترجم.

(18) لا يمكن بطبيعة الحال اتهام كوينساي بأنه يبدي تحيزات ضد الزراعة، إذ أن المزارعين، بالنسبة له، هم «الطبقة المنتجة» الوحيدة. وقد كان باستطاعته، عن طريق جدوله الاقتصادي، أن يبين كيف تؤدي الزيادة في نفقات «طبقة» واحدة أو في إنتاجها إلى زيادة إنتاج الطبقات الأخرى. وكان جدوله عل أي حال محايدا، إذ أنه لم يعط أي أولوية أو أفضلية لما للصناعة من آثار رابطة على الزراعة عبر الرابطة العكسية.

(19) آدم سميث، Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (لندن: دار النشر «دنت»، 1970)، الباب الأول، الصفحتان 337 و 362. وفيما يتعلق بالزراعة يظهر سميث تناقضا ليس غريبا على الاقتصاديين الكلاسيكيين. فهو من ناحية يعتقد بان مصالح بلد ما إنما تتطابق مع مصالح ملاك الأراضي فيه، ومن ناحية أخرى يفضل الصناعة على الزراعة، وسبب ذلك أساسا أن الصناعة باستطاعتها أن تستفيد على نحو افضل من مزايا سوق كبيرة بفضل وفورات الحجم الكبير. انظر، Wealth of Nations، الباب الثالث، الفصلين الأول والرابع.

(20) البرت أ. هيرشمان، The Strategy of Economic Development (نيوهافن: مطبوعات جامعة بيل، 1958) الصفحتان 109 و110.

(21) «وتسود عادة الكسل بصورة طبيعية. ويظل الجزء الأكبر من الأرض من غير زراعة. والغلة فيما يزرع منها لا تبلغ أقصاها بسبب افتقاد المهارة والكد، والمواظبة لدى المزارعين» (دافيد هيوم،

Writings on Economic (ماديسون، 1955)، الصفحة 47) وفضلا عن ذلك فإن هيوم يتهم أصحاب الأرض بأنهم لا يدخرون ولا يستثمرون، وبأنهم يبددون دخولهم. واستنادا إلى ماركس وانجلز فإن الفلاحين إذا ما كافحوا ضد البورجوازية فهم لا يفعلون ذلك إلا لإنقاذ وجودهم بوصفهم جزءا من الطبقة المتوسطة. «ولذلك فانهم ليسوا ثوريين، ولكنهم محافظون. ليس هذا فحسب، بل هم رجعيون لأنهم يحاولون تحريك عجلة التاريخ إلى الوراء» (كارل ماركر وفردريك انحلز، Manifesto of the Communist Party (بلتيمور: دار النشر «بنغوين بوكس»، 1967)، الصفحة 91) وبالمثل يتهم إنجلز الفلاحين بأنهم «الدعامة الأقوى ليس فقط للفساد البرلماني في باريس وروما وإنما أيضا للاستبدادية الروسية، «فردريك إنجلز، The Peasant Question in France and Germany في كارل ماركس وفردريك إنجلز،Selected Works مجلدان (موسكو، دار النشر باللغات الأجنبية، 1951)، المجلد الثاني، الصفحة 381».

(22) الأمثلة واردة في ثيودور، Economic Crises in World Agriculture (آن أربور: مطبوعات جامعة ميشيغان، 1965).

(23) ك. بيتر تيمر ووالتر و. فالكون، The Political Economy of Pli Production and Trade in Asia في العمل الجماعي الذي أعده لويدج. رينولدز،-Agriculture in development Theory (نيوهافن، مطبوعات جامعة ييل، 1975)

(24) هذا القسم مستلهم بدرجة كبيرة من تحليلات ميشيل ليبتون في كتابه-Why Poor People Stay Poor (لندن: دار النشر «تمبل سميث»، 1977).

(25) ليس معنى هذا، بطبيعة الحال، القول بأن النزوح من الريف هو بركة خالصة. وعلى أي حال فإن مقارنة الإنتاجية الحدية لليد العاملة في القطاعين الزراعي والحضري ينبغي أن تأخذ في الاعتبار «الخسائر» التي يسببها نمو المدن بلا ضابط.

(26) إجمالي المعدل الحدي لإنتاجية رأس المال هو نسبة إجمالي الاستثمار في عام واحد إلى الزيادة في إجمالي القيمة المضافة لهذا العام بالنسبة للعام السابق. وهكذا فإن كون النسبة في الزراعة أدنى منها في القطاعات الأخرى إنما يشير إلى أن نفس المقدار من الاستثمار الإجمالي سيخلق قيمة مضافة أعلى في هذا القطاع منه في القطاعات الأخرى، وبهذا المعنى يمكن عندئذ القول بأن إنتاجية رأس المال تكون أعلى في الزراعة. وقد أجرى ميشيل ليبتون (Why Poor People Stay Poor) حسابات مماثلة بالنسبة لسبعة بلدان، مستخدما رأس المال بدلا من الاستثمار، وتوصل إلى النتيجة نفسها.

(27) انظر، بول أ. صامويلصون، Economics (نيويورك: دار النشر «ماغروهبل» 1964.

(28) مازالت هذه سياسة اقتصادية أخرى يمكن أن يعتبر آباء النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، بكل عدل وإنصاف، مسؤولين عنها جزئيا. وخلال المناقشة الشهيرة حول قوانين القمح وإلغائها أسهم نفوذ ريكاردو-مع استخدام حجج هي موضع شك في أغلب الأحوال-في إضفاء الشرعية على السياسات التي تحمي القطاع الصناعي وحده على حساب الزراعة.

(29) وتلك فكرة أخرى ترجع إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين.

(30) كثيرا ما يتجه «الخبراء» الدوليون إلى إغفال هذه المشكلات، أو تقليل أهميتها إلى أقصى حد، باسم منطق اقتصادي غير حساس بدرجة كافية للحقائق الإنسانية والسياسية. وباستطاعة المرء بطبيعة الحال أن يقول إن الحكومات، على النقيض من ذلك، تتجه إلى إعطاء هذه الحقائق

وزنا كبيرا جدا، والتغاضي عن الأعباء الاقتصادية الطويلة المدى للاستراتيجيات التي يتبعونها.

(31) وهكذا فان العمال الزراعيين كثيرا ما يحصلون على أجورهم عينا (بصورة جزئية على الأقل) في شكل وجبات أو أغذية، وهم إلى هذا الحد سيكونون أقل تأثرا بالزيادة في أسعار الأغذية.

(32) وهكذا فانه في أغلب الأحوال يكون المستفيدون الرئيسون من هذه البرامج منتمين إلى ما يسمى الطبقة الوسطى (التي ليست في الواقع، كما يقول ميردال، سوى جزء من الطبقة العليا). كما أن تخفيض أو إلغاء حصص الأغذية التي تذهب إلى هذه الفئات الاجتماعية يمكن، دون تكلفة إضافية، أن يحرر كمية هامة من الأغذية وتوجيهها لإشباع متطلبات المحتاجين حقا.

(33) إذا افترضنا أنه بالنسبة للاستثمار العام تقوم العلاقة نفسها (بين المعامل الحدي الإجمالي لإنتاجية رأس المال في القطاع الزراعي والمعاملات المقابلة في القطاعات الأخرى) التي توجد بين المعاملات نفسها بالنسبة لجميع الاستثمار (أي العام والخاص، انظر الحاشية 26 السابقة) فإن الإدارة «الحدية» للمالية العامة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حصة الاستثمار الذي تموله الحكومة في القطاع الزراعي (حيث يكون المعامل أصغر) على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

(34) للاطلاع على دراسة في الربحية الاقتصادية للبحوث الزراعية، انظر ثيودور و. شولتز، Economic Growth and Agriculture (نيويورك: دار النشر«ماغروهيل»، 1968)، وكذلك، روبرت أ. ستيفنسون ويواف كيلي،-Agriculture Re search and Productivity (نيوهافن: مطبوعات جامعة ييل، 1975.

(35) يفضل نظام «التدريب والزيارة» الذي روج له أحد الخبراء تمكنت بلدان آسيوية عديدة من تحقيق زيادات في الغلة لم يسبق له مثيل. وكثيرا ما كانت المعدلات الاقتصادية لعائد هذه العمليات اكثر من 55 في المائة أو حتى 100 في المائة. انظر، دانييل بينور وجيمس ك. هاريسون Agriculture Extension، البنك الدولي (واشنطن العاصمة، أيار / مايو 1977.

الفصل الحادي عشر

(1) في الفليبين كان الإنتاج الزراعي ينمو بمعدل سنوي مقداره 3,8 في المائة بين عامي 1957 و 1971، وخلال الفترة نفسها انخفض متوسط الدخل الحقيقي للأسرة من فئة أفقر 20 في المائة من سكان الريف بأكثر من 10 في المائة (انظر، كايث غريفين وعزيز الرحمن خان، اللذين قاما بتنسيق العمل الجماعي Poverty and Landlessness in Rural Asia (جنيف، منظمة العمل الدولية، 1977). وفي السلفادور كان الإنتاج الزراعي يزداد بمعدل 3,4 في المائة سنويا بين عامي 1961 و1975، وخلال الفترة نفسها انخفض الدخل الحقيقي للأسر المعيشية التي تفلح أقل من هكتار (42 في المائة من السكان) بمقدار 20 في المائة (انظر، منظمة العمل الدولية، Rural Poverty in the Third World (جنيف، 1979).

(2)بنك التنمية الآسيوي، Rural Asia: Challenge and Opportunity (نيويورك: دار النشر «برايغر»، 1977)، الصفحتان 231 و 232.

(3)يتحمل الاقتصاديون الكلاسيكيون والماركسيون-مرة أخرى-مسؤولية جزئية عن هذا الحكم المسبق. وقد كان آدم سميث، بوجه عام، يعتقد أن كبار ملاك الأرض أكثر ميلا إلى التجديد والابتكار في أساليب عملهم من صغار المزارعين. وقد شاطره ريكاردو هذا الرأي، إذ كان بدوره

يعتقد أن المزارع الكبيرة توفر عمالة أكثر بالنسبة للهكتار. وكان ماركس وإنجلز، ولينين بعدهم، يتهمون صغار المزارعين بعدم تراكم رأس المال، وبعدم الابتكار والتجديد، وبعدم الانصياع لأنماط الإنتاج التعاونية. وبوجه عام لم تكن هذه الآراء مدعومة ببيانات إحصائية، وعندما كانت مدعومة بمثل هذه البيانات (في حالة لينين على سبيل المثال) فإن تفسيرها كان في بعض الأحيان موضع تساؤل (انظر، ميشيل ليبتون، Why Poor People still Poor) لندن: دار النشر «تمبل سميث»، 1977).

(4)«إذا تساوت كل الأمور الأخرى» هو بطبيعة شرط لن يتم الوفاء به، إذ أن الإصلاح الزراعي الحقيقي من المحتوم أن يؤدي إلى تغيير كامل في النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المناطق الريفية. غير أنه إذا ما كانت هذه التغييرات نحو الأسوأ (بسبب الاضطراب الاجتماعي والسياسي الذي يمكن أن يطلق الإصلاح شرارته) فإنها يمكن أيضا، إذا ما نظمت وتمت مراتبها، والإشراف عليها بصورة سليمة، أن تمثل تحسنا فعليا (بأن تقام، بوجه خاص، المؤسسات المساندة التي ستسمح بتنمية ريفية فعالة).

(5)انظر، بنك التنمية الآسيوي، Rural Asia وكذلك غريفين وخان، Poverty and landlessness، وكتذكرة للقارئ غير الملم بالاقتصاد فإن المعدل المتوسط للادخار (لشخص مثلا) هو نسبة مجموع مدخراته إلى مجموع دخله، أما معدله الحدي للادخار فهو نسبة الزيادة في الادخار (المطابقة لزيادة ما في الدخل) إلى هذه الزيادة نفسها في الدخل. وإذا كانت المعدلات الحدية للادخار متساوية تقريبا بالنسبة للمزارعين المختلفين، وإذا افترضنا كذلك أن الإصلاح الزراعي لن يسبب أي تغيير في الغلة المحصولية، فإن نقل الأرض من المزارعين الأغنياء إلى المزارعين الفقراء سيكون مطابقا لنقل مماثل للدخل، وستكون الزيادة المترتبة على ذلك في مدخرات المزارعين الفقراء مساوية للنقص في مدخرات الأغنياء.

(6)نسوق مثالا عدديا. لنفرض أن مزارعا كبيرا لديه معدل حدي للادخار مقداره 30, 0 ويحصل على دخل صاف مقداره 1000 بيرو للهكتار، على حين يوجد لدى مزارع صغير معدل حدي للادخار مقداره 25, 0 ولكنه يحصل، بسبب عمله الأكثر كثافة، على دخل صاف مقداره 1400 بيزو للهكتار. وسيؤدي نقل هكتار واحد من المزارع الكبير إلى المزارع الصغير إلى انخفاض مدخرات الأول بمقدار 300 بيزو(30, 0 * 1000 بيزو)، ولكنه سيزيد مدخرات الثاني بمقدار 350 بيزو(25, 0 * 1400 بيزو)، ومن ثم تتحقق زيادة صافية في مجموع المدخرات مقدارها 50 بيزو.

(7)من الواضح أن نسبة الاستثمار الصافي إلى الدخل القومي، خلال فترة تنفيذ الإصلاح الزراعي، تزداد بسرعة ملحوظة، من 1 أو 2 في المائة في عام 1949 إلى حوالي 20 في المائة في عام 1953. انظر، جون غورلي،-,1949 Rural development in China 1972 في مجلة وورلد ديفيلو بمنت، المجلد الثالث، العددين 7- 8 (تموز/ يوليه-آب / أغسطس 1975).

(8)انظر، على سبيل المثال، البنك الدولي، Land reform ورقة عمل في السياسة القطاعية (واشنطن العاصمة، 1979)، وكذلك البنك الدولي، Land Reform in Latin America: Bolivia, Chile, Mexico, Peru and Vensuela ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، نيسان/ أبريل 1978.

(9)كان باستطاعتي أن ألاحظ شخصيا أنه ليس من غير المألوف في الهند وبنغلادش، على سبيل المثال، أن يبيت موظف الإرشاد في منزل أحد كبار المزارعين. وفي إيران يقدم هذا الموظف المساعدة إلى مضيفة كمستشار زراعي، أو في بعض الأحيان كمعلم لأطفاله.

(10)للاطلاع على دراسة في الخبرة الصينية في مجالي الإصلاح الزراعي وتنظيم المزارعين انظر، غورلي، ,1949 Rural Development in China، ونيغيل ماكسويل، Learning From Tachai أيضا

في مجلة وورلد ديفيلوبمنت، المجلد الثالث، العددين 7 ,8 (تموز/ يوليه-آب/ أغسطس 1975).

(11) انظر، مكتب العمل الدولي، Rural Poverty in the Third World، وبنك التنمية الآسيوي، Rural Asia، وغريفين وخان،-Poverty and Landless ness in Rural Asia وذلك للاطلاع على بيانات إحصائية عن الزيادة في عدد العمال الزراعيين والكادحين الذين لا يملكون أرضا في هذه البلدان.

(12)هذه البيانات وردت في، البنك الدولي، Land Reform. وعلى سبيل المقارنة فان المتوسط المقابل هو 63 ,1 هكتار في أوروبا و5 ,21 في الولايات المتحدة.

(13) البنك الدولي، Public Works Programs in Developing Countries: A> <Comparative Analysis ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، شباط / فبراير 1976، الصفحة 72.

(14) تخلص دراسة البنك الدولي السالفة الذكر (المرجع نفسه)، على أساس بيانات مأخوذة من بلدان آسيوية عديدة، إلى أنه كمتوسط (ومع أخذ منافع كل من مرحلتي الاستثمار والتشغيل في الاعتبار) كانت نسبة منافع أصحاب الأرض إلى منافع العمال 2 ,3 لأشغال الري و0 ,3 لاستصلاح الأراضي و 3 ,4 للصرف.

(15) انظر، ايريك ب. ايكهولم، Losing Ground: Environment Stress and world Food Prospects (نيويورك: دار النشر «و. و. نورتون»، 1976).

(16) وحتى في تونس، حيث نفذ برنامج هام للغاية ومستمر، لم تتجاوز النسبة المئوية 4 ,2 في المائة فيما بين عامي 1959 و 1969.

(17) انظر، البنك الدولي، Industrialization, Technology and Employment in the People's republic of China، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، آب/ أغسطس 1978، وكذلك Public Works Programs in developing' 'Countries وبالنسبة للصين يمكننا أن نقدر، على أساس فترة عمل متوسطة تتراوح بين يوم ونصف ويومين للعامل (من حملات الأشغال العامة)، إن العمالة التي خلقت تصل إلى عشرة أيام للفرد في قوة العمل الصينية. ويبلغ الرقم المقابل يوما واحدا في الهند وبنغلادش وثلاثة أيام في كوريا الجنوبية والمغرب.

(18) ربما تكون الأشغال العامة قد خلقت كل عام في المتوسط حوالي خمسة بلايين يوم عمل، أي حوالي 20 مليون فرصة عمل كاملة. وعلى سبيل المقارنة فإن العمالة في الصناعات الريفية الصينية يفترض أنها تضيف ما بين 10 ملايين و17 مليون فرصة عمل (انظر، الجزء التالي من هذا الفصل).

(19) كتب ر. س. إيكهاوس، منذ خمسة وعشرين عاما، في The Factor Proportions Problem in Developing Countries في مجلة أمريكا ايكونوميك ريفيو، المجلد الخامس والأربعين، العدد 544 (أيلول/ سبتمبر1955)، يقول: «لا بد أن نكون لدي رغبة الآن في أن أوحي بأن استخدام»التقنيات الحديثة«ليس بالضرورة محاكاة رشيدة، ولكنه نتيجة للقيود الحقيقية في الخيارات التكنولوجية المتاحة، ويعد هذا بدوره مصدرا رئيسا لمشكلات تشغيل الأيدي العاملة في المناطق المتخلفة».

(20) انظر، على سبيل المثال، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، World Industry Since 1960: Progress and Prospects، (نيويورك، 1979)؟ ومكتب العمل الدولي، Employment and Development if Small Enterprises(جنيف، 1975)، ودافيد مورافيتز،:-Employment Implications of Industrialization In Developing Countries: A Survey، في مجلة إيكونوميك جورنال، المجلد الرابع والثمانين، العدد335 (أيلول/ سبتمبر 1974).

(21) البنك الدولي، Employment and development of Small Enterprises، الصفحة 15.

(22) انظر، اليونيدو، technology from Developing Countries، في سلسلة التنمية ونقل التكنولوجيا، رقم 7 (ID/208)(نيويورك، 1978).

(23) وهكذا تشير دراسات اليونيدو، World Industry Since 1960، إلى أن دراسات أجريت على خمسة وعشرين بلدا على الأقل تبين أن هذه المرونة تتراوح بين 5 ر0 و 2 را.

(أ)مجموعة الصناعة الأولى تشمل الأغذية والمشروبات والأخشاب والأثاث والطباعة والنشر والمنتجات الفلزية غير المعدنية وصناعات متنوعة. ومجموعة الصناعة الثانية تشمل المنسوجات والملابس والجلود. ومجموعة الصناعة الثالثة تشمل الورق، والمطاط، والكيمائيات، والبترول، والمعادن، المصنعة، والآلات الكهربائية، والآلات غير الكهربائية، ومعدات النقل.

(24) كما وردت في فان ديرفين، A Study of Small Industries in Gujarat State India، ورقة عمل عرضية رقم 65 أعدتها لجنة كورنيل للاقتصاديات الزراعية، أيار مايو 1973، الصفحة 1.

(25) لجنة الإصلاحات الإدارية، Report on Small Scale Sector حكومة الهند، 1970، الصفحة 8.

(26) بنك التنمية الآسيوي، Rural Asia الصفحة 290.

(27) للاطلاع على معلومات عن سياسات البلدين الأخيرين، انظر، البنك العالمي، Small Scale Enterprises in Korea and Taiwan، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، نيسان /أبريل 1980.

(28) اليونيدو، World Industryn since 1960 الصفحة 285 انظر أيضا، جون سيغوردسون، صRural Industrialization in China'، في مجلة وورلد ديفيلوبمنت، المجلد الثالث، العددين 7- 8 (تموز/ يوليو- آب/ أغسطس1975).

(29) هذه الزيادة في الطلب ستكون هامة للغاية، إذ أن مرونتها فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي تبدو عالمية تماما. انظر، Rural Enterprise and Non-Farm Employment، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي، كانون الثاني/ يناير 1978.

(30) مثال ذلك أن غورنار مبردال «في Asoan Drama (نيويورك: دار النشر«بانثيون بوكس»، 1968)، الصفحات 1366 - 1384»، وجون ميلور «في The New Economics of Growth (إيثاكا، نيويورك: مطبوعات جامعة كورنيل، 1976)، الصفحات 104 - 106»، يدافعان عن استراتيجية إصلاحية من هذا القبيل.

هوامش الفصل الثاني عشر

(1)سمير أمين، L'accumulation a L'echelle mondiale (باريس: دار النشر «انثروبو»، 1970)، الصفحة 58.

(2)أنظر، غونار ميردال، Economic Theory and Underdeveloped Regions (لندن: دار النشر «دوكورث» 1957، راؤول بريبيش، Commercial Policy In the Underdeveloped Regions, American Economic Review Papers and Proceecings، في أيار / مايو 1959.

(3)راغنار نورتسكه، Patterns of Trade and Development Equilibrium and Growth in the World Economy في (كمبردج، مساسوستش: مطبوعات جامعة هارفارد، 1961)، الصفحتان 289, 310.

(4)انظر، في سبيل المثال، البنك الدولي، World Trade and Output of Manufactures ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، كانون الثاني / يناير 1979، فرانسواز بروكار-مارتيني، Le Exportations de Produits manufactures des pays en developpement: factures et tendances (كليرمون-فيران، فرنسا:

دار النشر صCERDI'، 1979).
(5)تنتج البلدان أو المناطق السبع عشرة التي يتناولها الجدول 12- 2 حوالي 65 في المائة من الصادرات الصناعية للبلدان النامية. ومن بين صادرات العالم الثالث من المصنوعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال فان الحصة التي تذهب إلى البلدان الأخرى (ومن بينها بلدان الأوبيك) تعتبر أعلى وكانت تنمو بسرعة أكبر من تلك التي تنمو بها الحصة التي تذهب إلى البلدان المتقدمة.
(6)هذه البلدان هي: أسبانيا (3, 22 في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية من السلع الإنتاجية في عام 1979)، سنغافورة (5, 17 في المائة)، كوريا الجنوبية (15 في المائة (هونغ كونغ (8, 11 في المائة)، البرازيل (3, 11 في المائة). وللاطلاع على عرض أكثر تفصيلا لصادرات البلدان النامية انظر، البنك الدولي، The Changing composition of Developing Countries Exports، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، كانون الثاني / يناير 1979.
(7)البنك الدولي،World Development Report (واشنطن العاصمة، 1981)، الصفحة 30.
(8)في المتوسط كانت الصادرات إلى البلدان النامية الأخرى، بين عامي 1967 و 1972، تمثل حوالي 19 في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية؛ وفي عام 1980 كانت هذه النسبة المئوية قد ارتفعت إلى 27 في المائة.
(9)وهكذا فإن سدسا فقط من مجموع التجارة في المصنوعات بين البلدان النامية يتم بين بلدان أمريكا اللاتينية أو بين البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء-وهما المنطقتان الوحيدتان اللتان تحققت فيهما برامج للتكامل الإقليمي لها أي قدر من الدلالة الحقيقية.
(10)إذا أخذت في الاعتبار الآثار الرابطة غير المباشرة (بما يتطابق مع الأيدي العاملة اللازمة لإنتاج المدخلات التي تقوم شركات أخرى بتوريدها إلى البلدان المصدرة)، فإن الأثر الصافي على العمالة يمكن أن يصل إلى 900000 فرصة عمل إضافية بالنسبة للبلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. انظر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، The Impact of the Newty Industrializing Countries on Production and Trade in Manufactures(باريس، 1979). بالنسبة لفرنسا، انظر، ايفيس بيريثلو وجيرار تاردي، le Defi economique du Tiers-Monde، الوثائق الفرنسية (باريس، 1978).
(11)انظر، البرت فيشلو،? New international Economic Order: What Kind A في العمل الجماعي الذي أعده ألبرت فيشلو وآخرون، Rich and Poor Nations in the World Economy(نيويورك: دار النشر «ماغروهيل»، 1978). وترد أدلة إحصائية أخرى في بيلا بالاسا، Export Incentives and Export Performances' 'Developing Countries: A comparative Study في مجلة Weltwirtschaftliches Archiv، المجلد 114 (1978). وقد قام بيلا بالاسا بقياس معامل الارتباط من رتبة سبيرمان بين نمو الصادرات والزيادة في الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لعينة من سبعة عشر بلدا، وكان هذا المعامل 82 ر0 للفترة 1960- 1966 و 93 ر0 للفترة 1966- 1973.
(12)على الرغم من أن تحسين استخدام رأس المال الموجود كثيرا ما يذكر أقل من غيره من منافع تنمية الصادرات، فإنه يعد نتيجة هامة للسياسات ذات التوجه نحو الصادرات. وتؤكد ذلك حقيقة أن المعاملات الحدية لإنتاجية رأس المال تكون أدنى كثيرا بالنسبة للبلدان المصدرة. وهكذا فإنه بالنسبة للفترة 1960- 1973 كانت هذه المعاملات 76 ر1 لسنغافورة و10ر2 لكوريا الجنوبية و 44ر2 لتايوان، على حين وصلت إلى 49 ر5 لشيلي و 72 ر5 للهند. ومثل هذه الفروق في المعاملات الحدية

لإنتاجية رأس المال هي ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية نظرا لندرة رأس المال الشديدة فيها. انظر، بيلا بالاسا، ص'Export Incentives and Export Performances in Developing Countries .

(13)من قبيل التذكرة كان مجموع قوة العمل في البلدان النامية يمثل حوالي 850 مليون شخص في عام 1980 . انظر، البنك الدولي، World Trade and Output of' 'Manufactures ووليم تايلر، Manufactured Exports and Employment Creation in Developing Countries: Some Empirical Evidence في مجلة إيكونوميك ديفيلوبمنت آند كالشرال تشينج، المجلد الرابع والعشرين، العدد 2 (كانون الثاني/ يناير 1976).

(14)انظر، وليم تايلر، ص'Manufactured Exports and Employment Creation، وتختلف النسب المئوية من 1 في المائة للبرازيل في عام 1969 إلى 17 في المائة لتايوان في العام نفسه. وبالنسبة للبرازيل انظر أيضا، المؤلف نفسه،-Manufactured Exports Ex pansion and Industrialization in Brazil، كيلر ستودين 134 (كييل، ألمانيا، 1976).

(15)بالنسبة لتايوان، انظر، تايلر، manufactured Exports and Employment Creation؛ وبالنسبة لكوريا الجنوبية، انظر، لاري وستفال، The Republic of Korea's Experience with Eport-led Industrial Development في مجلة وورلد ديفيلوبمنت، المجلد السادس، العدد 3 (1978). وتوخيا للسلامة ينبغي ألا نحاول مقارنة نتائج على نطاق البلدان يتم التوصل إليها بمنهجيات ليست متماثلة تماما. وكذلك فان هذه النسب تتغير بسرعة في البلدان التي تنمو الصادرات فيها بسرعة: ففي عام 1960 لم تكن صادرات كوريا الجنوبية تمثل سوى فرصة عمل واحدة من كل ثلاثين فرصة.

(16)النسبة بين محتوى العمل لوحدة من القيمة المضافة فيما يتعلق بالتصدير والمحتوى المقابل لوحدة من القيمة المضافة فيما يتعلق بالسوق المحلية هي حوالي 07 ,1 للبرازيل و 93 ,1 لكولومبيا و 09 ,2 لإندونيسيا و , 21 2 لتايلند. انظر، آن و. كريجر، Alternative Trade Strategie and Employment in developing Countries في مجلة أمريكان إيكونوميك ريفيو، المجلد الثامن والستين، العدد 2 (أيار/ مايو 1978).

(17)تايلر manufactured exports and Employment Creation، الصفحة 370.

(18)خلال هذه الفترة كانت النسبة المئوية للواردات التي تمولها الصادرات حوالي 82 في المائة بالنسبة لأفقر البلدان و 86 في المائة بالنسبة للبلدان الأخرى.

(19)يتنبأ البنك الدولي بأنه على امتداد العقد القادم ستمثل فاتورة واردات الوقود للبلدان النامية المستوردة للنفط حوالي ربع حصيلة صادراتها (3 ,26 في المائة في عام 1980) على الرغم من الزيادة الهامة في حجم الصادرات. انظر، World development Report 1981 .

(20)انظر، كارلوس دياز-اليجاندرو، delinking North and South في العمل الجماعي الذي أعده فيشلو وآخرون، rich and Poor Nations in the World Economy.

(21)آدم سميث، Inquiry into Nature and Causes of the wealth of Nation (لندن: دار النشر «دنت» 1970) المجلد الثاني، الصفحتان 121 و 122 (الكتاب الرابع، الفصل السابع).

(22)سمير أمين، development autocentre autonomie collective et ordre economique international nouveau: quelques reflexions، في العمل الجماعي الذي أعده اكسافييه غريف وجان-لوي رايفير، 'L Occident en desarroi Ruptures d'un Systeme economique: (باريس: دار النشر «دومون»، 1978).

(23)ينبغي أن أضيف أن هذا الفول لا يجب تفسيره على أنه نقد. وإذا ما قلت شيئا موازيا (ربما يكون غير مناسب) فهو أن الجوانب العاطفية للمشكلات العنصرية لا تخضع بسهولة لمناقشة

عقلانية. ومع ذلك لا يستطيع أحد الادعاء بان هذه الجوانب غير هامة ويمكن إغفالها.
(24)للاطلاع على عرض غير متحيز لآثار الاستراتيجيات الإنمائية المختلفة بالنسبة للاستقلال الاقتصادي والسياسي لأحد البلدان، انظر، ميشيل رومر، Dependence and Development Strategies، في مجلة وورلد ديفيلوبمنت، المجلد التاسع، العدد 5 (1981).
(25)من الناحية التاريخية كان توسع الشركات المتعددة الجنسيات يتبع-أو يقود-استراتيجيات البلدان النامية: استغلال الموارد الطبيعية، ثم إقامة صناعات لإحلال الواردات، وأخيرا تنمية صناعات التصدير. وفي عام 1967 تم في أمريكا اللاتينية أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية التي وجهت إلى العالم الثالث.
(26)أنغوس هون، Multinational Corporations and Multinational Buying' 'Groups، في مجلة وورلد ديفيلوبمنت، المجلد الثاني، العدد 2 (شباط / فبراير) 1974. وكذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، Regional Development Strategy for the 1980's، بانكوك، آذار / مارس 1980، وبالنسبة لكوريا الجنوبية، وستفال، The republic of' 'Korea's Experience with Export-led Industrial Development.
(27)وستفال، المرجع نفسه، الصفحة 362.
(28)انظر، رتشارد نورنيت ورونالد مولر، -Global Reach: The Power of the Multinational Corporations (بيفرتون، اوريغون: دار النشر «تاتشتون»، 1974)، وهو كتاب يتعذر اعتباره مواتيا للشركات المتعددة الجنسيات.
(29)انظر، على سبيل المثال، البنك الدولي، -A ص Stages Approach' to Comparative Advantages ورقة عمل من إعداد موظفي البنك، آذار / مايو 1977. وكذلك، هو ليس تشينري، -Traditional Growth and World Industridlization، في العمل الجماعي الذي أعده برتيل اوهلين وآخرون، -The International Allocation of Economic Activity (لندن: دار النشر «ماكميلان»، 1977).
(30)في كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، يبدو أن كثافة رأس المال في الصادرات المصنعة قد زادت بدرجة ملحوظة بعد عام 1968، عندما توسعت بسرعة الصادرات من منتجات مثل الأسمنت أو الصلب أو الأسمدة. انظر، لاري وستفال وكوانغ سوك كيم، -Industrial Policy and Development In Korea، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي، آب/ أغسطس 1977. وحول خبرة سنغافورة، انظر، تشي هوك بيغ، -Export-Oriented Industrialization and Development: The Experience of Singapore، في نشرة معهد الدراسات الإنمائية، المجلد 12، العدد 1 (كانون الأول/ ديسمبر 1980).
(31) من أجل الإلمام برأيين متناقضين عن دور الشركات متعددة الجنسيات في هذا الميدان، انظر، سمير أمين، Development autocentre autonomie collective et ordre economique international nouveau: quelques reflexions، واليونيدو، World Industry since 1960: Progress and Pros ects (نيويورك، 1979). (1)
(32) دونالد ب. كيستغ، Trade Policy for Developing Countries'، ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي، آب/أغسطس 1979، الصفحة65.
(33) انظر، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، Adjustment' 'Trade and Growth in Developed and developing Countries في نشوة دراسات اللغات في التجارة الدولية، العدد رقم 6. ومازالت الواردات من البلدان النامية تمثل حصة صغيرة فقط في مجموع واردات البلدان المتقدمة، حتى بالنسبة للسلع الكثيفة الاستخدام لليد العاملة وهكذا فإنه بالنسبة للبلدان

المتقدمة الأربعة عشر لا تشكل الواردات من البلدان النامية، في المتوسط، إلا 5 ,13 في المائة فقط من مجموع واردات من المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة في عام 1970. انظر، رانادبف بانيرجي،-The Export performance of the Less Developed Countries Weltwirtschaft liches Archiv في مجلة العدد 3 (1974).

(34) للاطلاع على دراسة قطاعية تأثير السياسات الحمائية التي تنتهجها البلدان المتقدمة على صادرات العالم الثالث، انظر، جويرجين دونجز وجيمس رايدل،-The Expansion of Manufactured Exports in developing Countires: An Emplocal Assesment of Supply and Demand Issues في مجلة Weltwirtschatilches Archiv العدد 1 (977) ويخلص المؤلفان إلى استنتاج مفاده «أنه بصرف النظر عن المنسوجات والملابس والأحذية فإن القيود على جانب الطلب لا يبدو في الوقت الحاضر أنها بالحدة التي تعتقدها البلدان النامية».

(35) البنك الدولي، World Development Report (واشنطن العاصمة، 1981)، الصفحة 115.

(36) للحصول على مزيد من المعلومات عن أثر السياسات ذات التوجه نحو الصادرات على نمو الصادرات والناتج القومي الإجمالي بعد أزمات الفترة 1974- 1975، انظر، بيلا بالاسا وأندرية بارسوني وآن ريتشاردز-Pollcy Responses to External Shocks in Developing Countires (باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1981). وكذلك بيلا بالاسا،-The Newly-Industrializing Developing Countires after the Oil Crisis ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي، تشرين الأول/ أكتوبر 1980 وشرحه، Structural Adjustment policies in Developing Economies ورقة عمل من إعداد موظفي البنك الدولي، تموز/ يوليه 1981.

(37) البنك الدولي، World development Report (واشنطن العاصمة، 1979) الصفحة 22.

(38) انظر، وستفال،-The Republic of Korea's Experience with Export-Led Industrial development وكذلك وستفال وكيم،-Industrial policy and Development In Kores والحقيقة أن الاستثمارات اليابانية في كوريا الجنوبية لم تشرع في الزيادة إلا بعد عام 1970. وكان الاستثناء الوحيد لعدم وجود معاملة تفضيلية بالنسبة للشركات الكورية ينحصر، خلال الحرب الفيتنامية، في السماح للمصدرين الكوريين بالتقدم بعطاءات لإدارة المشتريات في الجيش الأمريكي خارج أراضي الولايات المتحدة.

(39) وستفال وكيم، Industrida Policy and Development in Korea، الصفحات 5- 13.

(40) ليس من العسير تماما أن نرى (على مستوى نظري على الأقل) كيف أن المستوى العالي لحماية السوق المحلية سيثني المنظمين عن بذل الجهود اللازمة لغزو الأسواق الأجنبية التي تكون دائما اكثر عرضا للأخطار من السوق المحلية. ولكن لما كانت الحجج البديهية كثيرا ما تبدو مريبة بعض الشيء، فقد يكون مما يبعث على الاطمئنان أن نرى أن الدراسات التجريبية تدعم هذا الاستدلال النظري. وهكذا فان توماس موريسون-Manufactured Exports and Protection in developing Countries: A Cross-Country Analysis في مجلة Economic Development and Culture Change المجلد 25، العدد (تشرين الأولى/أكتوبر 1976) يبين، بارتداد إحصائي على نطاق البلدان، أنه توجد علاقة عكسية بين أداء الصادرات ومستوى الحماية.

(41)حاول بعض هذه الدراسات إرجاع تطور الصادرات إلى الاستجابات للتغيرات به سياسات الحوافز. مثال ذلك دونجز ورادبل اللذان تبينا في دراستهما، The Expansion of manufactured exports in Developing Countries أنه في ثمانية بلدان من = البلدان المصدرة الإثنى عشر حدث تغير هام إحصائيا في اتجاه الصادرات في أعقاب إنشاء نظام للحوافز بالنسبة للصادرات من

المصنوعات. وثمة دراسات أخرى، على النقيض من ذلك، أجرت مقارنة بين تطور بلدان متعددة (أو قطاعات متعددة داخل البلد نفسه) لديها نظم مختلفة للحوافز. مثال ذلك أن وستفال وكيم، في دراستهما، -Industrial Poli cy and Development in Korea قاما بقياس الحوافز الاقتصادية التي تقدم في كوريا الجنوبية إلى مختلف الصادرات الصناعية، وخلصا من ذلك إلى أن الصادرات كانت، على وجه الإجمال، تزداد بسرعة اكبر بالنسبة للسلع تحصل على مستوى أعلى من الحوافز.

(42) انظر، حول هذا الموضوع، بيلا بالاسا وميشيل ساربستون، Export Subsidies Developing Countries: Issues of Policy في مجلة Commercial Policy Issues عدد تشرين الثاني/ نوفمبر 1977.

المؤلف في سطور

جاك لوب

* اقتصادي سابق في البنك الدولي، ويشغل الآن منصب رئيس إدارة دراسات التنمية في وزارة التعاون والتنمية في فرنسا.

المترجم في سطور

احمد فؤاد بلبع

* من مواليد القاهرة.

يعمل منذ عام 1976 في أقسام الترجمة العربية بمقار الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا.

* نشرت له عدة مقالات وأبحاث في عدة مجلات ثقافية بالقاهرة، منها مجلة الطليعة، والكاتب، والفكر المعاصر.

* قام بنقل ما يربو على خمسة عشر مرجعا إلى اللغة العربية تتناول الاقتصاد السياسي والمالية العامة، والشؤون السياسية، والدراسات الأفريقية.

* يعمل في مركز فيينا الدولي في النمسا «الشعبة العربي» التابع لمنظمة التنمية الصناعية الدولية. (اليونيدو) UNIDO.



المسرح والتغير الاجتماعي
في الخليج العربي

تأليف:

د. إبراهيم عبدالله غلوم